

تقرير لجنة نزع السلاح

الذرييل الثالث

المجلد الخامس

فهرست البيانات حسب البلد والموضع
والمحاضر الحرفية لجنة نزع السلاح
في عام ١٩٨١

لجنة نزع السلاح

CD/PV.130
18 June 1981
ARABIC

محضر نهائي للجلسة الثلاثين بعد المائة

المعقدة في قصر الأمم، بجنيف
يوم الخميس 18 حزيران / يونيو ١٩٨١، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد أ. كوميفش (هنغاريا)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف. ل. اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب. ب. بروكوفييف	
السيد ف. أ. سعيونوف	
السيد ل. أ. نعوموف	
السيد ف. م. غانجا	
السيد ف. ف. لوشينين	
السيد م. م. ابوليتوف	
السيد ت. تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
الآنسة ك. سينغيفورغس	
السيد ف. يوهانس	
السيد أ. روس	<u>الأرجنتين</u>
السيد ك. كراسالس	
الآنسة ت. ناسمين	
السيد خ. ف. غومنورو	
السيد ج. م. كانتيلو	
السيد ر. أ. ووكر	<u>استراليا</u>
السيد ر. ستيل	
السيد ت. فندليه	
السيد غ. بفافير	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن. كلينفر	
السيد و. روهر	
السيد س. داروسман	<u>أندونيسيا</u>
السيد أ. سوبيراكتو	
السيد ف. قاسم	
السيد آشديات	
السيد م. جلالى	<u>ایران</u>
السيد د. أميري	
السيد ج. زاهرنيا	
السيد ت. أفسار	
السيد ه. شارييف	
السيد أ. تشيارابيكو	<u>إيطاليا</u>
السيد ب. كابراس	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ. دى جيفاني	ايطاليا (تابع)
السيد م. بارنخي	
السيد م. أحمد	باكستان
السيد م. أكرم	
السيد س. أ. دى سوزا اى سيلفا	البرازيل
السيد س. دى كيروز دوارته	
السيد أ. أونكلينكس	بلجيكا
السيد ج. م. نوارفاليس	
السيد ا. سوتيروف	بلغاريا
السيد ر. ديانوف	
السيد ك. براموف	
السيد ب. بويتشفيف	
السيد ساو هلانغ	بورما
السيد نغوين وين	
السيد ثان هتون	
السيد ب. سويكا	بولندا
السيد ي. سياالوفيتش	
السيد ت. ستروجوس	
السيد أ. ثورنبرى	بيرو
السيد م. روزيك	تشيكوسلوفاكيا
السيد ب. لوكيش	
السيد أ. تشيمبا	
السيد ج. فرانيك	
السيد م. معاطي	الجزائر
السيد م. مذكور	
السيد ج. هيردر	الجمهورية الديمocraticية الالمانية
السيد ه. ثيليليك	
السيد ه. هوب	
السيد م. ماليتا	رومانيا
السيد أ. يونيسيكو	
السيد ت. مليسگانو	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ° غنوك	<u>رائيل</u>
السيد أ° ت° جاياكودي	<u>سرى لانكا</u>
السيد ه° م° غ° س° باليهاكارا	
السيد م° ليغارد	<u>السويد</u>
السيد ل° نوريغ	
السيد غ° اكهولم	
السيد ج° لوندين	
السيد بيرغلوند	
السيد يوبيبوان	<u>الصين</u>
السيد يو منخيا	:
السيد بان° يوشنج	
السيد ف° دى لا غورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج° دى بوس	
السيد أ° أ° أغيلار	<u>فنزويلا</u>
السيد د° س° ماكفيل	<u>كندا</u>
السيد غ° سكينر	
السيد بريد و نوينتز موسكيرا	<u>كوبا</u>
	<u>كينيا</u>
السيد عبد الرءوف الريدى	<u>مصر</u>
السيد أ° أ° حسن	
السيد م° ن° فهمي	
السيد أ° صقلى	<u>المغرب</u>
السيد م° شرايبى	
السيد ل° عبد الحميد	
السيد أ° غارثيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيد ز° غونزاليس اى رينiero	
السيد ن° ه° مارشال	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ب° نوبل	
	<u>منغوليا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد و.أ. أكينسانا

نيجيريا

السيد ت.أغوبى - ايروفنى

الهند

السيد أ.ب. فينكتسواران

السيد س. ساران

السيد ا. كوميفش

هنغاريا

السيد ف. غايدا

السيد س. غيورفي

السيد ر. ه. فاين

هولندا

السيد ه. فاغنماكرز

السيد تشايلز فلاورى

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد ف. ب. ديسيمون

الآنسة ك. كريتيرغر

السيد ج. ميسكل

السيد س. فيتزغيرالد

السيد ر. سكوت

السيد ي. أوكاوا

اليابان

السيد م. تاكاهاشي

السيد ك. شيمادا

السيد ب. برانكوفيتش

يوغوسلافيا

السيد ر. جايجال

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام

السيد ف. بيراساتيسي

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس : أود أن أرحب بتحببا حارا بانضمام سعاده السفير أنتريك روس ، نائب وزير خارجية الأرجنتين ، إلى اللجنة . وكان سعاده السفير روس قد عين نائبا لوزير خارجية الأرجنتين في مطلع شهر نيسان / أبريل الماضي . وهو دبلوماسي محترف عمل في منظمة الدول الأمريكية وهولندا والمملكة المتحدة وجمهورية الصين الشعبية ومرتين في الأمم المتحدة آخرهما كممثل دائم في نيويورك . وكان قبل تعيينه في المنصب الحالي مديرًا عاما لدائرة الشؤون السياسية بوزارة الخارجية . وهو مدرج في قائمة المتحدثين هذا اليوم ، وسيسعدني أن أعطيه الكلمة بموقفه ثالث المتحدثين .

**السيد دى سوزا اى سيلفا (البرازيل) : السيد الرئيس ، أرجو السماح لي
بالانضمام اليكم في الاعراب عن الترحيب الحار بالسفير روس ، مثل البلد العظيم الذى يجمعه
تقرب شديد مع بلدى . كما أرجو السماح لي كذلك أن أعرب باسم وفد البرازيل عن السرور
لا ضطلاعكم برئاسة اللجنة خلال شهر حزيران / يونيو وعن التأكيد على استمرار تعاوننا من أجل
تسهيل مهمتكم الصعبة .**

لقد اعتمدت اللجنة يوم الثلاثاء الماضي برنامج عملها للجزء الثاني من دورة عام ١٩٨١ وبيود وفد البرازيل في هذا الصدد طرح بعض الآراء حول مهمتنا لاعتقدنا بأنه ينبغي أن تضاعف اللجنة جهودها لضمان الاتساع الايجابي في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لمنع السلاح . ونحن على اقتناع بأن ما أسفرت عنه أعمال اللجنة من نتائج محدودة خلال الجزء الأول من دورتها لعام ١٩٨١ قد وضع أساساً متواضعاً لا حراز بعض التقدم الموضوعي . ومما لا شك فيه أن المجتمع الدولي ، مثلاً بكماله في الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة يتوقع من اللجنة ، بعد مضي أربعة أعوام على إنشائها ، إنجازات ملموسة على الأقل في بعض المجالات التي كرست لها جهودها ، وخاصة بشأن المسائل ذات الأولوية .

ويجب أن تكون نتيجة مساعينا متناسبة مع الولاية التي أسند لها المجتمع الدولي لهذه الهيئة التفاوضية لدى إنشائها . وقد سلمنا جميعا ، عند وضع الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ، بالصعوبات التي تنتظرنا . ومع ذلك ، فقد اتفقنا كلنا ، في حزيران / يونيو ١٩٧٨ ، على أن هناك مسائل ذات أولوية ينبغي أن تكرس لها اللجنة اهتماما خاصا . وبفضل برنامج العمل المتضمن في الوثيقة الختامية التزاما من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة بالعمل بشكل بناء على احراز تقدم ، لا سيما في تلك المسائل ذات الأولوية . ويأمل وفدى أن يتضمن في هذا الجزء الثاني من دورتنا لعام ١٩٨١ استكمال العمل الذي أنجز خلال فترة العامين ونصف العام الماضية . وتحدد المجالات التي عملت فيها اللجنة تحديدا واضحا في البنود الموضوعية من جدول أعمالها . وأسمحوا لي أن أدرس في أيجاز إمكانيات احراز التقدم في تلك المجالات المحددة .

ان أهم مسألة من بين المسائل قيد البحث هي مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وبشكل فييهما فرض حظر على تجارب الأسلحة النووية خطوة أولى هامة . وبخصوص مبادرة مجموعة الـ ٢١ ، عقدت اللجنة في هذا العام عدداً من الجلسات غير الرسمية بشأن بعض الجوانب الموضوعية لكتاب المسالتين ، وأصدرت مجموعة الـ ٢١ في نهاية هذه الجلسات وثيقتين مستقلتين . وتمثل الوثيقة الأولى CD/180 تقييماً للمناقشات غير الرسمية التي دارت حول البند ١ من جدول الأعمال ، وتجدد الدعوة إلى إنشاء فريق عامل تستند ولا يتهي إلى العناصر المبينة في تلك الوثيقة

وفي الفقرة ٥ من الوثيقة الختامية • وتوجه الوثيقة الثانية ١٨١/CD أسئلة مباشرة الى الاطراف الثلاثة التي كانت حتى اواخر العام الماضي مشتركة في محادثات سرية بشأن وقف تجارب أسلحتها النووية ، وتقترح صياغة محددة لولاية فريق عامل • وعلاوة على ذلك ، عممت الأمانة ، بناء على طلب مجموعة الـ ٢١ ، موجزا للجلسات غير الرسمية المعقدة بشأن هذا البند بين (CD/UN.SUMM.1/1) . ويتوقع الوفد البرازيلي أن يكون لدى الاطراف الثلاثة المتفاوضة حول حظر التجارب النووية متسع من الوقت للنظر في النقاط الموضوعية التي أثيرت بخصوص المسألة ، وأن تتمكن في نهاية المطاف من الاستجابة ، بصورة مشتركة أو مستقلة ، للمسااغل الهاامة التي تساو رعددا لا يأس به من الوفود • ويبدو والآن من المعقول أن نتوقع من الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذ موقف بناء ازاً المقترنات والاقتراحات الواردة في وثيقة تتي مجموعه الـ ٢١ على حد سواء •

وَمَا يَزِدُ مِنْ تَعْقِيدِ مَسَائِلِ نَزْعِ السَّلَاحِ ، وَيَعْزِزُ الْحَجَةَ الَّتِي تَرَدَّدَتْ كَثِيرًا وَالْقَائِلَةَ بِأَنْ
نَزْعُ السَّلَاحِ النُّوَوِيِّ ذُو أَهْمَى حِيَاةً بِالنِّسْبَةِ لِجَمِيعِ الدُّولِ ، الْحَائِزَةُ لِلْأَسْلَحَةِ النُّوَوِيَّةِ وَغَيْرُ الْحَائِزَةِ
لَهَا عَلَى السَّوَاءِ ، الْهُجُومُ الإِسْرَائِيلِيُّ الْآخِيرُ عَلَى الْمَنْشَاتِ النُّوَوِيَّةِ السُّلْمَيَّةِ فِي الْعَرَاقِ ، تَلْكَ الدُّولَةُ
الَّتِي قَبَلَتْ ضَمَانَاتِ الْوَكَالَةِ الدُّولِيَّةِ لِلطاقةِ الذَّرِيَّةِ ، وَالَّتِي التَّرَمَتْ بِصَكِ الدُّولِيِّ تَخلَّتْ بِمَوْجَبِهِ الْأَطْرَافِ
فِيهِ غَيْرُ الْحَائِزَةِ لِلْأَسْلَحَةِ النُّوَوِيَّةِ عَنِ احْتِيَازِهِ الْأَسْلَحَةِ ، وَقَبَلَتْ أَنْ يَكُونَ لِعَدْدٍ قَلِيلٍ مِنَ
الْدُولِ الْحَقِّ فِي احْتِيَازِ الْأَسْلَحَةِ النُّوَوِيَّةِ . فَلَمْ نَعُدْ نُسْتَطِعُ أَنْ نَقُولَ بِبِسَاطَةٍ أَنَّ الْعَالَمَ بِأَسْرِهِ
رَهِينَ وَضَعَ يَهُدُدُ فِيهِ وَجُودُ أَسْلَحَةِ نُوَوِيَّةٍ فِي تَرْسَانَاتِ عَدْدٍ قَلِيلٍ مِنَ الدُّولِ أَمْنَ كَافَةِ الدُّولِ
تَهْدِيَهَا بِإِيمَانِهَا وَجُوهِرِهَا . وَبِهِدْيَهَا وَأَنْ دُولَةً فَرَدِيَّةً تَشْعُرُ إِلَيْنَا بِأَنَّ مِنْ حَقِّهَا الْحُكْمُ بِشَكْلٍ اِنْفَرَادِيٍّ
عَلَى نَوَابِيَا غَيْرِهَا مِنَ الدُّولِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَنْشِطَتِهَا النُّوَوِيَّةِ السُّلْمَيَّةِ ، وَبِالْتَّالِي اسْتِخْدَامُ كُلِّ الْمَسَائِلِ
الْمُوْجَوْدَةِ تَحْتَ تَصْرِيفِهَا لِتَعْزِيزِ أَمْنِهَا كَمَا تَتَصَوَّرُهُ . أَلِيَسْ هَذِهِ عِيْنُ الْحَجَةِ الْأَسَاسِيَّةِ الَّتِي
تَقْوِيمُ عَلَيْهَا نَظَرِيَّاتِ الرَّدْعِ النُّوَوِيِّ ؟ وَإِذَا اسْتَمِرَتِ الدُّولَ الْفَرَدِيَّةُ أَوْ أَحْلَافُ الدُّولِ فِي الْإِدْعَاءِ بِأَنَّ
مِنْ حَقِّهَا الْاعْتِمَادُ عَلَى التَّسْلِحِ النُّوَوِيِّ بِخَيْرِيَّةِ الْحَفَاظِ عَلَى قَدْرِهَا عَلَى رَدْعِ أَيِّ تَهْدِيَهُ خَارِجِيًّا لِأَمْنِهَا
وَزِيادةُ هَذِهِ الْقَدْرَةِ ، وَإِذَا رَفَضَتْ قَبْوِلُ أَيِّيَّ التَّزَامَاتِ بِنَزْعِ السَّلَاحِ النُّوَوِيِّ ، أَلَا تَشْعُرُ الدُّولُ الْأُخْرَى
بِأَنَّ هَنَاكَ مَا يَبْرُرُ احْتِيَازَهَا لِمَسَائِلَ تَقْضِيَ بِهَا عَلَى أَيِّ تَهْدِيَهِ مَتَّصِرُورٍ لِأَمْنِهَا مَهِمَا بَلَغَ الشَّمْسُ ؟
وَبِهِدْيَهَا وَاضْحَى احْتِيَازُ الْأَسْلَحَةِ النُّوَوِيَّةِ لَا يَنْطُوِيُّ بِالْحَسْنَةِ عَلَى احْتِيَازِ الْحُكْمِ أَوْ عَلَى اِحْتِكَارِ السُّلُوكِ
الْدُولِيِّ الْمَسْؤُولِ ، إِذَا لَوْكَانَ الْأُمْرُ كَذَلِكَ لِأَدْرِكَتِ الدُّولَ الْحَائِزَةُ لِلْأَسْلَحَةِ النُّوَوِيَّةِ مِنْذِ عَهْدٍ بَعِيدٍ
أَنَّهُ لَا يَمْكُنُ أَنْ يَقُومَ أَمْنُ ثَابَتَ عَلَى اِسْتِبْقاءٍ وَادَّامَةٍ وَضَعِيفِيَّةٍ . كَمَا أَنَّ التَّميِيزَ وَعَدْمَ التَّكَافِلِ
لَا يَشْكَلُنَّ أَسَاسًا مُتَبَيِّنًا لِصَوْكِ دُولِيَّةٍ تَتَسَمَّ بِالْدَّوَامِ وَالْإِنْصَافِ . لَا يَمْكُنُ اِيجَادُ حلُولِ دَائِمَةٍ
وَعَادِلَةٍ لِلْأَخْطَارِ الْمُتَرَازِيَّةِ عَلَى الدَّوَامِ الْكَامِنَةِ فِي وَجْهِ الْأَسْلَحَةِ النُّوَوِيَّةِ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ الْمَشَارِكةِ الْبَنَاءُ
لِلْدُولِ الْحَائِزَةِ لِلْأَسْلَحَةِ النُّوَوِيَّةِ وَغَيْرِ الْحَائِزَةِ لَهَا فِي مَفَوَّضَاتِ دُولِيَّةٍ ذَاتِ مُفْرِزٍ . وَيَحْثُ وَفَدِيَ
الْجُنَاحَةِ ، وَخَاصَّةً تَلْكَ الدُّولَ الَّتِي عَارَضَتْ حَتَّى إِلَيْنَا الْبَدْءَ بِمَفَوَّضَاتِ مَلْمُوسَةٍ مُتَعَدِّدَةِ الْأَطْرَافِ حَوْلِ
وَقْفِ سَبَاقِ التَّسْلِحِ النُّوَوِيِّ وَنَزْعِ السَّلَاحِ النُّوَوِيِّ ، عَلَى التَّفْكِيرِ مُلِيَا فِي النَّتَائِجِ الْمُتَرَبِّةِ عَلَى الْاسْتِمرَارِ
فِي عَدْمِ اِحْرَازِ تَقدِيمِهِ فِي هَذَا الْمَيْدَانِ . لَا تَزالُ الْبَرَازِيلُ ، مِنْ جَهَتِهَا ، تَعْتَقِدُ بِأَنَّ نَزْعَ
الْسَّلَاحِ النُّوَوِيِّ هُوَ أَلْحَنُ مُشَكَّلَةٍ تَوَاجِهُ الْمَجَمِعَ الدُولِيَّ ، وَانَّهُ يَجِبُ اِيجَادُ حلُولٍ تَتَقَوَّلُ عَلَيْهَا أَطْرَافِ
مُتَعَدِّدَةٍ لِتَهْدِيَهُ يَعْرُضُ لِلْخَطَرِ الْمُعَالَجِ الْأُمْنِيَّةِ الْحِيَاوَيَّةِ لِجَمِيعِ الدُولِ عَلَى السَّوَاءِ .

كما يجب أن تواصل اللجنة تناولها للبنود الموضوعية الأخرى المدرجة في جدول أعمالها وذلك عن طريق هيئاتها الفرعية التي أُسندت إليها مهام محددة . ويعتقد وفدي أن الوقت

قد حان لتفريح ولاية الفريق العامل المعنى بالأسلحة الكيميائية بحيث يتمكن من مواصلة عمله على أساس العمل المنجز خلال الجزء الأول من الدورة . وينبغي أن تتضمن الولاية الجديدة تعليمات محددة للشرع في مفاوضات حول نص اتفاقية بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية وبشأن حظر صنعها وتخزينها وتطويرها ، ونرجو ألا يقف أولئك الذين يملكون بالفعل القدرة على شن حرب نووية في طريق التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تتفريح الولاية حتى تتمكن اللجنة من البدء بأداء مهمتها التفاوضية فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية في وقت يسمح بتقديم نتائج ملموسة للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، ويُفضل تقديم نصنهائي متفاوض عليه .

كما يجب أن تقدم اللجنة للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح برنامجاً شاملًا لنزع السلاح يتبعين أن تعتمد نصه النهائي الدورة الاستثنائية ذاتها . وسوف يواصل وفده تعاونه في الجهود الرامية إلى تحقيق صيغ يمكن لها أن تعكس التزام المجتمع الدولي بالأهداف المعرف عنها في الوثيقة الختامية والتي ستغطي خطوطاً عامة للعمل .

، ولا يزال الأمر يقتضي القيام بعمل كثير بشأن مسألة الترتيبات الدولية الفعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد هما . ونرجو أن يتمكن الفريق العامل المكلف بهذه المسألة من دفع أعماله إلى الأمام وفقاً لا تجاهلات مداولاته الراهنة . كما ينبغي أن تولى مسألة عدم استخدام الأسلحة النووية اهتماماً جدياً ، ريثما يتحقق نزع السلاح النووي .

وأخيراً ، سوف تستأنف اللجنة المفاوضات بشأن ما يسمى " بالأسلحة الإشعاعية " . كما أن الأولوية المنخفضة المعنوية بهذا البند من جدول أعمال اللجنة لا ينبغي أن تصرف الفريق العامل عن مهمته . ولا تزال هناك عدة مسائل أساسية مفتوحة ، بما فيها نطاق اتفاقية يحتمل عدها . وقد أبرزت التطورات الأخيرة التي أشرت إليها آنفاً مسألة الأخطار الكامنة في شن هجوم مباشر على منشآت نووية سلمية . ونظراً للصعوبات التقنية والعملية الجمة التي ينطوي عليها تجميع جهاز يمكن وصفه " بسلاح اشعاعي " واستخدام هذا الجهاز استخداماً عسكرياً فعلياً ، يبد ويفد أنّه لكي يكون للمفاوضات الجارية معنى ومضمون يتحتم أن ينظر الفريق العامل بعمق في ثلاث نقاط رئيسية بالإضافة إلى التعريف الفعلي لأية أسلحة محددة أو مجموعة من الأسلحة يتبعين حظرهما بموجب الاتفاقية المقترحة : أولاً ، العلاقة القائمة بين مثل هذه الاتفاقية والتدابير الفعلية لنزع السلاح النووي ، ثانياً تشجيع استعمال مصادر الإشعاع في أغراض سلمية ، ثالثاً ، طرق الحيلولة دون تحويل المنشآت النووية السلمية إلى عوامل مهلكة عن طريق هجوم يشن حتى بوسائل الحرب التقليدية .

إن هذا الملخص الموجز للمهام التي تواجه اللجنة يبرز الحاجة إلى استغلال الوقت الضيق المتاح بأكثر الطرق إيجابية قدر الممكن . ويفد وفدى بالتأكيد اهتماماً بالمناقشات التي قد تسرف عنها الشواغل المعرّب عنها إزاء فعالية أعمال اللجنة . ونحن نعتقد بضرورة تعزيز وظيفتها التفاوضية عن طريق اتخاذ قرارات اجرائية مناسبة ، ونتطلع إلى تقديم اقتراحات ملموسة تساعد على تحقيق هذا الغرض . وفي رأينا أن البند المحددة من جدول الأعمال تتضمن الجوانب الموضوعية لأعمال اللجنة . وقد أنشأت لجنة نزع السلاح هيئات فرعية مناسبة تصنّى بجميع البند باستثناء بنددين اثنين نيطت بهما أيضاً أولوية قصوى . ولذا فإن وفدى يبحث على أن تتركز المحادثات

التنظيمية على الترتيبات الخاصة بمعالجة هاتين المسألتين تحظيان بأولوية . كما يحيث اللجنة على ألا ينصرف اهتمامها عن وظيفتها التفاوضية . ولتوسيع هذه النقطة ، هل لسي أن ذكر بالوثيقة الهامة للغاية التي قد منها الوفد الكندي في الأسبوع الماضي بشأن مسألة التحقق العامة والتي آحالها وفدى الى السلطات البرازيلية المختصة لدراستها . وكرد فعل أولسي ، استطاع أن أقول ان هذه اللجنة ليست هي المحفل المناسب لمناقشة مشكلة التتحقق من الناحية النظرية . غير أنه من المناسب للجنة ، بالطبع ، أن تتفاوض حول أحكام التتحقق الفعلى لاتفاقات محددة . واذا نظر الى مسألة هذا التتحقق بشكل عام ، فان وفدى يعتقد أن مناقشتها تتوقف على هيئة المداولات . فليستلجنة نزع السلاح المكان المناسب لا جراء مناقشات حول مسائل عامة يمكن أن تصرفها عن المهام المحددة وعن الأولويات التي تتجل في جدول أعمالها . وتستطيع هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، من جهتها ، أن تجري مناقشة مثيرة للغاية ، ولعلها تكون فيدة ، حول مسألة التتحقق العامة أو ما يتصل بها من مسائل ، وأن تقدم توصيات عن طريق الجمعية العامة .

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أقول كلمة عن الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، التي انتهت في نيويورك مؤخرا . إننا نعتبر نتائج الدورة أقل بكثير مما يمكن توقعه بشكل معقول . ولكن تجدر الاشارة الى أن البند الوحيد من جدول أعمالها الذي أمكن التوصل الى تقرير موضوعي عنه كان ذلك البند الذي يتتناول الأسلحة النووية ، وهي حقيقة توضح القلق المستمر والسائل الذي يساور المجتمع الدولي ازاء سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وللأسف ، وبعد مشاورات وفاوضات مطولة حول نص التقرير عن ذلك البند ، رأت أحدى الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية أن تبدى تحفظا رسميا عليه . وهكذا لم تتمكن الهيئة من تقديم توصيات محددة بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي ، وهو موضوع لا يزال ينتظر معالجة كافية متعددة الأطراف . ونحن مازلنا نجرؤ على الامل في أن يدرك أولئك الذين يتحملون مسؤوليات خاصة ، ويتظاهرون بأنهم يفهمون شواغل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، آخر الأمان من مصلحتهم تمكين المجتمع الدولي من اجراء مناقشة معمقة حول المسائل التي تغير بعشل هذا العمق في أمن الجنس البشري وامكانيات بقائه ذاتها .

تلك هي ، النقاط التي أراد وفدى أن يسترعى إليها انتباه اللجنة . ونرجو أن يسود هذا الجزء الثاني من دورتنا لعام ١٩٨١ موقف بناء ومسؤول ، وأن تتمكن اللجنة منمواصلة عملها على أساس العمل المنجز خلال الجزء الأول من الدورة ، مع المراطة الواجبة للأولويات المحددة والاحترام الواجب لطلعات ومصالح المجتمع الدولي ككل .

الرئيس : أود أنأشكر السفير دى سوزا اى سيلفا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئيس .

السيد روس (الأرجنتين) (الكلمة بالأسبانية) : السيد الرئيس ، ان رئاسة أعمال

لجنة نزع السلاح تعثل مهمة هي بالأحرى من أشق المهام التي يمكن أن يعهد بها إلى دبلوماسي . واني لأحرص ، وعيا مني لما تتميز به مهمة هذه اللجنة من صعوبة سياسية وتعقيد تقني ، أن أهنئكم باسم وفدى ، وأن أؤكد لكم ارادتنا في أن نفعل كل ما في وسعنا لتسهيل لكم النجاح في الا ضطلاع بمهامكم .

ان الحالة الدولية مازالت تتميز باستمرار وجود بور للتوتر في آسيا والشرق الأوسط والجنوب الافريقي وأمريكا الوسطى . ومن الواضح فيما يراه بلدى ، أن ذلك لا يساعد عملية نزع السلاح ولا يسهل مهمة اللجنة . على أننا يجب أن نضاعف من بذل الجهد لبلوغ نتائج ذات شأن .

لقد شهد أعضاء المجتمع الدولي ، خلال العقد الماضي - وذلك كمجرد شهود في معظم الحالات - التسارع البالغ في سباق التسلح العالمي . فانفاق بلغ يتجاوز ٥٠٠ مليار من الدولارات في عام ١٩٨٠ ، وهو رقم مفزع في حد ذاته ، يشير الى اتجاه يتفاقم ، فيما يبدو لنا ، يوما بعد يوم .

واننا لنعلم جميعا على من تقع المسؤلية الرئيسية عن هذه الحالة ، كما أن تحليل النسب المئوية لهذا التبذير للموارد يعفينا من تقديم مزيد من الإيضاحات . ومن الضروري بالتأكيد أن نسترجع النظر الى أن السبب الرئيسي لهذا الاتجاه والدافع اليه ليس مجرد ازدياد حدة أوجه الخلاف فيما بين الأحلاف العسكرية الرئيسية ، ولا ظهور مشاكل دولية جديدة . بل إننا نعتقد ، بالعكس ، أن هذا الاتجاه يجد مشجعا له ، بصورة شبه آلية ، في مجموعة المذاهب الداعية الى استعمال القوة وفي منجزات التكنولوجيا العسكرية المتقدمة . لذلك فإننا نشاطر أحدى النتائج التي توصلت اليها " الدراسة الشاملة للأسلحة النووية " التي تذكر : " أن من الواضح أن التكنولوجيا ، في كثير من الحالات ، تحدد السياسة عوضا عن أن تخدمها ، وأنه كثيرا ما تخلق منظومات جديدة من الأسلحة لا لتبليبة حاجة عسكرية أو أمنية بل لأن ذلك هو ما يريد المنطبق الخاص بالتقدم التقني . لذلك فلا بد من أن يضطلع رجال الدولة والقادة السياسيون بمسؤولياتهم والا استحال السيطرة على سباق التسلح " . (الوثيقة ٣٥/٣٩٢ ، الفقرة ٤٩٣)

ويبدو لنا من البداهي ، بالإضافة الى ذلك ، أن مذاهب الردع أو التفوق الاستراتيجي تحمل في طياتها بذور اختلال وخطر قد تؤدي بالعالم الى الكارثة . والواقع أن تاريخ هذه السنوات الثلاثين الأخيرة يبيّن بصورة قطعية :

—

أن مفهوم الردع النووي ، الذي كان مفهوما دفاعيا في الأصل ، قد أباح الاندفاع ، بالاستناد اليه ، في بحوث تتصل بمنظومات أسلحة ذات قدرة هجومية واضحة وفي استحداث هذه المنظومات ،

—

وأن من الدول المعنية لم يزد بأى شكل ، فيما يبدو ، لأن من الخطأ الادعاء بتعزيز الأمان عن طريق زيادة كمية ونوعية الأسلحة ، اذ أن ذلك يشجع الخصم المحتمل على التراحم والتآفاف .

ولهذه الواقع والاعتبارات ، التي تطبق على جميع الدول الكبرى وأحلافها العسكرية ، نتائج اضافية يعلق عليها بلدى أكبر الأهمية . وأقصد بذلك أن وجود الأسلحة النووية والاستمرار في تطويرها يعرضان للخطر أمن الدول الثالثة والبشرية جماعة . فخطأ تقني أو بشري في أجهزة

غير موثقة للمراقبة والاتصال والقيادة ، أو هجوم وقائي ، أو تجاوز الحد الدقيق بين الحرب التقليدية وال الحرب النووية ، قد تولد كارثة لا تقيم أى تمييز بين الأصدقاء والأعداء أو بين المحايدين والمحاربين . ان الحالة التي وصفتها تبين أن نزع السلاح النووي يشكل ضرورة حيوية لعصرنا بسبب بيته التجربة بوضوح ، وهو أن سباق التسلح لا يعزز أمن الدول المعنية ، ولا أن علينا بوجه خاص وجهاً تجاه بقاء الحضارة والبشرية .

هذه هي الأسباب التي حملت جمهورية الأرجنتين على أن تتحت بالخلاص ، من هذا الغبار ، الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، على التمسك بالحذر الذي تفرضه عليها مسؤولياتها وعلى التفاوض حول اتخاذ تدابير ذات شأن بغية وقف الانتشار الأفقي للأسلحة النووية وعكس اتجاهه .

ويشير برنامج العمل الذي اعتمدته دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، في الفقرات ٤٩ إلى ٥٣ بوجه خاص ، إلى أشد التدابير استعجالاً وأنسبها لبلوغ هذه الغاية : وأن بلدى لعلى وعي كامل بالصعوبات التي تلازم هذه المفاوضات ، غير أنه يعي كذلك الالتزام السياسي الذى اضطاعت به الدول اذ شاركت في هذه الدورة وقررت أن تتجه في عملها هذا الاتجاه العام .

ومن بين هذه التدابير ، ثمة بعض تدابير أود أن أشير إليها صراحة . فعملية " محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية " ، رغم أنها ثنائية ، كانت دائماً مرتبطة بامكانية التقدم في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف . فإذا كانت هذه الرابطة أكيدة ، وإذا كان استئناف ونجاح محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية من الشروط الازمة للتقدم في قطاعات أخرى أكبر أهمية ، فإن علينا أن نلح في مطالبة الحكومات المعنية باستئناف اتصالاتها . فإنه ليس من شأن ذلك فحسب تعزيز عملية نزع السلاح ، بل وتعزيز الانفراج وخلق جو سياسي يتتيح مناقشة الخلافات القائمة .

ومن جهة أخرى ، فإن الضرورة الملحة لعقد معايدة بشأن الحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية والافتقار إلى نتائج ذات شأن في المفاوضات الثلاثية في هذا الصدد يرسخان اعتقادنا بأن على هذه اللجنة أن تتضطلع اضطلاعاً كاملاً بمهمتها بوصفها هيئة تفاوض . وخير وسيلة لبلوغ هذا الهدف هي إنشاء فريق عامل يعني بهذه المسألة ، وفقاً للولاية التي اقترحتها مجموعة ٢١ في الوثيقة CD/181 .

ونعتقد أنه لا بد لمعاهدة في هذا الشأن من أن تتسم بمجموعة من المميزات التي من شأنها حفز جميع البلدان على الانضمام إليها . ومن بين هذه المميزات ، أعتقد أن من المناسب التشديد على حماية مصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وعلى انتفاء أي تمييز ، والتابع الكامل والمستمر للأهداف ، والحماية الازمة لحق البلدان النامية في الاستخدام الكامل للتقنولوجيا النووية لأغراض سلمية . وبغية جمع هذه المميزات في أحکام تكفل توازننا عادلاً بين الحقوق والواجبات ، لا بد أن يكون التفاوض على هذا الصك متعدد الأطراف . فخلاف ذلك يعني تجديد تجربة معاهدات أخرى تبيّن مع الأسف عدم فعاليتها .

ذلك يعتقد بلدى أنه لا بد أن يتحقق لجنة نزع السلاح على إنشاء فريق عامل مخصص يعني بالبند ٢ من جدول الأعمال وعنوانه " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " . ونعتقد

أنه يجب ألا يخشى أحد من قيام الهيئة الأكثر اختصاصا في هذا الشأن في المجتمع الدولي بمناقشة صريحة لهذه المسألة . وقد قدمت مجموعة الـ ٢١ ، في الوثيقة CD/180 ، اقتراحات يمكن أن يجعلها أساسا للتوجيه أعمالنا .

ويرى بلدى أن من المهم تجنب انتشار الأُفقى ويعلن معارضته لوجود الأسلحة النووية ذاته ، أيا كان البلد الذى يمتلكها . فيجب أن يلقي وقف انتشار الأسلحة النووية ، رأسيا وأفقيا على السواء ، دعم المجتمع الدولي بأسره . بيد أن الحكومة الأرجنتينية ترى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا توفر الإطار المناسب للبلوغ هذا الهدف . فنحن نعتقد أنه يجب التوصل إلى تفاقق دولي للأراء ، وهو تفاقق لا وجود له حتى اليوم ، يعتمد على أساس عالمية وغير تميزية ويؤمن توازنا للواجبات المتبادلة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة .

والى أن يتبلور تفاقق الآراء هذا ، ستظل أمريكا اللاتينية تضرب المثل للعالم عن رسالتها التاريخية للسلم والتنمية في إطار " معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية " . وقد اشتراك حكومتي مؤخرا ، باعتبارها من الموقعين على هذا الصك ، في المؤتمر العام السابع لوكالات حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، وهي هيئة المراقبة المنبثقة عن معاهدة تلاتيلولكو . وقد أكدنا صراحة من جديد ، في هذه المناسبة ، التزام الأرجنتين باحترام روح ونص هذه المعاهدة المبرمة بين بلدان أمريكا اللاتينية ، وهو موقف أثبتته المؤتمرات العام في قرار يشير الى موقف الأرجنتين الايجابي والتزامها بأحكام ومبادئ المعاهدة .

ووفقاً لهذه السياسة ، يقوم بلدى بالتفاوض ، منذ شهر حزيران / يونيو ١٩٧٩ ، مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بشأن نطاق تطبيق اتفاق الضمانات المنصوص عليه في المادة ١٣ من معاهدة تلاتيلولكو ، وذلك كيما يتضمن تحديد واجباته وحقوقه المحتملة في هذا الميدان . ونحن نسعى حالياً لجعل أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعدد نصاً يتفق مع أحكام المعاهدة . فمن المؤسف أن أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اقتصرت حتى الآن على إدخال تعديلات طفيفة على اتفاق الضمانات النموذجي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى تقديمها بوصفه ملائماً لمعاهدة تلاتيلولكو . وتأمل حكومتي أن تتمكن أمانة وكالة فيينا من تغيير موقفها في مستقبل قريب .

ومن جهة أخرى ، نعتقد بابايجابية الجهود الرامية الى انشاء وتحسين مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم . غير أنها على افتراض بأن هذا النوع من الاتفاقيات الإقليمية لا يمكن أن يحل محل اعتماد تدابير فعالة لتخفيض الترسانات النووية القائمة ولا أن يوفر اعتمادها .

وأود الآن ، ياسعادة الرئيس ، أن أتكلم بايجاز عن مسألة الأسلحة الكيميائية . إن بلدى يؤيد حظر استعمال واستخدام وانتاج وخزن وحفظ هذه الأسلحة ، الا بكميات معقولة تلبي حاجة الدول الى الحماية والدفاع .

ونحن اذ نؤيد حظر استعمال الأسلحة الكيميائية في إطار اتفاقية متعددة الأطراف ، فإننا لا نقصد بأى حال تقويض صلاحية بروتوكول جنيف لعام ١٩٦٥ ، بالرغم من أنه لن يكون من العسير جداً على هذه اللجنة في الواقع أن تجد صيغة تربط بها بين هذين الصكين دون تقليل نطاق أي منها .

ونرى ، بالإضافة إلى ذلك ، أن نظام التحقق أشد صعوبة هنا ، في معظم معاهدات نزع السلاح . ونحن نؤيد اقرار نظام مناسب لنطاق الاتفاقية ، نظام يستخدم جملة من التدابير الوطنية والدولية ويفسح مكاناً رئيسياً للجنة الاستشارية التي احتلت مناقشة خصائصها جزءاً لا يستهان به من أعمال الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية . كذلك نكرر القول بأن ولاية هذا الفريق ينبغي أن تتعدي على نحو يتيح له التفاوض على نص معايدة . كما يمكنه ، عند الاقتضاء ، أن يستمر في بحث المسائل التقنية قيد النظر أو أن يحيلها لبحث على مستوى الخبراء .

ومن جهة أخرى ، تود حكومتي الاعراب عن ارتياحها إزاء ما أحرزه الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية من تقدم . وبالرغم من أن لدينا بعض التحفظات بشأن بعض النصوص قيد الدراسة ، فإننا نعتقد ، بوجه الاجمال ، أن الحصيلة ايجابية . فأولوية حظر هذه الفئة من الأسلحة الافتراضية هي أولوية ضعيفة ، غير أن الاتفاق على مشروع معايدة سوف يسمح بتحفيض جدول أعمال اللجنة ، الأمر الذي من شأنه تيسير بحث المسائل الهامة حقاً .

لقد قيل لهذه اللجنة أن المعايدة بشأن الأسلحة الاشعاعية ينبغي ، بالإضافة إلى ذلك ، أن تحظر شن الهجمات على المنشآت النووية المدنية . وقد أثار هذا الاقتراح اهتماماً جديداً منذ أن شنت إسرائيل هجومها مؤخراً على المنشآت النووية في العراق . وأن حكومتي ، التي أعربت عن استيائها الشديد تجاه هذا الهجوم – وهي مسألة عالجناها في مجموعة الـ ٢٠ وسائل إليها نظر اللجنة خلال جلسة هذا الصباح – ترى أن هذا العمل يبين مرة أخرى ضعف معايدة عدم انتشار الأسلحة النووية . فالعنشات العراقية تخضع لضمانات هذا الصك الدولي ، ومن ثم فإن الثقة المودعة في هذا الصك ، بوصفه وسيلة فعالة لتعزيز تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ، تجد نفسها الآن وقد تقوضت من جديد . ونعتقد أن الاعتراضات التي مافتننا نشيرها في وجه معايدة عدم الانتشار تجد لها الآن دعماً جديداً يضاف إلى اخفاق المؤتمرين المنعقدين لبحث المعايدة والتي اعلانات دول أطراف كثيرة .

ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي ، كيما يتحاشى قدر المستطاع تكرار حوادث كتلك التي أشرت إليها ، أن يتحقق على حظر الهجمات ضد المنشآت النووية المدنية عن طريق أحكام قانونية ملزمة متعددة الأطراف ، سواء في صلب اتفاقية الأسلحة الاشعاعية أو في صك مستقل .

ويرى بلدى أن النتائج التي أحرزتها في عام ١٩٢٨ أول دورة استثنائية كرستها الجمعية العامة للأمم المتحدة لنزع السلاح كانت ايجابية جداً ويتعين تنفيذ ماجاء بالوثيقة الختامية . التي جسدت التوافق في الآراء الذي توصل إليه المجتمع الدولي آنذاك مع التطبيق الكامل وغير المقوض لبرنامج العمل وللأولويات والمبادئ المتضمنة فيها . وستتيح لنا الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، التي ستعقد في عام ١٩٨٦ ، الفرصة لتنفيذ هذا البرنامج الذي تمارس فيه لجنة نزع السلاح دوراً هاماً . ونأمل أن يتمكن هذا المحفل من الاعتماد على الإرادة السياسية لأعضائه ، وأن تكون هذه الإرادة كافية لصياغة المعاهدات المنصوص عليها في ولاية اللجنة ولوضع اتفاق عملي بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح ، والاسهام بذلك اسهاماً قيماً في نجاح الجمعية العامة لدى انعقادها عام ١٩٨٦ . والأرجنتين تعد بعدها التعاون كما أنها ستعتمد ، من جانبها ، التدابير اللازمة كيما لا تبقى أحكام الوثيقة الختامية لعام ١٩٢٨ حبراً على ورق . وفي هذا الصدد بدأنا في العملية التي ستقودنا في وقت قريب إلى التوقيع على معايدة حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية محينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وعلى البروتوكولات الثلاثة المتصلة بها .

ان السياسة الخارجية للأرجنتين فيما يتعلق بنزع السلاح والحد من الأسلحة وتحديد ها هي نتيجة تقييم متزن للحالة الدولية الراهنة . وهي تعتمد بصورة رئيسية على العناصر التالية: مصالح الدفاع المشروعة للدول ، ضرورة تعزيز السلم والأمن الدوليين ، الترابط القائم ، على الصعيد العالمي ، بين نزع السلاح والأمن والتنمية ، الآخر السلبي المباشر الذي يلحق بأمن الدول الثالثة نتيجة سباق التسلح فيما بين الدول الكبرى والكتل العسكرية .

ونتيجة لتحليل العناصر الآنفة الذكر ، تشتهر الأرجنتين اشتراكا فعالا في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام في العالم عن طريق حل المنازعات والخلافات بالتفاوض وليس بالاعتماد على التوازن القلق الذي تولده مذاهب الردع أو التفوق العسكري . هذا ، وأن بلدى لم يكتفى الدعوة ، طيلة عقود عدة ، إلى إبرام اتفاقات دولية من شأنها وقف سباق التسلح العالمي وعكس اتجاهه .

ونرى أن السياسة الخارجية للأرجنتين تكشف فعلاً عن اسهام ايجابي اذ تعتمد على توازن الحقوق والواجبات وتأخذ في الاعتبار مقتضيات الدفاع ولا تضر بجهودنا الانمائية الاقتصاديه والاجتماعية كما تعزز السلم والأمن الدوليين .

الرئيس : أشكر سعادة السفير روس ، مثل الأرجنتين الموقر ونائب وزير الخارجية ، على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس .

السيد صقلي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس اسمحوا لي أولاً أن أقدم لكم ، باسم الوفد المغربي ، أحر التهاني لتسليمكم رئاسة لجنة نزع السلاح لمدة شهر حزيران / يونيو ، وأن أعرب لكم عن تمنياتنا بالنجاح في تأدية المهام الملقاة على عاتقكم . اتنا على ثقة من أن كفاءتكم وحكمتكم واحلاصمكم ، التي أثبتتموها خاصة خلال تسليمكم رئاسة الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ، سوف تتمكن اللجنة من تحقيق تقدم ملموس في أعمالها أثناء دورتها الصيفية لهذا العام .

كما أثنا نوجه عبارات التهنئة والشكر الى سلفكم ، مثل جمهورية المانيا الاتحادية ، السفير بفايفر ، على الطريقة البارعة والفعالة التي أدار بها أعمال لجنتنا خلال شهر نيسان / ابريل .

كما اني أُغتنم هذه الفرصة لاُرحب بزملائنا الجدد ممثلى الأرجنتين . وسرى لانكا ، ولاُوكـ
لهم تعاوننا الكامل .

ان استئناف اعمال اللجنة قد جاء في الوقت الذى وقع فيه حادث مؤسف للغاية ، أجمع الكل على تأكيد خطورته ، ألا وهو الهجوم الذى شنه الطيران الاسرائيلي ، يوم ٧ حزيران /يونيه الجارى ، على المركز العراقي للبحوث النووية .

وفي رسالة وجهها جلالة ملك المغرب الى الرئيس العراقي ، أكد ما يلي : " لقد علمنا بمزيد الأسف والأشمئزاز بالاعتداء الآثم الذي شنه الطيران الإسرائيلي على احدى وحدات
الصناعية المهمة ، وبالتالي نتج عن هذا الاعتداء الخادر والمدبر . ان هذا العمل الوحشي
الذى ليس له أى مبرر ، يهدى وكأنه تحد لجميع الأصول الدولية ، ولجميع القيم الحضارية والمبادئ
الأخلاقية ، ويشكل محاولة تهدف الى تعطيل الجهود الصادقة المبذولة لا حلال السلام والأمن في
الشرق الأوسط . " ٠

ان المغرب ، على فرار جميع البلدان المحبة للسلام والعدالة ، لا يمكن أن يقبل بهذا العمل اللامسؤول وبشجبه بقوه . وبارتكاب اسرائيل هذا الاثم الشنيع والوقد ، برهنت ، مرة أخرى ، على عزماها على البقاء خارج القانون ، وعلى الاستمرار في تذكرها للمبادئ المعترف بها دولياً والاستهزاء بها .

ان هذا العمل المجرم يشكل ، دون شك ، تحدياً لحق الدول المطلق والثابت في الحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها للأغراض السلمية .

ان العراق ، بانضمامه الى معااهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وبتوقيعه اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، قد أثبت بوضوح عزمه ورادته على استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية بحثة ، والتقييد بالمبادئ التي ترعى التعاون الدولي في هذا الحقل .

الا أن اسرائيل ، التي لم توقع معااهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، والتي ترفض مراقبة وكالة الطاقة الذرية ، والتي حصلت على قدرة نووية ، قد أقدمت على تدمير مركز البحوث النووية "تموز" محاولة بذلك ، عن سابق تصور وتصميم ، أن تضرر نظام عدم الانتشار وأن تثير الشكوك حول نظام الضمانات للوكالة الدولية . وهكذا ، فإن الدولة الصهيونية تحاول أن تعطل الجهدود التي يبذلها ذوي الارادة الخيرة في العالم ، سواء على الصعيد الحكومي أو على الصعيد غير الحكومي ، للمضي في عملية نزع السلاح بصورة فعالة وصادقة .

وازاء هذا العمل البربرى الذى لا مثيل له ، والذى أثار السخط الاجماعي واشمئزاز العالم بأسره ، يتوجب علينا ، في لجنة نزع السلاح ، أن نتجاوز الادانة الكلامية ونتخاذل جميع الاجراءات الالزمة للحؤول دون تكرار أي عمل من هذا النوع .

ان اعتداء الطيران الاسرائيلي على المركز النووي العراقي يأتي ، مع الأسف ، في الوقت المناسب ليبين لنا صحة وضرورة الاقتراح السويفى الرامي الى تضمين اتفاقية تحريم الأسلحة الاعشاعية ، التي تتفاوض حولها الان ، أحكاماً تتصل على حظر الاعتداء على المراكز النووية المدنية . وبالتالي ، فقد يكون من الحكمة بمكان أن تتطرق لجنتنا جدياً في اقتراح السويفى السويفى الذي يلاقى ترحيباً من وفد بلادى .

وعلى كل حال ، فإن المغرب يريد ، في هذه المناسبة ، أن يشجب العدوان الاسرائيلي الذي يشكل تحدياً جديداً للنظام الدولي ، ويهدد جميع الجهود المبذولة لا حل السلام في الشرق الأوسط .

الرئيس : أشكر سعادة السفير صقلي ، سفير المغرب ، على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس .

السيد ماليتا (رومانيا) : سيدى الرئيس أودّ أولاً وقبل كل شيء أن أهنئكم بتوليكم رئاسة اللجنة لشهر حزيران /يونيه . كما أن سرورى لرؤيه مثل بلد مجاور وصديق لرومانيا يرأس أعمالنا يتضاعف لرؤيه زميل وصديق قديم لي في مقعد الرئاسة لا يخفى حنكته واقتداره في شؤون الأمم المتحدة تزيد ، أتمنى لكم سيادة الرئيس كامل التوفيق في أنشطتكم الهاامة مؤكداً لكم كامل تأييدنا . كما أننا نهنئكم مثل جمهورية المانيا الاتحادية الموقر سعادة السفير بفافير على الكفاءة والفعالية اللتين أظهرهما في إنجاز مهماته .

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب في اللجنة بالممثلين الموقرين السيد خوليتو كراسالس من الأرجنتين ، والسيد أحمد جلالى من ايران ، والسيد نيسا جاياكودى من سرى لانكا ، كما أعرب عن ابتهاجى للتعاون الذى أود أن يكون مثرا ووديا بين وبين وفودنا .

في الوقت الذى تستأنف فيه لجنة نزع السلاح أعمالها ، يشارط الوفد الرومانى الاقتناع بـأن المرحلة الحالية من نشاطنا يمكن ويجب أن تتم بعمل مكثف مفعم بالمسؤولية يتجسد في الحصول على نتائج ملموسة بشأن كل البنود المدرجة في جدول الأعمال ولا يمكن أن نعد فرصة وضع بعض المشاريع الملموسة التي ستقدم الى الدورة الاستثنائية للعام القادم . ويعكس ادراج مواضيع محددة في جدول أعمال اللجنة وجود توافق كبير في الآراء بالنظر الى أن هذه المواضيع توفر أفضل الفرص للتوصل الى نتائج عملية . ويدركنا اجتماع اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الذى انعقد مؤخرا في نيويورك ، بالجاج بـأن المهلة التي منحت لنا للتوصل الى نتائج في مفاوضاتنا قصيرة جداً . وعليه فإن الوفد الرومانى يؤكد كل كيفية عملية تنظيمية من شأنها التعجيل بالأعمال وزيادة فعالية مفاوضات اللجنة . ونحن نرى أن المبادرات الرامية الى إعادة النظر في ولاية الفريق المخصص للأسلحة الكيميائية بهدف زيادة تحديد دوره فيما يتعلق بوضع مشروع اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية ، تسير في هذا الاتجاه ، وكذلك الشأن بالنسبة لولاية الفريق المخصص للأسلحة الاشعاعية ، كما نؤيد ، في الوقت نفسه ، فكرة بدء تعجيل المفاوضات دون مزيد من الابطا ، من أجل وضع مشروع برنامج شامل لنزع السلاح الذى شدد مثل المكسيك السفير الفونسو فارشيا روبيليس على مكانته الرئيسية من الدورة الاستثنائية القادمة المكرسة لنزع السلاح . وتدرج مواصلة وتكثيف نشاط الفريق المخصص بشأن الترتيبات الرامية الى ضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في حدود الاتجاه الفكري نفسه .

وستقيم لجنتنا ، في الوقت ذاته ، الدليل على فعاليتها وتبصرها باستجابتها ، خلال هذا الجزء من الدورة ، للنداءات العاجلة التي لها ما ييررها والتي وجهتها الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل الشروع في مفاوضات بشأن المواضيع النووية المدرجة في جدول أعمالنا منذ إنشاء هذه الهيئة ، وذلك بانشاء فريق عامل . وان مبادرة مجموعة الـ ٢١ في هذا الاتجاه ، المتضمنة في الوثيقة CD/180 بتاريخ ٤٤ نيسان / ابريل ١٩٨١ ، والتي قدّمتها مثل الجماير المقرر السفير صلاح باى لها طابع ملح . فهي تتمثل أساساً للعمل ، نرجو أن يكون مقبولاً للجميع ، يتمشى في الواقع مع حقيقة السماح بوضع وايضاً مراحل نزع السلاح النووي المتوازنة في الفقرة ٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح .

ونجد الدليل على فائدته مثل هذه المداولة وصلتها بالأحداث في المناقشات غير الرسمية التي دارت خلال الجزء الأول من دورة اللجنة بشأن المواضيع النووية ، ونتائج الدراسة الشاملة التي أجرتها الأمم المتحدة عن الأسلحة النووية (الوثيقة ٣٥/٣٩٢ A) وكذلك الكتاب السنوى الذى أصدره مؤخراً معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام (SIPRI , Yearbook 1981) .

والحقيقة أن الأسلحة النووية والتصورات الاستراتيجية التي يقوم عليها استحداث واستخدام هذه الأسلحة ، تظل المصدر الرئيسي لأنعدام الأمان في العالم المعاصر . وأن ما نسميه قدماً وتطويراً لمثل هذه الأسلحة التي يزداد تطويرها حسب متطلبات هندسية ، وما نسميه النظريات الاستراتيجية المتصلة بذلك ، هو الذى أدى الى توليد تيار من الخوف ذى أبعاد لم يسبق لها

مثيل ، والواقع أن كل شيء يحدث كما لو كان الخبراء يعملون بغية تحرير القبلة الذرية من الرعب الذي يصاحبها بهدف اضفاءً صفة انكرت عليها حتى الآن وهي أنها أداة صممت لكي تستخدم • ولا شك أن ضعف نظريات الردع يتمشى مع التحسينات التكنولوجية ، إذ أن نطاق المنتجات النووية القابلة للاستخدام في مختلف الحالات يتزايد اتساعا ، كما أن خطر مثل هذا التطوير واضح لأنّه يعلن ، في نهاية المطاف ، عن انشاء مجر حقيقى للحرب النووية يؤدى مباشرة الى نشوب صراع مدمر مما يسفر عن نتائج لا حصر لها • وقد شددت رومانيا والنمسا ، من قبيل الاعراب عن هذا الأمر الذي يشغل بال البلدان الأوروبية ، في البيان الختامي الصادر بمناسبة الزيارة التي قام بها في الآونة الأخيرة رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية نيكولا وتشاوسيسكو الى النمسا ، على أن " هناك أهمية خاصة تتعلق بوقف سباق التسلح ودرجة أولى في مجال أسلحة التدمير الشامل • وتعلن رومانيا والنمسا عن تشجيعهما للشرع في مفاوضات شاملة بهدف اتخاذ تدابير ملموسة من أجل تحقيق هذه الغاية • ويجب التوصل الى توازن القوى لا عن طريق تصعيد سباق التسلح بل عن طريق التخفيف المستمر في القوات المسلحة والأسلحة " •

وبين الكتاب السنوي الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، في معرض الاشارة الى الوضع القائم في المجال النووي ، بصفة عامة ، أنه حتى في حالة عدم تسجيل مفاوضات نزع السلاح لنتائج عملية ، فإن هناك ، بالرغم من ذلك ، عاملاً ايجابياً مشجعا • والواقع أن هذا العامل الايجابي هو تضييم المشاغل التي تشغّل كل الناس في مواجهة أخطار نشوب نزاع عالمي ، وقد تطورت الحركات الشعبية التي تعارض زيادة النفقات العسكرية ، خلال السنوات الماضية ، الأمر الذي يمثل بارقة أمل • (SIPRI, Yearbook, 1981 ، ص ١٨) •

ونحن نود ، على نحو خاص ، أن نلفت الانتباه الى الخطر الحقيقي الكامن في نشوب حرب نووية دون قصد والذى أشار اليه رئيس الوفد الهندي السفير أ.ب . فنكتسواران في كلمته التي ألقاها يوم ١١ حزيران / يونيو ١٩٨١ •

وقد سبق أن كان هذا الموضوع المتعلق بالحيلولة دون نشوب نزاع نووى عن طريق حدوث خطأ في التقدير أو حدث عرضي ، من بين مشاغل الأجهزة التي سبقت انشاء لجنة نزع السلاح • كما أن هناك ترتيبات ثنائية بين بعض البلدان الحائزة للأسلحة النووية بشأن هذا الموضوع • غير أن من حق جميع الدول ، بما فيها الدول الصغيرة والمتوسطة ، النامية وغير المعاونة أن ترى أن بامكان نظام متعدد الأطراف للمراقبة والضمانات أن يحول دون وقوع حدث عرضي قد يحدد مصير حرب تتورط فيها البلدان فورا دون أن يمكن من الاعراب عن ارادتها ، أي أن تتورط فيها من قبيل الخطأ بكل بساطة ، وان وقوع عدد هائل من الحوادث المتعلقة بالأسلحة النووية التي بلغ عددها ١٢٥ حادثة خلال السنوات الثلاثين الأخيرة ، لدليل على أن هذا الموضوع ليس موضوعاً أكاديميا • كما أن آلية التقنيات الحربية الذرية ، والاستخدام المتعاظم للحواسيب الالكترونية والأنظمة المسقّلة لشن الهجمات الانتقامية ، تؤدى الى زيادة اعتماد مصر الانسانية على حسن سير الأنظمة الالكترونية المعقدة وهي بدورها عرضة للتعطل •

ان هذه الاتجاهات تزيد من امكانية نشوب نزاع نووى عن طريق حدوث خطأ ، خاصة في مناخ تظل الجهود السياسية المبذولة فيه لبناء الثقة فيما بين الدول في الوضع الذي يعرفه جميعنا معرفة جيدة •

ونحن نشاهد ، في الوقت ذاته ، وقوع أحداث تقام دليلاً على هشاشة الترتيبات الدولية القائمة . ونشير في هذا الصدد الى العمل العدوانى الخطير جداً ألا وهو قصف الطيران الإسرائيلي للمنشآت النووية الواقعة على مقرية من بغداد . فقد أحاط الرأى العام الروماني علماً ببالغ القلق والاستكثار بهذا الهجوم الجوى الذى قام به سلاح الطيران الإسرائيلي على أراضي الجمهورية العراقية . والحكومة الرومانية وكذلك الرأى العام في بلادى يدينان بكل شدة هذا العمل العدوانى الذى لا يبرر له والذى يمثل انتهاكاً خطيراً للمعايير الأولية الناظمة للعلاقات فيما بين الدول ، وانتهاكاً للمبادئ المقدسة المتمثلة في الاستقلال والسيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسيادة الإقليمية وعدم اللجوء الى القوة أو الى التهديد باستخدامها ومن الضرورة القصوى أن نفهم بكل الوضوح أنه لا يمكن لأى دولة كانت ، مهما كانت الحجة ومهما كانت الظروف ، أن تسمح لنفسها بانتهاك سيادة واستقلال دولة أخرى وسلمتها الإقليمية وأنه لا يمكن تبرير الدفاع عن الأماكن بانتهاكها من دول أخرى بشكل سافر .

وتحظى لجنة نزع السلاح ، في إطار التطورات التي حدثت على الصعيد الدولي ، بموقف فريد في نوعه . أذ أن لها ولاية محددة منحتها لها الدورة الاستثنائية الأولى للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، وتعلق هذه الولاية بالتفاوض بشأن اتفاقات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح ، ونزع السلاح النووي بالدرجة الأولى ، ويقوم نشاط اللجنة ، على بدويهية مفادها أن جميع الدول تريد أن تضع حداً لسباق التسلح وأن تتوصل إلى اتخاذ تدابير ملموسة بشأن نزع السلاح من شأنها أن تضمن أنها في ظل مستويات منخفضة باستمرار من القوات المسلحة والأسلحة . ثم أن عدم قدرتنا على التوصل إلى اتخاذ مثل هذه التدابير العملية المحددة يستخدم كحجارة لتصعيد سباق التسلح والتسلح النووي بالدرجة الأولى . وما المبالغ الضخمة للميزانيات العسكرية إلا دليل بلين على الأبعاد التي بلغتها هذه الحلقة المفرغة . وقد أكد الوفد الروماني خلال مناقشات اللجنة على أن كل تقدم يحرز في مفاوضاتها من شأنه أن ينعكس ، بشكل مؤات ، على الوضع الدولي في مجمله ، وسيتم في دورة الجمعية العامة هذا الخريف ، من جديد ، إدراج عشرات من البنود المتعلقة بنزع السلاح في جدول أعمالها ، وستحاول الوفود في المناقشات التي ستجرى هناك ، الكشف عن الأدلة البالغة الضعف على اسهام لجنتنا . وبالطبع فإن القوى التي أعلنت عن تشجيعها لنزع السلاح ، وتتمثل هذه القوى في الحركات الشعبية في مختلف البلدان ، والأعمال التي يقوم بها رجال العلم ، وروجالات السياسة التقديرون ، تقع خارج دائرة لجنتنا ولكننا مقتعمون بأن وجودها يعد عاملاً مشجعاً لا يمكن له إلا أن يؤثر تأثيراً إيجابياً في أعمالنا .

الرئيس : أشكر سعادة السفير ماليتا ، سفير رومانيا ، على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس .

السيد إسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : الرفيق الرئيس ، يطيب لي ، في المقام الأول ، أن أرحب بكم ، كممثل لبلد اشتراكي شقيق هو جمهورية هنغاريا الشعبية ، في منصب رئيس لجنة نزع السلاح .

وأنتم تواجهون مهمة شاقة – هي أن تحرروا آلية اللجنة المعقدة المتعددة الأطراف بأسرع ما يمكن وبكامل طاقتها ، ولا ينبغي لمختلف المشاكل التنظيمية التي تواجهنا أن تستغرق الكثير من وقتنا ، وان كان حلها الفعال يحدد الى درجة ما الحصيلة النهائية لعملنا ، ويتحقق الوفد السوفياتي لكم كل نجاح .

كما نعبر أيضاً عن تقديرنا للسفير بفايفر ، مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الذي ترأس اللجنة في نيسان / أبريل الماضي .

ويسعدنا أن نرحب بالممثلين الجدد في اللجنة - السفير كاراساليس من الأرجنتين ، والسفير أحمد جلالى من ايران ، والسفير تيسا جاياكودى من سرى لانكا .

لقد عرض عدد من الوفود في هذه اللجنة بالفعل لهذا العمل من أعمال قطاع الطرق الذى ارتكبه اسرائيل ضد العراق . و موقف الاتحاد السوفياتي في هذا الشأن محدد بوضوح في بيان وكالة تاس الذى نشرته الصحف السوفياتية في ١٠ حزيران / يونيو الماضي .

فقد ارتكبت اسرائيل ، في تصعيدها لحرابها الاجرامية ضد الشعوب العربية ، عملاً جديداً من أعمال العدوان المسلح ، ضد العراق هذه المرة ، وشنّت الطائرات الاسرائيلية غارة على بغداد لكي تدمّر مركز الأبحاث النووية هناك .

غير أنّ المعروض أنّ العراق طرف في معايدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وبالتالي فإن كل أنشطته النووية تخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية ، وعلى تقدير ذلك فإن اسرائيل التي تسعى منذ أمد بعيد لاستحداث الأسلحة النووية ترفض صراحة الانضمام إلى هذه المعايدة .

وتدین القيادة السوفياتية بشدة هذا الهجوم الوحشي الذي شنته القوات الجوية الاسرائيلية على عاصمة العراق ، وتعتبر أن مسؤولية هذا الفعل تقع على عاتق اسرائيل وعلى عاتق الولايات المتحدة الأمريكية التي تسليح المعتمد وتقدم له كل مساعدة ودعم ممكّن .

لقد استأنفت لجنة نزع السلاح عملها في وضع دولي متقدم إلى حد كبير ، حيث يسعى خصوم الانفراج إلى الحاق ضرر خطير به ، وقد بدأوا مساراً شعال سباق التسلح ، وكانت النتيجة هي أنّ معدل تراكم الأسلحة ، ومنها أنواعها الأكثر خطورة ، يتجاوز الجهد الاهداف إلى كبح سباق التسلح ، وقطعت أو علقت المفاوضات بشأن بعض المسائل المحددة المتعلقة بتحديد وكبح عملية تعزيز التسلح كما ونوعاً .

وفي هذه الظروف تصبح مهمة كبح سباق التسلح أكثر أهمية والحاها ، ويزداد ثقل المسؤولية الملقاة على عمل لجنة نزع السلاح وتكتسب هذه المسؤولية معنى جديداً ، والحق أننا قد انتظرنا من لجنة نزع السلاح ، وما زلنا ننتظر منها ، وهي اللجنة التي تستهدف وضع تدابير واقعية لنزع السلاح ، أن تكون قادرة على الإسهام في تعزيز عملية الانفراج ، والتوصل إلى اتفاقيات ملموسة لنزع السلاح .

ولقد خلق عدد من أحداث السنوات الأخيرة ظروفاً طيبة تماماً ليقدم ناجح في المفاوضات داخل لجنة نزع السلاح ، وهي تشغل سلسلة بأسرها من الاتفاقيات الدولية الهامة التي عقدت في الستينات والسبعينات في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وتشمل الكثير من مقترحات نزع السلاح والمبادرات التي قدمها الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية والدول الأخرى ، كما اعتمدت الأمم المتحدة عدداً ليس بالقليل من مقررات نزع السلاح المفيدة .

وبما كان أيضاً لبعض التغيرات في تكوين لجنة جنيف وطابع عملها في السنوات الأخيرة تأثير ايجابي على المفاوضات ، فقد زادت عضوية اللجنة بانضمام مجموعة جديدة من الدول . وللمرة الأولى تشتهر في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح كل الدول النووية الخمس والدول الأكثر تقدماً من الناحية العسكرية . ومن المهم كذلك أن نلاحظ أن المجموعات الرئيسية للدول - الاشتراكية والرأسمالية وغير المحازة والمحايدة - مثلثة في اللجنة بطريقة متوازنة عموماً .

وظهرت كذلك عناصر جديدة في طابع أنشطة لجنتنا ذاتهم ، ففي حين كانت هذه الهيئة في الماضي تقتصر على المناقشة العامة لقضايا نزع السلاح ، فقد اكتسبت الآن طابع جهاز متعدد الأطراف يخوض بشأن دائرة واسعة من مشاكل نزع السلاح . والجوهر الرئيسي للأنشطة التي يقوم بها لجنة نزع السلاح هو ضمان أن تضع كل الدول المشاركة في عملها على قدم المساواة صكوك دولية هامة لنزع السلاح مثل الاتفاقيات والاتفاقيات ذات قوة ملزمة قانونا .

كذلك يمكن أن تكون إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي لعمل اللجنة في السنوات الأخيرة قد سهلت الانتقال من الأمانة والتوصيات - وقد أقرت الأمم المتحدة الكثير منها - إلى الاتفاقيات والمعاهدات ، وتشدد اللجنة في عملها الآن على هيئاتها المخصصة الفرعية ، أي الفرق العاملة التي تجري مفاوضات عملية بغية صياغة هذا اتفاقاً المحدد أو ذاك من اتفاقيات نزع السلاح .

وكان في وسع اللجنة بالطبع أن تبدأ مفاوضات بشأن مواضيع أخرى أيضا . والحق أن جدول أعمالها يشمل عمليا كل الدائرة الواسعة للمشاكل المتعلقة بالحد من سباق التسلح وبنزع السلاح . ويستهدف النظام الداخلي للجنة الذي وضع منذ عامين المساعدة في تعزيز فعالية عملها ، وينبغي أن نلاحظ أن الكثير من التغيرات سالفة الذكر في عمل اللجنة يعكس آراء الاتحاد السوفيتي وأعتبراته التي طرحتها بالنسبة لا قتراح عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

لا أنه بالرغم من كل هذه التطورات الإيجابية ، فإن لجنة نزع السلاح لم تكن في السنوات الأخيرة تتتج شيئا ، وإنما هي تراوح الخطى في مكانها . فكيف يمكن تفسير هذا الوضع؟ إن سببه الجذري هو في المقام الأول سياسات دول معينة أعضاء في لجنة نزع السلاح تعيق عملها وتبيّن أنشطة لجنة نزع السلاح بوضوح أنها ساحة للمواجهة الحادة بين اتجاهين رئيسيين في السياسة العالمية ، وبين نهجين من مفاوضات نزع السلاح : من ناحية المسار المؤدى إلى كبح سباق التسلح ، وبلوغ نتائج حقيقة في مجال نزع السلاح ، ومن ناحية أخرى المسار المؤدى إلى اطالة أمد المفاوضات أو نسفها ، وللهذا الغرض يبذل دعاة المسار الأخير محاولات لمنع اللجنة من اجراء مفاوضات بشأن أكثر مشاكل نزع السلاح الحاما ، ولتقليل فترة عملها دون داع ، وما إلى ذلك .

وعلى سبيل المثال هل من منازع في أن أهم مشاكل نزع السلاح الحاما هي مسألة وقف سباق التسلح النووي ؟ لقد تقدم الاتحاد السوفيتي على امتداد ثلاثة أعوام ، بعدها البلدان الاشتراكية الأخرى ، باقتراح يتعلق بوقف انتاج كل أنواع الأسلحة النووية ، والتخفيض التدريجي لمخزوناتها إلى أن يتم تصفيتها ، وعرضت البلدان الاشتراكية على لجنة نزع السلاح وثيقة في هذا الشأن (CD/4) منذ عام ١٩٧٩ ، وساندتها في ذلك بحماسة الدول غير المنحازة والدول المحايدة كما اعتمدتها الأمم المتحدة ، وبوجه خاص الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عددا كبيرا من المقررات التي تدعو اللجنة إلى أن تجري على الفور مفاوضات بشأن وقف سباق التسلح ، غير أنه لا تجري مفاوضات من هذا النوع داخل اللجنة . فما سبب ذلك ؟ انه معارضة تلك البلدان التي يدعى ممثلوها أن مفاوضات من هذا النوع هي في زعمهم " سابقة لأنها " ، وذلك دعوى زائفة تماما .

ويؤمن الوفد السوفيتي بأن تبادل الآراء الذي جرى في الجزء الأول من الدورة الحالية للجنة حول بند جدول الأعمال المععنون " وقف سباق التسلح النووي ، ونزع السلاح النووي " كان مفيدا ، غير أن الوقت قد حان لبدء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي داخل اللجنة .

ورقة أخرى يسترعى الوفد السوفيaticي انتباه كل الوفود الى الاعتبارات والأفكار الواردة في ورقة العمل CD/4 ، ويدعو الى بدء مفاوضات محددة حول هذا الموضوع على الفور داخل لجنة نزع السلاح في اطار أى اجراءات وأشكال تنظيمية مقبولة .

ولناخذ مسألة أخرى - هي مسألة الحظر الشامل العام لتجارب الأسلحة النووية . وقد ييدو أن ظروفاً مبشرة قد نضجت الآن داخل اللجنة للسير قدماً نحو حل هذه المسألة . والحق أن اللجنة تضم بين أعضائها كل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية التي تستطيع بالاشراك مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في اللجنة أن تقدم اسهاماً بناءً في وضع اتفاق مناسب . وقد قدمت مجموعة الدول المحايدة وغير المحايدة اقتراحاً محدداً هو - تكوين فريق عام مخصص داخل اللجنة ، وبدء المفاوضات فوراً حول قضية نزع السلاح الهامة هذه . ولا شك في أن دراسة مشكلة حظر التجارب النووية بكل جوانبها من أجل الارسال بعقد معاهدة للحظر العام لتجارب الأسلحة النووية بمشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، لا ينبغي لها أن تعقد المفاوضات بين الاتحاد السوفيافي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة حول هذا الموضوع ، وهي - بالمناسبة - قد علقت في نهاية العام الماضي دون خطأ من جانبنا . وفي هذه المسألة كذلك تواجه اللجنة طريقة مسدوداً . فالولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تعارضان بعناد انشاء فريق عام معنى بحظر الأسلحة النووية ، في حين يذكر مثلاً الصين وفرنسا أنهما لا يعارضان انشاء مثل هذا الفريق ، لكنهما يسرعان باضافة أنهما على غير استعداد لأنهما التجارب النووية ، على الأقل في المرحلة الحالية .

ان الوفد السوفيatic يؤيد اقتراح مجموعة البلدان غير المنحازة بشأن انشاء فريق عام مل مخصص تشتهر فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية للنظر في مشكلة التجارب النووية من جميع جوانبها بهدف الا سراع بقدر الامكان من عقد معاهدة للحضر التام والشامل لتجارب الأسلحة النووية .

دعونا نأخذ مسألة تعزيز ضمانات أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وهي قضية بالغة الأهمية من قضايا السياسة العالمية المعاصرة . وقد أكد ل ١٠ بريجنيف أخيراً من جديد موقف الاتحاد السوفيتي في اجابته على سؤال وجهته له الصحيفة اليونانية " تانيا " . ويرقد فوق مائدة المفاوضات في لجنة نزع السلاح مشروع اتفاقية دولية لتعزيز ضمانات أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، كما قدّمت بعض بلدان عدم الانحياز مشروع اتفاقية خاصة بها ، وهناك أيضاً عدد ليس بالقليل من مقررات الجمعية العامة بهذا الشأن تدعو إلى عقد اتفاقية دولية . وبالرغم من هذا كلّه فإن عمل لجنة نزع السلاح بشأن مشروع الاتفاقية متوقف عملياً . فما سبب ذلك ؟ مرة أخرى ان مقاومة أولئك الذين يزعمون أن وضع اتفاقية دولية لتعزيز ضمانات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مشروع " غير واقعي " .

وفي اعتقادنا أن هناك شروطًا طيبة لتحقيق تقدم في المفاوضات بشأن هذا الموضوع في لجنة نزع السلاح ، فنستطيع معاً أن نخطو الخطوات الأولى على الأقل في الاتجاه الصحيح ، لكن ما نحتاج إليه هنا أيضًا هو حسن نية كل المشاركين في المفاوضات ، وفي المقام الأول الدول الحائزة للأسلحة النووية . وقد أبدى الاتحاد السوفياتي بالفعل استعداده لذلك أكثر من مرة .

وهناك ذريعة ملقة تماماً تقدم لمنع لجنة نزع السلاح من دراسة اقتراح حظر استحداث وصناعة أنواع ونظم جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، ومشروع معاًدة في هذا الشأن . ويصحب الحاجج المضخيضة لبعض الممثلين في اللجنة عن "الطبيعة غير الملحة" لهذه القضية ، ووفقاً للأنباء الصحفية ، استحداث واسع في مختلف الدول الغربية لأنواع جديدة مهلكة من أسلحة التدمير الشامل .

وان المرء ليتساءل أليس الواجب الأول للجنة هو أن نتابع عن كثب تطور هذه المسألة وأن نتخذ تدابير ملموسة تحول دون ظهور أنواع جديدة من مثل هذه الأسلحة وسيستفيد هذا الهدف من تكوين فريق خبراء مخصص .

ويرحب الوفد السوفيatic باقتراح هنغاريا بعقد اجتماعات خاصة غير رسمية بشأن الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ، والمنظومات الجديدة من مثل هذه الأسلحة ، بمشاركة الخبراء .

؛ وليس هذا هو أول عام يطالب فيه الرأي العام العالمي بالحاج بفرض الحظر على الأسلحة النيونترونية ، ولهذا الغرض قدم الاتحاد السوفيatic والبلدان الاشتراكية الأخرى منذ عام ١٩٧٨ مشروع معاًدة في هذا الشأن إلى لجنة نزع السلاح . ونظراً لاحياء خطط انتاج ونشر الأسلحة النيونترونية في أوروبا الغربية ، فإن هذه القضية تكتسب أهمية خاصة - وتلك نقطة أشار إليها مراراً في اللجنة ممثلاً البلدان الاشتراكية والبلدان غير المنحازة . غير أن "اعتراض" بلدان حلف شمال الأطلسي هنا أيضاً لم يسمع للجنة بأن تضع تدابير تستهدف حظر الأسلحة النيونترونية .

ومن وقت آخر يسمع المرء حججاً تزعم أن المفاوضات بشأن قضايا نزع السلاح تكاد لا تكون ممكنة في الوضع الدولي الراهن . لكن أحداً لم يتوصّل حتى الآن إلى وسيلة أكثر فعالية من تبادل الآراء والمناقشات والمفاوضات على مختلف المستويات لتسوية المشاكل المتنازع عليها ، شريطة أن يتطلع الطرفان بالطبع إلى السلام لا إلى الحرب .

لقد كان الاتحاد السوفيatic ولا يزال نصيراً مخلصاً ثابتاً لقضية نزع السلاح . وقد أكد هذا مراراً وبشكل قاطع . أ. بريجنيف في ١٢ حزيران /يونيه من العام الحالي في اجتماعه مع أ. بالم رئيس اللجنة المستقلة لقضايا نزع السلاح والأمن ، وهي منظمة دولية غير حكومية ، فقد أكد أ. بريجنيف "إننا نقف مع المفاوضات العاجلة البناءة ، مع الاتفاق المخلص ، مع تقليل مستويات المواجهة العسكرية سواءً في أوروبا أو على نطاق شامل . فتحديد التسلح ونزع السلاح هما الضمانان الحقيقيان للسلام والمستقبل الهادئ" لكل الشعوب " . كما أوضح لـ أ. بريجنيف ضرورة أن تبذل كل الدول وكل القوى الاجتماعية جهودها في محاولة لضمان تكثيف المفاوضات بغية التوصل إلى سلام أكثر ثباتاً ودوماً على وكينا . وأكد أن الاتحاد السوفيatic على استعداد دائم للتعاون في كبح سباق التسلح وتعزيز سلام أقوى مع مثلي كل الاتجاهات السياسية والدينية . وهذه المواقف بالتحديد هي التي تتشكل الخطوط الموجة للوفد السوفيatic في لجنة نزع السلاح .

ونحن نؤمن بأنه ليس هناك - ولم تكن هناك - حتىمة لا مفر منها للصدام العسكري ، والعودة إلى الحرب الباردة . وينطلق الاتحاد السوفيatic من الإيمان بأنه ليس ثمة مسألة متساوزة عليها في العلاقات بين الدول لا يمكن أن تحل على مائدة المفاوضات . وبالمثل ليس ثمة طرزاً سُنَّ الأسلحة لا يبدى الاتحاد السوفيatic استعداده لحده ولحضره على أساس متبادل بالاتفاق مع الدول الأخرى .

ان للدورة الحالية للجنة نزع السلاح دلالة خاصة . فنحن على وشك الانتهاء من الدورة الأولى لعمل هيئة مفاوضات نزع السلاح الموسعة المتعددة الأطراف ، فقد عملت اللجنة في تكوينها الجديد ثلاث سنوات ، وعقدت عشرات وعشرات من الاجتماعات ، وألقيت مئات من البيانات ، وعممت أعداد كبيرة بالمثل من الوثائق . واننا لنود أن نرى جهود كل الأنصار الحقيقيين لنزع السلاح وقد تكللت بالنجاح ، وأن نرى الأماني التي أبدىت في الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح بالنسبة لتوسيع عضوية اللجنة وقد ترجمت إلى واقع ، وأن تتجاوز نتائج عملها – سواءً من حيث كميتها أو طبيعتها – انجازات لجنة نزع السلاح في الفترات الماضية من نشاطها . واننا لنود – وهذا هو الأمر الأساسي – أن يحقق عمال اللجنة آمال كل الناس العاديين في العالم الذين يرسل الآلاف والآلاف منهم كل يوم خطاباتهم لنا يرجون ويطلبون أن ننقل من الأقوال إلى الأفعال من أجل حياة الجيل الحاضر والأجيال المقبلة . ويرى الوفد السوفيatic أن اللجنة ينبغي ألا تتوجه إلى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح خالية الوفاض ، ونحن من جانبنا سنبذل أقصى ما نستطيع لتحقيق نتائج إيجابية .

الرئيس : أشكر السفير الإسرائيلي من الاتحاد السوفيatic على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس .

السيد دي لا غورس (فرنسا) : سيد الرئيس ، يسعد الوفد الفرنسي ان يعرب لكم عن تهانيه الصادقة وتعنياته الحارة لفترة رئاستكم ، اذ اتيحت له فرص عديدة قدر فيها مهاراتكم الدبلوماسية وخبراتكم وكياستكم .

لقد اسهمتم مساهمة فعالة في تنظيم أعمالنا لهذا الجزء الثاني من الدورة . واننا متأكدون من أن اللجنة ستتحرز القدر الممكن من التقدم بادارتكم الحكيم . ويود الوفد الفرنسي أن يؤكّد لكم تعاونه التام .

كما يود أن يعرب عن شكره وتهانيه لزميلنا الكريم من جمهورية المانيا الاتحادية ، السفير بفافير ، الذي ترأس أعمالنا لشهر نيسان / ابريل بلباقة وفعالية .

ويسعدني ايضاً ان احيي اليوم السفير روس ، نائب وزير الشؤون الخارجية في الأرجنتين ، هذا البلد العظيم الذي كان لي شرف تمثيل فرنسا فيه ، كما احيي زملائنا الجدد السفير كارازالس مثل الأرجنتين الذي يسعدني بشكل خاص ان اعود والتقي به هنا ، والسفير جلالي ، مثل ايران ، والسفير جاياكودي ، مثل سريلانكا . واني اعرب لهم عن تهاني القلبية وعن تعنياتي الحارة لنجاح مهمتهم .

لقد اعرب زملاءً عديدون امام اللجنة عن ردود فعل حكوماتهم على اثر الهجوم الإسرائيلي على المفاعل العراقي تسموز .

وأرى لزاماً على أن أذكر اليوم بموقف الحكومة الفرنسية تجاه هذا الحادث . اولاً نظراً لخطورته ، وثانياً لأن الصناعة الفرنسية قد ساهمت في انشاء المركز النووي العراقي ، ولأن الحكومة الفرنسية هي بالتالي اعلم من غيرها لاعطاً حكم على طبيعة هذه التجهيزات وعلى النتائج المحتلة لسير العمل بها بالنسبة لنظام عدم الانتشار .

لقد أثار الهجوم الإسرائيلي ردة فعل واضحة وفورية من جانب الحكومة الفرنسية . وفي

تصريح نشر بتاريخ ٨ حزيران / يونيو ، وصف رئيس الوزراء " هذا القصف بأنه " عمل مرفوض تدينه الحكومة ويزيد التوتر في المنطقة " . وبتاريخ ١٥ حزيران / يونيو ، شجب مثل فرنسا في مجلس الأمن الهجوم الإسرائيلي ، ووصفه بأنه " انتهاء للبادئ الاساسية التي تناولتها بها جميع الدول الموقعة على ميثاقنا وخاصة لحق كل دولة في ان تصان سيادتها واستقلالها ، وللواجب المفروض على الجميع بعدم اللجوء الى استخدام القوة " .

وأذكّر بأن الغارة الاسرائيلية قد سببت مقتل مهندس فرنسي .

آتى الآن الى مسألة النتائج المحتلة ، او المزعومة ، التي كانت ستطرأ على نظام عدم الانتشار من جراء سير العمل في المفاعل تموز .

فقد أكدت الحكومة الاسرائيلية ، واني استشهد ببيانها ، ان المفاعل تموز " كان الغرض منه انتاج القنابل الذرية " .

ان الحكومة الفرنسية ترفض هذا الادعاء . وأود أن استشهد هنا بالبيان الذي أدلني به مثل فرنسا امام مجلس الامن :

" ان الغرض الوحيد من المفاعل تموز هو البحث العلمي . والاتفاقات المعقدة بين فرنسا وال العراق تحرم اي استغلال ، ولو غير مباشر ، لاغراض عسكرية .

ويمكننا أن نتكلّم بمعرفة تامة عن المفاعلين تموز الاول وتموز الثاني اذ انهما نسخة طبق الاصل عن المفاعلين ايزييس واوزيريس اللذين انشئا لأغراض البرنامج المدني الفرنسي والذين يجري تشغيلهما في مركز ساكلاري ويستخدمان التجارب تشعييع المرواد وانتاج النظائر المشعة .

وقد جرى في جلسة أمس لفت النظر الى خطرين رئيسيين ، هما تحويل الاورانيوم المغنی وانتاج البلوتونيوم .

ان الافتراض الاول لا يستند الى اي ركيزة . اذ ان اعمال التفتيش الدورية التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تهدف الى التتحقق من عدم تحويل هذه المحروقات . وفي الواقع ان نتائج هذا التفتيش كانت مرضية للغاية . ومن جهة اخرى ، عندما يبدأ تشعييع المحروقات في قلب المفاعل ، فان الاورانيوم المغنی جدا الذي تتضمنه المحروقات يصبح غير صالح لصنع المتفجرات . وأخيرا ، اذكر بالبيان الذي نشرته الحكومة الفرنسية عام ١٩٨٠ " بان عمليات تسليم هذا الاورانيوم تتناسب مع احتياجات المفاعل البحثي دون غيرها . انها مبرمة لهذا الغرض ومحاطة بجميع الاحتياطات اللازمة " .

والافتراض الثاني لا يستند هو الآخر الى اي ركيزة . ان تموز مفاعل مصمم للبحث العلمي دون غيره . وكل محاولة لاستخدامه لانتاج البلوتونيوم لأغراض عسكرية ، مما يفترض تشعيعا مكثفا للاورانيوم الطبيعي للحصول بالتالي على البلوتونيوم باعادة المعالجة ، قد تستوجب تعديل المنشآت تعداً جوهريا واستخدام كميات من المواد المشعة الخطيرة تبلغ عدة أطنان . ومثل هذه العملية التي تستغرق عدة سنوات سوف تنفتح فورا .

كلمة أخيرة على الصعيد التقني . من غير المعقول ان يلجأ بلد يرغب في صنع قنبلة نووية الى انشاء مفاعل من نوع تموز للحصول على المواد المعدة لأغراض عسكرية . والكل يعلم ان هناك سبل ابسط للوصول الى هذا الهدف ، منها شراء اجهزة الطرد المركزي لاغناء الاورانيوم او انشاء مفاعلات للبلوتونيوم بواسطة الاورانيوم الطبيعي مثلا .

ويموجب اتفاقيات عقدت عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ونشرت في حينه ، أعطى العراق لفرنسا تعهدات واضحة وقطعية فيها خص المراقبة والضمادات . كما عقد العراق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية جميع الاتفاقيات التطبيقية اللازمة عملا بأحكام معايدة عدم الانتشار . وقد لمها جميع المعلومات المنصوص عليها . واستقبل مرتين (وكانت الأخيرة في هذا العام بالذات) ، على موقع توز ، مفتشين من الوكالة لم يلاحظوا اي شيء شاذ . وحرصا من الحكومة الفرنسية على عدم السماح بأى تحويل ، وعلى استبعاد أى انتقاد أو أى شك ، قامت مؤخرا بالتأكد من أن جميع الاجرامات ستتتخذ لضمان استخدام الامدادات لأغراض سلعية بحتة .

بناءً على ما تقدم ، فإن الهجوم الإسرائيلي يؤدي إلى نتائج عديدة ، منها أنه يشكل طعنا خطيراً بمبادئ التعاون النموذجي السليم بين الدول في إطار نظام دولي لعدم الانتشار . وقد يزعزع الأسس التي يرتكز عليها التعاون الدولي في هذا الحقل . وفي هذا الصدد ، لا يسع الوفد الفرنسي إلا أن يشتبه على وجهة النظر التي أبدتها الدكتورة الكوند ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أمام مجلس حكام تلك المؤسسة ، إذ قال :

" لقد كشفت الوكالة على المفاغين العراقيين ولم تجد اى دليل لنشاط مخالف لمعاهدة عدم الانتشار . ومن الواضح ان بلدا غير موقع على معاهدة عدم الانتشار ، لم يتحقق بتقاريرنا ولا بقدرتنا على الاستمرار في ممارسة فعالة لمسؤولياتها في حقل الرقابة . ويمكن اذن القول بان نظام المراقبة الذى تطبقه الوكالة قد طعن في الصيم . فالى اين سيقودنا ذلك في المستقبل ؟ انه موضوع مقلق للغاية يتوجب علينا دراسته بعناية " .

عند هذه النقطة ، ينتهي بيان مثل فرنسا في مجلس الأمن .

ان الوفد الفرنسي يشاطر الى حد بعيد الهموم التي أعرب عنها هنا العديد من
المتحدثين • ان عملية نزع السلاح لا يمكن أن تتحقق اى تقدم الا في اطار احترام النظام الدولي •
واللجوء الى القوة ليس الا انكارا لهذا النظام • فضلا عن ان العمل الذى نشجبه ينال من النظام
الدولي الوحيد القائم في حقل التحقق ، وهو نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية • ان هذا
العمل يهدف الى التشكيك في شروط التعاون التقنى الدولى في حقل التطبيقات السلمية للطاقة
الذرية ، هذا التعاون الذى يشكل بالنسبة لجميع الدول هدفا بالغ الاهمية •

ان جميع هذه الاسباب تبرر القلق والا هتمام اللذين اعرب عنهم ب شأن هذا الموضوع امام اللجنة وينظر مجلس الا من حاليا في هذه القضية ، ولا يسعنا الا ان نعرب عن الامل في أن يتوصل الى اتخاذ المقررات التي يحق للجامعة الدولية ان تتوقعها .

الرئيس : اشکر السفير دى لا غورس من فرنسا على بيانه ، وعلى الكلمات الطيبة
التي وجهها للرئيس .

السيد شيارابيكو (إيطاليا) : أعلنت حكومة بلادى عن ادانتها للهجوم الذى شنه سلاح الطيران الإسرائيلي على المنشآت النووية العراقية . وأعلن ذلك آخر مرة مثل إيطاليا لدى الأمم المتحدة في ١٥ حزيران / يونيو أثناء المناقشة التي يجريها مجلس الأمن حول الموضوع . وأود كذلك أن أضم صوت وفدى إلى البيان الذى بلغنى أن مثل اليابان الموقر على وشك أن يلقى بالنيابة أيضا عن دول غربية أخرى .

ولذا فبوسي أن أقصر البيان الذى ألقىه الآن داخل هذه اللجنة على الاعراب عن بالغ قلقنا إزاء الضرر الذى يحتمل أن يلحقه مثل هذا الهجوم بمثوقية وفعالية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية . وأود في هذا الصدد أن أؤكد من جديد على أن إيطاليا كانت تتعلق دائمًا أهمية عظيمة على أحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تدعوا إلى تشجيع التعاون فيما بين الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية . وتصر المادة الرابعة أيضًا على " ضرورة ايلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات المناطق النامية في العالم " . وقد اشتراك إيطاليا في برنامج تعاون مع العراق في ميدان الطاقة النووية باعتبار ذلك أحدى العادات المطروحة في تنفيذ المادة الرابعة من المعاهدة .

وكان اشتراط بيع خمسة مختبرات للبحث النووي متفقاً تمامًا على اتفاق مع نص وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . فالعراق طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٧٠ وقد فتح منشأته النووية ، بما فيها المختبرات التي زودته بها إيطاليا ، للتفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وعلاوة على ذلك ، قبل العراق طوعاً في إطار برنامج التعاون المذكور أعلاه ، معايير من المراقبة أشد صرامة ، تشيّاً بالخطوط التوجيهية التي اعتمدتها نادى لندن للعوردين فيما يتعلق بنقل المواد النووية . وجاء تأكيد العراق بالالتزامات التي تتصل بها أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في بيان مسؤول للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية نشر في ٩ حزيران / يونيو ينص على ما يلي : " أصبح العراق طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ بدء نفادها في عام ١٩٧٠ وقد قبل العراق ، وفقاً للمعاهدة ، الضمانات بشأن جميع انشطته النووية . وتم تطبيق هذه الضمانات تطبيقاً مرضياً حتى هذا التاريخ ، ويشمل ذلك الفترة الأخيرة من النزاع المسلح مع إيران . وأجرى آخر تفتيش خاص بالضمانات على المركز النووي العراقي في شهر كانون الثاني / يناير من هذا العام ، وقدم بيان كافٍ عن جميع المواد النووية هناك . وشملت هذه المواد الوقود الذي تم تسليميه لفاعل تموز حتى الآن . وكان مقرراً إجراء تفتيش آخر في ٧ و ٨ حزيران / يونيو " .

ومن رأى حكومة بلادى أن متطلبات الضمان التي تنص عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تزال تشكل الاطار المتفق عليه في نقل المواد والتكنولوجيات النووية لغرض سلمية . وترى حكومة بلادى أن من واجبها ، كعضو في الجماعة الدولية ، أن تعزز بشدة هذه الانشطة التعاونية ، وهو ما يشكل مساهمتنا في تنمية البلدان الأخرى .

ولهذا رفضنا مزاعم إسرائيل بخصوص تعاوننا مع العراق في ميدان التجارة النووية ، اذ ليس لها أساس من الصحة على الاطلاق . وواضح ان هذه المزاعم ناشئة عن الحاجة الى محاولة اضفاء الشرعية على عمل غير مقبول باى شكل من الاشكال يضر اضرارا جسيما بالسلم والأمن الدوليين .

السيد الرئيس : أشكر معاشر الوزير الإيطالي شيارابيكو على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس . والآن أعني الكلمة لسعادة السفير كراساليس من الأرجنتين ، بوصفه منسق مجموعة الـ ٤١ .

السيد كراساليس (الارجنتين) : كما ذكرت ، سيادة الرئيس ، فقد طلبت الكلمة

بصفتي منسق مجموعة الـ ٢١ ، لكي أبلغ اللجنة بيان المجموعة بشأن الغارة الجوية على منشأة نووية التي شنتها إسرائيل في ٧ حزيران / يونيو ١٩٨١ ° وفيما يلي نص بيان المجموعة :

١- لقد أيدت مجموعة الـ ٢١ بثبات مبادئ " ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بالاحترام للنظام لسلامة أراضي الدول وسيادتها واستقلالها السياسي وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ° وقد اعترض أعضاء المجموعة بشكل دائم وما زالوا يعترضون على جميع الأفعال العدوانية وأنتهاكات هذه المبادئ °

٢- ولذا ، فإن مجموعة الـ ٢١ تدين العدوان السافر الذي شنته إسرائيل في ٧ حزيران / يونيو ١٩٨١ على المنشآت النووية السلمية الواقعة على مقربة من بغداد ° وترى أن هذا الهجوم الذي لم يسبق له مثيل واللحجة الواهية التي قدمت لتبريره يسبّبان للجنة نزع السلاح قلقاً خاصاً ° وعلاوة على ذلك ، فإن هذا العمل الذي قامت به إسرائيل يتعارض مع أحجام الفقرات من ٦٥ إلى ٢١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، التي تتصل بعدم انتشار الأسلحة النووية واستحداث التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ° كما أنه يشكل تحدياً لما تتمتع به كل دولة من حق سيادي وثبت في اختيار واستحداث تكنولوجيا نووية لأغراض سلمية °

٣- وما يزيد من عدم امكانية تبرير هذا الهجوم ان البلدان النامية والبلدان غير المحازة والبلدان المحاذية تعارض بشدة الأسلحة النووية ، وهي التي بذلت جهوداً رائدة ترمي الى نزع السلاح النووي ° وترفض مجموعة الـ ٢١ الادعاءات التي كانت تستهدف تصوير استحداث برامج لتوليد الطاقة النووية السلمية في البلدان النامية على انه يشكل خطراً حقيقياً يتمثل في انتشار الأسلحة النووية انتشاراً أفقياً °

٤- ومجموعة الـ ٢١ على اقتطاع بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يدين هذا العدوان ويتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم ثُمار مثل هذا العدوان من جانب إسرائيل أو أية دولة أخرى ° وتحث لجنة نزع السلاح على أن تؤكد من جديد المبدأ الدولي الذي يحظر شن هجوم على المنشآت النووية السلمية لأية دولة من الدول في أية ظروف كانت ° وتوصي المجموعة بأن تتخذ اللجنة خطوات مناسبة من شأنها الإسهام في إزالة ما يتربّ على هذا العمل من آثار ضارة °

وهكذا ينتهي بيان مجموعة الـ ٢١ وأود فقط أن أضيف أنني طلبت من الأمانة أن تعمم هذا البيان - وأظن أن ذلك قد تم بالفعل - كوثيقة رسمية لينظر فيها أعضاء هذه اللجنة °

الرئيس : اشكر سعادة السفير كاراساليس على خطابه الذي عرض فيه بيان مجموعة الـ ٢١ بشأن الهجوم الجوي الذي شنته إسرائيل في ٧ حزيران / يونيو ١٩٨١ على منشأة عسكرية، وأود أن أؤكد له أن بيانه قد تم تعديله بالفعل °

السيد جلالی (ایران) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أضم

صوتي للممثلين الموقعين الذين قدمو لكم التهنئة لتوليكم رئاسة لجنة نزع السلاح لشهر حزيران / يونيو وأن أؤكد لكم في الوقت نفسه التعاون الكامل من جانب وفد في جهودكم الرامية الى احراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح °

ونود أياً نعرب عن امتناننا لسلفكم السفير بفايفر من جمهورية ألمانيا الاتحادية .
لما يطيب لنا أن نرحب أحر ترحيب بالممثلين الموقرين الذين يرأسون وفودهم للمرة الأولى في اللجنة ، وأن أعرب في الوقت نفسه عن امتناني لكلمات الترحيب الطيبة التي وجهت لي .
على الرغم من أن إيران ضحية واضحة للعدوان الصارخ والوحشي من جانب النظام العراقي ،
فإن وفدي لم يعترض على اتفاق الآراء الآخر في مجموعة ٢١١ بشأن الهجوم الجوي الإسرائيلي
الآخر على المنشآت النووية للقطر العراقي . وأرى من الضروري لتبديد أية شكوك أن أسجل موقف حكومتي .

في الظروف الحالية البالغة الألحاح التي تبذل فيها كل البلدان المسؤولة والمحبة للسلام أقصى جهودها لصيانة ودعم السلام والأمن الدوليين ، فقد علمنا ببالغ القلق بالهجوم الجوي الإسرائيلي على المنشآت النووية للقطر العراقي ، انتهاءً للمعايير الأساسية للقانون والسلوك الدوليين .
ان تدمير المنشآت النووية للقطر العراقي هو انتهاك سافر لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالاحترام الدقيق لسلامة أراضي الدول وسيادتها واستقلالها السياسي وعدم استعمال القوة أو التهديد بالقوة في العلاقات الدولية .

والنظام الإسرائيلي الذي سبق له أن انقضى في ارتکاب جميع ألوان جرائم العدوان ، وثبت في مناسبات لا حصر لها أن الانتهاك المنظم للقانون الدولي هو ، في الواقع الأمر ، " مجرد وجوده "
الوحيد ، قد أخذ يحاول عبثاً تبرير مسلكه ، ولكن البلدان المحبة للسلام الملتزمة بالمثل النبيلة للإنسانية ستتحمّل على مثل هذا السلوك حسب حقيقته باعتباره تصرفًا مخزيًا ومحترقاً .

لقد صرّح بالقطر الإيراني وأحيط بالشبهات بعمالة الصمت التي وجهتها نحوه حكومات أخرى في الوقت الذي يقام فيه ببطولة العدوان الصارخ من النظام الوحشي في العراق ، ويقاتل استخداماً للحق المشروع في الدفاع عن النفس ببسالة وإنكار للذات من أجل استغلاله السياسي وسلامة أراضيه ، فهو أذن يعرف جيداً وبادرك بغير ما يعنيه انتهاك الحقوق المقدسة للبشر ومبادئ القانون الدولي . فثمّة عمل عدواني لا يبرر له يرتكب على حين يلزم المجتمع الدولي الصمت .

ولقد مضى الآن أكثر من تسعة أشهر منذ آثار النظام العنيف والاستبدادي في العراق أن يستخدم القوة ضد إيران أرضًا لمطامحة التافهة مغفلًا كلية المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة الذي وضع كضمان ضد شن الحرب . ومن الحقائق المحزنة أن الحرب العدوانية العراقية على بلدى لم تقتصر على مجرد عمل من أعمال التدخل العسكري عبر الحدود الإيرانية . لقد تجاهل المعتمدي بل سحق ، كل المبادئ الإنسانية الدولية التي تحكم معاملة المدنيين في أوقات الحرب ، وتحظر تدمير المؤسسات المدنية والموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة . ولقد أحدث القصف العراقي العشوائي للقرى والمدن تدميراً شاملاً أسفراً عن آلاف الإصابات من السكان المدنيين . كما أن استخدام الأسلحة الكيميائية ، انتهاءً لأحكام بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، هو مثال آخر على التصرفات الاجرامية للنظام العراقي في إيران . وينبغى عدد اللاجئين الذين دمرت منازلهم ومجتمعاتهم أكثر من مليونين ونصف المليون . وقد دمرت عدة مراكز اقتصادية أو اختلفت بشدة ، وكانت المناطق السكنية في الجزء الجنوبي من إيران هي الهدف المفضل لصواريخ أرض - أرض التي يملكونها النظام العراقي . ولم تقتصر جرائم النظام العراقي على الإيرانيين . فإن أخوتنا العراقيين بدورهم يسوقهم هذا النظام غير الإنساني إلى مذابح مجهولة للتضحية ، جاهلين بالنوايا الشريرة لقادتهم وبصيرتهم الهدائي .

وعلى الرغم من أن السلوك الاجرامي للنظام العراقي قد كلف القطرينآلاف الأرواح ، وأضرارا لا تقدر بالمدن ، ودمارا اقتصاديا لا تصدق ابعاده ، فاننا لا يوثر ولو لثانية واحدة أن نذكر الحاجة الى التمسك بالاعمال بالقانون والنظم الدولية . بل على العكس تماما فاننا نشعر في الواقع بضرورة الاحترام الدقيق للقانون الدولي بصورة أكثر عمقا من أي انسان آخر . ولذلك فنحن لا نؤمن بأن "الشرع يعالج الشر " .

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي لم يلعب دورا عادلا مع جمهورية ايران الاسلامية ، ولزم الصمت والاغفال المقصود في تناول العدوان العراقي الصارخ ، فاننا نحن لا نستطيع التزام الصمت عندما يتعرض للخطر السلم والأمن الدوليان بأعمال مغامرة وعدوان سافرين انتهائا للقانون الدولي .

وفي هذا السياق فإن أهمية احترام مبادئ القانون الدولي لا تحظى الى تأكيد ، ونحن نشعر بالتزام مطلق نحو هذه المبادئ . ولا يوثر في قناعاتنا الأساسية تكون العدوان الإسرائيلي قد وجه ضد النظام الوحشي في العراق الذي فرض علينا حرما لا إنسانية . وتأييدنا لا علان مجموعة الـ ٢١ مستمد من ايماننا بهذه المبادئ .

والآن وقد اقلقت ضمير العالم العاقد والأثار الوخيمة للأعمال العدوانية فانه لابد للمجتمع الدولي ، أكثر من أي وقت مضى ، أن يدين استعمال القوة وأعمال العدوان حيثما وعانيا وقعت .

ويجب ألا تتصور النظم غير المسؤولة والمغامرة ولو لثانية واحدة ، أنها تستطيع تحقيق أهدافها غير المشروع عن طريق حروب غير إنسانية وغير عادلة مثل الحرب التي فرضها العراق على بلدي .

الرئيس : أشكر السفير جلالي من ايران على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها

للرئيس .

السيد فلوري (الولايات المتحدة الأمريكية) : سيد الرئيس ، باسم وفد الولايات المتحدة الأمريكية ، أود أن أعرب لكم عن سرورنا لتسليمكم الرئاسة لشهر حزيران / يونيو ، وأؤكد لكم رغبتنا في تسهيل مهمتكم الصعبة بجميع الطرق الممكنة . كما أود أن أقدم الشكر لسلفكم ، السفير بفایفر ، على ما قام به من عمل فعال لتوجيه مناقشاتنا خلال شهر نيسان / ابريل .

أود أيضا أن نعرب عن ترحيبينا الحار بالمعתلين الجدد لسرى لانا وأيران والراجنتين ، وزائر كريم هو تائب وزير الشؤون الخارجية في الراجنتين السفير روس .

ان هدفي في طلب الكلام هو الادلاء ببيان موجز حول موضوع أثارته وفود عديدة ، سواء في جلستنا هذه أو في الجلساتين السابقتين ، الا وهو الهجوم الإسرائيلي على المفاعل العراقي وهو موضوع طرق كثيرا هذا الصباح .

أود أولا أن أذكر بأن حكومة الولايات المتحدة قد شجبت الهجوم الذي قامت به اسرائيل بتاريخ ٧ حزيران / يونيو .

هناك ، كما نعلم جميعا ، شبكات عديدة لهذا الحادث والتي تجاوز حدود صلاحيات هذه اللجنة . ان هذا الحادث وبعض نتائجه قد كانت موضع بحث في المجلس الرئاسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي تناقش الآن من نواحيها الأوسع في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . وسوف

تقدّم إلى المجلس المذكور الآراء النهائية للولايات المتحدة حول هذه القضايا ، التي تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأمن الإقليمي والعالمي .

ومن المؤسف أن مندوب الاتحاد السوفياتي الكريم ، عندما أدى بيانيه حول هذا الموضوع هذا الصباح ، حاول أن يطعن في الأسباب التي حدثت بالولايات المتحدة إلى مد إسرائيل بالأسلحة . وفي هذا الخصوص ، أود أن استشهد بمادة من اتفاق الدفاع المتبادل والمساعدة المعقود بين الولايات المتحدة وإسرائيل بتاريخ ٢٣ تموز / يوليه ١٩٥٢ :

" تؤكد حكومة إسرائيل لحكومة الولايات المتحدة أن التجهيزات أو المعدات أو الخدمات التي قد تحصل عليها من الولايات المتحدة ٠٠٠٠ تطلب و تستعمل فقط للمحافظة على أمّها الداخلي ، و دفاعها المشروع عن النفس ، أو للسماح لها بالاشتراك في الدفاع عن المنطقة التي هي جزء منها ، أو في ترتيبات واجزاءات الآمن الجماعي التي تتخذها الأمم المتحدة ، وأنّها لن تقوم بأى عمل عدواني ضد أي دولة أخرى . "

وقد استشهد وزير الخارجية هيج بهذه المادة من الاتفاق في رسالة وجهها إلى رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس بتاريخ ١٠ حزيران / يونيو . وقد ختم رسالته بالفقرة التالية :

" في ردنا على هذا الحادث ، سنوضح الجدية التي تنظر بها إلى واجبات البلدان الا جنبية بالتقييد تماماً بالشروط التي تحدّد الولايات المتحدة بموجبها المواد الدافعية والخدمات الدافعية . وبالطبع ، سوف نعلم الكونغرس بنتيجة مناقشاتنا مع حكومة إسرائيل ، وبما حثّتنا بشأن الرد المطلوب . "

وانني آمل أن يكون هذا البيان قد أعاد الأمور إلى نصابها .

الرئيس : أشكر سفير الولايات المتحدة السيد فلوري على بياني وعلى الكلمات اللطيفة التي خصّ بها الرئاسة .

السيد أوكانوا (اليابان) : لقد تكلّم عدد من الوفود الغربية هذا الصباح في موضوع الهجوم الإسرائيلي على المركز العراقي للبحوث الذرية . أما سائر الوفود الغربية ، التي سبقت لحكوماتها بما فيها حكومتي ، أن أعلنت عن آرائها حول هذه القضية ، فقد طلبت مني أن أدلّ على بيان الطالبي نيابة عنها :

" إن الحكومات الممثلة بهذه الوفود تؤكّد موقفها بأن سياسة مرتّبة على الاحترام الكامل والتقييد التام بعد رفض اللجوء إلى استخدام القوة هي وحدها التي بامكانها أن تؤدي إلى حلول دائمة للمشكلات التي يواجهها العالم . وينطبق ذلك النوع خاص على الشرق الأوسط . "

وترغب هذه الحكومات تسجيل ادانتها للهجوم الإسرائيلي الأخير . إن عمليات عسكرية كهذه لا تضر بالجهود الرامية إلى إعادة السلام والأمن إلى المنطقة وحسب ، بل أنها تضر بجهود الجماعة الدولية الرامية إلى تجنب مزيد من انتشار الأسلحة النووية على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام الحماية المتصل بها والذى ترعاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما أنها مضرّة بقضية نزع السلاح بصورة عامة . "

إن الوفود التي لي شرف التكلّم باسمها قد أخذت علمًا بأن مجلس لا من يبحث حالياً هذه القضية

الرئيس : اشكر سفير اليابان السيد اوکاوا على بيانه الذى أعرب فيه عن موقف بعض
البلدان الغربية بشأن الهجوم الجوى الاسرائيلي بتاريخ ٧ حزيران / يونيو ١٩٨١

السيد ماكفيل (ندا) : سيد الرئيس ، طلت الكلام لا تحدث عن موضوع يختلف
قليلًا عن الموضوع الذى نحن في صدده . وسأتحدث عن ذلك بایجاز كبير بعد لحظات . وقبل
أن افعل ذلك ، أود أن اوضح فقط موقفنا في سياق المناقشة الدائرة منذ بضع دقائق . في الملاحظات
التي أدلى بها أمام اللجنة منذ أسبوع ، لم أشر إلى العمل الاسرائيلي ضد العراق ، لم أشر إلى
ذلك تظرا للادانة القوية للعمل الاسرائيلي ، والتي كانت واضحة جدا في مجلس العموم الكندي .
من قبل وزير الخارجية بتاريخ ٩ حزيران / يونيو ، والتي تجلت ايضا في الاقتراحات الواردة في
جميع انحاء مجلس العموم حول هذه القضية . وإنكم بصفتكم اعضاء اللجنة سوف تطلعون على موقف
الحكومة الكندية في مناقشات من هذا النوع .

نحن تواقون للاعتراف ، في هذه اللجنة ، بحق جميع اعضاء باثارة القضايا التي يعتبرونها
ملائمة للمناقشة هنا . لكن القضية التي طرحت امامنا في اللحظات الاخيرة هي الآن مطروحة امام
مجلس الأمن . ولا يرى من العلائم أن تبحث لجنة نزع السلاح هذا الموضوع بشكل مفصل . فاللجنة هي ،
في الواقع ، جهاز تفاوضي ولا نعتقد ان هناك فائدة في ان تتحول اللجنة عن مهمتها التفاوضية
إلى مناقشة قرارات حول مواضيع لا تدخل صراحة ضمن صلاحياتها . ولكنني ارغب في أن لا ينظر إلى
عدم تعليقنا على هذا الموضوع على انه عدم اكتراث . بل على العكس ، فاني أؤيد تأييدا تاما
البيان الذي ادى به سفير اليابان ، كما تأيد حكومة بلادى الموقف المعلن في البيان المذكور .

طلبت الكلام لا رد فقط على بعض التعليقات التي ابداهااليوم زميلي البرازيلي ، اذ اني
اعتراف اللجنة تستأهل جوابا سريعا . انه اشار الى الوثيقة التي تقدمت بها منذ اسبوع حـول
التحقق ، واؤد فقط ان ادل بملاحظة او ملاحظتين حول تعليقاته .

اني اعتقاد ان دراسة معقّة للاقتراح الذى تقدمنا به سوف تزيل اي قلق قد يساوره . انا
نعتزم ان تفتح في الوقت المناسب اجراء تبادل آراء غير رسمي يستفيد منه الجميع حول قضية التحقق .
واننا نعتقد بأن هذا التبادل للأراء يمكن أن يجرى خارج قاعة المؤتمر وان يتناول المشكلات العامة
للتحقق . وفي الواقع ، ليس هناك مجال ، في برنامج عمل اللجنة الذى اعتمدناه ، للبحث في هذا
الموضوع كنبد مستقل . واما اللجنة جدول أعمال كثيف ، وسبق لي أن قلت مارأيا انه يتوجب علينا عدم
تحويل اللجنة عن عملها ذى الأولوية . لكنني اود أن اذكر اللجنة بأن التحقق هو أحد المواضيع العشرة
المدرجة في ما يسمى " بالوصايا العشر " ، التي تحدد الهيكل الدائم لا هتممات اللجنة . وبالتالي ،
فاني اعتقاد ان من الملائم تماما مناقشة قضية التتحقق ، اذا كان ذلك يسهم في ادارة سبينا ، وتمكنينا
بالطالى من اجراء مناقشات على وجه افضل . لذلك ، فاننا نعتزم دعوة اعضاء من اللجنة الى
الاشتراك في ندوة حول التتحقق بما تتعقد بعد بضعة اسابيع . وتأمل أن تسهم نتائج تبادل آرائنا
في تحقيق مزيد من الادراك والتفهم لموضوع يستدل من مناقشات اللجنة انه صعب وشائك . والخلاصة
اني اود ان اقترح اعتبار هذه القضية التي اثناها قضية افقية أكثر منها رأسية . في الواقع ، لقد
استعملنا كلمة عام بيد اني لا أريد التأكيد بالضرورة على التجريد . انها ليست قضية للمداولـة أو
المناقشة من النوع الذى يجرى في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة . انا بتكلم عن المنهجية ،

ولدينا بعض المشكلات المنهجية المتعلقة بالعواضات . واعتقد ان هذا ما يتوجب على اللجنة ان تتظر فيه بصورة غير رسمية لا أن تعالج القضية كمسألة موضوعية لنزع السلاح ، اذ انها ليست هذه هي الروح التي اثراها بها . وقد اوضح مثل البرازيل ان تعليقاته كانت أولية ، ولكنني رأيت ان من العفيد أن ادللي بهذه الملاحظات .

السيد هيردر (الجمهورية الديموقراطية الالمانية) : السيد الرئيس ، لا يسمح لي ضيق الوقت للأسف بأن اهنئكم وأشكر السفير بفایفر وأرحب بزملائنا الجدد . وأرى من واجبي الانقال مباشرة الى صلب كلمتي .

اظر عدد من الممثلين في اثناء هذه الجلسة وفي الجلسات السابقة مسألة الهجوم الا جرامي الاسرائيلي على عاصمة جمهورية العراق ، الذي نتج عنه تدمير مركز البحوث النووية بالقرب من بغداد . وأود في هذا الصدد ان اذكر بالنيابة عن مجموعة من البلدان الاشتراكية أن الدول الاشتراكية ، كما يتضح من اعلاناتها الرسمية الصادرة في الأيام القليلة الماضية ، تدين بحزم العدوان العسكري على جمهورية العراق وضرب عاصمتها بالقابل من جانب الطيران العسكري الاسرائيلي .

ان هذا العمل يمثل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي المسلم بها عامة والواردة في ميثاق الأمم المتحدة وسائر الصكوك الدولية . ومن الضروري اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان عدم تكرار مثل هذه الأفعال في المستقبل .

الرئيس :أشكر سعادة السفير هيردر ، من الجمهورية الديموقراطية الالمانية ، على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس . وأحيط علما ببيان الذي القاه نيابة عن مجموعة البلدان الاشتراكية بشأن الهجوم الجوى الاسرائيلي على منشأة نووية في العراق .

السيد من ٩٠ دى سوزا اى سيلفا (البرازيل) : السيد الرئيس ، أود أن اقول ، عن طريقكم ، كلمة موجزة فقط لزميلي الموقر من كندا ، وهي اتنا لا يغضباني شكل من الاشكال من أهمية الوثيقة التي قدمها . فنحن ندرك جدوى هذه الوثيقة . ويسعدني أن اسمع منه أن تلك الوثيقة ليست محلا للنقاش داخل هذه اللجنة .

الرئيس : وفقا للجدول الزمني المقترن لاجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية خلال هذا الأسبوع ، كان ينبغي لنا أن نعقد اليوم ، مباشرة بعد الجلسة العامة ، جلسة غير رسمية للنظر في انشاء هيئات فرعية اضافية وفي المسائل الأخرى المتعلقة بتنظيم العمل . ولكن نظرا لتأخر الوقت واجتماع الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لمنع السلاح في الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم ، فاني اقترح ان نبدأ مناقشتنا حول هذه المسائل في جلسة غير رسمية تعقد غدا ، الجمعة ، الساعة ١٥/٠٠ وأن نواصلها في جلسة غير رسمية أخرى تعقد يوم الاثنين ، ٢٢ حزيران / يونيو ، الساعة ١٥/٠٠

أرى انه ليس هناك أى اعتراض .

وقد تقرر ذلك

الرئيس : لقد طلبت الى الامانة أن تعم اليوم الجدول الزمني للجتماعات المقترنة خلال الأسبوع المقبل . ولم ادرج مؤقتا في ذاك الجدول الزمني جلسات غير رسمية اضافية

باستثناء تلك التي ستعقد بعد ظهر الجمعة • وسوف يتوقف تحديد جلسات اضافية على مناقشة ما التي ستجري غدا في الجلسة غير الرسمية ، وكذلك على امكانية إلغاء الجلسة العامة يوم الثلاثاء اذا لم يكن هناك متحدثون في تلك المناسبة ، وأدعوا الأعضاء الذين يرغبون في التحدث يوم الثلاثاء الى تدوين أسمائهم من الآن وحتى صباح الاثنين • والجدول الزمني انما هو كالعادة جدول ارشادي خاضع للتغيير عند الاقتضاء • واذا لم تكن هناك اعترافات ، فسنترشد به خلال الأسبوع المقبل •

أرى انه ليس هناك اعتراض •

وقد تقرر ذلك

من المقرر حتى الان عقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ٢٣ حزيران / يونيو ، الساعة ١٠/٣٠

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥

لجنة نزع السلاح

CD/PV.131
23 June 1981
ARABIC

حضر نهائى للجلسة الحادية والثلاثين بعد المائة

المعقدة في قصر الأمم، بجنيف
يوم الثلاثاء ٢٣ حزيران / يونيو ١٩٨١ ، الساعة ١٠٣٠

الرئيس : السيد ا. كوميفش (هنغاريا)

الحاضرون في الجلسة

السيد بـ فوتوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ايـ سوتيروف	
السيد رـ ديانوف	
السيد كـ براموف	
السيد بـ بوتشيف	
السيد نغوي وين	<u>بورما</u>
السيد ثان هتون	
السيد بـ سويكا	<u>بولندا</u>
السيد جـ شيلوفيتش	
السيد تـ ستروجواس	
السيد أـ ثوربرى	<u>بيرو</u>
السيد مـ روجيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد بـ لوكيش	
السيد أـ صلاحـ باى	<u>الجزائر</u>
السيد مـ معاطي	
السيد مـ مذكور	
السيد جـ هيردر	<u>الجمهورية الديقراطية الالمانية</u>
السيد هـ ثيبيليك	
السيد مـ كولفوس	
الآنسة هـ هوب	
السيد تـ مليسكانو	<u>رومانيا</u>
السيد وـ غنوك	<u>زائير</u>
السيد أـ تـ جا ياكودى	<u>سريلانكا</u>
السيد سـ ليدغارد	<u>السويد</u>
السيد لـ نوريغ	
السيد غـ ايكلوم	
السيد جـ لوندين	
السيد بيرغلوند	
السيد يـ بـ بـ بـ يـ وـ	<u>الصين</u>
السيد يـ مـ نـ غـ يـ ا	
السيد لـ شـ اـ نـ غـ	
السيد بـ آـ نـ يـ وـ شـ نـ غـ	

السيد ف. دى لا غورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج. دى بوس	
السيد م. كوتور	
السيد أ. أاغيلار	<u>فنزويلا</u>
السيد د. س. ماكفيل	<u>كندا</u>
السيد ج. سكينر	
السيد ل. سولا فيلا	<u>كوبا</u>
السيد بريد ونفيتز موسكيرا	
	<u>كينيا</u>
السيد عبد الرؤوف الريدى	
السيد أ. حسن	<u>مصر</u>
السيد م. ن. فهمي	
الآنسة و. بسيم	
السيد أ. صقلي	<u>المغرب</u>
السيد م. شرايبى	
السيد م. ارسان	
السيد ل. عبد الحميد	
السيد أ. غارثيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيد ز. غونزاليس آى رينiero	
السيد ج. لينك	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد د. ارد مبلج	<u>منغوليا</u>
السيد س. و. بولد	
السيد و. أكينسانا	<u>نيجيريا</u>
السيد ت. أغوبين - ايرونزي	
السيد أ. ب. فينكاتسواران	<u>الهند</u>
السيد س. ساران	
السيد ا. كوميفش	<u>هنغاريا</u>
السيد ف. غادجا	
السيد تشا با غيورفي	
السيد أ. لاكتوش	
السيد ه. فاغنماكرز	<u>هولندا</u>

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد ف. ب. ديسيمون
الآنسة ك. كريتنبرغ
السيد ج. أ. ميسكل
السيد س. فيتزجيرالد
السيد ر. سكوت

اليابان

السيد م. تاكاهاشي
السيد ك. شيمادا

السيد ب. برانكوفيتش

يوجوسلافيا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للامين العام

السيد ر. جايبل

السيد ف. بيراساتيفي

نائب أمين لجنة نزع السلاح

السيد سولا فيلا (كوبا) (الأصل بالأسبانية) : السيد الرئيس، اسمحوا لي بما أن هذه هي أول مرة أتحدث فيها في جلسة عامة أن أقدم لكم أصدق تهاني وفدي لتوليكم رئاسة مناقشات لجنة نزع السلاح خلال شهر حزيران / يونيو . وفني عن القول أن بوسعكم الاعتماد على تعاوننا وساعدتنا في جميع الأوقات .

واسمحوا لي أن أهنئ سلفكم ، السفير بفایفر، على الطريقة التي وجه بها عملنا .
ويطيب لي أيضاً أن أرحب بزملائنا الجدد ، السفراه كاراساليس من الأرجنتين ، وجاياكودى
من سرى لانكا ، وجلالى من ايران ، اتنا لعلى يقين من أتنا نستطيع التطلع الى فترة من التعاون
الثمر معكم .

وكمَا تعلمون يا سيادة الرئيس، فقد كنت آمل أن أتحدث إلى لجتكم يوم الخميس الماضي، ولكن تعذر علي حضور الجلسة، ولذلك فعلت الرغم من أنه ينبغي تكرير برنامج عملنا هذا الأسبوع لموضوع تجارب الأسلحة النووية، إلا أنني أود، بعد اذنكم، أن أشير إلى موضوعات أخرى تؤمّن وفدي.

وأود في المقام الأول أن أقول إن وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية كوبا ما ان علمت بالهجوم الغادر الذى شنه السلاح الجوى الاسرائيلي على منشأة نووية مدنية في العراق حتى أعتبرت عن أشد استكارها لهذا العمل الاجرامي الذى انتهك بديهيات قواعد القانون الدولى . ويدو وفدى أن يسجل استكاره لذلك العمل ، وأن يؤكد أن لجنة تنزع السلاح لا يسعها أن تقف مكتوفة الأيدي ازاً مثل هذا التصرف البهيجي : وينبغي لينا على أقل القليل أن نشرع في النظر في الموقف الذى ينبغي أن نتخذه ، على نحو ما يعلمه الآمر من السرعة . وأمامنا لهذا الغرض وثيقة مقدمة من مجموعة آله ٢١ والبيانات العقدمة من غيرها من مجموعات الدول .

وفي اجتماع مجلس الأمن الذي عقد نتيجة لهذه الأحداث أُعلن السيد مالميركا، وزير الشؤون الخارجية الكويتي أن الولايات المتحدة مسؤولة مباشرة عن العدوان الإسرائيلي على محطة الطاقة النووية العراقية، وعن التدهور الخطير في الحالة في الشرق الأوسط. كما أكد أنه إذا ما ظل هذا العدوان دون عقاب فستظل كل شعوب الشرق الأوسط معرضة لأعمال مماثلة كما ستشاهد سابقة خطيرة على السلم العالمي.

وبينبغي أن يكون ماثلاً في أذهاننا أن هذا العمل العدوانى ليس حادثاً متفرداً، ولكنه بالآخر جزءٌ من استراتيجية كاملة نحو المنطقة ، كما يزداد وضوحاً من الهجمات العشوائية طس لبنان والفلسطينيين وقوات الردم العربية والتهديدات الموجهة ضد سوريا ودول عربية أخرى .

وقد عقدت كوبا، بناءً على طلب من العراق، اجتماعاً طارئاً لبلدان عدم الانحياز لمناقشة القضية . وفي الجلسة العامة التي عقدها هذه البلدان في الأمم المتحدة منذ فترة وجيزة ، أدانت العدوان الإسرائيلي ودعت مجلس الأمن إلى أن يطبق على إسرائيل الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق المنظمة .

وفي الاجتماع نفسه ، طالبت حركة الانحياز أيضا جميع الدول ، ولا سيما الولايات المتحدة بانها كل مساعدة عسكرية وسياسية واقتصادية لإسرائيل ، بغية منعها منمواصلة انتهاج سياستها العدوانية ضد الشعوب العربية والفلسطينية .

لقد بدأت كلمتي بهذا الموضوع لعلمي بأن كثيرا من الوفود سبق أن عبرت عن آرائها على نحو مماثل وأنها تتعلق أهمية كبيرة على هذه المسألة، شأنها شأن وفد كوبا . وقد سمعنا آراء مختلفة عما ينبغي أن تكون عليه البيانات في الجلسات العامة ، وعن مدى جدوى مثل هذه الجلسات . ويعتبر وفدى الجلسات العامة مفيدة للغاية ، لا سيما إذا ناقشنا مسائل جوهرية ولم نضيع كثيرا من الوقت في التوسيع في الجوانب العامة .

وانطلاقا من هذا الموقف فان في بيتي أن أوجز للغاية في عرض آراء وفد كوبا فيما يتعلق بعمل اللجنة . وأود أن أقول في البداية أن وفدى يسعده أن يلاحظ أنه قد تنسى للجنة اعتماد برنامج عملها للجزء الصيفي من دورة هذا العام في وقت مبكر . ولكن أكون صريحا فقد كنت أؤثر لو تمكننا من أن نقرر في هذه المرحلة أنها مناقشاتنا في آخر آب / أكتوبر ، ولكنني أعرف أن توافق الآراء ضروري وأدرك أن الصيغة التي تم التوصل إليها باللغة المرونة وتشكل أساسا جيدا لتسهيل دفة أعمالنا .

ويتعلق وفدى أهمية خاصة على أن الأفرقة العاملة قد بدأت عملها يوم الثلاثاء الماضي الموافق ١٦ حزيران / يونيو . فقد اتفقنا ، أو هذا على الأقل ما كان يسود دائما ، على أن أفضل جهاز متاح للتقدم صوب تنفيذ التخويف الموكوللينا هو الأفرقة العاملة .

ويرغب وفدى بهذا الصدد أن يؤكد من جديد أن اللجنة بحاجة إلى أن تقرر إنشاء الفريقين العاملين الآخرين اللذين اقترحتمهما مجموعة الـ ٢١ بساندة البلدان الاشتراكية .

وأشير هنا إلى الفريق العامل المعنى بوقف سباق التسلح النووي وتوزع السلاح النووي ، والفريق العامل المعنى بحضور تجارب الأسلحة النووية ، وهما الاقتراحان الواردان في الوثيقتين CD/180 و CD/181 على التوالي .

ويمسعنا أن نظهر عزمنا السياسي في مجال مفاوضات تزويج السلاح ، بالعوقف الذي تتخذه فيما يتعلق بإنشاء هذين الفريقين العاملين ، وأكثر من ذلك عن طريق الجهود التي نبذلها للتمكن من إنشائهما دون ابطاء .

ويعتقد وفدى اعتقادا راسخا بأن هذين الفريقين العاملين ، المعنيين ببندين لهما أهميتها الواضحة في برنامج العمل الذي اعتمدناه ، يجب إنشاؤهما في الدورة الحالية ، حتى يتسعى لنا أن نبلغ الجمعية العامة للأمم المتحدة أن اللجنة تعتبرهما موضوعين صالحين للمفاوضات بما يتفق وآراء المجتمع الدولي . ولن يكون شمة مبررا أطلاقا لأى تصرف مخالف .

وهناك مسألة لا يمكن أن تتجاوزها في صمت ألا وهي توسيع نطاق ملامحات الفريق العامل المعنى بالأسلحة الكيميائية . وهي مسألة سلم بها في برنامج العمل الذي اعتمدناه ، ووفدى على استعداد للتعاون في البحث عن صيغة يقبلها الجميع وت Kendall أفضل الفرص الممكنة للفوائض بشأن هذا البند .

ولا يزال العوقف الدولي ملبدا بالغبيوم مع بداية الجزء الصيفي من دورة اللجنة لهذا العام . ولا تزال الأسباب هي نفسها التي ذكرتها في كلمتي أمام اللجنة في ١٤ نيسان / أبريل الماضي . ولكن كما يتضح من خطبكم الافتتاحية في ١١ حزيران / يونيو فإن اللجنة لا يسعها أن تتضرر تحسن هذا العوقف حتى تتضمن الاقتراحات الكثيرة المعروضة عليها وتسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة .

ويزداد ذلك أهمية لكون هذه اللجنة هي المحفل الوحيد الذي لا تزال تجري فيه مفاوضات نزع السلاح . ومن ثم فنحن نتحمل مسؤولية حضى أمام الرأي العام العالمي .

وبالاضافة الى ذلك ، وكما سبق ان أشار كثير من المتحدثين ، فإننا سنكرس جانباً كبيراً من جلسات الربيع في العام العقبل للأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المترسدة لنزع السلاح ، وهذا هو السبب في أنه يجب علينا أن نبذل في هذه الدورة أقصى جهد ممكن للتوصيل الى اتفاق محدد ، لا سيما فيما يتعلق بالبنود الأربع التي تشكل في الوقت الراهن موضوع المفاوضات في الأفرقة العاملة .

وأود بهذا الصدد أن أعرض بما يجاز موقف وفدي من كل من هذه البنود .

ففيما يتعلق بالأنواع والنظم ذات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ، فإننا نجده اعتمد اتفاق عام لحظر استحداث الأسلحة المذكورة ، دون أي تعريف مسبق لهذه الأسلحة حيث أن هذا من شأنه منطقياً أن يفترض سلفاً أن لها وجود . على أننا ندرك ما سيكون من أهمية لا عتماد اتفاقيات جزئية بشأن هذه المسألة ، ونحن مستعدون لمواصلة العمل في هذا الاتجاه .

وفيما يتعلق بما يسمى بالضمادات السلبية فإننا نجده أن يتم في أقرب فرصة ممكنة اعتماد صك دولي يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير النووية التي لا توجد الأسلحة المذكورة الان في أراضيها أو تحت ولايتها أو اشرافها . ونحن نعتقد اعتقاداً جازماً أن هذا نهج واسع النطاق للفایة ويمكن أن يحظى بالقبول .

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية فنحن نرى من المهم للغاية اعتماد اتفاقية تنصل ، فيما تنص عليه ، على تدمير المخزون من الأسلحة المذكورة وحظر استحداثها وانتاجها وتخزينها ، وتعزيز التعاون للأغراض السلمية بين الدول الأطراف .

وبالنسبة للبرنامج الشامل لنزع السلاح نود أن نكتفي بالتأكيد على م sis الحاجة الى اعتماده حتى يمكن أن تتظر فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية المقبالة لقرار لمنع السلاح . وكما هو مذكور في الفقرة ١٠٩ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المقررة لمنع السلاح فإن البرنامج الشامل لنزع السلاح ينبغي أن يضم جميع التدابير التي يعتقد أنها مستصورة لضمان تحقيق غاية نزع السلاح العام الكامل في عالم يسوده السلام والأمن الدوليان ويتعزز ويتوطد فيه النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ويعتقد وفدي أنه لا ينبغي لنا عند النظر في هذه التدابير أن نغفل منها ما يسعى البعض الى احالته الى مكانة ثانوية مثل ازالة القواعد العسكرية الأجنبية ووقف الاعمال العدائية والعدوان ضد الدول الأخرى .

وفي الختام فإننا نأمل مخلصين ان تسود اللجنة روح بناءة خلال هذا الجزء من دورتنا ، وفي الجزء الريسي من الدورة على حد سواء . فان ذلك يتيح لنا أفضل سبيل للنهوض بالولاية الموكولةلينا وللوفاء بالمسؤولية التي تحملناها ازاً شعبونا .

الرئيس : أشكر مثل كوبا ، السفير سولا فيلا ، على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس .

السيد صلاح ياي (الجزائر) (الأصل بالفرنسية) : سيدى الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أقدم لكم ، باسم النفط الجزائري ، تهاني بمناسبة توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح لهذا الشهر . وانني لا اشك في انكم ، بفضل مالكم من خبرة وسعة معارف ، وفضل ما تتعون به انتم ولدكم من احترام داخل لجنة نزع السلاح ، ستساعدون على تقدم أعمالنا .

ونوجه شكرنا ايضا الى السفير بافيفر، مثل جمهورية المانيا الاتحادية على الطريقة التي قام بها بالرئاسة خلال شهر نيسان / ابريل الماضي .

لقد اعتمدت اللجنة في الأسبوع الماضي ، برنامج عملها للجزء الثاني من دورة ١٩٨١ . وبهذه المناسبة ، يود وفدي الاعراب عن عدد من الآراء حول الولاية المسندة اليها .

من المؤكد ان دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكررة لنزع السلاح التي ستعقد في المستقبل القريب ستكون المناسبة لتقدير تقدم أعمال لجنة نزع السلاح . وتتوفر النتائج المتواضعة المحققة خلال الجزء الريعي من دورة اللجنة أساساً محدوداً ولكنه كاف لتحقيق تقدم أكبر .

ان سألة وقف سباق التسلح النووي ، ونزع السلاح النووي مع ما يتعلق بهذه القضية الأساسية من وقف التجارب النووية ، يشكل أحد الاهتمامات الرئيسية للرأي العالمي . وقد عقدت لجنة نزع السلاح ، بناءً على مبادرة مجموعة الـ ٢١ خلال الجزء الأول من دورتها السابقة عدداً من الجلسات غير الرسمية نوقشت اثناؤها مسائل تعتبر أساسية ليس من جانب وفدي فحسب ، ولكن ايضا من جانب مجموع البلدان الممثلة داخل مجموعة الـ ٢١ .

ويأسف وفدي لأن اللجنة لم تتمكن حتى الآن من اتخاذ قرار ايجابي بشأن الاقتراحات المقدمة من مجموعة الـ ٢١ والهادفة الى انشاء فريقين عاملين للبنيدين ١ و ٢ من جدول أعمال اللجنة . وفيما يتعلق بالبندين ١ من جدول الأعمال ، كان لي الشرف ان اقترح ، باسم مجموعة الـ ٢١ ، صياغة الولاية التي يمكن تحويلها لفريق عامل معنى بوقف التجارب النووية .

ونظراً لأنه معرض على لجنة نزع السلاح على نحو واضح وملموس اقتراح لولاية تعطى لفريق عامل معنى بوقف التجارب النووية ، يود وفدي أن تقوم لجنة نزع السلاح ، عن طريق اجراء مشاورات غير رسمية أو اثناء اجتماعات غير رسمية ، بالاستعداد لتقرير انشاء فريق عامل معنى بوقف التجارب النووية ولتحديد الاختصاصات التي ستستند اليه .

ويتعلق الاقتراح الثاني لمجموعة الـ ٢١ بانشاء فريق عامل معنى بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ولم يصبح هذا الاقتراح بعد موضوعاً لأى اتفاق داخل لجنتنا . بيد أن لجنة نزع السلاح بدأت ، اثناء سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية ، في النظر في جواب هامة معينة لهذه المسألة .

كذلك كان لي الشرف ان اطرح باسم مجموعة الـ ٢١ ، في ١٦ نيسان / ابريل الماضي قضايا هامة مختلفة يمكن النظر فيها اثناء مفاوضات متعددة الأطراف . لقد قصد قصر هذا التقى السريع للمعيادين الأساسية التي يهدو من الممكن احراز تقدم هام فيها ، على البندين ١ و ٢ من جدول أعمال اللجنة ، نظراً للأهمية الخاصة التي يوليها وفدي للياتين الأساسيتين .

ان جدول أعمال الجزء الصيفي من دورة اللجنة يتضمن ايضا النظر في المسائل المتعلقة بتنظيم أعمالنا . وقد ستحت لوفدي الفرصة ، اثناء بيانات سابقة ، لكي يؤكد على ما للجنة نزع

السلاح من طابع هيئة للغافوپات المتعددة الأطراف . كما يبدوا لنا من الواضح ايضا ، فضلا عن ذلك ، انه يمكن تسهيل المناقشات الموضوعية واحراز التقدم على طريق نزع السلاح باتخاذ اجراءات وتدابير تتعلق بتتنظيم أعمال لجنة نزع السلاح ، غير أن وفدي يرى أنه ينبغي ألا يجعلنا هذه المناقشات تغفل هدفنا نفسه وألا نستخدم هباء وقتا تتبعه وفود كثيرة على أنه محدود بالنسبة لاتساع المهام المسندة الى لجنة نزع السلاح .

لا يمكن فصل أعمال لجنة نزع السلاح عن الظروف الدولية التي أقل ما يمكن ان يقال عنها هو أنها لم تتحسن منذ افتتاح دورة اللجنة لعام ١٩٨١ . وقد تبين حدث له خطورة استثنائية للرأي العالمي وخاصة لجميع الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح الى أى مدى يمكن أن تؤدي سياسة القوة العسكرية والرغبة في السيطرة السياسية .

وفي ٧ حزيران / يونيو الماضي ، هاجم السلاح الجوي الصهيوني لمنشأة نووية مستخدمة في الأغراض السلمية في العراق ودمرها . وقد وصف رئيس بلادى هذا العدوان بأنه عمل من أعمال القرصنة الدولية .

وينبغي ، في رأى وفدي ، تناول هذا الحدث الذى يتسم بخطورة دولية ، من جانبين .
الجانب الأول هو ادانة العدوان الصهيوني ، وقد أدان المجتمع الدولي في مجموعه ، وفي وقت قريب العهد جدا مجلس الأمن ، هذا العمل الاجرامي . ان البلدان العربية ، ولا سيما بلادى ، التي ماتزال ترفض سياسة الامر الواقع التي تنتهجها اسرائيل لا تستغرب اليوم بصورة خاصة هذا السلوك الذى بلغت به سياسة دائمة من الوقاحة والتدمير ذروتها .

والجانب الثاني من هذه المسألة يخص على نحو اوضح لجنة نزع السلاح . وقد لاحظ وفدي بارتياح الموقف الذى اعربت عنه في هذا الشأن مجموعة الـ ٢١ وبأمل ان تتف اللجنة موقفا يتمشى مع بيان مجموعة الـ ٢١ الذى القى في ١٢ حزيران / يونيو الماضي .

لقد تم تحضير الهجوم الصهيوني من الناحية النفسية بواسطة حملات دولية قامت بها سائط اعلامية مختلفة بهدف مقنع هو منع وصول بلدان معينة الى التكنولوجيا النووية . ومن الواضح انه يتبيّن وفقا للتفكير الذى يشكل أساس هذا الموقف ان بلدان معينة وخاصة اسرائيل وجنوب افريقيا حق الوصول الى التكنولوجيا النووية وصنع أجهزة نووية وحيازتها .

وفي هذا الشأن ، نجد ان الموقف الذى اتخذه بلادى بشأن معايدة عدم الانتشار النووي قد تعزز ، مادام الأمر لم يقتصر على عدم الوفاء بالتعهدات التي اخذتها على نفسها الدول النووية بهدف تمية التعاون التقنى في ميدان الطاقة النووية المستخدمة في الأرضيات السلميةحسب ، ولكن ايضا نلاحظ أن بلادى يتلقى مساعدة بطرق مختلفة على الصعيد الدولى ، يمارس وحده مسؤولية تقرير حدود التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لدولة مجاورة .

وأخيرا ، يضفي الهجوم على المنشآت النووية المستخدمة في الأغراض السلمية سمة فريدة من سمات احداث الساعة ، على النظر في مناقشات الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ، على اساس اقتراح وفدى السويد المأهول الى ملء مهامها المنشآت النووية المدنية .

ان المصاعب والأخطار الحالية لليبيئة الدولية ينبغي ان تدفع لجنة نزع السلاح الى زيادة بذل الجهد من أجل افساح الطريق لتحقيق تقدم كبير في ميدان نزع السلاح .

وان حدثا له خطورة استثنائية بين لتوه اي ضلال يمكن ان يؤدي اليه اتباع سياسة من القوة والسيطرة . وهناك احداث أخرى يمكن ان تكون عرضية في طابعها ، قد تجر شعوبنا في اي لحظة الى عمليات نزاعات مسلحة يتذرع التحكم فيها . ان أهمية وفدى هي أن تعرّب حقاً البلدان الحائزة حالياً لقوة عسكرية ونوية ضخمة عن استعدادها للتفاوض بهدف تحقيق نزع سلاح عام كامل .

الرئيس : أشكر سعادة السفير صلاح باي من الجزائر على بيانه وطى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس .

السيد دى سوزا اى سيلفا (البرازيل) : السيد الرئيس، سيكون بيانى هذا اليوم موجزا ، لا لأن البند ١ من جدول الأعمال يفتقر إلى أي أهمية ، ولكن لأنه لا يزال منذ ما ينوف على عقدين محل الدراسة مستفيضة من جانب العديد من أجهزة الأمم المتحدة . ولأنه أخص ، لغرض السجل ، جميع القرارات والتقارير والدراسات وغيرها من الوثائق التي أعدتها مصادر موثوقة كثيرة ، والتي تعالج وقف المزيد من تجرب الأسلحة النووية . كما أني لا أعتبر التذكير مرة أخرى تذكيرا مفصلا بما تعهدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية في عدة وثائق دولية من التزامات بالاشتراك في مفاوضات جدية ترمي إلى تحقيق حظر التجارب النووية . وتلزم بعض هذه النصوص ، كما في حالة الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لتنزيح السلاح ، جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية جنبا إلى جنب مع سائر أعضاء الأمم المتحدة . أما بعض النصوص الأخرى كمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية المبرمة عام ١٩٦٣ ، فإنها تنص على تعهدات ملزمة قانونا بتحقيق إبرام معايدة تحظر إلى الأبد جميع التجارب التجريبية للأسلحة النووية . ثم أن أحد الضمادات الدولية الأخرى الذي لم يتقيده به عدد كبير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، والذي تشير إليه على الدوام قلة من الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف فيه بوصفه معايدة باللغة الأهمية وهو ما يجب احترامه احتراما تماما ، يتضمن في المادة السادسة منه التزاما فسراته الأطراف فيه من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أثنا عاشر استعراضات الدورية لذاك الاتفاق بأنه ينص صراحة على التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق وقف تجارب أسلحتها النووية بوصف ذلك وسيلة لمنع استمرار الانتشار الأفقي لتلك الأسلحة .

ولكن ييدوأن هذه التعهدات ، المعرب عنها في شكل التزامات دولية قانونية ، والدعوة المتكررة التي وجهتها أسرة الأمم بشأن وقف جميع تجارب الأسلحة النووية قد نسيها تماما أولئك الذين اضططعوا بالالتزامات الواردة في النصوص ، وذلك لقاء تخل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في بعض الأحيان عن حقوقها السيادية ذات الأهمية الحيوية لـ منها .

ولا تملك أسرة الأمم في مثل هذا الوضع إلا أن تعرّب بأوضح العبارات عن عمق استيائها بل سخطها ، لهذه الحالة ولو على حساب تكرار نفسها بلا نهاية حيال آذان صاغ .

ان آخر محاولة قامت بها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا تنتهي إلى أي من الحلفين العسكريين لجعل الدول الحائزة للأسلحة النووية تحسن بما تعلقه تلك الدول من أهمية والحاد على المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن معايدة تحظر المزيد من تجرب الأسلحة النووية هي الوثيقة التي صدرت لدى اختتام الجزء الأول من دورة لجنة نزع السلاح لهذا العام . وتدعى الوثيقة ١٨١ CD/اللجنة على وجه التحديد إلى انشاء فريق عام مخصص للبند ١ من جدول أعمالها ،

وتقترح صيغة لولاية ذلك الفريق . وعلاوة على ذلك ، فإن الوثيقة تطرح على الأطراف الثلاثة المتفاوضة على معايدة لحضور التجارب أسلحة جوهرية محددة . وكما يدرك جميع أعضاء اللجنة ، فإن دولتين اثننتين فقط من الدول الحائزة للأسلحة النووية قد رفضتا الموافقة على إنشاء الهيئة الفرعية المقترحة .

لقد مضت أعوام كثيرة على الاضطلاع بالتعهدات التي آشرت إليها فيما تقدم . وانقضى ما يربو على العام منذ أن اقترحت مجموعة الـ ٢١ لأول مرة إنشاء فريق عامل يعني بالبند ١ ومر ما يقرب من شهرين منذ تقديم الوثيقة CD/181 . وقد وجهت إلى الأطراف المتفاوضة الثلاثة ، ومن بينها الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية اللتان تعارضان توافق الآراء المتوفّر داخل اللجنة لولا معارضتهما ، أسلحة بسيطة وصريحة أملتها رغبة صادقة في التصدى لمسألة تثير بشكل مباشر وجوهري في صالح الأمانة الحيوية للدول كافة . ولا يقتصر وقف العزف من تجارة الأسلحة النووية على الأطراف الثلاثة المتفاوضة ، بل ولا على الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية . فالواقع أن جميع دول العالم لها مصلحة مشروعة في معايدة تحظر جميع تجارة الأسلحة النووية في كافة البيئات والى الأبد .

ولن يفي وفدي بلادي بالمسؤولية الملقاة على كاهل جميع أضاء الأُمُم المتحدة ما لم يذكر في هذه المناسبة بالحاجة إلى الاتفاق على البدء بخلافات طاجلة متعددة الأطراف حول البند ١ من جدول أعمالنا . وفي الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح التي لم تتمكن ، للأسف ، من التوصل إلى اتفاق بشأن جميع البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمالها ، تم التفاوض على صيغة تفاوضية بشأن نزع السلاح النووي تطلب جهوداً مضنية ، وهو أمر يظهر مرة أخرى الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على هذه المسألة التي تتصل بحضور التجارب النووية اتصالاً وثيقاً إلى هذا الحد . وما ينص عليه تقرير هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أن " المسؤولية الخاصة " التي تقع على عاتق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تتضمن على "احترام الشواغل الأمنية للدول غير النووية ، والامتناع عن القيام بأى عمل يفضي إلى تكثيف سباق التسلح النووي ، والسعى ، قبل كل شيء ، إلى اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح النووي " .

إن ممارسة هذه المسؤولية هي ما يتوقعه جميع أضاء الأُمُم المتحدة من الدول المتفاوضة الثلاث ، ولا سيما من الدولتين اللتين عارضتا حتى الآن التوافق في الآراء بشأن إنشاء فريق عامل داخل اللجنة يعني بالبند ١ . ووفدي بلادي على افتتاح بأن هذه الدول لن تتبرأ مطلقاً من مسؤولياتها الخاصة وأنها سوف تستغل بشكل ايجابي عطلة اللجنة لكي تصوغ أخيراً استجابتها لما يشغل بال جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إزاء الفاوضات المتعددة الأطراف حول حظر تجارة الأسلحة النووية . وهذه الدول هي التي ينبغي أن تدلّي ببياناتها هذا الأسبوع بشأن البند ١ من جدول الأعمال .

السيد سوكا (بولندا) : الرفيق الرئيس ، يسعدني وأنا أقف لأتكلم اليوم

لأول مرة في الجزء الثاني من دورتنا لعام ١٩٨١ أن أراكم ، كمثل بلد اشتراكياً شقيق ، تضطلعون ببرئاسة لجنة نزع السلاح خلال شهر حزيران / يونيو . واني اذ أتقدم اليكم بالتهنئة واز أتمن لكم كل النجاح في مهام الرئاسة ، أعرب أيضاً عن اعتقادى الشخصي بأن اللجنة ستواصل في هذا الشهر احراز مزيد من التقدم في حوارها حول نزع السلاح بفضل حنكتكم وخبرتكم . وأود أيضاً أن أتوجه

بحالص الشكر والتقدير الى السفير بفايفر، مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، لإنجازه الرابع أثناء اضطلاعه برئاسة هذه اللجنة في شهر نيسان / ابريل الماضي . ويرحب وفدي بالمعثلين الجدد في لجنة نزع السلاح : السفير كاراساليس عن الأرجنتين ، والسفير جلالى عن ايران والسفير جاياكودى عن سرى لانكا . ونحن نتمنى لهم افضل النجاح في مناصبهم الجديدة ونمد اليهم يد التعاون .

ان البيئة السياسية الدولية لم تتحسن بعد اختتام الجزء الربيعي من دورتنا . بل على العكس ، فقد تلقى المجتمع الدولي بفزع ، قبل استئناف مداولاتنا بأيام قليلة فقط ، بـأعمال عدواني لم يسبق له مثيل ارتكبته اسرائيل ضد العراق في هذه المرة ، ألا و هو تدمير المركز النووي بالقنايل قرب بغداد . وأنا أضم صوت وفدي الى أصواتسائر المفود ومجموعات المفود التي عبرت منذ بداية دورتنا عن احتجاجها وسخطها على هذا العمل . ان قيام الطائرات الاسرائيلية بتدمير المركز النووي العراقي بالقنايل عمل لا ينظير له من أعمال الارهاب والقرصنة الدولية . وقد أدانت حكومة بولندا هذا الهجوم شدة . وقد أعلنت وزارة الشؤون الخارجية البولندية ، في بيان صدر عقب الهجوم الاسرائيلي ، " ان الرأى العام البولندي والمجتمع البولندي والحكومة البولندية تدين بشعور من السخط هذا العمل العدواني السافر باعتباره انتهاكا لكل قواعد القانون الدولي ، وتعتبر السلطات الاسرائيلية والقوى التي تظاهرها وتساعدها في مواصلة هذه السياسة العدوانية سهولة تماما عن نتائجه " .

ويلاحظ وفدي بارتياح ان لجنة نزع السلاح قد ادانت هذا العمل من أفعال القرصنة بسان مثلي كل مجموعاتها . وبعكس القرار الذى أقره مجلس الأمن بالاجماع في هذا الصدد ادانة عالمية لهذا العدوان الاسرائيلي من جانب أسرة الأمم بأسراها .

لا يخالجي أى شك في أنه ينبغي للجنة في هذه الظروف بالذات أن تدلل على ارادتها وقوتها من خلال اتحاد اعضائها في التهجد والعمل من أجل مباشرة الحوار حول نزع السلاح ومن ثم الوصول الى تخفيف حدة التوتر الدولي . وفي هذا السياق يلاحظ وفدي بارتياح أن اللجنة قد توصلت الى اتفاق ، في وقت قصير نسبيا ، على برنامج عملها وكذلك على بدء الانشطة في أفرقتها العاملة الأربع القائمة . وبعكس ذلك في رأيي مشيئة أعضاء اللجنة في حد خطى عملها وفي زيادة فعاليتها ، فقد استمعنا الى متحدثين كثيرين يدعون الى ذلك منذ بداية الجزء الحالى من دورتنا . ويتفق ذلك تماما ايضا مع الخطوط الرئيسية للتعليمات التي يحملها وفدي معه في هذه الدورة . ولن ندخل وسعا من جانبنا في المساعدة ، على قدر امكاننا ، في تعزيز هذه الاتجاهات السليمة داخل اللجنة .

اذا كنت أعتبر عن أفكارى على هذا النحو ، فمرد ذلك جزئيا انتقادات بعض وسائل الاعلام الجماهيرى البولندية التي وجهت الى السؤال المباشر التالي : هل استطاعت لجنة نزع السلاح ، وهي تعمل خلال السنوات الثلاث الماضية بغضوبه موسعة ، أن تحقق أية نتيجة ملموسة ايجابية أم أنها كانت خلال هذه السنوات الثلاث تتفق الوقت دون التوصل الى احراز أى تقدم ذى شأن ؟ وفي اعتقادى أن هذا هو حكم العالم على اللجنة . وأنا اذ اشارت الرأى العام بفad صبره ، سأوجز اجابتي على هذا السؤال في ابداء رأىي ومؤداته أن لجنتنا تملك قدرات كافية من الارادة والاخلاص لدى الاقلبية الساحقة من اعضائها لتحويل هذا المحفل التفاوضي العالمي الفريد الى آلية فعالة لا تخاذ اجراءات محددة لکبح جماح سباق التسلح الجنوبي ولفتح السبيل صوب نزع

تدريجي للسلاح . وتنزداد ضرورة ذلك اليوم اذ يتخذ مثل وكل البلدان المعنية تردی مناخ العلاقات الدولية ذريعة لزيادة التسلح وفرض سباق التسلح ، بدلا من أن يشير ذلك جزعهم ويفضي بهم الى مائدة المفاوضات . أمن المحتمل أن يكون هذا التفكير متزما بمعنط يقول : التوتر الدولي من أجل التسلح والتسلح من أجل زيادة التوتر ؟ ان بولندا وسائر البلدان الاشتراكية وكل البلدان التي لا تبني مستقبل اقتصاداتها ومستقبل العالم على سباق التسلح تستهدف عكس ذلك المنحى الخطير في التفكير ، والاستعاضة عنه بالنتيجة المنطقية التالية : الانفراج من أجل نزع السلاح ونزع السلاح من أجل الانفراج . والوفد البولندي ، اذ يسير على هدى هذه الصيغة ، يقدم دعمه الكامل لمطلب تكثيف عمل اللجنة والسعى بكل الوسائل الممكنة الى زيادة فعالية انشطتها . وسوف نلتزم ، كما التزمنا دائمًا ، بمبادئنا فيما يتعلق بهذه الأهداف ، وفي نفس الوقت سوف نبدى مرونة كبيرة عند تطبيق نهجنا فيما يتصل بالأساليب المستخدمة لتحقيق نتائج ملموسة .

وانطلاقاً من مبادئنا فنحن نشاطر تماماً الرأي القائل بأنه ينبغي للجنة أن تقدم نتائج محددة - أيها كانت - إلى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكررة لنزع السلاح . ويشمل التساؤل عما إذا كانت صياغة البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي التزمنا به رسمياً أو مشروع اتفاقية حظر الأسلحة الإشعاعية ، الذي قد يصاغ ، قد استفادنا كل إمكانياتنا المادية والسياسية من أجل الخروج بنتائج يمكن أن تقدم إلى الدورة الثانية ؟

ومن أهداف وفدى الرئيسية ، في إطار نهجنا ، المضي فورا الى مفاوضات ملموسة حول نزع السلاح النووي وفرض حظر شامل للتجارب النووية . وكما تعلمون ، فإن البلدان الاشتراكية أعطت منذ بداية المداولات في لجنة نزع السلاح في شباط / فبراير ١٩٧٩ أولوية عليا لمسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . واسمحوا لي أن أشدد هنا على أن وفدي يدعوا الى فكرة اقامة فريق عام مخصص لهذا الموضوع ويؤيدها تماما . وفي هذا السياق فنحن نرحب ببيان مجموعة ١٢١ الوارد في المذكرة ١٩٣٥ CD وبخاصة بدعوته الى انشاء مثل هذا الفريق العامل . واسمحوا لي أيضا ان أعرب عن أملِي في أن يتم انشاء مثل هذا الفريق وشكراً وبصفة نهائية ، خلال هذا الجزء من الدورة . فلقد حان المقت حقاً لذلك .

وفيما يتعلق بالبند الأول المتعلق بحظر التجارب النووية ، فإن وفدي يجدد الدور
الإيجابي الذي تقوم به اللجنة بهذا الصدد . ونحن نؤيد بشدة المقترن المقدم من مجموعة الـ ٢١
من أجل إنشاء فريق عامل مخصص في إطار اللجنة تشارك فيه كل القوى الحائزة للأسلحة النووية .
ويني عن البيان أن إنشاء فريق عامل في إطار هذين البنددين الهامين للغاية في جدول أعمال لجنة
نزع السلاح سيشكل أفضل ضمان لصياغة آرائنا ، التي تم التعبير عنها حتى الآن في شكل تنظيمي
محدد *

ونحن نعترض التحليل بالمرونة فيما يتصل بمسألة تعديل - أو توسيع ، على حد قول البعض - اختصاصات الأفرقة العامة القائمة ، بما في ذلك الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية . ونحن لا نعتقد ، على وجه التأكيد ، أن النتائج التي ستسفر عنها العفاوضات في أي فريق عامل ستتوقف إلى حد كبير على مضمون ولايته . ومن المحتمل أيضاً أن لا يستطيع فريق ما آحراراً أن تقدم رغم تعلقه باختصاصات جيدة وواسعة ، وعلى العكس من ذلك فإن باستطاعة الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية أن يحرز تقدماً في إطار الولاية المحددة نسبياً المتاحة له حالياً ،

وذلك في نطاق مفاوضات عملية . وبعبارة أخرى ، ليست الولاية هي التي ستقدم الدواء الناجع لعدم كفافتنا . على أني أود أن أشير إلى أن الوفد البولندي حذى منذ البداية تمعن الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية بولاية واسعة حتى يتسع له القيام بمفاضلات عملية حول حظر هذا السلاح المهلك . وأود أيضاً أن أشير إلى أننا نمر في الحقيقة في المرحلة الأولى ، ان لم نكن نمر بالمرحلة المتوسطة من عملية التفاوض الحقيقة . وبفضل مهارة رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، السفير أوکاوا والسفير ليغاردن ، وتجانيهما الكبير شخصياً ، فقد توصلنا – كما نعلم جميعاً – إلى التفاوض حول عناصر لا تفاقيه قبلة . بيد أننا لسنا جميعاً – كما بدوا تماماً من تبادل الآراء خلال الجلسات غير الرسمية – مستعدين فعلاً لخوض المرحلة الأخيرة في عملية التفاوض ، أي صياغة نص الاتفاقية المذكورة . والوفد البولندي ، مسترشداً في ذلك بحسن واقعي ، يرحب في مواصلة السعي نحو ايجاد ولاية تلائم المكانيات الحقيقة لكل الوفود . وفي نفس الوقت فإنه ينبغي أن يستمر هذا السعي على نحو لا يعوق أنشطة الفريق العامل ولا يوغيها بأى حال من الأحوال . ونحن نعتبر أن وثائق العمل المقدمة من الرئيس تصلح أساساً طيباً جداً لعملية التفاوض حول عناصر مشروع الاتفاقية . ولذا فنحن ندعوه إلى استمرار المناقشات في ذلك المحفل دون انقطاع . ودعوني أيضاً مرة أخرى أن أعبر عن رأيي فأقول إن استئناف المحادثات السوفياتية الأمريكية الثانية في هذا الصدد سيسهل كثيراً للجنة مهمة وضع اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية .

أما فيما يتعلق بالفريق المخصص للأسلحة الاشعاعية فإن الوفد البولندي يعتقد الرأى المبدى في البيان الذي أدلى به في هذه القاعة في يوم ١٤ نيسان / أبريل . وفي حين أننا على بينة من أن حظر الأسلحة الاشعاعية أقل أهمية نسبياً بالمقارنة بالمشاكل التي تتسم بالاً ولويـة مثل نزع السلاح النووي أو حظر الأسلحة الكيميائية ، فنحن نرى في الوقت نفسه أن ثمة احتمالاً للتوصل إلى اتفاق على نص لمعاهدة يقنع الحكومات والرأي العام الدولي باننا لا نتفق الوقت والمال والجهد عثنا هنا في جنيف . وكما عبرت عن ذلك وفود البلدان الاشتراكية في الوثيقة CD/182 فسنواصل العمل بصفة دائمة من أجل الوصول في أسرع وقت ممكن إلى اتفاق نهائي على نص لمعاهدة أكدت أهميتها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة ، المكرسة لنزع السلاح وقرارات عديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة على حد سواء .

ويود وفد بولندا أن يعرب عن تأييده للمقترحات التي تقدم بها الوفد الهنشاري في الوثيقة CD/174 بصدق إنشاء فريق من خبراء حكوميين أفاء مخصص لحظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة .

ان وفدى يعلق دون شك أعظم الأهمية على المناقشات التي تدور في الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح . وكما يعلم الجميع هنا جيداً فإن اضطلاع اللجنة بوضع برنامج شامل لنزع السلاح حقيقة وتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح في العام العقب يعتبر من أكثر واجبات لجنة نزع السلاح الحاماً . ومن المتفق عليه أن الأمر سيطلب بذلك جهد كبير إذا أردت اعتماد البرنامج في غضون سنة تقريراً من الآن . ويأمل وفدى أن المناقشات بصدق تحديد وقول التدابير الواجب آدرجها في البرنامج الشامل لنزع السلاح ستخلق ظروفاً مواتية وواقعية من أجل تحقيقها في المستقبل . وأسمحوا لسي أن أضيف أن الوفد البولندي يرى أن أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة

لنزع السلاح . وتقارير هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وأعلن الثمانينات بوصفها العقد الثاني لنزع السلاح توفر اطاراً أساسياً لوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح .

لست أعتزم الآن تطهير موقف وفد بولندا فيما يتعلق بكل بنود جدول أعمال لجنة نزع السلاح وبعد التعبير بصفة عامة عن آراء المفدي البولندي بشأن بعض منها ، أود أن أشير مرة أخرى إلى أن المهمة البالغة الالاحاج والأهمية لهذه اللجنة تمثل في اجراء مفاوضات تتسم بحسن النية حول أكثر المشاكل الحاكمة في وقتنا الحاضر لا وهي مشكلة نزع السلاح . وقدر ما نبذل من جهد الآن ، خلال هذه الدورة ، ستولينا أمم العالم بأسره ثقتها في المستقبل .

الرئيس : أود أنأشكر سعادة السفير سويكا ، مثل بولندا الموقر ، على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس .

السيد غارثيا روبيسون (المكسيك) (الأصل بالاسبانية) : نظراً لأن وجود الأسلحة النووية واستمرار سباق التسلح يشكلان ، كما اعترفت بذلك صراحة الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى تهديداً "لبقاء البشرية نفسه" ، ليس مما يثير الدهشة ان اعلنت الجمعية العامة في نفس تلك الدورة أن "لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح" وأن "لجميع الدول الحق في الاشتراك في " تلك المفاوضات التي تحيي بوضوح على أن هذه اللجنة ستكون بالنسبة لها " محفل المفاوضات الوحيدة المتعدد الأطراف " .

غير اننا نعرف جميعاً ان استعمال النقص (الفيتو) مرتين ، الأمر الذي اعاد عمل اللجنة في هذا الاتجاه منذ العام الماضي ، ادى الى ابطال مفعول أحكام الشقيقة الختامية هذه . ولهذا اعتقاد وفدي منذ بداية دورة ١٩٨١ أنه نظراً لاستحالة تقديم اسهام أكثر فعالية ، يتبعني له على الأقل المساعدة على ضمان بقاء اللجنة على علم على النحو الواجب بنتائج مداولات الهيئات الدولية الأخرى التي من حسن حظها انه لا يجري منعها من تناول ما يعتبر نظرياً واحداً من البدائل للذين لهم أولوية في جدول أعمالنا الا وهو وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي .

ولهذا السبب طلبنا ، في شباط / فبراير ، من الأمانة العامة أن تستنسخ في ورقة عمل الإعلان المعتمد ، في نهاية الدورة الثالثة للجنة المعقدة في فيينا من ٦ إلى ٨ شباط / فبراير ، من جانب اللجنة المستقلة المعنية بقضايا نزع السلاح والأمن والتي يرأسها السيد أولوف بالمي ، رئيس وزراء السويد السابق والتي ينادى عدداً من أعضائها . ٢٠ عضواً من الشخصيات البارزة من بلدان أوروبا ، وأسيا ، وفيريقيا والأمريكتين ، بما في ذلك عدد الموظفين من ذوى الرتب العالية في الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ومن بينهم رئيس وزراء ، وفي حلف وارسو والعالم الثالث .

وصدرت ورقة العمل المشار إليها بوصفها الشقيقة CD/143 وكان الإعلان المستنسخ فيها مكرساً للنظر في " عملية سولت : المخاطر العالمية " . وسائلو بعض الاستنتاجات الواردة فيها لأنني أرى انه سيكون من الغيد الاشارة إليها لأن لها اليوم قدراً من الأهمية والمعنى اكبر مما كان لها عندما وضعت في المرة الأولى :

" إن الغرض المهيمن من عملية " سولت " هو المساعدة على تجنب الحرب النووية . فالأسلحة النووية تجاهه البشرية بخطر لا نظير لها ، وفي امكانها تدمير المدنية ، على نحو ما نعرفها ، تدميراً كاملاً في لحظات . وثمة أسباب تدعوا إلى نقد عملية سولت ."

فهي ثقيلة وبطيئة . ومنجزاتها محدودة . الا أنها الوسيلة القائمة الوحيدة لمعالجة أشد التهديدات الحاكمة للحياة البشرية . واذا توقفت هذه العملية ، فان التقدم الضئيل الذى أحرز فى احتواه خطر الحرب النووية سينتكس انكلاسة لا يمكن تقدير حدودها . ويعنى ذلك العودة الى الحروب الدعائية التي سادت الخمسينات بلا طائل ، بدلا من اجراء مناقشات جادة حول الحد علیا من ترسانة الأسلحة . ويعنى ذلك ايضا القضاء على واحدة من أهم المبادرات التي تتجه الى تقليل خطر نشوب حرب نووية " .

" ٠٠٠ ولهذه الأسباب ، تعتقد اللجنة أنه من الضروري أن تواصل حكومة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي التسليك باتجاه تعهداتهما باستئناف مفاوضات سولت . وبالنظر إلى هذه التعهدات وإلى الأخطار التي تحيط بالعالم ، فإن اللجنة تأمل أن تواصل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي جهودهما التي استمرت اثنين عشر عاما للتباوض بقصد الحد من الأسلحة النووية في أقرب فرصة ممكنة ، وأن يظهر كلا الطرفين أقصى علامات الانضباط في هذه الائتماء . إن ذلك ليس في صالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحدهما ، ولكنه في صالح العالم بأسره " .

وان وفدى طلب الآن تعليم ورقة العمل ١٨٨/CD لنفس الأسباب التي دفعتنا إلى ذلك في شباط / فبراير . وتتضمن ورقة العمل استساخا للإعلانين اللذين اعتمدتهما اللجنة المستقلة المعنية بقضايا نزع السلاح والأمن في نهاية دورتيها الرابعة والخامسة ، فيما يتعلق على التوالي ، بالضرورة العاجلة لاستئناف المفاوضات بشأن ما يسمى "بالأسلحة النووية التعبوية " أو الأسلحة النووية المتوسطة المدى ، والمعاهدة المعقدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٢٦ أيار / مايو ١٩٢٣ ، خلال المرحلة الأولى من محادثات سولت والتي تحمل عنوان "معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسارية " .

وفي أول هذين الإعلانين ، وهو الإعلان المعتمد هنا في جنيف في ٢٦ نيسان / أبريل ،
بدأت اللجنة بالاعراب عن " بالغ قلقها ازاء الأوضاع الراهنة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع
السلاح " . وأشارت الى ان " أهم خطوة لوقف الاتجاه المعاوی الحالی هي ، بالإضافة الى
استئناف عملية سولت ، اجراء مفاوضات بشأن الحد من القوات النووية التعبوية " ، ودعت
" الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى بدء تلك المفاوضات دون اى مضيعة للوقت " . واعلنت
بوضوح استنتاجها القائل ان " عدم بدء المحادثات وعدم احراز تقدم في القريب صوب تحديد
وخفض هذه الأسلحة من شأنه ان يزيد الوضع الخطير الراهن في أوروبا ، مع ما يتربّط على ذلك
من انعكاسات على بقية العالم " . وختمت بالتشديد على أنه " ينبغي لكلا الطرفين وللحلفاء كل
منهما البعض بوازع شعورهم بالحاجة القضية دون الاخلال بمعيار المساواة والأمن المتساوی " .

ولم يتم اعتماد ثانٍ هذين الاعلانين الا بما يزيد بقليل على أسبوع مضى لأنه نشأ من اجتماع عقد في موسكو من ١٦ الى ١٤ حزيران / يونيو . وبهذه المناسبة ، أكدت اللجنة المستقلة من جديد بنفس العبارات المستخدمة في دورتها الرابعة ، " بالغ قلقها ازاً الوضع الراهن في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح " ، واجرت دراسة مفصلة عن معايدة الحد من شبكات القذائف الضادة للقذائف التسارية مع الاحتياط علمابصورة خاصة بأهمية ونطاق أحكامها وايضا بقيام الأطراف في العام المقبل " بإجراء استعراض معاً " لمعايدة ، كما تنص على ذلك المادة الرابعة

وكانت نتيجة هذه الدراسة الاستنتاجات الواردة في الإعلان الثاني والمذكورة في ورقة العمل CD/188 ، والتي أهمها ما يلي : ان معاهددة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسارية " توفر الأساس للاستقرار الاستراتيجي اللازم لمواصلة " سولت " بشكل يمكن ان يحقق تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية ويضع حدوداً نوعية هامة لها " ؟ ومن شأن توسيع وتحديث الشبكات الدفاعية للقذائف التسارية عابرة القرارات ألا يقدم إلا فائدة حدية صوب تحقيق هذا الغرض ، وأن يتطلب الغاء معاهددة القذائف المضادة للقذائف التسارية أو ادخال تعديل هام عليها ، وفيما يتعلق بالقذائف المضادة للقذائف التسارية المستخدمة للدفاع عن المدن والسكن ضد هجوم نووي شامل ، لا يوجد حتى الآن تكنولوجيا يمكن وصفها بأنها فعالة .

ولذلك رأت اللجنة أن " التوصل بالتفاوض الى تسوية للحد بشكل جوهري من مستويات القوات الاستراتيجية يكون سبيلاً أكثر فعالية في تعزيز السلام والاستقرار " ، وبناً على ذلك أنه ينبغي للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أن يواصلوا الحفاظ نصاً وروحاً " ، على معاهددة القذائف المضادة للقذائف التسارية التي تعتبرها " وثيقة باللغة الأهمية " .

ان وفدي على افتتاح بأنه سيتحيل مواصلة مع لجنة نزع السلاح الى الأبد من الجاز ما ينبغي اعتباره ، وفقاً لأحكام الوثيقة الختامية ، مهمتها الأساسية – وهي اجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح ، مع ايلاً نزع السلاح النووي أولويته الالاتقة به . ونحن لا نخشى الاعراب عن املنا في أن تسهم ، ولو بدرجة بسيطة فحسب ، المعلومات المقدمة في ورقي العمل المقدمتين من وفد المكسيك – وهما CD/143 و CD/138 ، عممت اليوم ، والتي عرضتها في هذا البيان المختصر – في التشدد على استصواب قبول اقتراح مجموعة الـ ٢١ الواردة في الوثيقة CD/180 ، المؤرخة في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٨١ ، فيما يتعلق بانشاء فريق عام مخصص للبند ٢ من جدول أعمال لجنة نزع السلاح وهو : " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " .

رفع الجلسة في الساعة ١١/٥٠

محضر حرف نهائى للجلسة الثانية والثلاثين بعد المائة

المعقدة في قصر الا م ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ٢٤ حزيران / يونيو ١٩٨١ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ١٠ كوميفش (هنغاريا)

الحاضرون في الجلسة

السيد ب ٠ ب ٠ بروكوفييف السيد ف ٠ أ ٠ سميونوف السيد ل ٠ أ ٠ نوموف السيد م ٠ م ٠ ايلوليتوف السيد س ٠ ن ٠ روكيين السيد ت ٠ تيريفي السيد ف ٠ يوهانس السيد ك ٠ كراسالس السيد خ ٠ ف ٠ غومنسورو السيد ج ٠ م ٠ أوتيجوي الآنسة ن ٠ ناسيمبين السيد ر ٠ أ ٠ ووكر السيد ر ٠ ستيل السيد ت ٠ فندليه السيد غ ٠ بفافير السيد ن ٠ كلينغر السيد ه ٠ مولر السيد س ٠ داروسمان السيد أ ٠ سوبيرابتو السيد آشديات السيد م ٠ جلالی السيد ج ٠ زا هرانیا السيد ه ٠ شاریفی السيد ف ٠ کوردیرو دی مونتیزیمولاو السيد م ٠ بارنجی السيد أ ٠ دی جیوفانی . السيد م ٠ أکرم السيد ت ٠ الطف السيد س ٠ دی کیروز دوارته السيد ج ٠ م ٠ نوارفالیس	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اشوريـا الأرجنتين استراليا المانيا (جمهورية - الاتحادية) أندونيسيا ایران ایطالیـا باكستان البرازيل بلجيكا
---	--

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ب . فوتوف	<u>بلغاريا</u>
السيد أى . سوتيروف	
السيد ر . ديانوف	
السيد ب . بوتشيف	
السيد تغوي وين	<u>بورما</u>
السيد ب . سوينا	<u>بولندا</u>
السيد ي . كيالوفيتش	
السيد ت . ستروجوس	
السيد أ . ثورنبرى	<u>بيرو</u>
السيد م . روجيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ب . لوكيش	
السيد ج . فرانيك	
السيد م . معاطي	<u>الجزائر</u>
السيد م . مقدور	
السيد ب . نيوغباور	<u>الجمهورية الديمocraticية الالمانية</u>
السيد ج . هيردر	
السيد ه . ثيليليك	
السيد م . نوتزيل	
السيد م . كولفوس	
السيد ه . هوب	
السيد ت . مليسكنو	<u>رومانيا</u>
السيد و . غنوك	<u>زائير</u>
السيد أ . ت . جايا كودى	<u>سريلانكا</u>
السيد ه . م . غ . من . باليهاكارا	
السيد من . ليدغارد	<u>السويد</u>
السيد ل . نوريغ	
السيد غ . ايكلوم	
السيد ج . لوندين	
السيد ي . برافيتس	
السيد برغلند	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد يو ببيوان	<u>الصين</u>
السيد يو منخيا	
السيد لين شين	
السيد بان يوشنغ	
السيد ف . دى لا غورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج . دى بوس	
السيد م . كوتور	
السيد أ . أ . أغيلار	<u>فنزويلا</u>
السيد د . س . ماكفيل	<u>كندا</u>
السيد ج . سكينر	
السيد بريد و نونيز موسيرا	<u>كوبا</u>
	<u>كينيا</u>
السيد أ . حسن	<u>مصر</u>
السيد م . ن . فهمي	
الآنسة و . بسم	
السيد أ . صقلية	<u>المغرب</u>
السيد م . شرايس	
السيد م . أرسان	
السيد أ . غارثيا رومليس	<u>المكسيك</u>
السيد ز . غونزاليس اى رينiero	
السيد ن . ه . مارشال	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ب . نوبل	
السيد د . ارديمبليغ	<u>منغوليا</u>
السيد م . ب . بريماه	<u>نيجيريا</u>
السيد و . و . أكينسانيا	
السيد ت . أغوبى - ايرونزي	
السيد أ . ب . فينكتسواران	<u>الهند</u>
السيد س . ساران	
السيد ا . كوميفش	<u>هنغاريا</u>
السيد ف . غانجا	
السيد تشا با غيورفي	
السيد أ . لا كاتوش	

الحاضرون في الجلسة (تابع).

السيد هـ فاغنماكرز

هولند

السيد ف . ب . ديسيمون

الولايات المتحدة الامريكية

الآنسة ك • كريتنبرغر

السيد ج ١٠ ميسكل

السيد س. فيتزجيرالد

السيد ر. سكوت

السيد م . ناكاهاشي

البيان

السيد ك. طناكا

السيد ك. شيمادا

السيد بـ برانكوفيتش

يُوْغُوسْلَافِيَا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي

للأمين العام

السيد ر. جايمس

الطبعة الأولى

سید بیرون سے یہیں

الرئيس : تواصل اللجنة اليوم نظر البند ١ من جدول الاعمال المعنون " حضر التجارب النووية " . ويطيب لي أولاً أن أرحب برحابها حاراً بسعادة السيد برنارد نيوجباور في اللجنة . وسيكون اليوم أول المتحدثين وسيسعدني أن أدعوه للحديث أمام اللجنة .

التحق السيد نيوجباور بالعمل الدبلوماسي في ١٩٥٣ وهو يحتل منصبه الحالي كوكيل وزارة الخارجية منذ ١٩٧٨ وقد عمل ممثلاً لبلده في اللجنة الاقتصادية لا روما فيما بين ١٩٦٣ و ١٩٦٦ ، وبعد ما أصبح رئيساً لادارة في وزارة الخارجية حتى ١٩٧٠ وكان فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٢ ممثلاً دائماً مساعداً لدى الأمم المتحدة وترأس اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين .

السيد نيوجباور (الجمهورية الديموقراطية الألمانية) : أيها الرفيق الرئيس ، أود قبل كل شيء أن أشكركم لما قابلتموني به من عبارات الترحيب اللطيفة . وانه ليسعني جداً وبشرفني أن تناح لي الفرصة لمخاطبة لجنة نزع السلاح في بداية دورتها الصيفية .

وفي الوقت نفسه أود أن أهنئكم ، أيها الرفيق الرئيس ، على اضطلاعكم ، لشهر حزيران / يونيو ، بمهمة الرئيس التي تتسم بأهميتها وشدة تطلباتها . فاسمحوا لي أن اعرب عن افضل تمنياتي لكم ولجميع اعضاء اللجنة من خلالكم ، بأن تكون هذه الدورة بناءة ومشرفة . وأود أن أضيف أن مما يسرني بوجه خاص أن أرى هنا ، ممثلاً للأمين العام سعادة السفير جايال الذي كنت سعيداً بالتعاون معه تعاوناً وثيقاً وهو في منصبه في نيويورك .

أيها الرفيق الرئيس ، لقد دأبت الجمهورية الديموقراطية الألمانية على تكريس جزء كبير من اهتمامها لاعمال لجنة نزع السلاح . وان مسؤولية هذه الهيئة ، بوصفها المحفل المتعدد الا طراف الوحيد للتفاوض بشأن المشاكل العالمية المتعلقة بالحد من التسلح ونزع السلاح ، تتزايد اليوم أهمية مع تصاعد سباق التسلح بصورة هائلة مهدداً بالافلات من كل سيطرة . ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى ازدياد هائل في خطير نشوب نزاع نووي عالمي . ولذلك باتت شعوب العالم ، وقد افزعها الامر ، تزداد ميلاً إلى الحكم على اللجنة بمعايير نجاحها في وقف هذا الاتجاه وفي وضع اتفاقيات حق لها أن توضع منذ عهد بعيد .

ان الشعوب ، سواءً في الغرب أو الشرق ، وفي الشمال أو الجنوب ، تزيد ان يستمر مجرى التعايش السلمي والانفراج ونزع السلاح ، لانه المجرى الذي يطليه العقل في العصر النووي .

ولابد أن تذكروا الحالة الراهنة بحالة تاريخية مماثلة . فمنذ زهاء نصف قرن هنا في جنيف – على مرى حجر من هذه القاعة – اخفقت جهود نزع السلاح التي بذلتها عصبة الأمم لأن القوى العدوانية قاطعت هذه الجهود . وقد حاولت هذه القوى – دون كبير نجاح – أن تتمموا استعداداتها الحربية وسعياً نحو التفوق العسكري متذرعة بشعار " نسلح أولاً ثم نفاوض " . وقد عاد ذلك على جميع الأمم بنتائج مروعة . ومن العسير أن نتصور اليوم ، في عالم من الأسلحة النووية الحرارية والقذائف التسارية ، ما سيحدث اذا لم ننجح في منع اندلاع حرب نووية .

على ان من بالغ الخطير والمغامرة أن تصدر عن رجال سياسة في مراكز مسؤولة بيانات تقول بأن التسلح أهم من التفاوض ، وأنهم يرون ، بضرب من المنطق مشكوك في سلامته ، أن ثمة مهام أكبر شأنها من مهمة منع نشوب الحرب . ومن المؤسف ان الحالة الراهنة في لجنة نزع السلاح تبين أن هذه

البيانات لم تكن زلات لسان ، والا لكان من العسير ان نفسر الا سباب التي تحمل بعض الا وساط على بذل جهود عنيدة لعرقلة مفاوضات نحن اليها في امس الحاجة . والترابط القائم بين هذا الموقف وبين قرارات التسلح الصادرة عن منظمة حلف شمال الاطلس واضح وضع الشمس . ان السيد أريخ هونيكير ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي الالماني الموحد ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراتية الالمانية ، قال في هذا الموضوع في المؤتمر العاشر للحزب :

" ان سياسة التعايش السلمي هي الطريقة العملية الوحيدة التي يمكن بها ازالة خطر نشوب حرب عالمية جديدة وضمان سلم دائم . وليس هناك أى بديل مقبول لتلك السياسة . فاذا اردنا التتمكن من تجنب الشعب كارثة نووية ، يجب ان تفهم هذه السياسة الصائبة على نحو اجل يوصفها الدافع للقيام باجراءات عملية لتحقيق تلك الغاية . "

وفي ضوء التجربة التاريخية وتحليل الحالة الراهنة ، توصلت الجمهورية الديمقراتية الالمانية الى النتيجة التالية : ان العنصر الحاسم هو مواصلة او بدء او استئناف المفاوضات بصورة مكثفة فاذا تصرفنا على ضوء هذا الوعي جاء تصرفنا يليبي خير تلبية مصلحة جميع الدول دون استثناء . فقبول التفاوض ليس اذن هدية يقد لها احد الجانبين الى الجانب الآخر ، ولا هو مسألة تصلح للمساعدة فالمطلوب هو ، لا أكثر ولا أقل ، ما تم الاتفاق عليه بالاجماع في الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لتنزع السلاح ، وفي الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفي القرار ١٥٦٢/٣٥ هـ المعتمد في دورتها الخامسة والثلاثين .

ومن لا يسعى الى التفوق العسكري ويعلن انه يريد مبادئ المساواة والآمن المتساوی لن يجد أى سبب للتهرب من مفاوضات جدية ، وخاصة حين يأخذ المرء في الاعتبار ان هذا المبدأ ذاته يدعنه ما يسود في العالم فعلا من تكافؤ عسكري تقريبي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وبين حلف وارسو وحلف شمال الاطلس . وقد أقر بوجود هذا التكافؤ التقريبي ايضاً كثير من السياسيين وممثلي المؤسسات العسكرية وكذلك المؤسسات العلمية في البلدان الغربية . فمعهد الدراسات الاستراتيجية في لندن يصل الى النتيجة التالية في تقريره السنوي لعام ١٩٨٠ : " لا نرى سببا يدفعنا الى تغيير ما توصلنا اليه من نتائج في السنوات السابقة ، وهو ان التعاون الشامل ما زال بحيث يجعل العدوان العسكري يهدد وأمرا غير جذاب " .

ان من المعروف تماما ان الدول الاعضاء في حلف وارسو لا تسعي الى التفوق العسكري . ولكنها كذلك لن تتسرّع في امر التفوق العسكري للجانب الآخر .

وليس التكافؤ العسكري ، لدينا ، غاية في حد ذاته ، ولكنه المنطلق نحو تخفيض تدريجي متفق عليه لمستوى القوات العسكرية ، في ظل شروط من الامن المستقر وغير المنقوص لجميع الاطراف المعنية . و بذلك يتميز موقفنا بوضوح عن مختلف نظريات الردع التي تعيش على اسطورة تهديد يأتي من الشرق والذى لا يرعى للهجوم الفاشي على الاتحاد السوفياتي تعيين الى الذارة ان هذه الا سطورة ما فتحت تستخدم لتمويه وتبرير التسلح والعدوان والتدخل .

ايها الرفيق الرئيس ، ان الجمهورية الديمقراتية الالمانية ، شأن الدول الاشتراكية الاخرى ، ستتابع بوثيق وثبات نهج سياستها الخارجية الرامية الى الحد من التسلح وتنزع السلاح . وسنبذل ما في وسعنا من جهد للمساعدة على أن يصبح في الامكان الانتفاع من امكانيات تحسين الجو الدولي ، ووفقاً للجنة بمعها منها . ويقوم على خدمة هذا الهدف برنامجنا من اجل سلم آمن ومن اجل نزع السلاح ،

وهو برنامج ينظر الى المستقبل ولكن واقعي في الوقت نفسه . وتوفر اقتراحات المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي حواجز جديدة لمواصلة الانفراج ومنع نشوء حرب نووية . وفي هذا السياق ، صرخ السيد اريخ هونيكير ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي الالماني الموحد ورئيس مجلس الدولة للجمهورية الديموقراطية الالمانية ، في المؤتمر العاشر للحزب بما يلي :

" ان هذه الاقتراحات ، فرادى ومجتمعة ، هي الدليل على سعي دائم الى السلم ونهج بناء لحل اشد المشاكل الدولية الحاحا . وهي لا تهدف الى مجرد تحسين وقتى في الحالة العالمية بل الى تحسين شامل ، طويل الاجل ، يكون من شأنه اقرار السلم على اساس دائم . "

ان مبادرات الدول الاشتراكية ترمي الى تدابير لتحقيق الانفراج السياسي والعسكري على السواء . وهي تتصل بالاسلحـة النووية والتقليدية في الوقت نفسه ، وتناول الجوانب العالمية والثنائية والإقليمية . وغرضها الاول هو احياء حوار الانفراج والتوصـل الى مفاوضات مثمرة . ونحن نتفق مع البلدان غير المنحازة بأنه يجب اعطاء الاولوية لنزع السلاح النووي ، أى لفرض حظر على انتاج الاسلحـة النووية والتخفيض التدريجي للمخزونـات الحالية الى ان تتم ازالتها ازالة كاملة .

تلك هي المهمة الاساسية التي تقع على عاتق لجنة نزع السلاح . ومن شأن انشاء فريق عامـل تـشـرك فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية ان يتيح مناقشـة وتحـديد العـناـصـر الاسـاسـية لـلـاتـفاقـاتـ الـضرـورـيـةـ ،ـ عـلـىـ وجـهـ يـمـكـنـ أـنـ يـضـعـ فيـ الـاعـتـارـ الصـالـحـ الـامـنـيـةـ لـجـمـيعـ الـاطـرافـ الـمعـنـيـةـ .

ان من العـوـامـلـ ذاتـ الـاـهمـيـةـ الـكـبـرـىـ بالنسبةـ لـمشـكـلةـ نـزعـ السـلاحـ النوـوىـ بـجمـلـتـهاـ ،ـ أـنـ تـسـمـ مواـصـلـةـ عمـلـيـةـ مـحـادـثـاتـ الـحـدـ منـ الـاـسـلحـةـ الاـسـترـاتـيـجـيـةـ معـ الـحـفـاظـ فيـ الـوقـتـ نفسهـ ،ـ عـلـىـ جـمـيـعـ العـناـصـرـ الـاـيجـاـبـيـةـ الـتـيـ تـمـ تـحـقـيقـهاـ حتـىـ الـآنـ فيـ هـذـاـ الـمـيدـانـ .ـ وـنـوـدـ أـنـ نـعـيـدـ إـلـىـ الـاـذـهـانـ انـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ قـدـ اـعـتـدـتـ بـتـوـافـقـ الـآـراءـ ،ـ فـيـ دـوـرـةـ الـعـامـ الـماـضـيـ ،ـ قـرـارـاـ يـنـتـصـلـ بـالـمـوـضـعـ .ـ وـالـطـابـعـ الـبـنـاءـ لـمـوـقـعـ الـاـتـحـادـ السـوـفـيـاتـيـ اـزـاءـ عـلـيـةـ مـحـادـثـاتـ الـحـدـ مـنـ الـاسـلحـةـ الـاـسـترـاتـيـجـيـةـ قـدـ تـجـلـيـ كـذـلـكـ بـوـضـوحـ فـيـ الـمـؤـتـمـرـ السـادـسـ وـالـعـشـرـينـ الـحـزـبـ الشـيـوعـيـ فـيـ الـاـتـحـادـ السـوـفـيـاتـيـ .ـ وـثـمـ مـسـأـلـةـ تـتـصـلـ اـتـصـالـاـ وـشـيـقاـ بـالـجـوـانـبـ الـعـالـمـيـةـ لـتـخـفـيـضـ الـاـسـلحـةـ الـنوـوـيـةـ الـاـسـترـاتـيـجـيـةـ ،ـ وـهـيـ قـضـيـةـ الـاـسـلحـةـ الـنوـوـيـةـ الـمـتوـسـطـةـ الـمـدـىـ فـيـ اـوـرـوـپـاـ .ـ وـقـدـ اـكـتـسـبـتـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ اـهـمـيـةـ عـاجـلـةـ بـوـجـهـ خـاصـ ،ـ نـتـيـجـةـ لـقـرـارـ الـذـىـ اـتـخـذـتـهـ مـنـظـمـةـ حـلـفـ شـمـالـ الـاـطـلـسـيـ بـوزـ جـيلـ جـدـيدـ نوعـاـ مـنـ مـنـظـومـاتـ الـاـسـلحـةـ الـنوـوـيـةـ ،ـ وـهـوـ "ـبـيرـشـينـغـ ٢ـ"ـ وـالـصـوـارـيخـ الـاـنـسـيـابـيـةـ .ـ وـالـفـكـرـةـ الـكـامـنـةـ وـرـاءـ هـذـاـ الـقـرـارـ هـيـ وضعـ الـمـذـهـبـ الـقـائـلـ بـاـمـكـانـ شـنـ حـرـبـ نـوـوـيـةـ مـحـدـودـةـ وـخـاضـعـ لـلـتـحـمـمـ ،ـ مـوـضـعـ الـتـطـبـيـقـ الـعـلـىـ ،ـ وـخـلـقـ اـمـكـانـيـاتـ لـلـابـتـازـ وـلـلـتـهـدـيدـ بـمـخـتـلـفـ اـشـكـالـهـ .ـ لـقـدـ زـعـمـواـ انـ قـصـدـ هـمـ هـوـ رـأـبـ فـجـوةـ مـزـعـومـةـ فـيـ الـاـسـلحـةـ .ـ وـلـكـنـ الـوـاقـعـ اـنـ هـنـاكـ تـواـزنـاـ يـغـطـيـ جـمـيـعـ وـسـائـطـ الـاـطـلاقـ الـتـيـ تـوـضـعـ فـيـ الـاعـتـارـ .ـ بـلـ اـنـ مـنـظـمـةـ حـلـفـ شـمـالـ الـاـطـلـسـيـ ،ـ فـيـ مـجـالـ الرـئـوـسـ الـنـوـوـيـةـ ،ـ تـتـفـوـقـ بـنـسـبـةـ تـبـلـغـ ٥ـ٠ـ فـيـ الـمـائـةـ .ـ وـانـ تـعـاـضـمـ الـمـعـارـضـةـ لـقـرـارـ مـنـظـمـةـ حـلـفـ شـمـالـ الـاـطـلـسـيـ بـوزـ القـذـائـفـ ،ـ وـالـمـدـاءـاتـ الـحاـزـمـةـ الـمـتـعـالـيـةـ فـيـ كـثـيـرـ مـنـ بـلـدـانـ اـوـرـوـپـاـ الـغـرـيـبـةـ وـالـدـاعـيـةـ اـلـىـ اـجـرـاءـ مـفـاـوـضـاتـ ،ـ اـنـماـ تـبـرهـنـ عـلـىـ تـزـايـدـ اـدـرـاكـ شـعـوبـ هـذـهـ الـبـلـدـانـ لـكـونـهـاـ قـدـ اـخـتـيـرـتـ لـتـكـونـ رـهـائـنـ لـسـيـاسـةـ التـهـدـيدـ الـنـوـوـيـ وـدـعـيـتـ لـتـشـكـلـ الضـحـاياـ الـاـولـىـ لـمـاـ زـعـمـواـ اـنـ هـيـكـوـنـ حـرـبـاـ نـوـوـيـةـ مـحـدـودـةـ .ـ

انه ينبغي لنا ألا نألوجها في السعي من أجل بدء المحادثات السوفياتية - إلا مركبة حول الا سلحة النووية المتوسطة المدى ، بما في ذلك شبكات الولايات المتحدة في قواعد أميركية . وما يمكن أن يسهل هذه المحادثات ان يؤخذ بما اقتضاه الاتحاد السوفيتي من الوقوف عند الوضع الراهن ، آخذًا في الاعتبار ، بالنسبة ، افكاراً اعرب عنها رجال دولة غربيون . فتجميد وزع اسلحة القاذف النووية المتوسطة المدى في اوروبا من شأنه أن يحول دون المزيد من تعزيز القدرات النووية وتحدياتها . ولن تنشأ عن ذلك أية مزية وحيدة الجانب بسبب التكافؤ : التقريري السادس . وفوق ذلك ، سيكون في المستطاع مواصلة المفاوضات بشأن التخفيفات في جو خال من التوتر الذي كان يمكن أن يسفر عنه استمرار سباق التسلح في هذا المجال .

ومن اليسير ان يفهم المرء لماذا تعلق الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهي الواقعة على امتداد الخط الفاصل بين بلدان منظمة حلف شمال الاطلسية وبلدان معاهد وارسو ، اهمية خاصة على مسائل الانفراج العسكري في اوروبا . اذ ان حل هذه المسائل ليتميز بأعظم الامانة بالنسبة للمصالح الامنية لشعبنا لأن جار الجمهورية الديمقراطية الالمانية الغربي يمتلك على أرضه أعلى كثافة من الا سلحة النووية الموزعة .

ونعيد ذلك بحزم اقتراح عقد مؤتمر تشتراك فيه جميع الدول الاوروبية بشأن الانفراج العسكري ونزع السلاح . فمن الامانة الحيوية ، بالنسبة لقارنة تضم أعلى كثافة من اخطر الا سلحة ، أن نواصل السير على طريق الانفراج وأن نخفف من خطر المواجهة العسكرية . ان ذلك سيعود بالفائدة على جميع الدول والشعوب الاوروبية . فمن غير المعقول مطلقاً أن يتطلب الى البلدان الاشتراكية أن تدفع ثمناً لعقد هذا المؤتمر . ولقد قدمت الدول الاشتراكية اقتراحات واضحة كل الوضوح من أجل اعداد وعقد هذا المؤتمر ، كما استجابت بصورة بناءة الى افكار الغرب المعرب عنها في هذا الصدد . وهذا ينطبق مثلاً على ما أعلنه الاتحاد السوفيتي من استعداده لمد نطاق تطبيق تدابير بناء الثقة بحيث يشمل كامل الجزء الاوروبي من أراضيه ، شريطة أن يقوم الجانب الغربي أيضاً بتوسيع الرقعة المشمولة طبقاً لذلك . ومن المؤسف أن الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى لم تظهر استعدادها حتى الآن لتلبية هذه الاقتراحات .

أما نحن ، من جانبنا ، فنود أن نشير الى أننا نعلم أن نفعاً كبيراً على الوصول الى اتفاق بشأن تدابير بناء الثقة ، وخاصة لأن سياسة المواجهة العسكرية باتت باطراد تتشرجوا من القلق وعدم الثقة .

ومن الصحيح ، بوجه عام ، أن تدابير بناء الثقة ليست غاية في حد ذاتها بل هي ترمي الى تعزيز نزع السلاح والتعجيل به . فهي لا يمكن أن تكون بديلاً عن نزع السلاح ولا أن تؤدي الى التغاضي عن سياسة المواجهة العسكرية ، بل يفترض بالآخر أن تساعد على قهر هذه السياسة . ويتبين هنا مرة أخرى أن التوصل الى تدابير بناء الثقة يرتبط ب ERA المصالح الامنية لجميع الاطراف المعنية .

ايها الرفيق الرئيس ، ان الدورة الصيفية لهذا العام اصبحت فعلاً تتسم بالاستعدادات للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . وينبغي أن يكون القصد من هذه الدورة الاستثنائية تعزيز ما تم تحقيقه والمضي قدماً لا حداً لنتائج جديدة . وتدرك الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن من المهم زيادة تعبئة الرأي العام ضد الاخطار الشديدة التي ينطوي عليها سباق التسلح . وفيما عدا ذلك ، فإن من رأينا انه ينبغي أن يسود الدورة الاستثنائية مليلاً :

- النظر في مشاريع اتفاقيات جديدة في ميدان نزع السلاح ؛
- واعتماد البرنامج الشامل لنزع السلاح ؛
- واقتراحات وبداريات جديدة من جانب الدول الأعضاء ؛

والدور الذي نعتقد انه ينبغي للجنة نزع السلاح بجنيف أن تسهم به في هذا الصدد يتمثل ، قبل كل شيء ، في احراز تقدم في المشاريع التي مازالت معلقة ، بل استكمال هذا العمل اذا أمكن . ويتصل الأمر ، بوجه خاص ، بحظر جميع تجارب الاسلحة النووية . فالموقف الشامل للدول الثلاثية من شأنه أن يشكل خطوة حاسمة لحل المشاكل المتبقية . ومهما يزيد في طابع الاستعجال الذي تتسم به هذه المسألة أن جهوداً مكثفة تبذل الآن لادخال وتجريب أول مفزع جديدة من الاسلحة ، منها مثلاً قنبلة النيوترون . والجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد الدعوة الى انشاء فريق عامل لهذا الموضوع تشتهر فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بحيث يكون في وسع لجنة نزع السلاح أن تكون على مستوى مسؤوليتها في هذا الميدان .

وإذا تم احراز تقدم نحو فرض حظر على الاسلحة الكيميائية فسيكون ذلك ذاتاً أهمية جوهريّة . كما أن استئناف المحادثات الثنائية ذات الصلة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة سيسفر في هذا الصدد ، عن أثر حائز . ونحن نشاطر في القلق الذي تم الاعراب عنه والقائل ان التدابير الحالية لا تنتج أسلحة شطرية يعني تصعيد سباق التسلح في ميدان أسلحة التدمير الشامل كما أنه يؤدي ، في الوقت نفسه ، الى نكسة قاسية في الجهود المبذولة لحل المشكلة بجملتها . وهنا أيضاً نجد خطراً جلياً الا بعده ، هو خطر أن نرى سباق التسلح الذي تقوم بتصعيده بعض الدول يقوض ما تم احرازه من نجاح جزئي اثناء المفاوضات .

ولقد تم بلوغ مرحلة متقدمة نسبياً في صياغة اتفاقية لحظر الاسلحة الاشعاعية . وتلوح لنا امكانية تتوح المفاوضات بالنجاح قبل موعد انعقاد الدورة الاستثنائية .

وستواصل الجمهورية الديمقراطية الالمانية الاشتراك بفعالية في أعمال اللجنة بشأن تعزيز الضمانات الامنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ونود أن نشير الى أن الدورة الاستثنائية الاولى لنزع السلاح قد أولت هذه المسألة اهتماماً كبيراً . وفي قناعتنا أن احراز تقدم ملموس في هذه القضية من شأنه أن يخدم المصالح الامنية لجميع الدول ، وأن يفضي الى تدابير تسفر عن نزع السلاح النووي ، وأن يعزز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية .

وأجهود الملحوظة التي يجري بذلها في الفريق العامل لصياغة برنامج لنزع السلاح الشامل جديرة بتقدير رفيع . وينبغي للفريق ، وفقاً للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى ، أن يركز عمله على تدابير ملموسة وفعالية .

ان لجنة نزع السلاح تضع بقدر كبير من المسؤولية في عملية نزع السلاح برمتها . واني لعلى اقتناع بأن التجربة التي اكتسبتها هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف والجهود العظيمة التي يبذلها ممثلو دولها الاعضاء تشكل أساساً جوهرياً يمكن أن تقوم عليه اتفاقيات نزع السلاح التي هي ذات أهمية حيوية بالنسبة لنا جميعاً . وان المهم في مكافحة سباق التسلح ليس ، في التحليل الاخير ، دراسات أو تصريحات أو احصاءات أو تحليلات ، بل اتفاقيات ملزمة يتم بمقتضاهما بحث لجام وسائل الاستعداد الفعلي للحرب وازالتها آخر الأمر .

أيها الرفيق الرئيس ، دعوني أؤكد لكم أن الجمهورية الديمocrاطية الـمانية قد عقدت العزم الراـسـخ على مواصلة بذل كل ما يسعها من جهود للإسـهام بأقصـى حد من التصميم والمعـثـبة في الرد على أـعـظـمـ التـحـديـاتـ - ضـمانـ الـبقاءـ لـلـبـشـرـيـةـ .ـ ذـلـكـ أـنـهـ يـجـبـ أـلـاـ يـتـجـدـدـ مـاـ حـدـثـ هـنـاـ فـيـ جـنـيفـ مـنـذـ ٥ـ عـامـاـ تـقـرـيـباـ .ـ اـنـ ضـمـيرـ الـعـالـمـ يـجـبـ أـنـ يـقـظـاـ كـمـاـ يـجـبـ عـلـىـ السـيـاسـيـيـنـ أـلـاـ يـأـلـوـ جـهـداـ فـيـ الـعـلـمـ عـلـىـ وـضـعـ حـدـ نـهـائـيـ لـهـذـاـ الـاتـجـاهـ الـأـهـوـجـ نـحـوـ التـسلـحـ .ـ

الرئيس : أـشـكـ المـثـلـ المـوـقـرـ لـلـجـمـهـورـيـةـ الـدـيمـوـرـاـطـيـةـ الـلـامـانـيـةـ
نـائـبـ الـوزـيرـ السـيـدـ نـيـوـغـبـاـوـرـ ،ـ لـلـبـيـانـ الـذـىـ أـدـلـىـ بـهـ وـلـلـعـبـارـاتـ الـلـطـيـفـةـ الـتـيـ وـجـهـاـ إـلـىـ
الـرـئـاسـةـ .ـ

الـسـيـدـ وـوـكـرـ (ـاـسـترـالـياـ) :ـ السـيـدـ الرـئـيسـ ،ـ اـنـ أـولـ كـلـمـةـ أـقـولـهـاـ فـيـ أـولـ بـيـانـ أـلـقـيـهـ فـيـ
شـهـرـ حـزـيرـانـ /ـ يـونـيـهـ هـيـ التـعـبـيرـ عـمـاـ يـشـعـرـ بـهـ وـفـدـىـ مـنـ سـرـورـ فـيـ الـعـلـمـ مـنـ جـدـيدـ تـحـتـ رـئـاستـكـ .ـ
وـهـذـاـ السـرـورـ يـتـكـرـرـ نـظـرـاـ لـأـنـكـ ،ـ اـنـ صـحـتـ حـسـابـاتـيـ تـرـأـسـونـ كـلـ أـسـبـوعـ جـلـسـتـينـ عـامـتـينـ وـفـرـيقـ اـجـتمـاعـاتـ
غـيرـ رـسـمـيـةـ لـلـجـنـةـ الـجـامـعـةـ إـلـىـ جـانـبـ اـجـتمـاعـ وـاحـدـ عـلـىـ الـاـقـلـ لـلـفـرـيقـ الـعـاـمـلـ الـمـعـنـيـ بـالـأـسـلـحـةـ
الـاـشـعـاعـيـةـ ،ـ الـذـىـ تـرـأـسـونـهـ كـذـلـكـ .ـ وـهـذـاـ فـضـلـاـ عـنـ الـمـشـاـورـاتـ وـالـجـمـعـاتـ غـيرـ الرـسـمـيـةـ الـاـخـرـىـ
الـتـيـ تـقـومـ بـتـوجـيهـهـاـ .ـ اـنـ وـفـدـىـ يـعـتـقـدـ أـنـ الـلـجـنـةـ تـعـرـفـ بـجـلـيلـ خـدـمـتـكـ وـتـفـانـيـكـ .ـ وـلـقـدـ أـتـيـحـتـ
لـيـ سـابـقـ الـفـرـصـةـ لـتـهـنـئـةـ سـلـفـكـ سـعـادـةـ السـفـيرـ بـفـايـفـرـ ،ـ لـطـرـيقـتـهـ فـيـ أـدـائـهـ لـمـهـامـهـ كـرـئـيـسـ لـهـذـهـ الـلـجـنـةـ
وـاـنـهـ لـمـنـ دـوـاعـيـ السـرـورـ كـذـلـكـ أـنـ أـرـحـبـ بـمـثـلـيـنـ ثـلـاثـةـ جـدـ اـنـضـمـوـ إـلـيـاـ هـمـ اـصـحـابـ السـعـادـةـ سـفـراءـ
اـيـرـانـ وـسـرـىـ لـاـنـاـ وـلـاـ رـجـنـتـيـنـ ،ـ وـوـفـدـىـ يـرـحـبـ بـمـاـ هـتـمـمـ الـشـخـصـيـةـ فـيـ أـعـمـالـ هـذـهـ الـلـجـنـةـ وـيـوـدـ أـيـضاـ
يـاـ سـيـادـةـ الرـئـيـسـ ،ـ أـنـ يـرـحـبـ وـيـرـدـ صـدـىـ تـرـحـيـبـكـ بـسـعـادـةـ الـزـائـرـ مـنـ الـجـمـهـورـيـةـ الـدـيمـوـرـاـطـيـةـ الـلـامـانـيـةـ .ـ

اـنـ لـجـنـةـ نـزـعـ السـلـاحـ تـعـكـفـ حـالـيـاـ عـلـىـ دـرـاسـةـ الـبـنـدـ ١ـ مـنـ جـدـولـ اـعـمـالـهـاـ وـهـوـ حـظـرـ الـتـجـارـبـ
الـنـوـوـيـةـ .ـ وـأـنـاـ اـعـتـرـمـ تـاـوـلـ هـذـاـ الـمـوـضـوـعـ ،ـ لـكـنـيـ سـاغـتـمـ الـفـرـصـةـ اـيـضاـ لـاـ تـطـرـقـ اـلـىـ قـضـاـيـاـ نـوـوـيـةـ اـخـرـىـ
تـكـرـسـ لـجـنـةـ نـزـعـ السـلـاحـ لـهـاـ اـعـمـالـهـاـ حـالـيـاـ ،ـ وـسـأـرـكـزـ بـوـجـهـ خـاصـ ،ـ فـيـ هـذـاـ الـبـيـانـ ،ـ عـلـىـ مـسـأـلـةـ عـدـمـ
اـلـاـنـتـشـارـ النـوـوـيـ بـمـفـهـومـ الـضـيـقـ ،ـ الـمـنـحـرـ فـيـ تـدـابـيرـ لـعـقاـوـمـةـ اـنـتـشـارـ اـلـسـلـاحـ النـوـوـيـ فـيـ بـلـدـانـ
أـخـرـىـ غـيرـ الـبـلـدـانـ الـخـمـسـةـ الـحـالـيـةـ الـحـائـزـةـ لـاـسـلـاحـ النـوـوـيـةـ .ـ وـعـدـمـ اـلـاـنـتـشـارـ النـوـوـيـ لـيـسـ بـأـيـ حـالـ
الـجـانـبـ الـوـحـيدـ لـلـحـدـ مـنـ التـسلـحـ وـنـزـعـ السـلـاحـ الـذـىـ تـولـيـهـ الـحـكـومـةـ اـسـترـالـيـةـ أـهـمـيـةـ ،ـ لـكـنـهـ جـانـبـ
مـنـ مـجـمـوعـةـ الـقـضـاـيـاـ الـتـيـ يـجـبـ أـنـ تـبـقـيـ طـبـيـعـةـ مـاـ يـتـوجهـ إـلـيـهـ اـهـتـمـاـنـاـ الـجـمـاعـيـ .ـ

لـمـاـ نـوليـ عـدـمـ اـلـاـنـتـشـارـ النـوـوـيـ مـثـلـ هـذـهـ اـلـاـهـمـيـةـ الـكـبـرـىـ ؟ـ

نـحنـ ،ـ فـيـ اـسـترـالـياـ ،ـ نـعـتـقـدـ أـنـ نـظـامـ فـعـالـ لـعـدـمـ اـلـاـنـتـشـارـ .ـ بـمـعـنـ شـبـكـةـ فـعـالـةـ مـنـ
اـلـاـتـفـاقـاتـ الـوـطـنـيـةـ وـالـدـولـيـةـ وـالـتـرـتـيـبـاتـ الـأـخـرـىـ الـمـصـمـمـةـ لـلـحـيـلـوـلـةـ دـوـنـ اـنـتـشـارـ اـلـسـلـاحـ النـوـوـيـةـ .ـ هـذـاـ
الـنـظـامـ يـسـاـمـهـ مـاـشـرـةـ فـيـ أـنـ جـمـيـعـ الـبـلـدـانـ .ـ وـنـعـتـقـدـ أـنـ نـظـامـ فـعـالـ لـعـدـمـ اـلـاـنـتـشـارـ يـمـكـنـ أـنـ
يـسـهـمـ اـيـضاـ مـاـسـاـمـهـ مـاـشـرـةـ حـامـةـ فـيـ أـنـ الدـوـلـ عنـ طـرـيقـ الـقـضـاءـ عـلـىـ مـصـدرـ مـحـتمـلـ مـنـ مـصـادرـ الـخـوفـ
وـالـنـزـاعـ .ـ وـلـيـذـاـ اـهـمـيـتـهـ الـخـاصـةـ فـيـ الـمـجـالـاتـ الـتـيـ تـتـمـيـزـ بـعـلـوـ مـسـتـوـيـ التـوتـرـ الدـولـيـ فـيـهـاـ ،ـ كـمـاـ
بـرـهـنـتـ عـلـىـ ذـلـكـ بـعـضـ الـاـحـدـاثـ الـاـخـيـرـةـ .ـ وـنـحنـ نـرـىـ اـيـضاـ اـنـ نـظـامـ فـعـالـ لـعـدـمـ اـلـاـنـتـشـارـ النـوـوـيـ
ضـرـوـرـيـ لـلـتـجـارـةـ النـوـوـيـةـ الـمـدـنـيـةـ وـالـتـعـاـوـنـ الدـولـيـ فـيـ مـجـالـ اـسـتـخـدـامـاتـ الـمـدـنـيـةـ لـلـطاـقـةـ النـوـوـيـةـ .ـ
وـلـنـعـتـقـدـ اـنـ يـكـونـ مـنـ بـابـ اـتـخـازـ الـمـوـاـفـقـ الـمـسـؤـلـةـ تـصـورـ قـيـامـ تـلـكـ التـجـارـةـ وـذـلـكـ التـعـاـوـنـ خـارـجـ
نـظـامـ صـارـمـ لـعـدـمـ اـلـاـنـتـشـارـ .ـ

وأستراليا ترى أن واحداً من العناصر الأساسية لنظام عدم الانتشار هو معايدة عدم الانتشار وما يصحبها من نظام للضمانات . ولكننا نعتقد أن هناك عناصر عديدة أخرى - بـطـ فيها مثلـ عقد اتفاقات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف - تساهم في ذلك النـظام ذـى التـشعـبات البـالـغـة .

وأحد هذه العناصر الأخرى - وهو عنصر سلم به صراحة في معايدة عدم الانتشار - يتمثل في الصلة المنطقية والسياسية القائمة بين الانتشار الرئيسي والانتشار الاقفي ، وأعني بذلك الصلة بين تدابير الانضباط ونزع السلاح النوويين من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية وبين التدابير الرامية لکبح ومنع انتشار الأسلحة النووية إلى بلدان إضافية .

ولتدابير الضمانات السلبية مكانتها في هذا المنظوم الاسترالي . فهي تتصل بالشواغل الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تتمتع عن احتياز اسلحتها النووية الخاصة بها . هذا إلى أننا نرى أن تعهدـهاـ بالـاضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ فيـ اـطـارـ تـرـتـيـباتـ عدمـ اـنـتـشـارـ فـعـالـةـ ،ـ بـالـأـتـمـ استـخدـاـتـ أوـ اـحـتـيـازـ اـسـلـاحـ نـوـوـيـةـ ،ـ أـمـرـ ذـوـ أـهـمـيـةـ فيـ اـضـفـاءـ مـرـكـزـ الدـوـلـ غـيرـ نـوـوـيـةـ عـلـىـ الـبـلـدـاـنـ الـتـيـ سـتـسـتـفـيـدـ .ـ مـنـ تـرـتـيـباتـ الـأـمـنـيـةـ السـلـبـيـةـ .ـ وـمـنـ حـسـنـ طـالـعـ الفـرـيقـ العـاـمـلـ الـذـىـ عـقـدـ فـعـلاـ اـجـتـمـاعـيـنـ انـ يـرـأـسـ الـوـزـرـاـ الـإـيطـالـيـ الـقـدـيرـ شـيـارـابـيـكـوـ نـظـراـ لـكـوـهـ يـواـجـهـ الـمـهـمـةـ الـعـسـيـرـةـ ،ـ مـهـمـةـ التـوفـيـقـ وـالـمـلـامـةـ بـيـنـ مـنـطـلـقـاتـ شـدـيـدـةـ التـباـينـ .ـ

واهتمام استراليا بعدم الانتشار النووي هـامـ أـيـضاـ بـالـنـسـبـةـ لـنـهـجـ الـذـىـ نـحاـولـ توـخـيهـ فـيـ صـيـاغـةـ مـشـرـوعـ بـرـنـاجـ شـامـلـ لـنـزـعـ السـلـاحـ .ـ وـقـدـ شـرـحـتـ هـذـهـ النـقـطةـ فـيـ الـبـيـانـ الـذـىـ الـقـيـمـهـ لـدـىـ اـخـتـتـامـ دـورـتـاـ الـرـبـيعـيـةـ .ـ وـمـاـيـزـالـ وـفـدـىـ يـقـدـرـ صـعـوبـةـ الـمـهـمـةـ الـمـلـقاـةـ عـلـىـ عـاتـقـ الـفـرـيقـ الـعـاـمـلـ الـمـعـنـىـ بـبـرـنـاجـ شـامـلـ لـنـزـعـ السـلـاحـ وـعـلـىـ عـاتـقـ رـئـيـسـهـ سـعـادـةـ سـفـيرـ المـكـسيـكـ .ـ وـنـحـنـ نـرـجـوـ لـلـفـرـيقـ الـعـاـمـلـ الـتـوـفـيقـ فـيـ صـيـاغـةـ بـرـنـاجـ فـيـ الـوقـتـ الـمـنـاسـبـ يـحـضـ ،ـ بـغـضـلـ وـاقـعـيـتـهـ وـطـبـيـعـتـهـ الـبـنـاءـ ،ـ بـاـقـبـالـ كـافـيـهـ الـبـلـدـاـنـ وـحـمـاسـهـاـ وـتـأـيـيدـهـاـ لـهـ .ـ

وأنتقل الآن إلى بندنا الحالي من جدول الأعمال فأذكر بأن الوفد الاسترالي قام بـكـيـرـهـ منـ الـوـفـودـ الـعـدـيـدـينـ ،ـ بـاستـرـعـاءـ الـانتـباـهـ إـلـىـ أـهـمـيـةـ الدـوـلـ الـمـنـتـظـرـ أـنـ يـلـعـبـهـ الـاـتـفـاقـ عـلـىـ مـعـاهـدـةـ حـظـرـ شـامـلـ لـلـتـجـارـبـ الـنـوـوـيـةـ بـتـعـزيـزـهـ نـظـامـ دـعـمـ الـاـنـتـشـارـ الـذـىـ كـنـتـ أـتـكـلـمـ عـنـهـ .ـ بـلـ اـنـ مـنـ شـأنـ مـعـاهـدـةـ الـحـظـرـ الشـامـلـ لـلـتـجـارـبـ الـنـوـوـيـةـ ،ـ فـيـ حـدـ ذاتـهاـ ،ـ أـنـ تـخـدـمـ الـمـقـاصـدـ الـهـامـةـ الـتـيـ ذـكـرـتـ فـيـ بـدـايـةـ بـيـانـيـ أـنـ نـظـامـ دـعـمـ الـاـنـتـشـارـ يـخـدـمـهـاـ .ـ وـبـالـاضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ ،ـ سـتـسـاـمـ مـعـاهـدـةـ الـحـظـرـ الشـامـلـ لـلـتـجـارـبـ مـسـاـمـهـةـ مـبـاشـرـةـ فـيـ وـقـفـ سـبـاقـ التـسـلـحـ الـنـوـوـيـهـ ،ـ وـسـتـبـدـدـ ،ـ عـلـوةـ عـلـىـ ذـلـكـ ،ـ شـوـاغـلـ وـمـخـاـوـفـ الـنـاسـ فـيـ بـلـدـاـنـ عـدـيـدـةـ مـاـنـ الـأـثـارـ الـمـادـيـةـ الـمـبـاشـرـةـ لـاـسـتـمـارـ الـتـجـارـبـ الـنـوـوـيـةـ .ـ

وهـذاـ هوـ الـمـنـظـورـ الـذـىـ حـدـاـ وزـيـرـ الـخـارـجـيـةـ الـاـسـترـالـيـ السـيـدـ سـتـرـيتـ ،ـ يـوـمـ ٣ـ آـيـارـ /ـ ماـيـوـرـ الـتـرـحـيبـ بـالـقـرـارـ الـذـىـ أـعـلـنـتـ عـنـهـ الـحـكـوـمـةـ الـفـرـنـسـيـةـ وـالـقـاضـيـ بـتـعـلـيقـ الـتـجـارـبـ فـيـ الـمـحـيـطـ الـهـادـيـهـ -ـ وـهـيـ تـجـارـبـ ،ـ كـغـيـرـهـ مـنـ الـتـجـارـبـ الـتـيـ تـجـريـهـاـ الـدـوـلـ الـنـوـوـيـةـ الـأـخـرـىـ ،ـ أـثـارـتـ قـلـقـ استـرـالـياـ وـبـلـدـاـنـ عـدـيـدـةـ أـخـرـىـ -ـ وـقـدـ عـرـفـ الـوـزـرـاـ فـيـ ذـلـكـ الـبـيـانـ عـنـ أـمـلـهـ فـيـ أـنـ يـفـضـيـ تـعـلـيقـ الـتـجـارـبـ الـفـرـنـسـيـةـ الـتـيـ وـقـفـهـاـ نـهـائـيـاـ .ـ وـلـكـنـ الـوـزـرـاـ اـضـطـرـ لـسـوـءـ الـحـظـ ،ـ بـعـدـ أـيـامـ قـلـلـلـ ،ـ إـلـىـ الـأـعـرابـ عـنـ أـسـفـهـ حـيـنـ عـلـمـ أـنـ نـاطـقـاـ رـسـمـيـاـ بـاـسـمـ الـحـكـوـمـةـ الـفـرـنـسـيـةـ قـالـ اـنـ هـذـهـ الـأـمـالـ لـنـ تـتـحـقـقـ .ـ وـقـدـ كـرـرـ الـسـيـدـ سـتـرـيتـ فـيـ كـلـتـاـنـ الـمـاـبـتـيـنـ ،ـ عـزـمـ اـسـترـالـياـ عـلـىـ الـعـمـلـ بـصـورـةـ نـشـطـةـ فـيـ اـطـارـ الـمـحـافـلـ الـمـتـعـدـدـةـ الـأـطـرافـ مـنـ أـجـلـ مـعـاهـدـةـ لـلـحـظـرـ الشـامـلـ لـلـتـجـارـبـ عـلـىـ أـنـ لـجـنةـ نـزـعـ السـلـاحـ أـقـلـ اـنـهـمـاـكـاـ فـيـ اـعـدـادـ مـثـلـ هـذـهـ الـاـتـفـاقـيـةـ مـاـ كـانـتـ تـتـمـاـهـ وـفـودـ عـدـيـدـةـ .ـ بـيـدـ اـنـ يـنبـغـيـ أـنـ لـاـ يـغـرـبـ عـنـ بـالـوـفـودـ

حقيقة ان لجنة نزع السلاح ليست عديمة النشاط كلها فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة . فلا ينافي شيئاً أن يصرف الوفود عن العمل المفتوح مجاله لهم الآن . لقد عقدنا اثناء الربع عدداً من الجلسات غير الرسمية أليقى اثناءها عدد هام من البيانات بشأن هذه القضية . وفي نهاية الدورة الريعية أوضحت لماذا يرى وفدى فائدة في هذه التبادلات . وأضيف اليوم الى تلك الملاحظات الكلمة شكر لمقدمي الوثيقة ١٨١/٢٠ ، وهم الوفود المعروضون باسم مجموعة ٢١١ ، على هذه الوثيقة التي أغنوا بها مجموعة الدراسات المعروضة على اللجنة . وتواصل كذلك العمل الهام المفيد في إطار فريق الخبراء المعنى بالارتجاجات الارضية . وإن وفدى يجدد دعوته لجميع الوفود للمساهمة بشكل نشط في عمل هذا الفريق والتعاون تعاوناً تاماً في انشطته . وأود كذلك ان انتهز هذه الفرصة للإشارة مرة ثانية الى المقترن الاسترالي الذي يدعوا اللجنة الى عدم الابطاء في تناول موضوع الترتيبات الادارية والمؤسسية الالازمة لانشاء شبكة دولية للارتجاجات الارضية .

وختاماً وبما اتي توسيع في موضوع هذا البيان باد خال قضايا نووية أخرى ، أود أن أقول
كلمة قصيرة عن اتفاقية الأسلحة الشعاعية • ان وفدي يرحب ترحيباً حاراً بالموقف الایجابي والبناء
الذى أخذت تفعه الآن داخل الفريق العامل وفود عديدة كانت حتى الآن متحفظة تجاه هذه
الاتفاقية • ونحن نعتقد ان من الاهمية ان تستجيب اللجنة بمجملها الى هذا الموقف الجديد
وتبذل جهداً جماعياً في ايجاد حلول لجميع المسائل والشواغل التي اثيرت بروح بناء
فيما يتصل باتفاقية الأسلحة الشعاعية • فهنا تتراوح امكانية تحقيق تقدم حقيقي شريطة ان
يتتوفر لدى الجميع ما يتطلبه ذلك من صدق العزيمة وسعة المخيلة ، ومن التفتح الذي هي خاصة
صحيح أنه لا ينبغي أن نتوقع من أي دولة ممثلة في هذا المحفل أن تتخلى عن مصالح حيوية ، ولكن
لنا أن نتوقع من كل من هذه الدول أن تبذل أقصى الجهد لمراجعة مصالح الآخريات .

الرئيس : أشكر السفير الاسترالي السيد ووكر لبيانه وللكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة .

السيد داروسман (اندونيسيا) : السيد الرئيس، يود وفد بلادى قبل كل شيء أن يتقدم اليكم باحر تهانيه بتوليكم رئاسة اللجنة في شهر حزيران / يونيو . لقد رأيناكم طوال سنتين متتاليتين ترأسون الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية بكثير من الكفاية وكل ماتتصدون به من مرونة ومعرفة متخصصة . ولذا فان لدى وفد بلادى كل الاسباب التي تجعله واثقا من ان اللجنة ستحرز في ظل رئاستكم مزيدا من التقدم الجوهري خلال النصف الثاني من دورتها لعام ١٩٨١ . ولكم من وفدي عهد المؤازرة التامة في أدائكم لمسؤولياتكم الشاقة والشقيقة .

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدى بلادى وأمتنانه لسلفكم سعاده السيد بفاینفر ، سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية ، الذى ترأس اللجنة خلال شهر نيسان / أبريل ولا رحب بالمثلين الجدد في هذه اللجنة : سفير الارجنتين السيد كراساليس ، وسفير ايران السيد أحمد جلالی ، وسفير سرى لانكا السيد تيسا جاياكودى . كما احيي سعادة نائب وزير خارجية الجمهورية الديمقراطيه الالمانية ، السيد بـ. نوغباور .

إذا عدنا بأفكارنا الى الدورة الريبيعة للجنة ، نلاحظ أن هناك بعض المسائل التي بقيت دون تسوية على الرغم من احراز نتائج موضوعية في شتى الميادين . فوفد بلادى يرى ان الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية قد انجز خلال دورتنا الريبيعة المهمة المسندة اليه في اطار ولايته الحالية . ولذلك كما نتوقع ان نرى هذا الفريق العامل ، اعتبارا من مستهل دورتنا الصيفية

هذه ، يذهب الى أبعد من ذلك فيترجم العناصر التي تمت استبانتها والاقتراحات المواتية التي تم تقديمها الى مشروع اتفاقية . ولكن ذلك لم يتم ، للأسف ، في الوقت الحاضر على الأقل ، لأن الفريق العامل المخصص لم تسند اليه ولاية جديدة حتى يؤدي مهمته الجديدة . وما زلنا نأمل ان تتمكن اللجنة ، ربما في مرحلة لاحقة من هذه الدورة الصيفية ، من الاتفاق على تكليف ولاية الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية بغية تعينه من القيام فعلا بصياغة نص اتفاقية بشأن استخدامات الأسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها واستخدامها .

أما مسألة تأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد ها فذات أهمية قصوى لدى الدول المذكورة نظرا لاستمرار سباق التسلح وانتشار الأسلحة النووية انتشارا عموديا ولا حتمال استخدام مثل هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها . وفي هذا الصدد ، فإن المؤتمر الثاني عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية ، الذي عقد في أوائل هذا الشهر في بغداد قد أُعلن في الفقرة الثانية من ديباجة قراره (١٢٦٨ - عين) ما يلي :

"نظرا لـ انه يتحتم على المجتمع الدولي ، ريثما يتحقق نزع السلاح النووي على نطاق عالمي ، أن يضع تدابير فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال أي جانب لهذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها " .

كما أُعلن المؤتمر في الفقرة الثانية من منطوق القرار المذكور ما يلي :

"يرجو من أعضاء لجنة نزع السلاح التوصل الى اتفاق عاجل بشأن اتفاقية دولية لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد ها " .

ونحن نلاحظ أن الفريق العامل المخصص المعنى بالضمانات الامنية السلبية قد شرع في المرحلة الثانية من أعماله ، ألا وهي استكشاف مختلف البدائل التامة لنهج مشترك ازاء المشكلة ولئن كان وفد بلادى لا يزال يعتقد أن أكثر الضمانات فعالية لأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هي حظر تجارة الأسلحة النووية في جميع البيئات ، ونزع السلاح النووي ، وفرض حظر كامل على استعمال الأسلحة النووية ريثما يتحقق الهدفان الأولان فانه على استعداد للنظر في البدائل الممكنة الاخرى المبينة في الوثيقة CD / SA / WP.05 ، دون أن يعني ذلك ، بالطبع ، تفضيلنا أو قبولنا لأى من هذه البدائل الاخرى .

ونلاحظ أيضا أن الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح قد استأنف أعماله الموضوعية . والوقت المتاح لهذا الفريق العامل المخصص هو حقا اقصر من أن يمكنه من صياغة مشروع برنامج يقدم الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في العام المقبل وذلك نظرا لشدة تعقد المسائل قيد النظر . بيد اننا لانشك في ان الفريق العامل المخصص سينجح في احرار تقدم كاف كما فعل خلال دورتنا الرباعية .

اما الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ، فان من دواعي سرور وفد بلادى ان يلاحظ ان هذا الفريق قد استطاع ، بفضل رئاستكم القديرة ، أن يحرز تقدما مضمونيا . وأننا على اقتطاع بأنه سيتم ، بفضل توجيهكم الحكيم المستمر وتعاون جميع أعضاء اللجنة داخل الفريق العامل المخصص ، احرار المزيد من التقدم خلال هذه الدورة الصيفية ، وأنه سيستطيع تقديم مشروع لنص معايدة يعمس جميع ورقات العمل والاقتراحات المقدمة . ومن رأى وفد بلادى أن المسائل المتعلقة بتعريف الأسلحة

التي ينبغي حظرها ، ونطاق الحظر ، ووجوه استخدام المواد المشعة لأغراض سلمية، هي من بين المسائل التي تحضُّ بأهمية كبيرة والمقرر أن يعالجها الفريق العامل المخصص خلال هذه الدورة الصيفية للجنة . وبغية ضمان الحقوق السيادية والثابتة لكل دولة في انتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية، فإن وفدي سيغريد ادراج نص في الا تفاقيـة المقترحة يحضرـش هجمـات على المنشـات النوـوية السـلمـية . ولا يوافقـوفـدـىـ علىـالـحجـجـ القـائـلةـ بعدـمـ وجـودـ ضـرـورـةـ لـاـ دـمـاجـ مـثـلـهـ الـحـكـمـ اـحـتـجاـجاـ بـأـنـ ذـلـكـ قدـ تمـ فـعـلـ فيـ البرـوتـوكـولـ الاـولـ منـ البرـوتـوكـولـ المـذـكـورـ . فـادـراـجـ اـحـكـامـ مـتـماـشـةـ فيـ صـوـكـ دـولـيـ مـخـتـلـفـ كـمـ بـيـنـ ذـلـكـ وـفـدـ اـنـدوـنيـسيـاـ فيـ بـيـانـاهـ خـلـالـ دـوـرـةـ الـرـبـيعـ بشـأنـ الاـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـاـئـيـةـ ، لـيـسـ بـالـاـ مرـغـيرـ الـمـأـلـوـفـ ، بلـ انـ منـ شـائـهـ أـنـ يـزـيدـ الاـحـكـامـ الـمـعـنـيـةـ قـوـةـ . وـقـدـ أـشـارـ وـفـدـ بـلـادـىـ إـلـىـ ثـلـاثـ اـتـفـاقـيـاتـ وـمـشـرـوعـ اـتـفـاقـيـةـ وـاحـدـ تـشـتمـلـ عـلـىـ اـحـكـامـ مـتـماـشـةـ . وـبـالـاضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ ، هـنـاكـ أـيـضاـ اـعـتـبارـاتـ عـلـيـةـ لـتـضـمـنـ اـتـفـاقـيـةـ الـمـقـرـرـةـ بشـأنـ الاـسـلـحـةـ الـاـشـعـاعـيـةـ الـحـكـمـ الـذـىـ أـشـرـتـ إـلـيـهـ فـيـمـاـ تـقـدـمـ . فـاـذـاـ حـدـثـ أـنـ دـولـةـ مـنـ الدـوـلـ لـيـسـ طـرـفـ فـيـ بـرـوتـوكـولـ عامـ ١٩٧٧ـ ، وـكـانـتـ اـتـفـاقـيـةـ الاـسـلـحـةـ الـاـشـعـاعـيـةـ الـتـيـ هـيـ طـرـفـ فـيـهـاـ لـاـشـتـمـلـ عـلـىـ حـكـمـ يـحـظـرـشـ هـجـومـاتـ عـلـىـ المـنـشـاتـ الـنوـويـةـ الـمـعـدـةـ لـاـغـرـاضـ سـلـمـيـةـ ، فـاـنـ ذـلـكـ يـعـنـيـ أـنـ تـلـكـ الـدـوـلـةـ لـنـ تـكـونـ مـلـزـمـةـ قـانـونـاـ بـمـثـلـ هـذـاـ الـحـظـرـ . وـمـاـ يـجـعـلـ اـدـراـجـ حـكـمـ فـيـ اـتـفـاقـيـةـ الـمـقـرـرـةـ بشـأنـ الاـسـلـحـةـ الـاـشـعـاعـيـةـ يـحـظـرـشـ هـجـومـاتـ عـلـىـ المـنـشـاتـ الـنوـويـةـ سـلـمـيـةـ أـمـاـ أـكـثـرـ ضـرـورـةـ ، ذـلـكـ الـهـجـومـ الـإـسـرـائـيلـيـ إـلـاـ خـيـرـ عـلـىـ المـنـشـاتـ الـنوـويـةـ سـلـمـيـةـ بـالـقـرـبـ منـ بـغـدـادـ دـوـنـ أـىـ مـبـرـرـ عـلـىـ الاـطـلاقـ ، وـالـذـىـ شـكـلـ تـهـدىـداـ خـطـيراـ لـلـسـلـمـ وـالـأـمـنـ الـدـوـلـيـ وـذـلـكـ لـمـجـتمـعـ الـدـوـلـيـ وـذـلـكـ مـجـلسـ الـأـمـنـ مـنـذـ وـقـتـ قـرـيبـ جـداـ . فـالـعـدـ وـانـ السـافـرـ الـذـىـ شـنـتـ اـسـرـائـيلـ كـمـ نـوـهـ بـيـانـ مـجـمـوعـةـ ٢٠١١ـ فـيـ ١٨ـ حـزـيرـانـ /ـ يـونـيـهـ ، يـشـكـلـ تـحدـيـاـ لـلـحـقـ الـسـيـادـيـ وـالـثـابـتـ لـكـلـ دـوـلـةـ فـيـ اـحـتـياـزـ وـاسـتـحـدـاـتـ التـكـنـوـلـوـجـيـاـ الـنـوـويـةـ لـاـغـرـاضـ سـلـمـيـةـ . وـلـيـسـ هـنـاكـ عـلـىـ الاـطـلاقـ مـاـ يـبـرـرـ أـنـ تـتـعـرـضـ لـلـهـجـومـ مـنـشـاتـ نـوـويـةـ سـلـمـيـةـ تـقـعـ فـيـ بـلـدـ طـرـفـ فـيـ مـعاـهـدـةـ دـمـ اـنـتـشـارـ الاـسـلـحـةـ الـنـوـويـةـ وـخـاطـرـ لـضـمـانـاتـ الـوـكـالـةـ الـدـوـلـيـةـ لـلـطاـقـةـ الـذـرـيـةـ . اـنـ حـكـومـتـيـ قدـ أـدـانتـ الـعـلـمـ الـإـسـرـائـيلـيـ غـيرـ الـمـسـؤـولـ عـقـبـ وـقوـمـهـ بـمـاـشـرـةـ اـدـانـةـ حـاسـمـةـ ، فـقـالـ وزـيرـ الـخـارـجـيـةـ الـإـنـدوـنيـسيـ فـيـ بـيـانـ أـدـلـىـ بـهـ فـيـ ١٠ـ حـزـيرـانـ /ـ يـونـيـهـ بـمـاـ يـلـيـ :

" اـنـ حـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ اـنـدوـنيـسيـاـ تـدـينـ الغـارـةـ الجـوـيـةـ الـإـسـرـائـيلـيـةـ الـتـيـ شـنـتـ فـيـ ٧ـ حـزـيرـانـ /ـ يـونـيـهـ ١٩٨١ـ عـلـىـ المـنـشـاتـ الـنـوـويـةـ الـوـاقـعـةـ خـارـجـ بـغـدـادـ . اـنـ هـذـاـ الـهـجـومـ الـذـىـ لـمـ يـكـنـ لـهـ أـىـ مـبـرـرـ عـلـىـ الاـطـلاقـ يـقـدـمـ دـلـيـلاـ جـديـداـ عـلـىـ اـسـتـخـافـ اـسـرـائـيلـ التـامـ بـمـعـايـرـ السـلـوكـ الـدـوـلـيـ ، وـيـزـيدـ عـدـاـ مـنـ حـدـةـ التـوـتـرـ فـيـ الشـرقـ الـاـوـسـطـ " .

كـمـ اـشـتـرـكـتـ الـبـلـدانـ الـأـعـضـاءـ فـيـ رـابـطـةـ أـمـ جـنـوبـ شـرـقـ آـسـياـ فـيـ اـدـانـةـ الـهـجـومـ الـإـسـرـائـيلـيـ . فـقـدـ صـرـحـ وزـرـاءـ خـارـجـيـةـ الـبـلـدانـ الـأـعـضـاءـ فـيـ رـابـطـةـ أـمـ جـنـوبـ شـرـقـ آـسـياـ فـيـ بـيـانـ صـدرـ فـيـ مـانـيـلاـ بـتـارـيخـ ١٧ـ حـزـيرـانـ /ـ يـونـيـهـ ١٩٨١ـ بـمـاـشـرـةـ الـجـمـاتـ الـسـنـوـيـ لـهـيـقـلـاـ الـوزـراءـ بـمـاـ يـلـيـ :

" اـنـ وزـرـاءـ الـخـارـجـيـةـ يـدـيـنـونـ الـهـجـومـ الـجـوـيـ الـاـخـيـرـ الـذـىـ شـنـتـ اـسـرـائـيلـ ، دـوـنـ مـبـرـرـ عـلـىـ المـنـشـاتـ الـنـوـويـةـ الـعـرـاقـيـةـ بـالـقـرـبـ مـنـ بـغـدـادـ ، وـيـعـتـرـونـهـ اـنـتـهـاـكـاـ خـطـيراـ لـمـيـثـاقـ الـأـمـ الـمـتـحـدـةـ وـالـقـانـونـ الـدـوـلـيـ . وـهـمـ يـعـرـبـونـ عنـ شـدـيدـ قـلـقـهـمـ مـنـ أـنـ يـؤـدـيـ هـذـاـ الـعـلـمـ الـخـطـيرـ وـغـيرـ الـمـسـؤـولـ الـىـ تـصـعـيـدـ التـوـتـرـ الـقـائـمـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ وـخـلـقـ تـهـدىـدـ خـطـيرـ لـلـسـلـمـ وـالـأـمـنـ الـدـوـلـيـنـ " .

وأنقل الآن إلى البند ١ من جدول أعمالنا ، وهو " حظر التجارب النووية " ، فأعرب عن تأييد وفد بلادى التام للتوصية الواردة في الوثيقة ١٨١/CD التي قدمتها مجموعة ٢١١ والتي تدعى في ضوء المناقشات التي جرت داخل الاجتماعات غير الرسمية للجنة ، إلى إنشاء فريق عامل مخصص ، في مستهل هذه الدورة الصيفية للجنة ، يعني بحضور التجارب النووية . لقد قيل الكثير فيما مضى عن ضرورة إنشاء مثل هذا الفريق العامل . بل إن مجموعة ٢١١ ذهبت إلى أبعد من ذلك ، ففي الوثيقة التي ألمعت إليها منذ هيئة ، فاقتصرت اسناد ولاية محددة إلى هذا الفريق العامل . ولما كانت الأفرقة العاملة أنساب المحافل لا جراء المفاوضات ، فإن وفد بلادى يأمل أن يرى الوفود التي أبدت خلال الدورة الربيعية للجنة تحفظات على إنشاء الفريق العامل المذكور ، قد أصبحت الآن في وضع يسمح لها بالموافقة على الاقتراح المقدم من مجموعة ٢١١ لكي يتضمن القيام دون ابطاء بمفاوضات فعلية ، ولكن تتمكن اللجنة ، تبعاً لذلك ، من رفع تقرير إلى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في العام المقبل .

أما فيما يتعلق بالبند ٢ من جدول الأعمال ، وهو " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " ، فإن مجموعة ٢١١ اقترحت في الوثيقة ١٨٠/CD أن يكون الهدف المباشر للمداولات في مستهل هذه الدورة الصيفية للجنة هو إنشاء فريق عامل مخصص يعني بالبند المذكور واسناد ولاية إليه .

اننا نأمل ان تتضمن تسوية هذه المسألة المعلقة ، أي مسألة إنشاء فريقين عاملين يعنيان بالبنيدين ١ و ٢ ، دون ابطاء . وخشى ان لا نستطيع أبداً ، اذا لم تكن هناك افرقة عاملة مناسبة ، اجراء أية مفاوضات حقيقة ، وأن تخلى هذه اللجنة بالتالي عن كونها هيئة تفاوضية لتتصبح جهازاً داعياً على الأقل فيما يتعلق بحضور التجارب النووية ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي .

الرئيس : أشكر سعادة السفير السيد داروسман ، سفير اندونيسيا ، على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاستة .

السيد جاياكودى (سرى لانكا) : السيد الرئيس ، يود وفد سرى لانكا بآدى عذرى بدءً أن يعرب عن اصدق آمانى وتهانئه لكم بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة في شهر حزيران / يونيو الحالى . ونحن واثقون ان خبرتكم الطويلة ومهاراتكم وصبرتكم الدؤوب ستساعد على توجيه اللجنة الى العمل البناء والثمرين . ويتعهد وفدى ببذل أقصى دعمه لكم وتعاونه معكم . كما اننا نرغب في الاعراب عن تقديرنا للعمل الممتاز الذى أداء السفير بفайفر خلال توليه رئاسة اللجنة في شهر نيسان / ابريل . واسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أعرب عن ترحيبنا بوكيل وزارة خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية المحترم ، سعادة السيد نيوغباور .

ويسعدني يا سيادة الرئيس أن أشكركم والسفراء المحترمين الموجودين هنا ، على ترحبيكم بي في هذه اللجنة بحرارة صادقة . ان عبارات الترحيب الودى التي وجهتموها الي ينبع تشجيع عظيم لي وأنا أبدأ عملي في هذه اللجنة .

في خلال مداولاتنا في الأسبوع الماضي قدم سفير الارجنتين المحترم باسم مجموعة ٢١١ بياناً حول الهجوم الاسرائيلي على منشأة نووية في ٧ حزيران / يونيو . وبيأيد وفد سرى لانكا كل التأييد هذا البيان الذى أعرب عن حق عن استثمار وقلق جميع محبي السلام في العالم . وقد أصدرت حكومة سرى لانكا بمناسبة هذا الهجوم بياناً يدين هذا العمل . واسمحوا لي أن اقتبس نص هذا البيان :

"لقد انتاب سرى لأنك قلق بالغ بسبب القصف الإسرائيلي لمفاعل نووى في العراق . ان هذا انتهاك لسيادة الدول . ويمكن أن تترجم عن هذا التجا حل للقانون الدولي أخطر العواقب . وتدين سرى لأنك هذا العمل وتتاشد المجتمع الدولي أن يعالج على النحو الملائم هذا الانتهاك للقانون الدولي . وتعرب سرى لأنك عن مساندتها للعراق وتضامنها معه في هذه القضية " .

وقد قدم السفراء المحترمون الذين تحدثوا قبلى تحليلًا مسهباً لآثار هذا الانتهاك للقانون الدولي ، فمن نافلة القول اذن ان أعود الىتناول نفس النقطة . على انى أود أن أؤكد أن هذا التجا حل للقانون الدولي لا يهدى في رأينا أن من بلد واحد أو منطقة واحدة من العالم فحسب ، بل يهدى السلام والأمن الدوليين ككل . وهو يزعزع الثقة في معا هدة عدم الانتشار وبث الشوك في جدواها . ونحن نرى ان هذا العمل انما صمم لا رهاب البلدان النامية التي تشيد ، أو ترمي تشيد منشآتها النووية الخاصة لأغراض سلمية في اطار تمتها الاقتصادية . وهذا شكل من أشكال السلوك الدولي غير مقبول أبداً ويجب ألا يسمح بتكراره .

السيد الرئيس ، تكتسب دورة اللجنة الحالية دلاله مهمة لسبعين قاهرى . فمن ناحية ستكون المفاوضات التي ستجرى خلال الا سبعة عشرة المقبلة خاتماً لآخر جولة كاملة من عمل اللجنة قبل الدورة الاستثنائية الثانية المقررة لنزع السلاح . وسيكون ما يتم انجازه في هذه اللجنة ، بالضرورة ، الى جانب أعمالها في دورة الربيع في ١٩٨٦ ، أساساً للمناقشات في الدورة الاستثنائية الثانية المقررة لنزع السلاح . ويعتقد وفى أن ما ستحيله اللجنة الى الدورة الاستثنائية الثانية لن يخذل كلها توقعات جميع الدول الأعضاء وملايين البشر المعنيين في أرجاء العالم ، الذين يتوقعون عن حق أن يسفر عملنا عن شيء ملموس ، في شكل اتفاقيات تم التفاوض بشأنها .

كما تكتسب هذه الدورة دلاله خاصة بسبب تدهور المناخ السياسي الدولي في الوقت الراهن . فنحن نشهد انصرافاً دؤوباً عن فترة علاقات متط amaة كانت أصوات الحوار الدولي فيها أقل حدة وأ Hollow بروح التعاون مما هي الآن . ويد وأننا نفقد بعضاً مما كسبناه بتفادى الأزمات وتخفيض التوترات في مختلف أرجاء العالم . إن القلق والخوف لا يتقلسان بل هما على العكس يزدادان قوة وتنامي الآسباب التي تولدهما .

ازاء هذه الخلفية ، هناك من يزعم أن الوقت الحالي غير ملائم لا جراء مفاوضات حقيقة حول نزع السلاح ، ويسوقون آسيا با متنوعة لدعم هذه النظرة . إلا أن وفى يرى أن زمن التوتر وتصاعد الا زمات يستدعي جهوداً متعددة ونشطة للعمل من أجل مفاوضات متعددة الاطراف حول نزع السلاح . ويقود وفى أن يشدد على أن عمل هذه اللجنة لا يمكن ولا ينبغي له أن يؤثر بالعقوبات الساخنة والباردة في العلاقات بين هذه و تلك من الدول أو من مجموعات الدول . إن مفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف جزء لا يتجزأ من النضال لتفادى كارثة افباء سكان هذا الكوكب وتدمر الكوكب ذاته . ولذا نأمل أن تسفر هذه الدورة عن ثمرات ونتائج بناءة ، بالرغم من الرياح الباردة التي يمكن أن تهب في مكان آخر .

وقد كان البندان ذوا الا ولوية في عمل اللجنة ، ولا يزالان ، بندى حظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وقد مجمعة ١١٢ الى هذه اللجنة اقتراحات بشأن هذين البندان معاً تدعى الى انشاء فريقين عاملين معنيين بهما . ومن رأى وفى أن الآسباب التي أوردتها مجمعة ١١٢ وكثير من لوفود الاخرى تحبذا للاستهلال العاجل للمفاوضات حول

هذين البنددين أسباب مقنعة . واللحجة لانشاء هذين الفريقين العاملين فيما يرى وفدى بينة ومنطقية ينبغي ألا تكون محل نزاع . على أن هذه اللجنة لم تتمكن من الوصول الى اتفاق آراء حول انشاء هذين الفريقين العاملين . ويقول أولئك الذين لا يؤمنون بتأليف الفريقين العاملين أن البنددين ذوى الا ولوية هما على درجة عالية من التعقييد من حيث طبيعتيهما ، وأنهما لم ينضجا بعد لمقابلات في هذا المحفل .

ولا يستطيع احد أن يطعن في التأكيد بأن القضايا معقدة ، ولكن هذا في ذاته سبب يدعو الى الشروع في حلها عن طريق الأفرقة العامة في هذه اللجنة ، التي هي في نهاية المطاف المحفل المتعدد الا اطراف الوحيد لمقابلات نزع السلاح . ان ذات الا خطار التي تفرضها الاسلحة النووية وانعدام الفائدة على الا طلاق من استخدامها سببان مؤكدا الكفاية لجعل البنددين الاول والثاني من جدول أعمالنا ناضجين لمقابلات في هذه اللجنة . لقد اكتسب هذان البنددان ذوا الا ولوية مكانتهما على رأس جدول أعمال اللجنة نتيجة لأهميتهما البالغة لبقاء الجنس البشري . وعليه فان من المنطقي تماما أن تعالجهما اللجنة على هذا النحو .

السيد الرئيس ، تتكرر اليوم تأكيدات مفادها أنه لا يمكن الدفاع عن الأمان الوطني والدولي وصيانتهما الا باللجوء الى سياسات الردع والتلتفو على العسكري والاعتماد عليها باعتبار أنها هي التي يمكن أن تحقق درع البقاء الوحيد المؤكدة والفعال . والسؤال الذي يود وفدى أن يطرحه هو ما اذا لم يكن هناك سبيل آخر للبقاء . أفليس في وسع البشرية بحكمتها الجماعية أن تمهد سبيلا جديدا يكفل أن يعيش العالم في سلم وأمن واتفاق على الدوام ؟ ان وفدى لا يرى على اقتضاء بأن مقابلات حول البنددين ذوى الا ولوية في جدول الاعمال في فريقين عاملين جديدين بهذه اللجنة ، مقتربة بالعمل الجارى بشأن بقية بنود جدول الاعمال ، يمكن أن تفضي الى هذا السبيل الآخر . وسيكون اتفاق الآراء حول هذه المسألة هو الرد الايجابي من اللجنة على النداء العالمي لنزع السلاح النووي .

وفيما يتعلق بضمانات الأمان للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، فإنه يسر وفدى أن يرى أن الفريق العامل قد مضى بقيادة رئيسه البارع الى أبعد من الإعلانات المنفردة للدول الحائزة للأسلحة النووية . وانتقل الى الدراسة الفعلية للمسائل المضمنة ، في شكل مقترنات بدليلة صيفية مشتركة لضمانات الأمان . ويشارك وفدى في وجهة النظر الواقعية القائلة بأن دراسة البدائل لا بد وأن تفضي بالفريق العامل الى التركيز على أكثر البدائل نجاحا بمعايير مدى تقبله من جميع من يعنفهم الأمر . على أن هذه الواقعية يا سيادة الرئيس ينبغي أن تكون طريقا ذات اتجاهين . وعلى حين أني لا أرغب الخوض في مناقشة جدلية بشأن سبب وكيفية نشأة الحاجة الى ضمانات الأمان ، يكفيني القول بأنه ينبغي على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تأخذ في الحسبان أيضا طبيعة الاسلحة النووية الموجودة ذاتها وقابليتها للنقل وضرورة أن تكون أولوية النظر في تقديم ضمانات الأمان لتلبية الاهتمامات الامنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أكثر منها للاهتمامات الامنية للدول الحائزة للأسلحة النووية كما تخيلتها هي نفسها . فليس من الواقعية ولا العدل أن يتضرر من البلدان التي نبذت الاختيار النووي بصورة لا لبس فيها ، وأن تقبل ضمانا ضد التهديد بالأسلحة النووية واستخدامها تبطئه في نهاية المطاف سلسلة من التحفظات .

وقد قدم الفريق العامل المعنى بالاسلحه الكيمياطيه ، الذي يقوده رئيس باللغه الفرنسية ، برنامج عمل لمرحلة المقبلة من المفاوضات يتافق وفدي معه بصفه عامة . ومن رأى وفدي أن على اللجنة أن تنظر سريعا في مسألة توسيع نطاق ولاية هذا الفريق العامل لتمكنه من المضي في وضع اتفاقية فعاليه تستند الى ما تبدي من تقارب واسع بين الآراء اثناء الجزء الاول من الدورة ، وكذلك لا حراز مزيد من التقدم في تضييق شقة الخلافات الموجودة حول عديد من المسائل . ويشعر وفدي أن النظر في النصوص هو ، فيما يتعلق بمسائل معينة ، الخطوة المنطقية التالية لتسهيل المهمة الثانية .

وفيما يتعلق بمسألة ما اذا كان على الفريق العامل أن يركز على احراز مزيد من التقدم في مجالات الاتفاق أم أن يكتفى جهوده لتضييق شقة الخلافات ، يبقى وفدي متفتح الذهن ، لأن من شأنه أخذ جميع المؤفود بالمرونة أن ييسر اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة يعتمد على مدى تقدم المفاوضات .

وقد تمكّن الفريق العامل المعنى بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، بفضل جهود رئيسه التي لا تكل ، من تحقيق تقدّم كبير في دراسة التدابير التي ستدرج في البرنامج . وسيكون العمل الذي ينتظرونا خلال الجزء الثاني من دورة ١٩٨١ حاسما ، لأنّه ينطوي على مناقشة موضوعية للتدابير ولمسألة الاطار الزمني للبرنامج ذات الأهمية فحسب ، بل أيضا لأن التقدم الحاسم في استيفاء البرنامج الشامل لنزع السلاح سيمثل اسهاما ملموسا في مداولات الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

ويعتقد وفدي أن التفاوض على معايدة لحضر الاسلحه الاشعاعيه ، وان تكون هذه المسألة قد اعطيت مرتبة دنيا في أولويات جدول أعمالنا ، سيكون اسهاما في جهد نزع السلاح ، لأن في وسعنا أن نأمل منه أن يقضي ، على الأقل ، على واحد من خيارات التحسين النوعي للأسلحة النووية كما تقتضي ، وهذا أهم ، على الاساليب غير المباشرة لشن الحرب الاشعاعية ، وقد ابرز المحقق الإسرائيلي الاخير على المنشأة النووية العراقية ، بخلاف ، صحة المبرهنة القائلة بأن معايدة حظر الاسلحه الاشعاعية ينبغي ان تشمل امكانية شن حرب اشعاعية عن طريق الهجوم على منشآت للقوى النووية السلمية . ويود وفدي أن يؤكد بشدة على أن أي معايدة مقبلة بشأن الاسلحه الاشعاعية لا بد وأن تتضمن احكاما قاطعة لتسهيل وصول جميع الدول الى التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية والتعاون الدولي للتطبيق السلمي للتكنولوجيا النووية والمواد الاشعاعية .

السيد الرئيس ، ان وفدي على استعداد للتعاون كليا مع جهودكم المخلصة كرئيس للفريق العامل المعنى بالاسلحه الاشعاعية لتسهيل استيفاء المفاوضات بصفه عاجلة حول هذا البند .

وسیواصل وفدي ، يا سيادة الرئيس ، تقديم اسهامه ، وان يكن متواضعا ، في سبيل نجاح عمل هذه اللجنة .

الرئيس : أشكر السفير جاي كودي ، من سرى لانكا ، لبيانه ولكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسته .

السيد الصقل (المغرب) : السيد الرئيس ، يود وفدي في المقام الأول الاعراب عن افتياطه لسرعة استئناف العمل المضمني داخل لجنتنا . ويسريني ، في هذا الصدد ، ان الحظ أن لجنة نزع السلاح دخلت ، منذ بداية دورتها السنوية ، في المرحلة النشطة من أعمالها ، فابتعدت

بذلك عن الاتجاه المؤسف الذى شوهد في السنوات الماضية والذى بدا وكأنه حكم على هيثتنا التفاوضية ان تضيىء معظم وقتها في معالجة مسائل اجرائية ومتصلة بتنمية العمل .

والواقع انه مطلاً لا سبيل الى انكاره ان اراده عامة ظهرت هذه السنة تستهدف البدء دون ابطاء ، وبروح بناءة ، في التفاوض حول معظم المسائل المدرجة في جدول أعمالنا . وقد شهدت هذه المفاوضات اتساعاً وقوه يسعدنا الاشارة اليها . وتمكنـت الـفرقـة العـامـلة المـخـصـصة من احـراـز بعض خطـى التـقدـم ، بـفـضـلـ الجـهـودـ الصـادـقةـ الـتيـ بـذـلتـهاـ جـمـيعـ الـوـفـودـ والـدـفـعـةـ الـتـيـ اـسـطـاعـ كلـ رـئـيـسـ منـ رـؤـسـاءـ هـذـهـ الـافـرقـةـ اـعـطـاءـهاـ لـفـرـيقـهـ ، وـهمـ رـؤـسـاءـ نـحـرـصـ عـلـىـ انـ نـحـيـيـمـ تـحـيـةـ يـسـتـحقـونـهاـ .

سيدي الرئيس ، ان الخبرة المكتسبة تثبت تماماً ان الـفرقـةـ العـامـلةـ تـشـكـلـ اـفـضلـ آـلـيـةـ لـاجـراءـ مـفـاـوضـاتـ فـعـلـيـةـ دـاخـلـ الـلـجـنـةـ . ولا يـسـعـنـاـ اـذـنـ الاـ أـنـ نـأـسـفـ لـأـنـهـ لمـ يـسـتـطـعـ بـعـدـ لـاسـبـابـ يـعـرـفـهـاـ الـجـمـيعـ الـتـوـصـلـ اـلـىـ تـوـافـقـ فـيـ الـآـرـاءـ مـنـ أـجـلـ اـنـشـاءـ فـرـيقـينـ عـالـمـينـ مـعـنـيـنـ بـالـبـلـدـيـنـ ١ـ وـ ٢ـ مـنـ جـدـولـ اـعـمـالـنـاـ ، وـهـماـ "ـحـظـرـ التـجـارـبـ الـنوـوـيـةـ"ـ وـ "ـوقفـ سـبـاقـ التـسـلـحـ الـنوـوـيـ"ـ .

ومن المفارقات ، على الأقل ، ألا يكون في وسعنا التفاوض على هاتين المسألتين اللتين ، وينبغي لنا الاشارة الى ذلك ، نالـتـ اـولـوـيـةـ مـطـلـقـةـ وـيـتـفـقـ الـجـمـيعـ عـلـىـ الـاـعـتـرـافـ بـطـاـ بـلـهـمـ مـنـ أـهـمـيـةـ بـالـغـةـ . ولـيـسـ فـيـ اـمـكـانـ وـفـدـىـ ، عـلـىـ أـىـ حـالـ ، أـنـ يـفـهـمـ أـوـ أـنـ يـقـبـلـ ماـ يـبـذـلـ مـنـ مـحاـولةـ لـتـوـطـيـدـ الـفـكـرـةـ الـقـائـلـةـ بـأـنـهـ لـيـمـكـنـ أـنـ يـكـونـ حـظـرـ التـجـارـبـ الـنوـوـيـةـ وـنـزـعـ السـلـاحـ الـنوـوـيـ مـوـضـعـاـ لـمـفـاـوضـاتـ دـاخـلـ الـلـجـنـةـ . فـنـحنـ فـيـ الـوـاـقـعـ نـعـتـقـدـ أـنـ هـاتـيـنـ الـمـسـأـلـتـيـنـ الـإـسـاسـيـتـيـنـ تـدـخـلـانـ فـيـ مـكـانـ اـخـتـصـاصـ وـوـلـيـةـ هـذـهـ الـهـيـئةـ التـفـاـوضـيـةـ الـمـتـعـدـدـةـ الـأـطـرافـ . هـذـاـ إـلـىـ أـنـهـ لـيـسـ مـنـ الـمـصـادـفـاتـ اـنـ تـحـتلـ هـاتـيـنـ الـمـسـأـلـتـيـنـ مـكـانـ بـارـزاـ فـيـ جـدـولـ اـعـمـالـنـاـ .

وفـيـماـ تـيـعـلـقـ بـحـظـرـ التـجـارـبـ الـنوـوـيـةـ ، فـاـنـ كـوـنـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ مـحـلـ دـرـاسـةـ مـنـ زـيـرـ قـرـنـ يـكـشـفـ بـمـاـ فـيـهـ الـكـفـاـيـةـ عـنـ اـنـعـدـامـ اـلـارـادـةـ السـيـاسـيـةـ لـدـىـ الـدـوـلـ الـنـوـوـيـةـ الرـئـيـسـيـةـ فـيـ الـتـوـصـلـ الـىـ نـتـيـجـةـ اـيجـابـيـةـ وـمـرـضـيـةـ .

هـذـاـ مـعـ أـنـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـالـمـحـافـلـ الـمـخـلـفـةـ بـالـتـفـاـوضـ عـلـىـ نـزـعـ السـلـاحـ اـعـلـنـتـ وـأـكـدـتـ دـائـنـاـ مـسـيـسـ الـحـاجـةـ إـلـىـ عـلـىـ اـنـقـاطـ طـوـيلـةـ تـتـضـمـنـ حـظـراـ كـامـلاـ لـلـتـجـارـبـ الـنوـوـيـةـ . ولا يـمـكـنـ تـجـاهـلـ الـاـثـرـ الـذـىـ مـنـ شـأـنـ مـثـلـ هـذـهـ الـمـعاـهـدـةـ أـنـ تـخـلـفـهـ عـلـىـ فـرـصـ نـجـاحـ الـجـهـودـ الـمـبـذـولـةـ مـنـ أـجـلـ وضعـ حدـ للـتـحـسـينـ الـنـوـوـيـ الـلـأـسـلـحـ الـنـوـوـيـ وـمـنـ اـنـتـشـارـ هـذـهـ الـاـسـلـحـةـ .

وـهـلـ مـاـ يـمـكـنـ تـصـورـهـ اـنـ تـعـنـقـ الدـوـلـ الـنـوـوـيـةـ اـنـهـ لـيـسـ مـنـ وـاجـبـهاـ اـنـ تـقـابـلـ مـاـ يـسـاـورـ الـمـجـتمـعـ الـدـولـيـ مـنـ قـلـقـ بـالـغـ وـمـاـ عـانـاهـ مـنـ اـنـتـظـارـ طـوـيلـاـ بـقـلـيلـ مـنـ الـاقـبـالـ عـلـىـ عـقـدـ مـعـاـهـدـةـ لـحـظـرـ التـجـارـبـ الـنـوـوـيـةـ؟ـاـنـنـاـ نـعـتـقـدـ أـنـ هـذـهـ حـالـةـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ تـدـوـمـ إـلـىـ الـاـبـدـ دـوـنـ أـنـ تـسـرـ اـضـرـارـاـ خـطـيرـاـ بـنـظـامـ دـعـمـ الـاـنـتـشـارـ نـفـسـهـ .ـوـلـذـكـ يـجـدرـ اـلـهـتـمـامـ بـالـنـدـاءـاتـ الـمـلـحةـ الـوـارـدـةـ فـيـ الـعـدـيدـ مـنـ قـرـاراتـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـالـتـيـ تـفـرـضـ عـلـيـنـاـ اـتـخـاذـ الـتـدـابـيرـ الـلـازـمـةـ لـلـبـدـءـ فـيـ الـمـفـاـوضـاتـ وـعـقـدـ هـذـهـ الـمـعاـهـدـةـ .

انـ الـبـلـدـانـ الـمـحـايـدـةـ وـغـيـرـ الـمـنـحـازـةـ قدـ أـلـحـتـ مـارـاـ دـاخـلـ هـذـهـ الـلـجـنـةـ ،ـتـعـيـدـهـاـ فـيـ ذـلـكـ وـفـوـدـ كـثـيرـةـ أـخـرىـ ،ـعـلـىـ اـنـ مـنـ الـمـنـاسـبـ وـالـمـسـتـعـجـلـ اـنـشـاءـ فـرـيقـ عـاـمـلـ مـخـصـصـ لـاجـراءـ مـفـاـوضـاتـ لـهـذـاـ الـغـرـضـ .ـوـقـدـ عـدـتـ مـجـمـوعـةـ ١١١ـ مـرـةـ أـخـرىـ فـيـ اـقـتراـحـ قـدـمـتـهـ مـؤـخـراـ وـبـرـدـ فـيـ الـوـثـيقـةـ ١٨١ـ /ـ ١٨١ـ ،ـ وـيـحـرـصـ

وفدى على اعادة تأكيد تأييده التام له ، الى تكرار الاعلان عن موقفها المطالب بانشاء فريق عامل ، لمدة هذه الدورة الصيفية ، تتمثل ولايته في " اجراء مفاوضات بشأن الا حكام المتصلة بنطاق مشروع معاهدة تتصل بالبند ١ من جدول الاعمال ، وبأحكام التحقق من الا متثال والا حكام الختامية في هذه المعاهدة " .

وفضلا على ذلك ، حرصت مجموعة ٢١١ على تقديم اسهام جديد في اعمال اللجنة باستعراض انتباه الدول النووية الاطراف في المفاوضات الثلاثية الى عدد معين من المسائل المحددة التي يكون من بالغ الصواب ومن المرغوب به جدا ان تقدم هذه الدول بشأنها الا جابات المناسبة .
ونحن نأمل أن يتغلب حسن التقدير والحكمة في نهاية الامر ، فنستطيع العكوف دون ابطاء على المهمة التي اسندت اليها .

سيدي الرئيس ، ان وقف سباق التسلح ونزع السلاح النووي مسألة اولاها المجتمع الدولي أيضا أعلى درجة من الا ولوية . فليست هناك في الواقع من يجهل ثقل التهديدات التي تلقيها مواصلة سباق المتسلح على كامل العالم ، ولا النتائج الوخيمة التي سيجرها على البشرية جمعاً نشوب حرب نووية .

ان بلدى مقتنعا راسخا بأن نزع السلاح النووي تدبير اساسي من شأنه أن يخلق جوا من الثقة بين الدول والشعوب وأن يعزز السلام والأمن في العالم .
ولذلك ، ليس بوسعنا أن نشارك في الرأي الذي اعرب عنه وفود معينة والقائل ان صون السلام والاستقرار في العالم قد تتحقق بفضل الردع النووي .

ان وفدى يود في هذا الشأن ان يعيد الى الا ذهان بيان مجموعتنا ، مجموعة ٢١١ ، الذى قدم اثناء الجزء الاول من هذه الدورة ، والذى دحض بالعبارات التالية مذهب الردع وأقتبس منه :

" ومجموعة ٢١١ على اقتداء بذلك ، نتيجة للمناقشات ، بأن مذهب الردع النووي ، بدلا من أن تكون صاحبة الفضل في صيانة السلم والأمن الدوليين ، هي السبب العميق لا استمرار تصاعد التصوير الكي والنوعي للأسلحة النووية ، وهي تؤدى الى منزيد من العدام الأمن والا استقرار في العلاقات الدولية . وفضلا عن ذلك ، فإن هذه المذاهب ، التي تعنى في نهاية المطاف أن هناك أنسانا مستعدا لاستخدام الأسلحة النووية ، لا يمكن أن تكون أساسا لمنع نشوب حرب نووية ، وهي حرب ستتم بين المتحاربين وغير المتحاربين على السواء " .

السيد الرئيس ، كثيرا ما ورد داخل اللجنة ذكر الارادة السياسية للدول ، ولا سيما ارادة الدول النووية ، بوصفها شرطا لنجاح اية مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي . ونحن نشارك تماما في هذا الرأي ونأمل ان تشير الدول النووية هذه الارادة السياسية بالبدء في اجراء مفاوضات مناسبة داخل فريق عامل صلب انساشه مجموعة ٢١١ بالولاية المعقولة والواقعية التي نعرفها .

وريثما يتم تحقيق نزع السلاح النووي ، يحق للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تطلب ضمانات ضد استخدام الأسلحة النووية او النبأ ضد باستخدامها ضد ما .

ان مسألة ضمانات الا من السلبية هي احدى المسائل التي تشكل موضع المفاوضات الجارية داخل الا فرقه العاملة المخصصة التابعة للجنة .

وأود ، بعد استئذانكم يا سيادة الرئيس ، ان اعرض باختصار شديد وجهة نظر وفدى بشأن جوانب هامة معينة لهذه المسائل .

فيما يتعلق بالبند المعنون : " ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدّها ، يعلن وفدى تأييده لا عتماد صك دولي له طابع الالتزام القانوني ويمكن أن يتّخذ شكل اتفاقية دولية . وربما يتم ذلك ، نأمل ان يكون في وسع الفريق العامل ان يتوصّل الى اتفاق بشأن اتخاذ ترتيبات مؤقتة يفترض أن تتمثل في هذه الحال بقرار يصدره مجلس الأمن .

وفي ختام المناقشات التي جرت حتى الآن داخل الفريق العامل ، يوجد لدى وفدى انطباع بأن هناك دولاً نووية معينة تهتمّ بأمنها أكثر من اهتمامها بأمن البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية التي يعني الفريق العامل بالتفاوض لصالحها بشأن الالتزامات الدولية المذكورة . ونأمل ان تتبدّل مخاوفنا وشكوكنا بسرعة لأن الدول التي تخلّت باختيارها عن احتياز الأسلحة النووية تتوقع بصورة شرعية أن تقدم لها الدول الحائزة للأسلحة النووية ، دون أي لبس ، ضمانات ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدّها .

وفيما يتعلق بالأسلحة الإشعاعية ، فإن الفريق العامل مكلف بالتفاوض على اتفاقية لحظر استخدام وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الإشعاعية .

وعلى الرغم من أن عقد مثل هذه الاتفاقية لا يشكل تدبيراً لنزع السلاح بمعناه الدقيق ، فإننا مع ذلك نرحب بأى مبادرة أو أى تدبير يرمي إلى منع ظهور أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل والى حظر استخدامها .

واشأن قيام الفريق العامل بالنظر في هذه المسألة ، أبدى اعترافهام بشأن تعريف الأسلحة الإشعاعية كما اقترح في مشروع نص الاتفاقية الذي اشتُركت في تقديم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وفي هذا الصدد ، يرى الوفد المغربي انه ، أيًا كان التعريف الذي سوف نعتمده ، لا يمكن لهذا التعريف بأى حال ان يبرر احتياز الأسلحة النووية أو استخدامها أو ان يضفي صفة شرعية عليه .

وفضلاً عن ذلك ، أود انتهاءز هذه الفرصة لكي اكرر الاعراب عن تأييد وفدى لاقتراح السيد الرامي الى ادراج احكام في الاتفاقية المقبلة تحرم اي هجوم متعمد على المنشآت النووية المدنية .

السيد الرئيس ، ان وفدى المغرب يعلق اهمية خاصة جداً على التفاوض على اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية وعلى عقد هذه الاتفاقية . ان وضع اتفاقية بشأن هذه المسألة التي تتسم فضلاً عن ذلك بصفة الاستعجال والتي اوليت درجة عالية من الالوهية ، سيشكل دون شك تدبيراً فعالاً و حقيقياً لنزع السلاح .

وفي رأى وفدى أن من المستصوب ان تكون هذه الاتفاقية شاملة النطاق وأن تتضمّن أيضاً حظر استخدام الأسلحة الكيميائية . ونحن لا نشارك في الرأي الذي اعرب عنه وفود معينة والقائل ان ادراج حكم في الاتفاقية يحضر استخدام الأسلحة الكيميائية من شأنه ان يضعف بروتوكول جنيف .

لن يمكن بأى حال ان ينال حكم من هذا الصك الذي نرى انه عظيم القيمة .

السيد الرئيس، ان حالة تقدم اعمالنا داخل الفريق المعنى بالأسلحة الكيميائية تسمح لنا بالتفكير بأن اللجنة ستتخذ على وجه السرعة قرارا يرفى الى توسيع نطاق ولايته لتمكينه من العكوف على وضع نص لا تفاقيه.

واختتم بيانى ببعض الكلمات حول البرنامج الشامل لنزع السلاح .

ان الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح هو ، كما يعلم الجميع ، الفريق الوحيد الذى لولايته حد زمئي ، اذ ان من المفروض ان يقدم هذا البرنامج الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، التي ستعقد في حزيران / يونيو ١٩٨٦ واذا ، لم يعد بيننا وبين هذا التاريخ الهام الا وقت قليل . ومع ذلك ، فاننا نعتقد ان الفريق احجز تقدما مرضيا في اعماله وانه اكتسب ، بفعل القوة الدافعة التي يعطيها له رئيسه ، مثل المكسيك الموقر ، اندفاعا قويا الى درجة تسمح لنا بـأن نأمل انه سيكون لنا ، حتى ذلك الوقت ، وثيقة تتناول برنامجا شاملا لنزع السلاح .

السيد فكتايسواران (الهند) : السيد الرئيس، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أعرب عن ترحيب وفدى الحار بسعادة نائب وزير الشؤون الخارجية للجمعورية الديمocraticية الالمانية السيد برنارد نوغباور . لقد استمعنا هذا الصباح باهتمام شديد الى كلمته البناءة والمثيرة الى التفكير .

والليوم تعقد آخر جلسات الدورة الراهنة العامة التي تنظر فيها لجنة نزع السلاح في مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية ، وهي البند الاول المدرج في جدول اعمالنا لأسباب وجيهة وكافية . ونحن سنستطيع طبعا ان نعود الى تناول هذا الموضوع الهام في فترة لاحقة من الدورة ، ربما في الاسبوع الاول من آب / أغسطس ، لأننا لآنزال في حاجة الى اتخاذ قرار بشأن بعض المقترنات الرسمية التي تقدمت بها مجموعة ٢١٠ وأنا أشير بذلك الى الوثيقة CD/181 المؤرخة في ٢٤ نيسان / أبريل ١٩٨١ التي ضمنتها مجموعة ٢١ مشروع ، اقتربت اقراره ، بولاية من أجل انشاء فريق عامل منشق عن لجنة نزع السلاح مخصص للتفاوض حول احكام لمعاهدة تحظر كل تجارب الاسلحة النووية .

ونحن ننتظر من لجنة نزع السلاح ان تتخذ قرارا رسميا بشأن اقتراح مجموعة ٢١ ، هذا كما ننتظرونها في الواقع الا من نفسه بالنسبة للمقترح الآخر لمجموعة ٢١ (الوارد في الوثيقة CD/180 الداعي الى انشاء فريق عامل آخر يعني بمسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وفي كلتا الحالتين اقتربت مجموعة ٢١ ولاية محددة المعالم توضح كيف يمكن للجنة نزع السلاح أن تعنى على أكمل وجه بمسؤولياتها في الوقت الحاضر بالنسبة لمسالتين أضفت عليهما الجمعية العامة في دوتها الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح أعلى الاوليويات .

وفي الجلسة العامة الماضية المعقدة في ٢٣ حزيران / يونيو أثار سفير البرازيل والمكسيك الموقران نفس هذه النقاط . وأشار السيد سفير البرازيل الى مجموعة الاسئلة التي وجهتها مجموعة ٢١ الى المتفاوضين الثلاثة حول حظر التجارب . وقال انه " ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية المعنية ألا تتهرب من مسؤولياتها الخاصة ، وينبغي لها أن تستجيب للاهتمام الاجتماعي الذي تبديه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية " . ونحن نتفق معه في ما قال ونتوقع ان تتلقى ردودا على اسئلتنا ، ان لم يكن من المتفاوضين الثلاثة مجموعة فمن الدول المعنية فرادى . ان رفض الاجابة على تلك الاسئلة سيؤدى حتما الى تقليل دور لجنة نزع السلاح بوصفها محفلا تفاوضيا متعدد الاطراف

— وهو دور اضافه على هذه اللجنة تواافق آراء أعضائها والجمعية العامة . وفي هذه الحالة فانه يتعمين علينا استعراض المواقف الا ساسية للأعضاء تجاه لجنة نزع السلاح فيما يتصل بالوظائف المنوطة بنا .

ان هذه المسائل ذات أهمية خاصة ، اذ انه بالرغم من تواصل النظر في حظر التجارب النووية خلال ربع قرن مضى أو يزيد فلا نزال في موقف لم يقرئنا من التوصل الى معايدة . ويقال ان التحقيق هو العقبة الأداء . ولكن هل هذا هو الوضع حقا ؟ لقد قام في عام ١٩٥٨ فريق خبراء من البلدان الغربية والبلدان الاسترالية ، على حد سواء ، بدراسة امكانية الكشف عن انتهاكات اتفاق ممكِّن بشأن وقف التجارب النووية ، وأفاض الخبراء في وصف نظام صالح للتدقيق والمراقبة ثم توصلوا بالاجماع الى استنتاج انقله اليكم :

" ان مؤتمر الخبراء ، بعد أن بحث في نظام للمراقبة من أجل كشف انتهاكات أي اتفاق قد يعقد بشأن وقف التجارب النووية ، قد توصل الى استنتاج مفاده ان الطرائق الممكنة التطبيق حالياً للكشف عن التغيرات النووية ، أي طريقة تجميع عينات الانقاض المشعة ، وطرائق تسجيل الموجات الا هتزازية والصوتية والصوتية المائية ، وطريقة الاشارة اللاسلكية ، بالإضافة الى استخدام وسيلة التفتيش الموضعي عن الاحداث غير المحددة التي يشتبه فيها ان تكون تغيرات نووية ، قادرة معاً على الكشف عن التغيرات النووية وتحدد حداً ، بما في ذلك التغيرات القليلة القوة (١ - ٥ كيلوطن) . ولذا فقد توصل المؤتمر الى استنتاج مفاده أنه يمكن تقليداً ، رهناً بالامكانيات والقيود الموضحة أدناه ، وضع نظام مراقبة عالي وفعال من أجل الكشف عن انتهاكات أي اتفاق يعقد لوقف تجارب الا سلحة النووية في العالم كلّه " .

كان ذلك في عام ١٩٥٨ . وقد تقدّمت التكنولوجيا بخطوات سريعة منذ ذلك الحين . ومع ذلك لا تزال بعض البلدان تواصل محاولة البرهنة على ان التحقق الوافي من تجربة نووية محظورة لا يزال يشكل عقبة . هذا بينما قبل خبراء البلدان نفسها ، منذ ما يزيد عن ٢٦ عاماً مضت ، القول بأن التتحقق لا يمثل مشكلة ، في ضوء التكنولوجيا المتاحة في ذلك الوقت . أفالاً يثبت ذلك سلامتنا اصرارنا على أن الصعوبة الحقيقة تكمن في قصور الارادة السياسية ، لا في قصور التتحقق ؟ ان لجنتنا لا تستطيع أن تتخلص من هذه القضية وتظل مع ذلك محفظة بموقعيتها .

ان هذه المسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة المستقبل لجنة نزع السلاح . وفي هذا الصدد ، سيتوجب علينا ايضاً أن نفكّر في القرارات التي سنتخذها في نهاية الأمر في لجنة نزع السلاح بصدر مقترنات مجموعة الـ ٢١ الرامية الى انشاء فريقين عاملين يعني أحد هما بحضور التجارب النووية والاخر بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . لقد اقتصرنا حتى الآن على مناقشة هاتين المسألتين في جلسات غير رسمية متعددة ، وفي حين ان تلك الجلسات قد أسهمت في اثرء معلوماتنا العامة ، فانها لم تقرئنا قيد اصلة من مهمة التفاوض المتعدد الا طراف حول أي جانب من جوانب المسائل النووية التي تستحق ، كما هو مفهوم ، أن تعطى الاولوية العليا . لقد حان الوقت الآن لكي تأخذ لجنة نزع السلاح قرارات رسمية بشأن المقترنات الرسمية المعروضة عليها . فليس يكفي مناقشتها في جلسات غير رسمية لا يتم حتى تدرين وقائع اعمالها .

لقد اضططع أعضاء مجموعة الـ ٢١ بمسؤولياتهم بكل ما يلزم من جدية وانكفاء على الموضوع وقد موا مقترنات ملموسة تتعلق بأهم مسألة تواجهنا جميعاً ، ألا وهي مسألةبقاء الإنسانية . ولقد أثبتوا صدق نيتهم وحسن مقاصدهم ، فلا يمكن اعتبارهم مسؤلين عن عدم احراز التقدم . وكما قال

السيد سفير بولندا يوم ٢٣ حزيران / يونيه في الجلسة العامة للجنة نزع السلاح ، ثمة أسئلة تدور حول ما انجزته لجنة نزع السلاح منذ الدورة الاستثنائية الأولى ، فان لم تكن قد انجزت شيئا ، فمن المسؤول عن ذلك ؟ ان وفدى لا يلوم بالتأكيد لجنة نزع السلاح ككل ، ولا مجموعة ٢١١ ، على الا خفاق في بلوغ الغايات التي يتوقع منها جميعا بلوغها .

السيد الرئيس ، ثمة شيء واضح جدا . نحن لم نحرز نجاحا في مجال القضايا النووية ، ولكن مرد ذلك ليس القصور عن العبارات أو عدم توفر مقترفات . فال المقترفات موفورة ، لا عجز فيها ، داخل لجنة نزع السلاح وخارجها على السواء . وقد أشار سفير المكسيك منذ أيام الى مقترفات الهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن . وليس على المرء الا أن يقرأ الجرائد والصحف وسائل المنشورات ليكون على بينة كاملة من شدة اهتمام الجماهير بوقف سباق التسلح النووي فورا . وهناك حشد من قادم الديبلوماسيين والرعاة السياسيين والمتناوضين حول تدابير مراقبة التسلح ، ناهيك عن العلماء والقادة العسكريين المتقاعدين — أولئك الذين لهم دراية باطنة وثيقة بسباق التسلح ومخاطره — قد نبهوا الى المخاطر التي ينطوي عليها الوضع الحالي وقدمو مقترفات متعددة بقصد ما يجب عمله . وقد فعلت المنظمات غير الحكومية المعنية نفس الشيء . فلماذا لم نعط نحن اذن ، في لجنة نزع السلاح ، اهتماما كافيا لهذه التعبيرات المتصاعدة عن قلق الجماهير ، لماذا لم نقم حتى بتجميع المقترفات المتعددة التي قد منها بكل اخلاص شخصيات مرموقة ؟ لقد تلقينا دون مبالغة آلاف الرسائل من مواطن بلدان عديدة ، يعبرون فيها عن رغبتهم البسيطة في البقاء على قيد الحياة في عالم متحدد من خطر الابادة النووية . ماذا يكون ردنا على صيحات الكرب الصادرة عنهم ؟

من البدائي أن الناس يتوقعون الكثير من لجنة نزع السلاح . فهل هذه التوقعات في غير محلها ؟ لا ، لا أعتقد ذلك لأن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة أعطتنا صلاحية لا ينقصها الوضوح لكي نصب اهتماما على تجنب الحرب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي والتوصيل الى تحقيق نزع السلاح النووي . وللجنة نزع السلاح ، على نحو ما ، ليست مسؤولة فقط أمام الجمعية العامة ولكنها مسؤولة أيضا أمام الرأي العام عن قصور ادائها فيما يتعلق بهذه المسائل النووية . وقد ناقشنا في جلساتنا غير الرسمية الشروط المسبقة للمفاوضات ولكننا لم نتوصل بعد الى أي توافق في الآراء حول البدء فعلا في المفاوضات على أساس متفق عليه . وقد تعرضت مذاهب الردع النووي الى انتقاد شديد من جانبنا لأنها ألهبت في الواقع سباق التسلح وزادت من اخطار الحرب النووية . وجادلنا أيضا في مشروعية استخدام الأسلحة النووية ، اذ أن فيها القدرة على تعریض ذات بقاء النوع البشري للخطر .

وهكذا لم يبق أمامنا الآن ، بوصفنا هيئة ، كثيرا نستطيع أن نفعله ، اللهم الا ان نبدأ التفاوض حول تشكيلا من القضايا الملحقة بنزع السلاح النووي . فإذا كانت لجنة نزع السلاح ، بحسب تشكيلها ، لا تستطيع أن تعالج مسائل تتصل اتصالا مباشرا ببقاء الجنس البشري ، فعل من الأفضل أن نعترف بعجزنا . والا فسيتوجب علينا أن نحاول تحديد العقبات التي تعيقنا من إيجاد شروعنا في المفاوضات . ما عساها تكون هذه العقبات ؟ ما هي ، حقا ، الا سباب التي يقوم عليها هذا السباق المجنون الى التسلح النووي ؟ نحن لا نعتقد أن الانسان عاجز أمام ما يطلق عليه الزخم التكنولوجي لسباق التسلح . ان كل قرار يتعلق بسباق التسلح هو من صنع الانسان وهو يتصل على نحو مباشر بسياسة الدول . فما هي العناصر التي تتكون منها سياسة الدول ؟ أهي الخوف ، أم الشك ، أم الحسد ؟ لم يعد من المقبول القول بأن امن أية دولة غير ذى صلة بأمن سائر الدول ، لأن أي حرب

نوية ستحيلنا جميعا الى ضحايا ٠ ان من الجلي أننا لم نتعقد حقاً حتى الان ، في تعرف الأسباب الجذرية ، وما لم نفعل ذلك ، فلن نستطيع أن تخلق المناخ المناسب لنجاح مفاوضات نزع السلاح ٠

يود البعض دفعنا الى الاعتقاد بأنه لا يمكن أن نصل الى نزع السلاح ما لم نتفق أولاً على تدابير للتحقق والمراقبة ٠ ويقول لنا آخرون إننا يجب أن نتفق أولاً على صفة نزع السلاح قبل امكان قبول التتحقق والمراقبة ٠ ولا جدوى في رأينا من المحاجة حول العنصر الذي يسبق الآخر : المراقبة أم نزع السلاح ٠ ولقد ذكر وفدى في عام ١٩٦٢ ، في ٢٠ آذار / مارس من تلك السنة ، في الجلسة الخامسة للجنة الشماعشرية لنزع السلاح التي كان يرأسها السيد كريشنا مينون : " ان حكومتي اعتبرت دائمًا ان المراقبة ونزع السلاح عنصران متلازمان ٠ فنحن لا نعتقد أنه ينبغي لأيّهما أن يتبع الآخر أو أن يعيق الآخر " ٠

ولقد نظرنا في ضوء هذا الموقف ، بصفة مبدئية ، في ورقة العمل المفاهيمية الكندية بشأن التتحقق في مجال مراقبة التسلح ٠ إنها تشكل مجموعة مفيدة وممتعة من تدابير التدقيق والمراقبة المختلفة وتوضح مزايا وعيوب مختلف الانظمة ٠ أما نحن فان هناك شيئاً واضحًا غایة الوضوح لدينا ، وهو انه لا يوجد شيء يدعى عملية تتحقق قابلة للانطباق على كل حالة ، بل ان كل نظام يجب أن يتكيف مع المتطلبات الخصوصية لكل من تدابير نزع السلاح ٠ وقد أكدت الورقة الكندية ، صواباً ، ان العنصر المفقود هو " الارادة السياسية " ٠

يعروني ، يا سيادة الرئيس ، شعور واضح بأننا اقتصرنا حتى الان على النظر في أعراض المرض دون أن نحاول حقاً تحليلها أو إزالتها ٠ ولذا يجدونا أن ما يجب التصدى له حقاً بـ " ذاته بدء" هو الأسباب الكامنة وراء غياب هذه الارادة السياسية ، والمسائل المتعلقة بها مثل : " لماذا يوجد خوف وشك متبادلان ؟ " ، و " ما الذي تردد الدول بعضها البعض منه ؟ " ، و " ما هي مخاوفها المشروعة ؟ " ، و " كيف ينبغي لنا بناء الثقة والرجاء على أساس متبادل ؟ " ٠ ان هذه مسائل أساسية تواجهنا ، وستقرر الإجابة عليها مستقبل البشرية ٠ فطالما استمر الخوف والشك المتبادلان ، فلا لزوم للتحقق ٠ ولكن عند ما يتبدل جو الارتباط ، ستقل حدة هاجس التتحقق ٠ ولكن المشكلة اليوم ، لسوء الحظ ، ان الامة كلما تعاظمت قوتها تبدو أكثر مخاوفاً ان الطريق الى الامان لا يمكن في احتياز مزيد من الاسلحة ، بل في اقامة توازن سلمي مع من كان يعتبر بالأمس خصماً ٠

السيد أكرم (باكستان) : السيد الرئيس ، أود أولاً أن أضيف صوت وفدى الى بقية الأصوات مرحباً بمساعدة وزير خارجية الجمهورية الديمقراطي الالمانية في لجنتنا ٠ وأود أيضاً أن اعرب عن ارتياح وفدى للطريقة الناجعة الفعالة التي ادرتم بها أعمال لجنتنا خلال الشهر الحالي ٠ لقد طلبت الكلمة صباح هذا اليوم كيماً أعرب ، في أيجاز عن آراء الوفد البالكستاني بشأن البند المدرج في برنامج عملنا لهذا الاسبوع : " حظر التجارب النووية " ٠

لقد أيدت باكستان بنشاط ، ضوال ما يقرب من عقدين ، عقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية بوصفها أداة هامة لوقف انتشار الرأسى والأفقي للأسلحة النووية ٠ ولا شك في أن التطورات التي حدثت خلال هذه المدة ، بما في ذلك مئات التجارب النووية التي اجرتها الدول النووية الكبرى من أجل اتقان أسلحتها النووية ، والتقنيات المستحدثة لهذا الغرض ، قد أدت الى تأكيل ما قد يكون لمعاهدة حظر التجارب النووية من تأثير في نزع السلاح ، والى زيادة المصاعب التي تعرّض سبيل التفاوض بشأن ابرام معاهدة يمكنها أن تحظى بانضمام عالمي ٠

ومع ذلك ترى باكستان أن من شأن التوصل إلى عقد معايدة لحظر التجارب حظرا فعلياً أن يشكل خطوة هامة لا بد منها في العملية الواسعة المتمثلة في وقف وعكس اتجاه سباق التسلح، خاصة بين الدولتين العظميين . بيد أنه من الواضح جداً أن أية معايدة لحظر التجارب النووية لن تكون فعالة أو لن تحظى بانضمام عالمي إلا إذا كانت منصفة لا تعينية . ولم يعد في الامكان فرض معايدة غير منصفة وتعينية ، مثل معايدة عدم الانتشار ، على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

ولا يزال وفدي يعتقد اعتماداً راسخاً أن مثل هذه المعايدة المنصفة ، التي تتلاقي مع المشاغل الامنية الوطنية لجميع الدول لا يمكن أن توضع إلا في إطار هذه الهيئة المتعددة الأطراف المنشأة من أجل اجراء مفاوضات حول نزع السلاح . وأعضاء مجموعة الـ ١١١ جميعاً يشاركوننا هذا الاقتراح . وقد اقترحت المجموعة في الوثيقة CD/181 أن تتشكل لجنة فريقاً عاملاً مختصاً يمنع ولاية محددة " لا جرائم " مفاوضات بشأن الأحكام المتعلقة بنطاق مشروع معايدة تتصل بالبند ١ من جدول الأعمال المعنون : حظر التجارب النووية ، وأحكام التحقق من الأموال والآحكام الختامية في هذه المعايدة " .

وإلى جانب النقطة المبدئية التي اشرت إليها ، أصبح البدء في مفاوضات ملموسة في لجنة نزع السلاح بشأن حظر التجارب النووية أمراً لا غنى عنه لسبعين أضافين .

أولاً لقد اتفق ، في الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المقررة لنزع السلاح ، على أنه ينبغي للدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية التي اختارت أن تجري مفاوضات مستقلة صيغة النطاق بشأن هذا الموضوع ، أن تفرغ بسرعة من هذه المفاوضات وأن تقدم النتائج كيما تتظر فيها هذه اللجنة على نحو كامل . وقد مر ما يقارب ثلاثة أعوام على اعتماد هذا الاتفاق بالاجماع . غير أن المفاوضات الثلاثية لم تستكمل بعد . بل الواقع أن هذه المحادثات ما يربو على عام . وليس هناك أى ضمانة بأنها ستستأنف ، فإذا استئنفت فليست هناك ما يضمن أنها ستتكلل بالنجاح . وللجنة نزع السلاح ، في هذه الظروف هي المحفل الطبيعي الوحيد المتاح للمفاوضات بشأن هذا الموضوع .

وعلاوة على ذلك فإن المعلومات التي اتيحت عن ضمنون المحادثات الثلاثية تجعل من عدم المرجح في الغالب أن يكون في نوع الترتيبات التي تتفاوض الدول النووية الثلاث بشأنها ما يوفر الأساس الذي يمكن ، حسب ما جاء في الوثيقة الختامية ، أن يحظى بانضمام عالمي . وقد تم الاعراب عن الشكوك والتساؤلات التي تثور فيما يتعلق بفعالية وعدالة المعايدة قيد الوضع في المفاوضات الثلاثية ، خلال الاجتماعات غير الرسمية التي عقدتها اللجنة بشأن الموضوع في أوائل هذا العام . وتتعكس هذه الشكوك والبيواجس في الأسئلة التي طرحتها أعضاء مجموعة الـ ١١١ على المفاوضين الثلاثة والواردة في الوثيقة CD/181 .

فن البديهي إذن إلا يوافق وفدي وغيره من أعضاء مجموعة الـ ١١١ على النتيجة التي خرجت بها الأطراف المتفاوضة الثلاثة والواردة في التقرير الذي قدمته في شهر آب / أغسطس الماضي والمقالة بأن المفاوضات الثلاثية " توفر أفضل السبل لا حراز تقدم " . وكثيراً ما قيل لنا إن التفاوض على حظر التجارب النووية في إطار لجنة نزع السلاح قد يكون ذات تأثير سلبي على المحادثات الثلاثية . وقد آن الأوان لكي نقول أن الوضع ، دون شك ، على النقيض من ذلك . فالمحادثات المغلقة ، التي تعنى بالمصالح الوطنية لثلاث دول هي التي يجب اجراؤها ، اذا حدث ان اجريت ، بطريقة لا تعرقل اجراء المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تدبير ذي اثر على المصالح الامنية الحيوية لجميع الدول .

ومن الجلي ان الغالبية العظمى لا عضاء اللجنة تغيد بشدة انشاء فريق عامل يعني بحظر التجارب النووية والشروع في مفاوضات ملموسة برعاية اللجنة • بلان في الامكان القول بأن هناك توافق آراء ، كما يفهم عادة ، على اقتراح مجموعة ٢١٠ • ولكننا بالطبع اخترنا أن نفسر توافق الآراء في اللجنة على انه يعني الا جماع • وعليه من الجائز جدا أن تجد لجنة نزع السلاح نفسها غير قادرة على اقرار اقتراح انشاء فريق عامل مخصص • ومع ذلك فاننا نأمل أن تتخذ اللجنة قرارا رسميا فيما يتعلق بالموضوع ، وأن تسجل على الاقل التأييد الساحق الذي يناله اقتراح مجموعة ٢١٠ •

كما نأمل ، في الوقت ذاته ، ان تبرهن الاطراف المتفاوضة الثلاثة على حسن نيتها بالرد ، معا أو كل منها على حدة ، على الاسئلة الهامة التي وجهها اليهم اعضاء مجموعة ٢١١ والواردة في الوثيقة ١٨١/CD • والمفهوم لدينا أن الاطراف المتفاوضة الثلاثة ليست كلها الآن عاكفة على مراجعة سياساتها • وببعضها بالطبع لا بد أن يجد أن في وسعه تقديم ايضاحات الى هذه اللجنة فيما يتعلق ب موقفه ازاء القضايا التي أثارها أعضاء مجموعة ٢١١ • وعليه يود وفدي أن يوجه السؤال التالي إلى كل من الاطراف المتفاوضة الثلاثة : هل انها مستعدة لتقديم المعلومات والتوضيحات التي طلبتها مجموعة ٢١١ في الوثيقة ١٨١/CD ؟ واذا كان الرد بنعم ، فمتى ؟

الرئيس : اشكر السيد أكرم سفير باكستان على بيانه والكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة .

وأود ، قبل رفع الجلسة العامة ، أن اقترح أن نعقد ، بعد حوالي خمس دقائق ، جلسة وجيزة وغير رسمية للنظر في رسالة وجهتها إلى دولة غير عضو ، وكذلك في مشروع المقرر المتصل بالرسالة وقد وضعت كلتا الوثيقتين صباح أمس في صناديق الوفود ، وعممتاليوم أيضا على اللجنة • كما أود أن اقترح جدواً زمنياً لا جتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية خلال الأسبوع القادم • فإذا لم يكن هناك اعتراض فاننا سنعمل على الجلسة العامة وتعقد الجلسة غير الرسمية .

علقت الجلسة الساعة ١٢/٣٥ واستئنفت الساعة ١٢/٤٠

الرئيس : نستأنف الجلسة العامة الثانية والثلاثين بعد المائة للجنة نزع السلاح • ان ورقة العمل رقم ٤ التي تحتوى على مشروع مقرر يتعلّق باشتراك ممثل النمسا في اجتماعات الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية خلال عام ١٩٨١ ، مطروحة أمام اللجنة • فإذا لم يكن هناك اعتراض فسأعتبر ان اللجنة قد اعتمدت مشروع المقرر • لا أرى أي اعتراض .

وقد تقررت ذلك .

الرئيس : تم اليوم كذلك تعليم جدول زمني لا جتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية • والجدول الزمني كما بينت في الجلسة غير الرسمية ، انته هو ارشادي فحسب وخاضع للتغيير عند الضرورة • فإذا لم يكن هناك اعتراض فسأعتبر ان اللجنة قد قررت أن تسترشد به .

وقد تقررت ذلك .

الرئيس : ستعقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح يوم الثلاثاء ٣ حزيران / يونيو ، الساعة ١٠/٣٠ .

رفع الجلسة الساعة ١٢/٤٥

لجنة نزع السلاح

CD/PV. 133
30 June 1981
ARABIC

محضر نهائي للجلسة الثالثة والثلاثين بعد المائة

المعقدة في قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨١ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد أ. كوميفش (هنغاريا)

الحاضرون في الجلسة

السيد فـ لـ اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد فـ فـ بـريا خين	
السيد فـ مـ غالجا	
السيد تـ تـ تـيريفي	<u>أثيوبيا</u>
السيد فـ يوهانس	
السيد كـ كـ كـراسالس	<u>الأرجنتين</u>
السيد جـ مـ أـوتـيفـي	
الآنسة نـ نـاسـيمـبـينـي	
السيد رـ أـ وـوـكـر	<u>استراليا</u>
السيد رـ سـتـيلـ	
السيد نـ كـلـينـغـر	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد هـ مـولـر	
السيد هـارـيـوـ ماـتاـرام	<u>أندـونـيسـيا</u>
السيد فـ قـاسـم	
السيد مـ جـالـلي	<u>ایران</u>
السيد جـ زـاهـرـيـا	
السيد فـ كـورـدـ بـرـودـىـ مـونـتـيـزـيمـولـو	<u>ايـطالـيا</u>
السيد مـ بـارـنـجـي	
السيد آـ دـىـ جـيـوـفـانـي	
السيد مـ أـكـرم	<u>باـكـستان</u>
السيد سـ دـىـ كـيـرـوزـ دـوارـته	<u>البرازيل</u>
السيد جـ مـ نـواـرـفـالـيـس	<u>بلـجيـكا</u>
السيد بـ فـوـتـوـفـ	<u>بلغـارـيا</u>
السيد اـ سـوتـيرـوـفـ	
السيد رـ دـيـانـوـفـ	
السيد بـ بـويـتشـيفـ	
السيد سـاـوـهـلـانـغـ	<u>بورـما</u>
السيد نـغـوـيـ وـبـنـ	
السيد بـ سـوـيـكا	<u>بولـنـدا</u>
السيد ئـ سـيـاـ وـفـيـشـ	
السيد تـ سـتـروـجـوـسـ	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ. ثورنبرى	<u>بىرو</u>
السيد م. روجيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ب. لوكيش	
السيد م. معاطى	<u>الجزائر</u>
السيد م. مذكور	
السيد ج. هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه. تيليكه	
السيد ه. هويد	
السيد م. ماليتا	<u>رومانيا</u>
السيد ت. مليسكانو	
السيد و. غلسوك	<u>نائير</u>
السيد ه. م. غ. س. باليناكارا	<u>سرى لانكا</u>
السيد س. ليد فارد	<u>السويد</u>
السيد ل. نوريبيغ	
السيد غ. ايكلوم	
السيد ج. لوندين	
السيد يو بيowan	<u>الصين</u>
السيد يو منخيا	
السيد ج. دى بوس	<u>فرنسا</u>
السيد م. كوتور	
الأنسة ل. غازريان	
السيد أ. أ. أغيلار	<u>فنزويلا</u>
السيد ج. سكينر	<u>كندا</u>
—	<u>كوبا</u>
—	<u>كينيا</u>
السيد أ. حسن	<u>مصر</u>
الأنسة و. بسيم	
السيد م. الشرايعي	<u>المغرب</u>
السيد م. الراسن	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ا. غارثيا روبيس

المكسيك

السيد ز. غونزاليس اي رينيرو

السيد ج. لينك

المملكة المتحدة

السيد د. أرد مبيلخ

منغوليا

السيد س. بولد

السيد و. أكينسانيا

نيجيريا

السيد أ. ب. فينكتاسواران

الهند

السيد س. ساران

السيد ا. كوميفتش

هنغاريا

السيد ف. غاد جما

السيد تشا با غيورفي

السيد أ. لاكاتوش

السيد ه. فاغنماكرز

هولندا

السيد تفالز فلاوري

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد ف. ب. ديسيمون

الأنسة ك. كريتبرغر

السيد ج. ميسكل

السيد ر. سكوت

السيد ي. أوكاوا

اليابان

السيد م. تاكاهاشي

السيد ك. تاناكا

السيد ك. شيمادا

السيد ب. برانكوفيتش

بوفوسلافيا

السيد ر. جايجال

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام

السيد ف. بيراساتيفي

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس : (السيد كوميفش) : أُعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٣ للجنة نزع السلاح . تبدأ اللجنة اليوم النظر في البند ٢ من جدول أعمالها ، وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وأود أن أشير إلى وجود المشتركين في برنامج الأمم المتحدة للزمالة في مجال نزع السلاح لعام ١٩٨١ بيننا اليوم وأود أن أرحب بهم في هذه اللجنة متمنيا لهم اقامـة ناجحة مشمرة في جنيف .

السيد تيريفي (أثيوبيا) : الرفيق الرئيس، بما أن اليوم هو آخر يوم في شهر حزيران / يونيو الذى توليتكم خلاله رئاسة لجنة نزع السلاح ، فلأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن صادق تقديرى وفدى للدرجة العالية جدا من الفعالية والكفاءة التي بلغتموها في تصريف واجباتكم ومسؤولياتكم ، لا بوصفكم رئيسا للجنة نزع السلاح فحسب ، بل وأيضا بوصفكم رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية .

كما يسر وفدى أن يلاحدن تولي ممثل المكسيك الموقر السفير غارثيا روليس رئيس الفريق العامل المخصص المعنى بوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، وانى على ثقة من أنه سيفي بالمسؤولية الكبيرة الموكلة اليه . وان وفدى ليبيذل تعاونه الكامل في الجهود التي يضطلع بها الفريق من أجل التوصية باتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح في اطار برنامج تدريجي يتضمن مراحل للتنفيذ من أجل التوصل الى نزع السلاح العام والكامل بحلول نهاية القرن على الاقل . وللنقطة الحاسمة هي أن هذا البرنامج ، كي يكون جاهزا لتقديمه الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المقررة لنزع السلاح ، يحتاج في اعداده لا الى العناية فحسب بل والى السرعة أيضا ، كما يتطلب الشجاعة السياسية ، الالزامه لتأييد مبادئه الرئيسية .

وفيما يتعلق بالفريق العامل المعنى بالضمادات الأمنية ، فموقف وفدى هو أن مختلف البيانات التي أدلت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية لا زالت تعكس اختلافات أساسية ٠ وينبغي من ثم للفريق العامل أن يواصل البحث عن قاسم مشترك يتصرف إلى أقصى حد بالمرونة وبروح الواقعية ولا ينبغي لنا مع ذلك أن نكتفي بصورة مبتورة من الضمادات التي تمنح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ٠ ولسن يكون من العسير ، اذا ما سلم تسليماً صادقاً بحقيقة اهتمام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالضمادات الأمنية ، وضع نهج مشترك يقبله الجميع ويمكن ادراجه في اتفاقية دولية فعالة ذات طابع ملزم قانوناً ٠

ويؤمن الوفد الأثيوبي بأنه ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعمل على التخلص من انتاج واحتياز كافة الأسلحة النووية ، وأن تمتلك عن اقامة الأسلحة النووية في اراضي الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الاسلحة في الوقت الحاضر ، ونأمل أن يتم بحث مختلف أشكال الضمادات البديلة عن نهج مشترك مقبول ٠ وإن انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، يمكن أن يكون خطوة هامة ومساهمة ايجابية في منع انتشار الأسلحة النووية ٠ لكن هذه الامكانية لم تستكشف بصورة كافية رغم اعتراف الجميع بها على نطاق واسع ، فلم تراع على وجه الخصوص قرارات رؤساء الدول الافريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن اعلان لا نووية افريقيا وبالتالي ظهر نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا كدولة نووية محتملة ٠ ولا أجدني بحاجة في هذه المرحلة للتاكيد مجدداً على موقف حكومتي المضاد في غير ليس لهذه السياسة ، وإنما أقر فقط أن مسألة القدرة النووية لجنوب افريقيا ما زالت تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين ٠

ان الأبعاد المخيفة للحدث الذي جد منذ ثلاثة أسابيع على مقربة من بغداد تضيف الجدید من القلق الجاد بشأن صون السلم الدولي ٠ وقد اتخذت مجموعة الـ ٢١ بهذه الصدد في الوثيقة CD/187 موقفاً قاطعاً أيدته وفدى ٠ ويود الوفد الأثيوبي ، على وجه الخصوص ، التأكيد على الأهمية التي يعلقها على الفقرة الاولى من هذه الوثيقة التي أود الاستشهاد بها ، وهي :

" لقد أيدت مجموعة الـ ٢١ بثبات مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بالاحترام التام لسلامة أراضي الدول وسيادتها واستقلالها السياسي وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ٠ وقد اعتبرت أعضاء المجموعة بشكل دائم وما زالوا يعترضون على جميع الأعمال العدوانية وانتهاكات هذه المبادئ " ٠

وانتقل الآن الى البندين ١ و ٢ من برنامج عملنا وهو حظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح ونزع السلاح النووي

لقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات تدعونا فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية الى حظر جميع تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات وتحثها علىبذل جهود متضافرة وتكتيف هذه الجهود من أجل التوصل الى تدابير فعالة لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ٠ وقد دعت أثيوبياً طوبلاً ، وجنباً الى جنب مع دول أخرى ، الى التعبير ببيان معايدة دولية بشأن الحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات تكون خطوة رئيسية صوب وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه تدريجياً الى أن يتم تحقيق نزع السلاح العام والكامل ٠ وما يتعمد التذكير به أن أثيوبياً اقترحت ، منذ أمد يرجع الى عام ١٩٥٩ ، أن تصدر الأمم المتحدة اعلان مبادئ يدين ويحرم استخدام الأسلحة النووية والأسلحة الحرارية بل وبادرت أثيوبيا

مع دول أخرى ، خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لمنع السلاح ، إلى وضع مشروع قرار يشدد على مسيس الحاجة إلى وقف تجرب الأسلحة النووية .

وقد كانت هناك ، في آونة أقرب عهدا ، مبادرات ومقترحات عديدة بشأن هذا الموضوع ، غير أنني أود أن أشير اشارة موجزة فحسب إلى مقترن مجموعة الـ ٢١ الوارد في الوثيقة CD/181 كما أود أن ألاحظ ، في هذا الصدد ، المساهمة القيمة التي قد منها الأمانة في اعداد الجداول الواردة في الوثيقة CD/171 .

لقد عرضت مجموعة الـ ٢١ ، في الوثيقة CD/181 نهجاً ايجابياً وواقعاً لمعالجة مسألة حظر التجارب النووية . كما أيدت مجموعة من الدول الاشتراكية وغيرها المقترن الداعي إلى إنشاء فريق عامل مخصص يعني بالحظر الشامل للأسلحة النووية . وأسمحوا لي ، في هذا الصدد ، بالإشارة إلى أن الوفد الإثيوبي وكثيراً من الوفود الأخرى قد أيد المقترن الوارد في الوثيقة CD/4 منذ وقت مبكر يعود إلى شباط / فبراير ١٩٧٩ . وقد اعتبر ذلك المقترن أساساً سليماً لمشروع اللجنة في مفاوضات جادة . وعليه فقد تبين أن مسألة ايجاد إطار تفاوضي سليم من خلال إنشاء فريق عامل مخصص ، أمراً مقبولاً من جميع أعضاء اللجنة تقريباً ، أي باستثناء دولتين طرفين في المفاوضات الثلاثية . كما اقترح أيضاً في ورقة مجموعة الـ ٢١ منح ولاية محددة للفريق العامل . ومن المتعذر ، في حالة عدم وجود جهاز مثل الفريق العامل المخصص المقترن ، الشروع في مفاوضات واحراز تقدم بشأن هذا البند العاجل ذى الأولوية العالمية . وتتصف الاجتماعات غير الرسمية المكرسة لهذه القضايا في حد ذاتها بقيمة ما ، ولكن لا يمكن اعتبارها بديلة من الفريق العامل الذي هو أكثر جهاز يرجى منه فيما يتعلق باجراء المفاوضات ، وبالرغم من أن إنشاء فريق عامل ليس بالامر الذي يشكل أي ضمانة للنجاح فإننا نأمل أن يبحث الرأي السائد الدولتين المذكورتين الحائزتين للأسلحة النووية على النزول بجدية في قيمة هذا المقترن بحيث يمكن للجنة أن تبدأ في مفاوضات بشأن هذا البند العاجل ذى الأولوية العالمية .

وعلاوة على ذلك فقد طرحت في الوثيقة CD/181 أسئلة وثيقة الصلة بالموضوع ومن حق اللجنة ومن حق المجتمع الدولي أن يتلقيا الردود عليها من المتفاوضين الثلاثيين . وقد ألحت عدة وفود ، في هذا الصدد ، على أن سلسلة الأسئلة تستحق ردوداً وبإمكانى أن أضيف أنه لو تمت الاجابة اجابة كاملة على هذه الأسئلة فقد تتمكن اللجنة من إعادة النظر في سير أعمالها .

إن مقترنات مجموعة الـ ٢١ في الوثيقتين CD/180 و CD/181 لا تزعزع أنها تحل كل القضايا بل ولا أنها تفتح سبيلاً لاحراز تقدم ذى شأن . ولكن الوثيقة CD/180 ، بالذات ، تطرح تحليلاً واقعياً لنظريات الردع وتعرض مقترنات وجيهة يعتقد وفدى بامكان الاستفادة منها كأساس للشرع في المفاوضات الجادة الحقيقة التي عهدت الجمعية العامة إلى اللجنة بإجرائها .

وتعتقد أثيوبيا ، شأنها شأن الغالبية الساحقة من الدول ، أن لجميع الدول مصلحة حيوية في اتخاذ تدابير لمنع السلاح النووي وأن نظريات الردع النووي هي الاصل في سباق التسلح وأنها تؤدي إلى عدم الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية .

إن الدعوة إلى نزع السلاح ، في ظل تفاقم الأزمة والتوترات في مختلف مناطق العالم ، تبدو وقد واجهت انكasa خطيرة . ويلوح أن بعض الدول قد أخذ يتضائل ما تبديه من اهتمام وما يساورها من قلق إزاء سباق التسلح الدائبل ازيداً .

وهناك شواهد كثيرة على هذا الوضع المحزن ، منها تهاجم الميزانيات العسكرية وما يصاحبها من انخفاض في برامج المعونة الدولية . ويفيد وفدى أن يعرب عن قلقه العميق إزاء هذا التطور الذي لا يعجز المرء عن ملاحظته في تصريحات وبيانات كبار المسؤولين في بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية . وببدو ، في بعض عواصم تلك البلدان ، أن قضايا نزع السلاح تحظى باهتمام أقل بروزا . والأهم من ذلك كله ، وأدعاه للأسف ، أن الاحساس بالطابع الملحق بهذه المسائل يلوح وقد أخذ يتضاعل . إن اشتداد التوتر الدولي وحدة التدهور في الأوضاع الدولية يؤذن ان بيد عصر جديد من القلق مع تزايد فرصة حدوث كارثة نووية . ومالم يتحقق تقدم ملموس لكيج سباق النساج النووي ووقف انتشار الأسلحة النووية رأسيا وأفقيا على السواء ، فسوف تزداد بصورة كبيرة فرص نشوب حرب نووية .

الرئيس : أشكر السفير تيريفي من أثيوبيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة .

السيد كراسالس (الارجنتين) (تحدث بالاسبانية والترجمة عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، أود قبل الدخول في الجزء الموضوعي من كلمتي أن أحقق رجاءً كلفني به نائب وزير خارجية بلدي ، الذي كان له شرف التحدث إلى جلسة عامة لهذه اللجنة منذ بضعة أيام . فيما ان هذه هي أول جلسة عامة يتحدث فيها الوفد الارجنتيني ، منذ كلمة نائب الوزير ، أود ، نيابة عنه ، ان أعرب عن شكره لكل مظاهر الترحيب الذي قوبل به في الجلسة التي تحدث فيها . وقد أسف كثيراً لانه لم يتتسن له البقاء فترة أطول ومواصلة الحوار مع أعضاء اللجنة المؤمن ، لكنه كان مضطراً للعودة إلى بوينس ايرس في ذلك اليوم نفسه . ولذا فقد طلب مني أن أنقل لكم كل شكره للترحيب الحار الذي لقيه في هذه الهيئة .

وأود في الوقت نفسه ، بالأصل عن نفسي ، أن أعرب عن شكري لكل عبارات الترحيب التي وجهت لي منذ آل يوم الذي انضممت فيه لهذه اللجنة ، بدءاً بكم يا سيادة الرئيس . انشي أقدر كثيراً الترحيب الودي الذي لقيته في هذا المحفل ويوسعني أن أؤكد لكم أنني سأشارك دائمًا في أعمال هذه اللجنة بأفضل حسن الاستعداد وبروح بناءة التي أقصى حد . وأشكر مخلصاً كل الأخلاص جميع أعضاء اللجنة الذين رحبوا بي بمناسبة انضمامي إليها .

وختاماً لهذه المقدمة يا سيادة الرئيس ، وبما أن هذا هو آخر يوم تترأson فيه أعمال هذه الهيئة ، أود أن أعرب لكم عن تهاني وفدى للأسلوب البالغ الكفاءة الذي أديتم به هذا العمل خلال ما يعد دائمًا فترة شاقه على نحو خاص ، وهي فترة استهلال أنشطة اللجنة في بداية كل دورة من دوراتها . لقد ادرتم مداولات اللجنة والمفاوضات غير الرسمية الواجبة بأقصى الفعالية ، وأود أن اقتصر على تسجيل تقديرى واعجابي في هذا الصدد . ويطيب لي في الوقت نفسه ان أتخلى رئيس اللجنة المقبل ، سفير الهند المحترم ، كل التوفيق خلال فترة توليه المنصب .

وأود الآن الاشارة بایجاز شديد الى الموضوع المحدد المطروح على اللجنة اليوم ، أي البدء من جدول الأعمال ، " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " . وقد سبق الاعراب عن موقف جمهورية الارجنتين من هذه المسألة بصورة ثابتة ومنكراة في لجنة نزع السلاح وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة على حد سواء ، وكذلك في هيئات أخرى معنية بنزع السلاح – وانا اذ نأتي هنا اليوم لنرد هذا الموقف فنحن لا نود لا الاسهام في القيام بممارسة بلاغية ولا في الترويج لخيال

يتصور هذه اللجنة منشغلة بتلك المسائل التي توفر أبلغ تأثير على الأمن الدولي . بل على العكس ، أتينا لنعرب عن قلق حكومة الأرجنتين قلقا بالغ الجد من عدم وجود مقاوضات لوقف سباق التسلح النووي وعكس مساره ، ذلك السباق الذي يهدّ في الوقت الراهن وقد اكتسب حيوية جديدة مؤسفة .

والموقف الدولي الحالي بهذا الصدد يتسم بالخطورة ، سيما ونحن لا نجد أى دليل على أن الدول العظمى قد تتوفر لديها الإرادة السياسية الكافية للتغيير أو أى تفهم للحاجة الملحة للحلول التفاوضية .

ولسنا نقبل بالمرة حجة أولئك الذين يتمسكون بأن المسائل المتعلقة بسباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ينبغي أن تكون حكرا لقلة معينة . ونحن لانقبل هذا الرأى لسببين أساسيين : لأن الأمر ينطوي على أمننا الذاتي ، وأن التجربة الماضية قد بينت أن هذا الطريق يفضي إلى الفشل . إن المسؤولية الخاصة التي تترجم عن امتلاك الترسانات النووية يقترن بها واجب التزام الحرص في المسائل السياسية والاعتدال في المسائل العسكرية .

ولا يصدق هذا في صدد سباق التسلح النووي فحسب بل وأيضا في صدد التحالف العسكري بصفة عامة . وقد قيل لنا مارا ونكرارا أن الاستحداثات النوعي لترسانة الأسلحة النووية في أحدى مجموعات الدول هو سبب النمو الكمي في ترسانة خصومها المحتملين . وقيل لنا مارا ونكرارا أن زيادة القوات التقليدية في حلف عسكري يجعل من الجوهرى للحلف العسكري الآخر أن يدعم منه بتوسيع نطاق قواته النووية ، في حذرون يهدّ وأن لا نهاية له . وما من أحد يستطيع أن يظنين من بعد عن الواقعية بحيث نعتقد أن نزع السلاح النووي يكفي وحده لدعم الأمان في مناطق معينة من العالم . نحن نفهم تماما أن بعض الحالات تستلزم التفاوض في الوقت نفسه حول تدابير متعلقة بفئات أخرى من الأسلحة والقوات . على أن فهم الحقائق فيما يتعلق ببعض العجالات لا يحول بيننا وبين أن نقدم أولا الصالح العام للجنس البشري ، ونحن نكرر أن النزع الشامل للسلاح النووي هو ضرورة حيوية لعصتنا .

وفيما يتعلق بهذه اللجنة فإننا نرى مرة أخرى أن الركود هو السمة الغالبة . ويهدّ وأن البند ٢ من جدول أعمالنا ، الموضوع بصفته هذه منذ وقت طويل يرجع إلى عام ١٩٧٩ ، قد أصبح نصا ميتا . ويؤكد وفدي من جديه تأييده الجازم لبيان مجموعة الـ ٢١ الوارد في الوثيقة CD/180 ويتمسّك بأنه ليس لاي دولة عضو أن تخشى من مناقشة هذه المسائل بصراحة في فرقه عاملة مخصصة تنشأ لمعالجة البند ٢ من جدول الأعمال .

وتزودنا الفقرة ٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة لـ لائمه المتقدمة المكرسة لنزع السلام بتفويض كاف لعمل تلك الهيئة الفرعية . وقد تم التفاوض على محتواها باشتراك من الدول الحائزة للأسلحة النووية وهي تتضمن كل الشروط التي رأت تلك الدول نفسها ضرورة ادراجها كي تستطيع الموافقة عليها . وهكذا فإن ما يلزم الان هو الارادة السياسية التي تمكن هذه الدول من التغلب على اعتراضاتها على انشاء الفرقه العاملة . ونحن نأمل أن يتتسنى ابداء هذه الارادة بطريقه تيسرا تأخذ هذه اللجنة مقراها ايجابيا بشأن مقترن بمجموعة الـ ٢١ .

الرئيس : أشكر السفير كراسلس من الأرجنتين على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها للرئيس السيد فينكاتسواران (الهند) : أود يا سيدي الرئيس ، أن أقدم بعض

ملاحظات أخرى بشأن البند المطروح أمامنا اليوم ، الا وهو وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . لقد صيغ هذا البند صياغة دقيقة ، فلا يمكن أن يكون هناك مجال للبس وقد قبله أعضاء اللجنة جميعا . وكلمة "وقف" لا يمكن أن تعني شيئا آخر غير الإيقاف الكامل والكف النهائي عن سباق التسلح النووي ، وليس مجرد تدقيقه أو الحد منه . هذا هو هدفنا الجماعي المعلن والمتفق عليه ، ونحن هنا للدخول في مفاوضات بغية تحقيق هذا الهدف .

وقد أنشئت لجنة نزع السلاح بتوافق الآراء في الجمعية العامة للأمم المتحدة كمحفل تفاوضي متعدد الأطراف . فما معنى هذه الكلمة "التفاوض" ؟ لقد رجعت إلى قاموسين شهيرين - هما قاموس أوكسفورد الوجيز وقاموس ويستتر - وكلاهما متفقان على أن التفاوض يعني "الباحث بين أطراف بغية التوصل إلى حل وسط أو اتفاق" .

وقد تجسست ، مدفوعاً بأسباب وجيهة تماماً ، مؤونه تعريف مصطلحي "الوقف" و "التفاوض" لأن بعض الأعضاء فيما يبدون يسعون لاعطاً هذين المصطلحين تفسيراً مختلفاً . وانتشرت هذه الاختلافات خلال الاجتماعات غير الرسمية التي عقدناها أثناء دورة الريبع المستمرة في الدورة الراهنة .

ويتمسك بعض الأعضاء ، وبصفة خاصة أقلية ضئيلة وإن كانت قوية ، بأن "المفاوضات" حول سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ينبغي أن تجري بين الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تملك أضخم الترسانات النووية ، عن طريق عملية محادلات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت) وغيرها من العقود الثنائية ، وأن لجنة نزع السلاح ليست بالمحفل الملائم لأغراض هذه المفاوضات ، على الرغم من أنهم يسلمون لنا في سماحة بمراقبة مناقشة هذه المسألة إلى ما لا نهاية . وتقر هذه الأقلية أيضاً بأن موضوع مفاوضاتها الثنائية هو "الحد من" سباق التسلح النووي ، على حين أن تفويضنا وهدفنا المعلن هما وقفه الكامل . وعلى ضوء هذه الاختلافات ، يتضح لماذا لم يتتسن لنا الاتفاق على إنشاء فريق عامل في إطار هذا البند .

وأود أن أوضح أن وفدي لا يشاطر هذه الأقلية آراؤها ، وقد وافقت من قبل على إدراج هذا البند في جدول أعمالنا ، والآن تعارضه فتحول بمعارضتها تلك دون قيام اللجنة باجراء مفاوضات لها معناها على أي نحو في إطار هذا البند . وهو أمر مؤسف له أشد الأسف ، وهو أيضاً ولسوء الحظ المترتب على أعمال قاعدة توافق الآراء . ومن الواضح ، على أية حال ، أن الإرادة السياسية بشأن بدء المفاوضات في فريق عامل مخصص ليست منعدمة لدى الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة .

وقد وجه لنا سؤال بشأن ماهية ما نرغب التفاوض حوله وأتساءل عما إذا كانت أى اجابة نقدمها كافية لتغيير مواقف أولئك الذين اتخذوا موقفاً سلبياً من اقتراحات مجموعة الـ ١١ . ربما لا . أما أنصح بذلك ، فاني أتساءل لماذا طرح علينا هذا السؤال من الأصل . ولكن بما أنه قد طرح فهو يستحق الاجابة . هناك عدد من المقترنات يمكن أن نتفاوض بشأنها وأود أن أشير في المقام الأول إلى تجميع المقترنات الذي أعدته الأمانة . وبقدر ما يتعلق الأمر بوفدي ، فقد قدمت الهند مقترنات يرجع تاريخها إلى ١٩٥٦ تتصل بمجالات من قبيل الكف عن تجارب الأسلحة النووية ، ووقف انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية ، وتفكيك الأسلحة النووية ، وما إلى ذلك .

والهند ليست البلد الوحيد الذى قدم مقترنات ، وأنا أعرف عدداً من الأعضاء الآخرين الذين فعلوا الشيء ذاته . فللمكسيك عدد كبير من المقترنات يسجل لها . واقتصرت نيجيريا أن تبدأ بالتفاوض حول تجميد الترسانات النووية . واقتصر أعضاء آخرون ، من بينهم بعض بلدان أوروبا الغربية النظر في وقف انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية ، وحضر المزيد من التجارب الجوية لوسائل نقل الأسلحة وحضر التجارب النووية ، إلى جانب مسائل أخرى . كذلك اقتصرت البلدان الاشتراكية أن تتناول مسألة عدم وضع الأسلحة النووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة في الوقت الراهن . واقتصر بلد اشتراكي عضو مقترناً ثالثاً ، أي لا مزيد لاستحداث أسلحة نووية جديدة ، ولا مزيد لنشرها ، ولا مزيد لإجراء تجارب عليها .

وكما ترون فإن أمامنا عدداً كبيراً من المقترنات تختار من بينها ، ولكن الحقيقة هي أننا لا نستطيع أن نفعل شيئاً على طريق المفاوضات حول القضايا النووية ، بسبب موقف حفنة من المؤود تجاه الدور التفاوضي للجنة نزع السلاح . مما الذي يمكن أن تفعله اللجنة في مثل هذه الظروف ؟ إنها تستطيع مثلاً أن تقبل آراء تلك المؤود فتتخذ سمتاً ودداً بأن تحت الدول العظمى على المضي في اتجاه المفاوضات الثنائية حول الأهداف التي يمكن لا تتفق عليها فيما بين بعضها البعض . ونستطيع أن نقتصر على أن نعمد "في نبل" إلى أن "نفيض في الجدل حول الأمر ونسهب شم نخرج من نفس الباب كما دخلنا " على حد تعبير عمر الخيام . وهذا هو مسلك المقاومة الدنيا وقد يجد وجذاباً في ظاهره لعديداً من الأعضاء الذين يرون فيه تجسيداً للفضائل السامية من "الواقعية" و "النزع العملية" .

ولن يتتساهم وفدى ، من جانبه ، في أي تنازل عن أي جانب من مسؤوليات لجنة نزع السلاح ووظائفها . إن لجنة نزع السلاح لا يسعها قبول ما تمليه بضعة بلدان بشأن ما يجوز لها وما لا يجوز . فسلطات لجنة نزع السلاح ووظائفها مستمدة من السلطة الجماعية لاتفاق الآراء الدولي المعتمل في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ومن ثم فغلي عن القول أن الجمعية العامة لابد وأن تتلقى في دورتها الاستثنائية الثانية صورة واضحة لأسباب عجز لجنة نزع السلاح عن مجرد بدء المفاوضات في مجال نزع السلاح النووي .

وقد يجد وفي الوقت الراهن أن لجنة نزع السلاح مصابة بشلل غريب في مجال الفعل وإن لم يكن في مجال الفصاحة . فلنفصح أذن عن استنتاجاتنا بأفضل ما نستطيع . فإذا لم يكن بوسعنا أن نفعل أي شيء ملموس لوقف سباق التسلح النووي سوى أن نتكلم عنه ، فعلام سوف نتكلم ؟

لقد سعى وفدى مارا ، وهو يسلم بالحقيقة المؤسفة لعجزنا الراهن عن وقف سباق التسلح النووي ، إلى استرعاً الانتباه إلى عواقبه علينا جميعاً ، وإلى ما ينطوي عليه الموقف من خطر على بقاء الجنس البشري ، ومن ثم إلى الحاجة الملحة لبرام اتفاقية دولية بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية . وقد ظللنا ندعوه إلى ذلك منذ أيلول / سبتمبر ١٩٥٣ عند ما اقترننا للمرة الأولى بإعلاناً بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . وحتى قبل أن نتبين هذه القضية ، ومنذ وقت مبكر يرجع إلى كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٤ ، ذكرت وكالة الأمم المتحدة للطاقة الذرية في تقريرها الأول لمجلس الأمن أن "الاتفاق الدولي على تحريم انتاج وتملك واستخدام الأسلحة الذرية على المستوى الوطني ، جزء أساسى من أي نظام دولي للإشراف" . وكانت الدول الحائزة للأسلحة النووية أطرافاً في هذا التقرير عام ١٩٦٤ . ونحن نثق جادين في أنهم لا يزالون ملتزمين بالرأى نفسه وإن جاز أن تكون بينهم اختلافات حول درجة الإشراف الدولي .

ومن رأى وفدي الراسنخ أنه مع مراعاة الوضع الراهن في مجال مخزونات الأسلحة النووية ، وميغا أطنان الرؤوس الحربية ، ومنظومات النقل وازيد ياد دقتها ، والنظريات الاستراتيجية المتعلقة بالأسلحة النووية ، فإن هدفنا المباشر ينبغي أن يكون هو التماس الوسائل والسبل الكفيلة ببقاءنا الجماعي . وليس هذا بالتأكيد أمرا يقتصر التفاوض بشأنه على الدولتين العظميين ، إنما يجب أن نشتراك فيه جميعا . والواقع أن ذلك يجب أن يكون في المقام الأول من الأهمية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها ، حيث أنها لا تستطيع أن تغفل العواقب لا عليها وحدها وإنما أيضا على الآخرين نتيجة لعنتصراتها ، ولا سيما العواقب المترتبة على مستقبل الجنس البشري . ولا تزال هذه في الوقت الراهن نقطة غائمة في تفكير هذه الدول برغم عديد الإشارات لها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى .

فما الذى قامت به لجنة نزع السلاح بالفعل ازاً ذلك ؟ لا شئٌ حتى الآن ، على الرغم من الحاحنا على تناول مسألة عدم استخدام الأسلحة النووية ومسألة تأمين منع الحرب النووية خطوة لحماية نوع يحتمل أن يصبح معرضاً للخطر - ألا وهو الإنسان . على العكس من ذلك تماماً فان لجنة نزع السلاح تنتظر في موضوعين آخرين ، الأسلحة الاشعاعية وضمانات الأمان للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وذلك على نحوان لم ننتبه لا يقابه فقد يسفر عن اذعاناً ضعيفاً المشروعيه على استخدام الدول الحائزة للأسلحة النووية لتلك الأسلحة النووية . ويسترجي وفدى من جد يد رسمياً انتباه الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذا الخطر الكامن .

لماذا نواصل نغمة التحذير من هذا الخطر ؟ لأن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تزعم أن لها حق استخدام الأسلحة النووية في الدفاع عن نفسها ، بغض النظر عن عواقب هذا التصرف . وأنا أفترض أن العواقب لابد وأن يكون لها تأثير على أي تصرف عاقل . فهناك علاقة أخلاقية وعملية على حد سواء بين الوسائل والغايات لا يسعنا أن نتجاهلها . وإذا كانت عواقب تصرف يستند إلى حقوق قانونية مزعومة تعرّض للمخاطر بقاء الجنس البشري ذاته ، فمن الواضح أنّه ينبغي في عرف القانون والأخلاق حظر هذه التصرفات حظرا صارما ، وينبغي تقليص ومراجعة تعريف تلك الحقوق المشكوك فيها التي تصدر عنها تلك التصرفات .

فمن العيب ، متن سلمنا بـطبيعة السلاح النووي ، التزام موقف القول بأن استخدامه أمر تقره المبادئ العامة والقواعد العادلة للقانون الدولي . ففشل هذا التفكير النظري ينتمي إلى عصر مضى . ودون العبر بالمثل اعتراف الرأى القائل بأنه نظرًا لعدم وجود حظر محدد في القواعد العادلة للقانون الدولي ، فإن استخدام الأسلحة النووية يصبح بذلك أمراً مشرعوا . مثل هذه المواقف تتعارض مع عملية التدرج في القانون الدولي ، الذي استند في إطار الاعتدال في استخدام القوة ، وتبسيط استخدام القوة غير الضرورية ، وحائلة استخدام الأسلحة التي تسبب ضرراً مفرطاً ولا داعي له ، والتمييز بين المحاربين وغير المحاربين وما إلى ذلك .

بل ان ترتيبات عدم الانتشار الراهنة تشكل في الواقع اتفاقية لمنع الاستخدام المحتدم للأسلحة النووية ، ولكنها لا تلزم سوى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية حيث أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تملك هذا السلاح بالفعل . فكيف يسع أولئك الذين يوصون بحظر استخدام الأسلحة النووية في بقية العالم أن يدعوا لأنفسهم حقاً متهماً بها وغير مقبول باستخدام تلك الأسلحة ؟ هذا أمر ينطوي على تناقض صارخ ، في مجال القانون والأخلاق على السواء . ولا أريد التذكير بالعديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والأغلبيات التي صدرت بها ، والتي ظلت تدعو بانتظام

لتحريم الأسلحة النووية واستخدامها . وربما تستطيع الأمانة أن تعدد تجميعاً ضخماً آخر لهذه المطالبات المتكررة للجمعية العامة . أليست هذه الإرادة العامة للغالبية العظمى للجنس البشري ، كما تعرب عنها هذه القرارات ، بكافية لنبرير حظر الأسلحة النووية ؟

أود هنا أن أقتبس رأى حجة معروفة في القانون ، هو جورج شوارزنبرجر ، الذي يقول في أحد كتبه عن القانون الدولي :

" إن حق الدفاع الشرعي يجيز لكل دولة ذات سيادة أن ترتئي الرد بالمثل في حالة وقوع هجوم مسلح عليها . وينبغي أن يتتوفر في هذا الرد حسن النية ، وينبغي أن يكون مناسباً ولا يتجاوز حدود الدفاع الشرعي ، ولا يتعدى على حقوق دول ثالثة . وليس حق الدفاع الشرعي حقاً مطلقاً يمارس بغض النظر عن اعتبارات الانصاف . بل هو حق نسبي يمارس في حدود المعقول ، وبالتالي يحيد على نحو لا يكون من شأنه تدمير كيان المجتمع ذاته المقرر في القانون الدولي . ومن شأن استخدام الأسلحة النووية في ظل قواعد الحرب الراهنة أن يكون شكلاً غير مشروع من أشكال الحرب وارتكاباً لجريمة حرب " .

بل ان حجة آخر راسخا في القانون يقول ما يلي :

" إن السفالة المشعة الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية سلاح حربي جديداً تماماً . ومن الواضح أن التدمير الشامل والخشائى يتتجاوز مقتضيات أى وضع ، وأستخدام الأسلحة النووية أمر لا يسمح به ولا يتفق مع قواعد القانون الدولي القائمة . ولا يمكن أن تعلو ممارسة حق الدفاع الشرعي على قوانين البشرية التي تستهدف الحفاظ على المجتمع الإنساني وقيمه المتقدمة " .

وثمة وهي متزايد بأن الأحداث ربما تسوقنا بغير رحمة إلى جحيم نووى ، مالم نفعل شيئاً ما على وجه السرعة لوقف هذا الاتجاه . ومن ثم فقد ظللنا ندعو إلى اتفاقية لعدم استخدام الأسلحة النووية وإلى الحاجة إلى عمل جماعي لمنع نشوب حرب نووية . ونحن نفعل ذلك انطلاقاً من الإيمان العميق بأن هناك مبادئ ومتلا ومعايير تسموا على المصالح الوطنية فحسب بل وعلى مقتضيات سياسات القوة . وأسمحوا لي أن أختتم كلمتي بعبارات قالها أول رئيس وزراء هندى جواهر لال نهرو في برلماننا عام ١٩٥٠ :

" لن تكون الحرب النووية بين طرفين وإنما ضد العالمين جميعاً . إن الصراع في العالم المعاصر هو في حقيقة الأمر صراع بين القبلة النووية وروح الإنسانية " .

الرئيس : حضرات الممثلين المؤمنين ، أنتم تذكرون أن اللجنة نظرت ، خلال جلستنا غير الرسمية المعقدة بعد ظهر أمس ، مقترحاً ورد في الوثيقة ٤٧٤/CD من جدول الأعمال . وينص مشروع القرار ذو الصلة ، الذي عُمِّ في هذه الجلسة العامة بوصفه ورقة العمل رقم ٤٤ ، على ما يلي :

" تقرر لجنة نزع السلاح عقد جلسات غير رسمية في إطار البند ٥ ، الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمدمرة الجديدة من هذه الأسلحة . وللوقوف أن تستعين بخبرائها الذاتيين أثناء نظر هذا البند . وسيعلن الرئيس عدد هذه الجلسات غير الرسمية ومواعيدها عقبها بعد مشاورات مع أعضاء " .

وإذا لم تكن هناك اعترافات ، فسوف تعتبر أن اللجنة توافق على النص المعتم بوصفه ورقة العمل رقم ٤٢ .

السيد دى كيروز دوارته (البرازيل) : السيد الرئيس ، لقد بحثت هذه المسألة كما قلتم ، امس ، وقررت اللجنة أن تقد موا نصا هذا الصباح . وليس لدى اعتراف على النص أو على توافق الآراء داخل اللجنة . ولكن أود أن أشير إلى أن وقد بلادى يرى أن الجملة الثانية في هذا المشرع لا لزوم لها ، اذ تستطيع الوفود ، في أى وقت وفي آية جلسة ، أن تستعين بخبرائهما الذاتيين . أما اذا كان هناك توافق في الآراء داخل اللجنة بشأن المشرع كل ، فلن يعترض عليه وقد بلادى .

السيد دى بوس (فرنسا) (تحدث بالفرنسية والترجمة عن الانجليزية) : السيد الرئيس، أبدى زميلي الموقر من البرازيل ، على التو ، ملاحظة كنت أنا نفسي على وشك أن أبد يها . وأنا أؤيد تماما ما قاله توا ، ويبدو وفدا بلادى أن تحذف الجملة الثانية من مشروع المقرر المذى تلولته . *

الرئيس : اذا لم تكن هناك اعترافات على الاقتراحين اللذين قد مهما وفدا البرازيل وفرنسا ، فان الرئاسة على استعداد لحذف الجملة الثانية ، على أن يكون مفهوما أن الممارسة المعتادة للجنة هي أن يكون لكل وفد حق الاستعانة بالخبراء في أى وقت . هل اللجنة موافقة على ذلك ؟ لست أرى اعترافا .

السيد ميليسكانو (رومانيا) : السيد الرئيس، يود وفد بلادى اضافية أدلة التعريف "الـ " الى كلمة "أعضاء" الواقعـة في السطر الأخير . فمعذرة ، سيدى الرئيس ، اذ أن الانكليزية ليست لغتنا الأم كما هو واضح ، ولأنه يمكن تفسير النص بصيغته الحالية على أنه يعني اجراء مشاورات مع بعض الأعضاء فقط .

الرئيس : اذا لم يكن هناك اعتراض ، فان الرئيس على استعداد للموافقة في هذه الحالة على اضافة اداة التعريف . وهكذا سيكون نص الجملة الأخيرة ، أي الجملة الثانية من المقرر ، كالتالي : " وسيعلن الرئيس عدد هذه الجلسات غير الرسمية ومواعيد عقدها بعد اجراء مشاورات مع اعضاء اللجنة " . هل هذا القرار اذن مقبول لدى اللجنة ؟ لست أرى اعتراضا .

وقد تقرر ذلك .

السيد هيدر (الجمهورية اليمقراطية الألمانية) : المرفيف الرئيس، لم يكن في نيتى عرقلة التوافق في الاراء بشأن القرار الذى اتخذته اللجنة توا . بيد أننى أود أن أشير فى هذا الصدد الى أن وفد بلادى كان يفضل الاحتفاظ بتلك الجملة . وأود أن أناشد أعضاء المفوض أن يعشّهم الخبراء قدر المستطاع بغية تزويد هذه الجلسات بالخبرة النوعية الازمة . اذ أن ذلك من شأنه أن يسهم ، بالتأكيد ، في نجاح نتيجة هذه المشاورات غير الرسمية . وبهذا الفهم ، فإن وفد بلادى ينضم الى توافق الاراء بشأن ورقتكم .

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (تحدث بالروسية والترجمة عن الانكليزية) : الرفيق الرئيس، لم يجد الوفد السوفيaticي كذلك اعتراضا على اعتماد مقرر اللجنة مصوغا في النص الذي تلقوه . ولكن من المؤكد أن كل الهدف ، وأكرر كل الهدف ، من

عقد جلسات غير رسمية للجنة هو أن يشترك فيها أشخاص مهملون ذوو المام بالموضوع ، من الزاوليين العلمية والتقنية . وإذا كنا سنناقش هذه المشكلة في مجموعة تتألف من نفس الأشخاص الجالسيين الآن حول هذه المائدة ، فليس من المراجع أن نقول أكثر مما قاله أمس الممثلون الذين تكلموا في هذه المسألة . وبوجه عام ، فإنني آسف لتقديم وفدى البرازيل وفرنسا مقترحهما . وأود أن أؤيد السفير هيدر ، وأناشد جميع الوفود أن يهتموا بأن يمثلهم علماء بارزون قادرون على تقديم مساهمة يوثق بها في هذه المسألة . وليس عندي شك في أن هناك في كل بلد علماء باستطاعتهم الإجابة على السؤال الذي يطرحه البعض داخل هذه اللجنة من وقت آخر : أليس استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة أمرا خياليا ، مفرقا في الخيال من قبل الوهم ؟ أود أن أسمع بعثة آخر - صوت رجال العلم الذين سيقولون بالتأكيد شيئا مختلفا . ولا يخامرني شك في أن هؤلاء العلماء سيقولون : الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل يمكن استحداثها ، وأن العقل البشري يعمل في هذا الاتجاه ، وأن اللجنة يلزمها واجبها أن تهتم بهذه المشكلة . ومن ثم فإنني أذ أوفق على المقرر الذي تم اتخاذه أرجو من تلك الوفود المعنية اهتماما حقيقيا بدراسة مشكلة من استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة أن تبذل قصارى وسعها أضمانا لتمثيل بلدانها بخبراء حقيقيين في هذا الموضوع .

الرئيس : أعضاء الوفود المؤردون ، بما أن هذه هي آخر جلسة عامة تتعقد في شهر حزيران / يونيو ، فإن رئاستي للجنة نزع السلاح قد انتهت . وأود أن أعرب لكم جميعا عن امتناني لما أبدىتموه من روح التعاون خلال هذا الشهر من أعمالنا . فروج التعاون هذا ، قد ساعدت اللجنة ، في ما أرى ، على احراز ما تم احرازه من عمل خلال الشهر الاول من دوري الصيفية .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنني أتيتكم ببعض ما لجنة نزع السلاح خلال شهر حزيران / يونيو .

فالأمر الذي يمكن أن يعتبر الشيء الأهم هو أن الجو العملي داخل لجنتنا قد تدعم . وكانت أول نتيجة لذلك أن تمكنت اللجنة ، بغض النظر عن اختلاف الآراء ، من الاتفاق بصورة سريعة نسبيا على برنامج العمل خلال الجزء الثاني من دورتها لعام ١٩٨١ . ويتمثل أحد العوامل الإيجابية الأخرى في أن اللجنة شرعت ، استنادا إلى برنامج العمل ، في عقد جلسات غير رسمية مكرسة للنظر في إنشاء هيئات فرعية اضافية وغيرها من المسائل المتعلقة بتنظيم العمل .

وقد قامت اللجنة بقدر لا يصدق من تبادل الآراء بغية التوصل إلى تفاهم بشأن مسألة ولاية الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية . وأظن أن كلنا يرغب في ايجاد حل لهذه المسألة .

كما أجرينا مشاورات مكثفة خلال الجلسات غير الرسمية حول المسألة الهامة جدا ، وهي إنشاء آجهزة فرعية اضافية تابعة للجنة نزع السلاح ، وخاصة حول إنشاء فريقين عاملين مختصين للحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية ولوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ورغم أن تبادلات الآراء كثيرا ما تجاوزت إطار النقاش المتسم بالطابع الاجرامي ، وتضمنت مناقشات لبيان طابع موضوعي ، فلا يسعني إلا أن أعرب عن استثنائي لأن تبادلات الآراء هذه لم تشر نتائج نهائية

وأمل أن تبذل الوفود قصاراً لها لا يجاد حل في القريب حتى تتتسنى معالجة هذه القضايا على النحو الذي هي جديرة به ، ومع مراعاة توقعات المجتمع الدولي ومطالبه .

ويسرني أن أستطيع القول بأن اللجنة تمكنت من التوصل إلى اتفاق حول الاقتراح الخاص بعد جلسات غير رسمية يحضرها خبراء بشأن حثرة استحداث وانتاج أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة . وبقيني أن تنفيذ ذلك القرار سيسنن في معالجة هذه المسألة الشاملة على نحو مناسب . وأود أن أضم صوتي إلى النداء الذي وجيهه منذ لحظات مثلاً الجمهورية الديمقراطيّة الألمانيّة والاتحاد السوفييتي الموقران بخصوص اشتراك الخبراء .

ويوسعني أن أذكر بارتياح ما تبديه الدول غير الأعضاء من اهتمام متزايد بالأعمال الموضوعية لمبدولة داخل الأفرقة العاملة المخصصة التابعة للجنة . فقد دعت اللجنة ، خلال شهر حزيران / يونيو ، النمسا وأسبانيا ، بناءً على طلب منها ، إلى الاشتراك في أعمال الفريق العامل المخصص لأسلحة الأشعاعية .

وأود في ختام بياني أن أشتر吉 جميع الوفود مرة أخرى على مساعدة لسي وتعاونها معنوي في أداء مهمتي .

كما أود أيضاً أن أشكر سعادة السفير جايبل ، أمين اللجنة الموقر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ، ونائبه ، السيد فيراسانخوي ، وموظفي الأمانة والمتجمين الشفويين والمتجمين التحريريين على عملهم القيم الذي كان لي عوناً كبيراً في أداء مهمتي .

وأخيراً أود ، نيابة عن جميعنا ، أن أتمنى لخلفي ، سعادة السفير فنكاتسواران ، من الهند ، التوفيق والنجاح في تعزيز أعمال اللجنة خلال شهر تموز / يوليه .

وسوف تعقد الجلسة العامة المقبلة للجنة نزع السلاح يوم الخميس ١ تموز / يوليه ، الساعة

١٠/٣٠

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٥٠

لجنة نزع السلاح

CD/PV.134

2 July 1981
ARABIC

محضر نهائي للجلسة الرابعة والثلاثين بعد المائة

المعقدة في قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الخميس ، ٢ تموز / يوليه ١٩٨١ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد فينكتسواران (الهند)

GE.81-62361

الحاضرون في الجلسة

السيد ف . ل . اسرائيليان	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد ب . ب . بروكوفييف	
السيد ف . م . غانجا	
السيد ف . ف . برياخين	
السيد ل . ف . غراتشيكوفا	
السيد م . م . ايبيوليتوف	
السيد س . ن . روكين	
السيد ت . تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف . يوهانس	
السيد ك . كراسالس	<u>الأرجنتين</u>
السيد ج . م . أوتيغوى	
الآنسة ن . ناسيمبىن	
السيد ر . أ . ووكر	<u>استراليا</u>
السيد ر . ستيل	
السيد ن . كلينغر	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ه . مولر	
السيد س . داروسمان	<u>أندونيسيا</u>
السيد محمد صدق	
السيد هاريومتارام	
السيد ف . قاسم	
السيد اني سورابابو	
السيد آشديات	
السيد ج . زاهرنيا	<u>ایران</u>
السيد ف . کورد یرودى مونتیمولو	<u>ایطاليا</u>
السيد أ . دى جیوفانى	
السيد م . بارنجى	
السيد م . أحمد	<u>پاکستان</u>
السيد م . أکرم	
السيد ت . ألطف	
السيد س . دى کیروز دوارته	<u>البرازيل</u>
السيد ج . م . نوار فاليس	<u>بلجيكا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ب . فوتوف	<u>بلغاريا</u>
السيد اي . سوتسيروف	
السيد ر . ديانوف	
السيد ب . بوتشيف	
السيد نغوين وين	<u>بورما</u>
السيد ب . سوكا	<u>بولندا</u>
السيد ي . جيالوفيتش	
السيد أ . ثوربىرى	<u>برتغ</u>
السيد م . روجيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ب . لوكيش	
السيد م . معاطى	<u>الجزائر</u>
السيد م . مذكور	
السيد ج . هيدر	<u>الجمهورية الديمقراتية الألمانية</u>
السيد ه . ثيليليك	
السيد م . ماليتا	<u>رومانيا</u>
السيد و . غنوك	<u>زائير</u>
السيد ه . م . غ . س . باليهاكارا	<u>سريلانكا</u>
السيد س . ليغارد	<u>السود</u>
السيد ل . نوريغ	
السيد غ . أيكولم	
السيد ج . لوندين	
السيد ه . برغلند	
السيد س . اريكسون	
السيد يوببيوان	<u>الصين</u>
السيد يومنغيا	
السيد سابينوانغ	
السيد ج . دى بوس	<u>فرنسا</u>
السيد م . كوتور	
الآنسة ل . غازيريان	
السيد رود يغيز نافارو	<u>فنزويلا</u>
السيد أ . أ . أغيلار	
السيد ج . سكينر	<u>كندا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ . حسن	تونس
الآنسة و . بسم	صر
السيد م . شرايبي	المغرب
السيد م . أرسان	
السيد أ . غارثيا روبليس	المكسيك
السيد ز . فونزاليس اي رينهو	
السيد د . سمر هايز	المملكة المتحدة
السيد ج . ي . لينك	
السيد د . ارد يمبلينغ	منغوليا
السيد س . و . بولد	
السيد و . أدينيجي	نيجيريا
السيد و . و . أكينسانيا	
السيد أ . ب . فينكتسواران	الهند
السيد س . ساران	
السيد أ . كوميفيش	هنغاريا
السيد ف . غاد جا	
السيد تشا با غيورفي	
السيد ر . ه . فاين	هولندا
السيد ه . فاغنماكرز	
السيد تشارلز فلاوري	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد ف . ب . ديسيميون	
الآنسة ك . كريتنبرغر	
السيد ر . سكوت	
السيد ي . أوكاوا	اليابان
السيد م . تاكاهاشي	
السيد ب . برانكوفيتش	يوغوسلافيا

الحاضرون في الجلسة (تابع)

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي
للأمن العام

السيد ر . جايبال
السيد ف . بيراساتيغي

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس : حضرات المندوبين ، أود قبل أن نبدأ أعمالنا اليوم أن أرحب في اللجنة ترحبياً حاراً بعميل فنزويلا ، السفير رودريغيز نافارو ، الذي عين مؤخراً . وأذ أفعل ذلك فإنني أتمنى له التوفيق في مهمته في هذه اللجنة وأؤكد له في الوقت نفسه تعاون وفدي الوثيق معه .

لقد أملت قانون التعاقب الصارم الذي يحكم النظام الشمسي ويحكم لجنتنا أيضاً ، أن يمسك وفد الهند في شهر توز / يوليه الرمز الظاهر لا وادة اللجنة ، أي مطرقة الرئاسة . وانه لمصدر شرف عظيم لي أن أرأس مثل هذا الجمع الجليل الذي يعكف على السعي وراء أ Nigel القضايا - السعي لتحقيق السلام عن طريق ايجاد عالم متحرر من خوف الحرب ، عالم حر من الشك والريبة بين الإنسان وأخيه الإنسان .

أني أتولى هذا المنصب بكل تواضع ، وأنا أعرف ما تتمتع السادة المحترمون الذين سبقوني من مهارة وكفاءة في رسم معايير الطريق أمام هذه اللجنة أثناء الشهور التي خلت . وسأسعى بالخلاص لمواكبة المعايير الرفيعة التي أرسوها . وأعلم أنني أستطيع في هذا المسئولية أن أعتمد على التعاون التام من جميع الزملاء ومعونتهم الكاملة . وغنى عن القول أن الرئاسة ستكون كثيرة خلال الأيام المقبلة إلى ثراءً خبرة ومشورة السفير جايجال أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام ، وكذلك فريقه البارع والكافؤ من أعضاء الأمانة .

لقد قام السفير ايمري كوميفيش من هنغاريا ، خلال فترة رئاسته ، بتنظيم معظم الجوانب الناقصة المتعلقة بأعمال اللجنة منذ أن استأنفت دورتها لعام ١٩٨١ في حزيران / يونيو ، بأسلوبه المعتمد المنضبط والدقيق . وبطبيعة الحال أهنئه على فترة ولايته المشرمة وأن أعرب له عن امتناني لتسليمه ايام كما يقال ، جهازاً يعمل دون اضطراب . وأأمل أن يحظى الرئيس المقرب بمثل ما صادفت من حظ حسن في هذا المجال .

حضرات المندوبين ، من الواضح أنه يجب علينا بينما نعكف على المهمة الخطيرة المتعلقة بالمحاولات بشأن تدابير نزع السلاح ، أن نظل واعين بالمصالح الوطنية والأمنية للبلدان التي نمثلها - ولاشك أننا نستهدى ، ونحن نصون هذه المصالح ، بمنظوراتنا الوطنية . ولكن لا يجب أن ننسى أن أسرة الأمم المتحدة هي أسرة أكبر . وهناك قول قديم في اللغة السنسكريتية نصه : "العالم كله وطننا الأم ، ونحن جمیعاً أبناء الأرض" . إننا نعيش في عالم يزداد ترابط وينبغي بذل جهد متعدد لتكييف السعي إلى تحقيق المصالح الوطنية وأضفاء الاعتدال عليه من خلال ادراك تأثير تصرفاتنا ، أو حتى انعدام هذه التصرفات ، على الرفاهة والأمن الجماعيين للمجتمع الدولي بأسره . وتؤدى لجنتنا وظيفتين رئيسيتين مترااظتين . فهي أولاً تعطي لكل منا فرصة الافصاح عن الاهتمامات والتصورات الأمنية للبلدان التي نمثلها . وهي تمكن كلانا ، في الوقت نفسه ، من فهم وتقدير الاهتمامات والتصورات الأمنية للآخرين . ولكن لا ينبغي أن يكون ذلك الغاية من أعمالنا بل ينبغي ، بالأحرى أن تفضي هذه العملية من الافصاح والفهم العتبادل إلى حوار جاد ذي مغزى يستطيع كل منا عن طريقه أن يستفيد من وجهة نظر الآخر ، وأن يتعرف على المنطق الكامن وراء السياسات التي تنتهجها الدول ، وأخيراً ، لكي نبدأ في عملية توفيق بين آرائنا ومصالحنا المتباعدة . هذا هو جوهر مفاوضاتنا . وتعكف لجنتنا في الوقت الراهن على ما هو ، في الأساس ، عملية من الافصاح والعرض . ولكن يبقى أن يتجسد بالمعنى الكامل الجانب الأكثر أهمية بإجراء حوار جاد ، يستهدف التهاود ، وليس مجرد الرفض . وبدون مثل هذا الحوار الجاد

لن يمكن أن نسير قدما في تلك العملية الصعبة التي تهدف إلى إنجاز ما أنيط بنا من توقيف
الاهتمامات الأمنية المتباعدة.

وتتبع الرغبة في الأمان في نهاية المطاف من الخوف والريبة والمزاج المتشائم. إننا نرحب في
الأمان لأننا أساساً نخشى الخطر. ولا شيء يساعد على احتدام المخاوف أكثر من الجهل، وعدم
الفهم، والتمييز، والأحكام المسبقة. إننا جميعاً نعرب عن نوايا سلمية ولكننا لسوء الحظ نميل في
كثير جداً من الأحيان إلى أن تكون مرآة تتعكس علينا مخاوف وتوجسات بعضنا البعض. ولا يمكن
التغلب على هذا الانعكاس بصورته المضخمة والمشوهه إلا عن طريق عملية من الحوار ومحاولة فهم
ما يمكن خلف المخاوف والشكوك. وعندما تتكون رؤية سليمة وغير مشوهة فلن يصبح الأمان الجماعي
هدفًا مستعصياً كما بدأ طوال هذه السنين.

وتتطلب المفاوضات الناجحة روحًا من التهاون المتبادل، ويتطبق التهاون المتبادل بدوره
فيهما متبادلاً. وهذا يقتضي من الوفود فرادى وكذلك من أعضاء المجموعات أو التحالفات مقاومة
اغراء المغalaة في منظوراتهم الأمنية الضيقة في الوقت الذي ينبدون فيه بمنتهى السهولة الاهتمامات
المعاملة للأخرين باعتبارها غير ذات موضوع أو غير جديرة بالاهتمام الجاد. فلنترجم إذن التزامنا
بهدف الأمان الجماعي إلى قرارات يومية عملية في مسار المفاوضات داخل هذه اللجنة.

وصحيح أن الموقف الدولي اليوم يتسم بروح المواجهة والتوتر. وأعتقد أنه يصبح أكثر
ضرورة علينا في هذا السياق كهيئه جماعية، أن نعزز الحوار فيما بيننا، وأن نرسى الأساس
لزيادة الفهم المتبادل. وإذا سقطنا ضحية لمزاج الكلبة والتوجس الذي يخيّم على عالم اليوم، فإن
ذلك يعني إننا نقبل بالفشل قبل أن نشرع في الخطوات القليلة الأولى في مسيرة يسلم الجميع بأنها
طويلة وشاقة ولنذكر أنفسنا بأن أطول مسيرة تبدأ بأول خطوة خطوها. ولنتجنب الموقف الذي
يهدى فيه السعي وراء اهتماماتنا الأمنية الخاصة إلى تعريض بقائنا الجماعي للخطر.

لقد تناولت بشيء من الإسهاب بعض المسائل التي أعتقد بضرورة مواجهتها مباشرة وبوضوح
إذا ما كان لنا أن نفي بولايتنا باعتبارنا الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة القائمة للمفاوضات في
مجال نزع السلاح. وننظراً لأنه لم تبق سوى بضعة شهور على الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية
العامة المكرسة لنزع السلاح، فإننا نحتاج إلى دليل ملموس لا براز استمرار ضرورة وجود لجنتنا بـ
وأهميتها، في التوصل لتحقيق الهدف المرتجى المتعلق بنزع السلاح العام والشامل تحت اشراف
دولي فعال.

وأود قبل أن أختتم كلمتي، أن أتمنى كل التوفيق لرؤساً الأفرقة العاملة المخصصة التي
شكلتها اللجنة فيما يبذلون من مساعٍ وأثق أن جهودهم ستتيح لنا أن نعرض على الدورة الاستثنائية
الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في العام المقبل مقتراحات جديرة بهذه اللجنة وكيل
وقد مثل فيها.

وإذا ما أمكن للجنة وأفرقتها العاملة خلال شهر تموز / يوليه الحالي، كما آمل، أن
تستغرق في حوار جاد ومخلص نصب جميعاً عن طريقه على وعي بما يمكن خلف الاهتمامات الأمنية
والمنظورات الوطنية الفردية لبعضنا البعض، ثم أن نشرع في عملية تطوير الفهم المتبادل، فعندما
يصبح بوسعي أن أقول بارتياح أن هذا قد كان بحق صيفاً هندياً دافئاً.

السيد رودريغيز نافارو (فنزويلا) (الكلمة بالأسبانية) : سيدى الرئيس، أود قبل أي شيء أن أهنئكم على توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح لشير تموز / يوليه . ونحن واثقون من أن أعمال اللجنة ستكون تحت ارشادكم الحكيم الكفوء مفيدة وفعالة للغاية . ان وزير خارجية فنزويلا حالياً في زيارة رسمية للهند وهي واقعة توضح رغبة بلدنا في ايجاد روابط أوثق من الصداقة والتعاون . وأود أيضاً أن أشكركم ، يا سيدى الرئيس ، على ماتفضلتم بتوجيهكم الي من كلمات ترحيب حارة بقد وبي إلى لجنة نزع السلاح . وانني أتمنى الاشتراك بأقصى قدر من الاهتمام والحماسة ، مع سائر زملائي الموقرين ، في عمل هذه الهيئة التفاوضية الهامة لنزع السلاح ، والتي يعقد عليها المجتمع الدولي أملاً عريضة .

وأود أيضاً توجيه شكر وفدي وتهانئه إلى السفير كوميغيسن الذي أدى واجباته بوصفه رئيساً للجنة في شهر حزيران / يونيو بالمهارة والكفاءة اللتين ميزتا نشاطه المعروف داخل هذه الهيئة التفاوضية .

وأود الآن أن أدلّي ، باسم وفدي ، ببعض التعليقات مختصرة ذات طابع عام على بعض بنود من جدول الأعمال .

وتتراءى كل يوم صعوبة الأدلة ، ببيان عن مسائل تتصل بالتسليح ونزع السلاح دون الواقع في تكرار لا مفر منه . فقد تكرر باستمرار الحديث عن الحلول الأساسية للمشاكل التي يعالجها هذا المحفل وغيره من المحافل الدولية ، وذكرت هذه الحلول في عدد كبير من قرارات الجمعية العامة . غير أن تزايد تعقد الوضع الدولي وخطورته الذي يرجع أساساً إلى سباق التسلح النووي دون هدادة ، يجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى تكراراً لاعراب بأقصى قدر من الاقتناع عن أهمية نزع السلاح ، وتكثيف الجهود من أجل تحقيق اتخاذ تدابير ملموسة في مجال نزع السلاح النووي .

لقد أخذت لجنة نزع السلاح تنظر من جديد ، خلال الأسبوع الأخير ، في مسألة حظر التجارب النووية . ونحن أيضاً نرغب في الإشار مرة أخرى إلى هذه القضية من أجل التأكيد على أهميتها وفي الوقت نفسه التشديد على الضرورة الملحّة لتناولها بطريقة مناسبة تحت رعاية هذه اللجنة بهدف تحقيق اعتماد معاهدـة بشأن هذا الموضوع .

وقد قدمت ، مواراً وتكراراً ، حجج وأسباب لا يمكن دحضها تؤيد عقد اتفاق دولي في وقت مبكر بشأن هذه القضية الهامة والملحة . وللأسف ، لم يكن لهذه النداءات المشروعة ، في الواقع ، الأثر المنشود ، بسبب المواقف التي اتخذتها وفود معينة على أساس مفاهيم وطنية ضيقة من الواضح أنها لا تتفق مع الرغبة الساحقة للأغلبية إبرام معاـدة لحظر التجارب النووية خطـوة هامة صوب تحقيق هـدف نزع السلاح العام الكامل . ونتيجة لذلك ، لا يمكن القول ، بعد عدد من السنوات مرـت في البحث المـكثـف ، بأن هناك أي تقدم حـقـيقـي ، لأن الواقع هوـأن التجارب النوـويـة ما تزال تجري ، تحت مختلف الأـعـذـار ، مع تعزيـزـ سـبـاقـ التـسـلـحـ النوـويـ علىـهـذاـ النـحوـ منـ جـانـبـ الـكـيـ والـنـوعـيـ .

ومع ذلك ، نـودـ الـيـومـ ، وـنـحـنـ أـبـعـدـ ماـ نـكـونـ عـنـ الـاسـتـسـلـامـ لـهـذـاـ الـوـضـعـ المـبـطـلـ لـلـهـمـةـ ، أنـ نـؤـكـدـ مـرـةـ أـخـرىـ ، وـعـلـىـ نـحـوـ أـقـوىـ مـنـ أـيـ وـقـتـ مـضـىـ ، التـأـكـيدـ الـأـسـاسـيـ الذـىـ أـعـلـنـهـ وـفـدـنـاـ إـلـىـ جـانـبـ الـوـفـودـ الـأـخـرىـ فيـ مـجـمـوعـةـ الـ٢ـ١ـ ، بشـأنـ الـبـنـدـ ١ـ مـنـ جـدـولـ أـعـمـالـ الـلـجـنـةـ . وـانـ اـصـارـنـاـ

على هذه النقطة ناشيًّا عن اقتاعنا بأن من الضروري ، قبل أي شيء آخر ، أن نستمر ، بـ أدب وأصارار ، في بحث مختلف البدائل التي يمكن أن تفضي إلى اعتماد اتفاقية بشأن قضية اعترفت الجمعية العامة أكثر من مرة بأنها مسألة ذات أولوية عالية .

ولن أكرر بالتفصيل موقف فنزويلا من هذه المسألة ولكنني أود مجرد فقط أن أذكر اللجنة بأن وفدي يؤيد فرض حظر كامل على التجارب النووية ، بما فيها التجارب التي تجري في الأغراض السلمية نظراً لأنَّه من المستحيل التمييز بوضوح بين التجارب التي تجري في الأغراض العسكرية والتجارب التي تتم في الأغراض السلمية . غير أن ذلك لا يعني ضمناً الاستبعاد الكامل لامكانية إجراء تفجيرات نووية في الأغراض السلمية ، ولكن ينبغي ألا تجري هذه التفجيرات إلا في ظروف استثنائية جداً . ويمكن الاذن لأى دولة ، رهنا برقابة دولية دقيقة من جانب سلطة دولية ، بتفجير نبيطة نووية شريطة أن يكون الغرض من هذا التفجير سلمياً على نحو واضح وأن تتخذ تدابير مناسبة لمنع استخدامه في أغراض عسكرية .

ان الوثيقة CD/181 التي قدمتها مؤخراً مجموعة الـ ٢١ تتضمن اقتراحات محددة معروضة بوضوح وايجاز ، تهدف إلى اعطاء دفعَة حاسمة للعمل بشأن حظر التجارب النووية ، ومن ثم تمكين لجنة نزع السلاح من أداء دورها في تناول هذا الموضوع ، عن طريق انشاء الفريق العامل المقترن . وتتضمن الوثيقة أيضاً بعض الأسئلة المحددة جداً والمعوجة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية المشتركة في المفاوضات الثلاثية . وتستحق هذه الأسئلة جواباً بما يتفق مع ما للموضوع من صفة الاستعجال والأهمية ، وبالشكل الدقيق الذي أعتبرت به مجموعة الـ ٢١ عن وجه قلقها في هذه المسألة .

وفي الوثيقة CD/180 ، كرت مجموعة الـ ٢١ بالمثل اقتراحها الداعي إلى انشاء فريق عامل مخصص للبند ٢ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" .

ان المجتمعات غير الرسمية التي عقدتها اللجنة بشأن البند ٢ والتي كانت ، كما أشرنا إلى ذلك في حينه ، خطوة أولية إلى حد ما صوب عملية تفاوضية ، قد أكدت اعتقادنا بأنه ينبغي التخلُّ عن عقائد الردع النووي من أجل تمهيد الطريق لمستقبل أفضل للبشرية ، يمكن فيه إقامة السلام والأمن الدوليين على أساس أكثر رسوحاً وعدلاً . وأن وضع معاهد لحظر استخدام الأسلحة النووية ، على النحو المقترن هنا ، سيشكّل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح .

وعلى الرغم من أن المجتمعات غير الرسمية كانت بلا شك مفيدة فإنها أشارت أيضاً إلى وجود ضرورة لمناقشة القضايا المعقّدة التي ينطوي عليها الموضوع على مستوى أعلى ، وهو المفاوضات المتعددة الأطراف . واقتصرت مجموعة الـ ٢١ العناصر الرئيسية للولاية التي قد يتم تمويلها للفريق العامل الجديد .

ان أهمية البند ٢ واضحة تماماً . ومع ذلك ، فإن العمل الذي ينبغي للجنة نزع السلاح القيام به بشأن هذه المسألة وهي ذات أعلى درجة من الأولوية وفقاً للفقرة ٥ من الوثيقة الختامية ، قد واجه باستمرار القيود والعراقيل من جانب دول معينة تحمل ، لأنها بالذات دول حائزة للأسلحة النووية ، المسؤولية الأولى عن النهوض بنزع السلاح النووي .

ان هذا الاهتمام الأقصى بقيام اللجنة بالتنفيذ الكامل للولاية المسندة اليها من المجتمع الدولي عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة، تناشىء عن حق الدول غير الحائزة لأسلحة النووية في المطالبة بنزع السلاح النووي لأن المسألة في النهاية هي مسألة ضمان بقائها في وسط هذه المواجهة الحقيقة بين عدد قليل جدا من الدول ، وهي مواجهة تعرض مصر البشرية بأسرها للخطر . ان بلدانا لا يمكنها أن تكتفى بدور سلبي أو ثانوي ، والأكثر من ذلك أنها لا يمكن أن تستسلم لهذا الدور في هذا الوضع العالمي الخطير الذي يشكل فيه سباق التسلح النووي أكثر الجوانب المثيرة للقلق .

ولما كان نزع السلاح النووي هو أهم المسائل وأكثرها الحاحا ، ولما كانت أهميته حيوية لجميع شعوب العالم ، لذا كان من الطبيعي ، وليس العكس ، أن تلح الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ على أن تشرع اللجنة ، دون مزيد من الابطاء ، في اجراء مفاوضات موضوعية بهدف اتخاذ تدابير ملموسة في ميدان نزع السلاح النووي .

وعلاوة على ذلك ، فان هذه المطالب المشروعة لمجموعة الـ ٢١ والتي أعيد تأكيدها في الوثيقين اللذين أشرت اليهما ، تتصل اتصالا وثيقا بجواهر هذه اللجنة ، ويسبب وجودها نفسه ومن واجبنا جميعا ، نحن أعضاء هذه اللجنة ، أن نحافظ على طابعها كهيئة تفاوضية وأن نعززه اذا استلزم الأمر . لقد أنشئت لجنة نزع السلاح لكي تنظر في البنود الهامة في جدول أعمالها من زاوية التفاوض ولكن تجري مفاوضات موضوعية بغرض التقدم نحو اعتماد صكوك تتضمن تدابير محددة لنزع السلاح .

وبينبغي ألا تكون المفاوضات التي تجرى في محافل ضيقة أخرى عقبة في طريق قيام هذه اللجنة بالمفاوضات بشأن نفس القضايا ، بما يتفق مع دورها بوصفها المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على نزع السلاح . وببناء على ذلك ، ينبغي لهؤلاء المشترين في المفاوضات الضيقة أن يواصلوا اعلام اللجنة على نحو كامل ومستمر ، بالتقدم المحرز في هذه المحادثات . وفضلا عن ذلك ، فإن الطريقة العملية والغفيدة أكثر من غيرها التي تمكن لجنة نزع السلاح من الاضطلاع بدورها كهيئة تفاوضية هي ، كما أشير الى ذلك ، الأفرقة العاملة التي لا يتطلب بيان أهميتها أي تعليق آخر .

ان أقل ما يمكن أن نفعله في هذه المرحلة هو أن نعرب عن أملنا في أن تقوم الدول الحائزة لأسلحة النووية ، التي وقفت حتى الآن في طريق توافق الآراء بشأن انشاء الفرقـةـ بين العاملين المقترحين ، بتعديل موقفها لتحقيق نزع السلاح ولتحقيق الثقة في هذه اللجنة . ولا يمكن ، بل ولا ينبغي ، أن تظل نداءات عدد كبير من الوفود تعبيـرا عن تطلعـاتـ وأـمـالـ شعـوبـ كثـيرـةـ فيـ الـعـالـمـ ، مـوـضـعـ الـأـهـمـالـ إـلـىـ الأـبـدـ .

ان وفدى يود الاشارة باختصار الى مسألة ما يسمى بالأسلحة الاعـشـاعـيةـ . ان موقف فنزويلا من هذا الموضوع معروف من قبل . وفي بداية مداولـاتـ الفـرـيقـ العـاـمـلـ المـخـصـصـ لهـذاـ المـوـضـعـ ، اقتـرـحـناـ نـهـجاـ مـخـتـلـفاـ لـغـرـضـ وـاحـدـ ، هـوـ الـاسـهـامـ فيـ اـتـخـاذـ تـدـبـيرـ حـقـيقـيـ لـنـزعـ السـلاحـ فيـ هـذـاـ الصـدـدـ .

وأعلـناـ فيـ ذـلـكـ الـوقـتـ أـنـ يـنـبـغـيـ أـلـاـ تـشـيرـ الـاتـفـاقـيـةـ المـزـمعـ اـعـتـمـادـهاـ نـتـيـجـةـ لـعـمـلـ الـفـرـيقـ العـاـمـلـ المـخـصـصـ ، إـلـىـ الـأـسـلـحـةـ الـأـشـعـاعـيـةـ الـتـيـ لـاـ جـوـودـ لـهـاـ ، وـلـكـنـ إـلـىـ حـظـرـ اـسـتـخـادـ الـمـوـادـ المشـعـةـ فيـ الـأـغـرـاضـ الـعـسـكـرـيـةـ وـحـظـرـ الـأـسـلـيـبـ الـحـرـيـةـ الـأـشـعـاعـيـةـ أـوـ أـسـلـيـبـ الـحـربـ الـأـشـعـاعـيـةـ .

ولم يكن هذا الموقف ، كما شددنا على ذلك ، موقفاً متصلباً . ومع ذلك ، اقتصرنا على متابعة مداولات الفريق العامل باهتمام ، آملين أن تنشأ عناصر جديدة من شأنها أن تؤدي إلى اضافات أو تعدد يلات تتمشى بدرجة أخرى مع السمات الأساسية لاقتراحات وفدى الأصلية .

واليوم نلاحظ بارتياح تزايد الاتجاه في الأسابيع الأخيرة لتأييد ادراج عناصر جديدة تهدف إلى تحسين مشروع الاتفاقية وتوسيعه . وأصبح هذا الاتجاه واضحاً مع الاقتراحات المقدمة من الوفد السويدي لا دراج أحكام تتعلق بمفهوم الحرب الإشعاعية والهجوم على المفاعلات النووية . وقد ثبت أن هذه النقطة ذات صلة بالهجوم الذي شنته إسرائيل على المفاعل النووي في العراق والذي أدانته حكومة فنزويلا منفردة وبالاشتراك مع البلدان الأخرى في مجموعة الـ ٢١ على حد سواء . ولقد لاقت هذه الاقتراحات تأييداً في معظم الجهات . وإذا وافق عليها في النهاية ، فإنها ستعطي اتجاهها جديداً لاتفاقية ما يسمى بالأسلحة الإشعاعية التي سوف يتحسن مضمونها بدرجة كبيرة .

إن الاقتراحات الجديدة ، خاصة فيما يتعلق بمفهوم الحرب الإشعاعية ، تجسد بعضاً من تلك الاهتمامات التي دفعت وفدى فنزويلا ، منذ بعض الوقت ، إلى اقتراح نهج مختلف . وهذا هو السبب الذي يجعلنا نؤيد هذه الاقتراحات تأييداً عاماً . وصحيح أن اقتراحات الوفد السويدي تدعوا إلى توضيح معين من وجهات النظر السياسية والقانونية والتقنية ، ولكن الفكرة الأساسية لأشك ذات قيمة كبيرة وينبغي لذلك ادماجها في مشروع المعاهدة .

ويود وفدى أيضاً التشدد على أن استخدام مصطلح الأسلحة الإشعاعية في أي اتفاقية ينبغي ألا يعني أو أن يدل ضمناً على ما ينتج عن ذلك من أضفاء صبغة شرعية على استخدام الأسلحة النووية . وفي المعاهدة التي يجري التفاوض عليها ينبغي أن تتضمن ربطاً مناسباً مع الأسلحة النووية نظراً لأنه ما يسمى بالأسلحة الإشعاعية سيظل ، في نهاية المطاف ، متصلة اتصالاً جوهرياً بالأسلحة النووية . ولن يكون لاتفاقية بشأن هذا الموضوع ، وهو كما نعرف جميعاً ، لا يمتنع بالاً ولوية ذاتها التي تنتفع بها بنود أخرى في جدول أعمال اللجنة ، قيمة حقيقة إلا إذا أسهمت هذه الاتفاقية في حظر وازالة الأسلحة النووية التي لا يثير وجودها وأشارها التخريبية المحتملة أى شك بالطبع .

وبالنسبة إلى الوفد الفنزويلي أهمية خاصة على عمل الفريق العامل المخصص المسؤول عن وضع برنامج شامل لنزع السلاح لتقديره في الوقت المناسب إلى الجمعية العامة لدراسةه والنظر فيه خلال دورتها الاستثنائية الثانية المقررة لنزع السلاح .

ومن الواضح أن البرنامج الشامل سيمثل أحدى الوثائق الرئيسية المنبثقة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية نظراً لأنه ينبع ، كما أشير إلى ذلك ، أن يوفر الإطار الأساسي للمفاوضات الموضوعية بشأن نزع السلاح ولذلك فإن من الواضح أن هذه اللجنة مطالبة بوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، وفقاً للأولويات الواردة في الفقرة ٤٥ من الوثيقة الختامية التي تنص بما لا يدع مجالاً للبس على ايلاء الاهتمام ، على سبيل الأولوية لتدابير نزع السلاح النووي .

إن هذه الفترة عصيبة وحرجة للعالم أجمع . فنحن نجتاز مرحلة حاسمة في الشهور الدولية وأمامنا جميعاً فرصة للمساعدة على إرساء الأسس اللازمة للدول لكي تعيش معاً في وئام واحترام متبادل ،

وفي ظل السلام والعدل . وان نزع السلاح النووي شرط أساسي ضروري لتحقيق هذا الهدف . وستكون دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية التي ستعقد في المستقبل القريب ببرهانا آخر على التصميم الذي لا يحيد عنه المجتمع الدولي لتعزيز نزع السلاح . وللجنة نزع السلاح ، بوصفها المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على نزع السلاح ، تواجه التحدى الأعلى ، وهو الاسماء اسهاما كبيرا في تحسين الوضع العالمي وتحقيق آمال المجتمع الدولي .

الرئيس : أشكر سعادة السفير رودريغويز نافارو ، سفير فنزويلا ، على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة .

السيد دى سوزا اي سيلفا (البرازيل) : السيد الرئيس ، انه لمن دواعي ارتياح وقد بلادى أن يراكم ترأson لجنتنا خلال شهر تموز / يوليه الجارى . ونحن على يقين من أن أعمالنا ستستمر ، في ظل توجيهكم ، باقتدار بالغ ومهارة ونزاهة تامة . هل لي أيضا أن أعرب عن تقديرى للعمل الذى قام به سلفكم المؤقر ، سعادة السفير كوبيفش ، الذى يستحق امتناننا واعجابنا بما قد مه من مساهمة بارزة في أعمال اللجنة خلال فترة رئاسته في شهر حزيران / يونيو .

سيدى الرئيس ، منذ نشوء هذه اللجنة ، والوفد البرازيلي يعرب باستمرار ، مع غيره من الوفود ولا سيما أعضاء مجموعة الـ ٢١ ، عن تأييده للمشروع في مفاوضات موضوعية حول البند المدرج في جدول أعمالنا والذي يحظى بالأولوية القصوى ، ألا وهو وقف سباق التسلح ونزع السلاح النووي . ان الأسباب التي تجعل الشرع في مفاوضات متعددة الأطراف حول هذه المسألة أمرا ملحا واما معروفة جيدا ، فلا داعي الى تكرارها هنا . كما أن عددا كبيرا من الوثائق الدولية التي اعتمد لها جميع أعضاء هذه اللجنة بتوافق الآراء قد سلم صراحة بالحاجة الملحة الى مثل هذه المفاوضات وبأهميةها . وطبعي جدا أن يعتبر هذا التوافق في الآراء كافيا لضمان تمكين اللجنة من التصدي للمسألة على نحو موضوعي . لقد كان اعتماد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بمثابة اتفاق جميع أعضاء الأمم المتحدة ، ولا سيما الأعضاء منهم في لجنة نزع السلاح ، على اتخاذ الإجراءات التي تدعوا إليها هذه الوثيقة ، وبذلك أخذوا على أنفسهم التزاما رسميا ينبغي احترامه تماما . كما أعرب أعضاء اللجنة ، بادرتهم البند الخاص بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي في جدول أعمالها وبرنامج عملها ، عن قبولهم بأن يكون هذا البند محلا للتفاوض داخل هذه الهيئة التي أسندت إليها ولية تفاوضية واضحة لدى انشائهم .

ولذا ، فإن وفد بلادى لا يستطيع أن يفهم سبب تحفظ عضوين من أعضاء اللجنة وأرجوا مهما عن الانضمام الى توافق في الآراء بشأن إنشاء فريق عامل مخصص يعني بمعالجة البند ٢ معالجة موضوعية ، وهو التوافق الذى كان من الممكن التوصل اليه لولا موقفهما . وكان وفد بلادى يظن أن الالتزامات التي أخذناها على أنفسنا جمیعا لا ينبغي أن تكون موضع شك ، وخاصة أن مثل هذه الالتزامات جاءت نتيجة مفاوضات طويلة ومتأنية وأنه تم الاعراب عنها في وثيقة اعتمدت بتوافق الآراء منذ أربع سنوات فقط .

وهذا أبدى هذان الوفدان موقفا مقلقا جدا يعكس الاتجاه السائد حاليا بين بعض الأوساط لتنقیح بعض المفاهيم التي اتفق عليها في ميدان نزع السلاح في الماضي غير البعيد . وخلال الجزء الثاني من السينينات ، الترمي ثلث دول حائزة للأسلحة النووية التواما رسميا في معايدة دولية بالاضطلاع " في وقت مبكر " بمفاوضات حول نزع السلاح . وهي لاتزال تعلن عن التزامها الشديد بهذه المعاهدة غير أن اخلاصها يهد وقاررا على بعض أحكام هذا الصك .

ومنذ وقت أقرب اشتركت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في صياغة الوثيقة الختامية ، وانضمت إلى توافق الآراء الذي أتاح اعتمادها ، ومن ثم إنشاء الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف التي كان مفروضاً أن تتخذ إجراءات بشأن المسائل التي تضمنها برنامج عملها . ولكن خلال تلك السنوات الثلاث من عمل لجنة نزع السلاح ، تم على نحو منهجي إفشال جميع المحاولات لاجراء دراسات ومفاوضات حول مضمون هاتين القضيةتين اللتين تعتبران على أعلى درجات الأولوية . وكانت الحجة التي قدمت في الغالب أن مثل هذه المسائل هي من "الأهمية" "والحساسية" "والتعقيد" بحيث لا يمكن تبرير دراستها من جانب أطراف متعددة يضاف إلى ذلك الحجة الغربية ، وهي أن نزع السلاح النووي ينطوي على "المصلحة الحيوية" للدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها ، ومن ثم فإن من الأفضل تناول هذه المسألة ضمن دائرة ضيقه مؤلفة من الدول العظمى .

ولكن الاتجاه المقلق الذى ذكرته فيما تقدم قد أخذ في الآونة الأخيرة ينعكس بشكل متزايد في الحجج التي تسوقها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وكذلك في مواقفها . وتهدف مثل هذه الحجج إلى تبرير وجود الأسلحة النووية واحتيازها بدعوى أن مثل هذه الأسلحة هي أدلة أساسية لضمان أمن تلك الدول ، وأنها تضمن بالتالي الحفاظ على التوازن الذي يهدى بدوره إلى استتاب "السلام والاستقرار والنظام" في الوقت الحاضر فهل انخفضنا بمفهوم "السلام" إلى الحد الذى أصبح مفهوم السلام معه مساويا لحالة من التوتر يمكن احتمالها ؟ وهل ينتظر من سائر دول العالم أن ترضى بمفهوم عن "الاستقرار والنظام" يتغاضى عن استمرار تصاعد سباق التسلح النووي ؟ أيجوز أن يستمر أولئك الذين وضعوا مثل هذا التصميم الكبير للشئون العالمية في تجاهل "المصالح الحيوية" للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ؟

ان البرازيل على اقتناع بأنه لا يمكن أبداً التوصل الى ايجاد حلول منصفة ودائمة لمسائل نزع السلاح مالم تؤخذ بعين الاعتبار الواجب الشواغل والمطامح المشروعة للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء . ولا يمكن تبرير النظريات التي تفترض أن لا ولئك الذين يملكون القوة ووسائل افناه الحضارة الحق في اتخاذ قرارات توثر على الجنس البشري بأسره . ولو كان ذلك صحيحاً ، وكانت القوة هي المقياس الوحيد المعترف به في العلاقات الدولية ، لشعرت جميع الدول حقاً بأن هناك ما يبرر سعيها للحصول على شتى الوسائل التي تعلي بها ارادتها على الآخرين . ولا يزال وفد بلادى مقتنعاً بأن تلك الوفود التي تعذر عليها إلى الآن التقييد بالأسس التي قامت عليها هذه اللجنة سوف تدرك أخيراً ، عن طريق استعراض المفاهيم السائدة حالياً في ميدان نزع السلاح استعراضاً دقيقاً ومستنيراً ، ان أفضل ما يخدم المصالح الأمنية لكل منها هو ايلاء الاعتبار الواجب الى الصورة الأشمل عن العصالح الأمنية لأسرة الدول بكاملها ، وان لجنة نزع السلاح هي المحفل المناسب لاجراء المفاوضات ذات الصلة وسوف يثبت أن أي موقف عكس ذلك سيكون خطأً فاجعاً سيسجله التاريخ عاجلاً أو آجلاً .

الرئيس: أشكر سعادة السفير دى سوزا اى سيلفا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس.

السيد هيدر (الجمهورية اليمقراطية الألمانية) : السيد الرئيس، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أعرب عن ارتياح وفدي الجمهورية اليمقراطية الألمانية لرؤيتك في منصب رئاسة هذه اللجنة . ونحن على اقتناع بأنكم ستقودوننا باقتدار ، بفضل براعتكم وحنكتكم الدبلوماسية

المعروفتين ، الى نهاية شهر تموز / يوليه الذى سنواجه فيه ، دون ريب ، القسم الأكبر من أعمال الدورة الصيفية . وأود في الوقت نفسه أنأشكر سلفكم ، الرفيق كوميفش ، سفير هنغاريا ، على أدائه الممتاز والناجح كرئيس للجنة في شهر حزيران / يونيو . أذ أن الفضل يعود الى مثابرته أساسا في كفالة بدء مفاوضاتنا على نحو سلس تماما منذ افتتاح دورتنا الصيفية . كما أود في الوقت نفسه أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بترحيبا مخلصا بسعادة السفير رودريغو نافارو ، سفير فنزويلا ، الذى استمعنا الى بيانه باهتمام كبير . ونحن نتمنى له كل توفيق في مهمته الجديدة ، ونطلع الى التعاون البناء معه .

اسمحوا لي الآن أن أتصدى للمسأليتين الرئيسيتين المدرجتين في جدول أعمال اللجنة ، وهما حظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي .

ليس ثمة جدال حول أهمية هذين البندين . ويتبخر ذلك بوجه خاص في الظروف الراهنة حيث تقوم أوساط معرفة فيما وراء المحيط الأطلسي تسعي الى التفوق العسكري بدفع سباق التسلح النووي الى أبعاد جديدة وخطيرة . وهناك الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، حاجة الى اتخاذ تدابير ملموسة لتجنب ابادة الجنس البشري في حريق نووي . كما أن اجراء الحوار والمفاوضات على أساس المساواة هو من مواضيع الساعة . تلك هي الأفكار الرئيسية التي يستند اليها النداء الآخر الذي وجهه مجلس السوفييات الأعلى " الى برلمانات العالم وشعوبه " والذي لا حظت انه عم قبل دقائق معدودة بوصفه وثيقة رسمية . ولدي يضم صوته الى هذا النداء . وفي هذا الصدد ، أعلن مجلس الشعب في الجمهورية اليمقراطية الالمانية رسميا ما يلى :

" يوجه مجلس السوفييات الأعلى نداء السلام في وقت يتعرض فيه السلام العالمي ثانية لخطر شديد . ان تحول القوات العسكرية العدوانية الى سياسة المواجهة وزيادة الأسلحة والى سياسة التدخل وإثارة الصراعات لا يهدد بالقضاء على نتائج الانفراج التي أحرزتها الشعوب في كفاح مرير فحسب ، وإنما يدفع الجنس البشري الى شفا حرب نووية كبيرة " .

وهكذا رفعت هيئات السلطة العليا في الدول صوتها مرة أخرى مؤيدة للسلم ونزع السلاح . وبالطبع ، فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو : ما الذى ستفعله لجنة نزع السلاح كي تستجيب لهذه النداءات وتؤدى دورها بوصفها الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة ؟ أنظل ننتظر انفجار كارثة نووية ، أم أنه ينبغي لنا أن نشرع في المهمة التي أسندتهالينا شعوب العالم ونتوصل الى حلول ايجابية ؟

أظن أن الخيار الثاني هو الطريق الصحيح . ووفد بلادى يعتبر انشاء هيئات فرعية للجنة تعنى بحظر التجارب النووية ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي خطوة أولى في هذا الاتجاه .

ونظرا لعدم التوصل خلال دورتنا الريعية الى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة ، فقد أيدنا عقد جلسات غير رسمية بشأن البندين ١ و ٢ . وقد لعبت هذه الجلسات دورا نافعا في توضيح بعض الجوانب الأساسية المرتبطة بالعائدات النووية وسباق التسلح النووي . وتم الاعتراف اعترافا واسعا بمسايس الحاجة الى اجراء مفاوضات حول وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . بيد أنه لم يتتسن الاتفاق على خطوات ملموسة تقضي الى التحضير لمثل هذه المفاوضات .

ولا يسع وفد بلادى الا أن يعرب عن استيائه لظهور نزعة في هذا الصدد من جانب دولتين حائزتين للأسلحة النووية تعرض للخطر عين الأساس الذى تقوم عليه هذه اللجنة . وبيد و أن هاتين الدولتين غير مستعدتين للاشتراك بشكل نشط في المفاوضات حول مسائل عصرنا الحاسمة ، مما يتعارض مع أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لمنع السلاح ، والنداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة ، والرغبة المعلنة للرأى العام العالمي . وقد يتولد لدى المرأة الانطباع أحياناً بأن هاتين الدولتين مستعدتان في أحسن الأحوال للاشتراك في مناقشات غير ملزمة لا غير . ونظراً لهذا الموقف ، فقد استحال حتى الآن اتخاذ قرار ، ولو جرائي بشأن إنشاء أفرقة عاملة مخصصة اضافية . وتبيراً لهذا الموقف ، قدمت الحاجة القائلة بأن "الوقت لم يئن بعد " لاجراء مفاوضات حول وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وهذه الحجة واهية ولاداعي ، بالتأكيد ، الى الخوض في التفاصيل . وتحدد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى بوضوح عن هذا الموضوع ، كما هو شأن بالنسبة للحالات الأخرى . وللايضاح أود أن أشدد على حالة تاريخية مماثلة واحدة لا غير . ان جميع الجالسين حول هذه المائدة يعرفون بالتأكيد تاريخ مفاوضات نزع السلاح في إطار عصبة الأمم . فقد مررت سنوات في اجراء مداولات كانت في بعض الأحيان نظرية جداً . وكان طبيعياً أن يقدر لهذه المداولات الفشل بسبب مفهوم الربط السسي . الذي يعرفه الجميع والذي استخدمه معارضون نزع السلاح الحقيقي . وقد تجلى هذا المفهوم ، في جملة أمور ، في تقرير "اللجنة المختلفة" المورخ في أيلول / سبتمبر ١٩٦١ . وأود أن أستشهد منه بما يلي :

" من بين جميع المشاكل التي تواجهها عصبة الأمم ، ليس ثمة مشكلة أ更要 من مشكلة نزع السلاح ، لأن الأسلحة تتوقف على السياسة ، والسياسة تتوقف على الظروف ، في حين أن الظروف تتغير من عالم آخر ومن بلد إلى بلد " .

ان هناك توازياً واضحاً بين هذه الحجة والحجج التي تقدم في الوقت الراهن . ولا يسع وفد بلادى الا أن يكرر نداءه الى الدولتين النوويتين اللتين لم تبدِا استعدادهما حتى الان للانضمام الى جهودنا التي تستهدف المضي بنزع السلاح قدماً أن تغييراً موقعاً وأن تقبل على الأقل قراراً رسمياً ايجابياً بشأن إنشاء هيئات فرعية اضافية تعنى بالبندين ١ و ٢ .

ان فريقاً عالماً مختصاً معيناً بحظر التجارب النووية يمكن أن يعالج معالجة شاملة جميع الجوانب المرتبطة بالحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية . وستتاح لكل الدول الحائزة للأسلحة النووية فرصة مناسبة لشرح موقفها وللتوصل الى اتفاق بشأن هذه المشاكل الحيوية . وفيما نعلم ، لم تقم حتى الآن دولة واحدة حائزة للأسلحة النووية باشاراة الشكوك رسمياً حول الحاجة الى فرض حظر شامل على التجارب النووية . وهكذا يجد وأن هناك ضرورة مواتية لانشاء فريق عامل يعني بحظر التجارب النووية حظراً شاملاً . ويمكن أن تكون الخطوة الأولى التي تتفق علينا جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية فرض حظر على جميع تجارب الأسلحة النووية لعام واحد . ومن شأن ذلك أن يؤشر ، دون أدلى شك ، تأثيراً ايجابياً على مستقبل المفاوضات الخاصة بحظر التجارب النووية حظراً شاملاً . ونعتقد في الوقت نفسه أن إنشاء مثل هذا الفريق العامل لن يتعارض مع استئناف المفاوضات الثلاثية ، بل أنه سوف يعززها . وقد أوقف الجانب الغربي هذه المفاوضات في تشرين الثاني / نوفمبر ، ولم تستأنف منذ ذلك الحين رغم استعداد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والنداءات التي تكررت داخل هذه اللجنة . وأسباب ذلك معروفة جيداً .

وتبين التقارير التي قد متها الدول المتفاوضة الثلاث الى لجنة نزع السلاح قطع مرحلة كبيرة على الطريق الى معايدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية . فقد تم الاتفاق على الأحكام الرئيسية لمثل هذه المعاهدة . ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة التفاهم الذي تم التوصل اليه بشأن التحقق . ومن شأن استخدام أساليب رصد الظواهر الا هترازية التي يمكن أن تكشف ، استنادا الى بعض التقارير ، انفجارات نووية تتراوح قوتها ما بين كيلو / طن و ٢ كيلو / طن واجراء تفتيشات في الموقع على أساس تطوعي في حالات خاصة ، وتشكيل لجنة من الخبراء أن تضمن جميعها تحقيقاً موضوعاً من الاشتغال لمعاهدة بشأن الحظر الشامل لتجارب النووية . وبيد وقد بلادي في هذا الصدد أن يعرب عن ارتياحه للعمل الذي أنجزه فريق الخبراء العلميين المخصص المعنى بالظواهر الا هترازية الذي قام بالفعل بالجزء الأكبر من الأعمال التمهيدية لاقامة شبكة دولية لتداول البيانات الا هترازية ضمن اطار معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية .

ونظراً لجميع هذه الانجازات ، فإننا نرفض بشدة جميع المحاولات الرامية الى استغلال مسألة ما يسمى بالتحقق لمبرر اتخاذ موقف يرفض المفاوضات بشأن حظر التجارب النووية حظراً شاملـاً . فمن الواضح جداً أن صعوبات التحقق المزعومة ليست إلا ستاراً لعدم توفر الإرادة السياسية للموافقة على حظر التجارب النووية حظراً شاملـاً .

ومنذ وقت غير بعيد ، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميـاً عقد الشهرين العقد الثاني لنزع السلاح . ونأمل ألا يظل هذا الإعلان حبراً على ورق . فهناك دلائل متزايدة على أنها ندخل حالياً في حقبة يزيد فيها خطر نشوب حرب نووية عن أي وقت مضـى . وينجم هذا الخطر عن تجدد التأيـيد في أحدى الدول الكـبرى الحائزة للأسلحة النووية للحرب النووية الضـيقة النـطـاق بوصف ذلك خياراً سياسـياً واقـعـياً ، وعن الأفـكار القـائلـة بوجـوب استـعمالـ الأـسلـحةـ الـنوـويـةـ كـوسـيـلـةـ فـعـالـةـ منـ وـسـائـلـ الـسيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ . وفي صـعـيمـ هـذـهـ السـيـاسـةـ يـكـنـ عـاـمـلـ جـوـهـرـيـ هوـدـمـ اـسـتـعـداـدـ تـلـكـ الدـولـةـ الـنوـويـةـ لـلتـسـلـيمـ بـضـرـورةـ الـاستـقـرـارـ فيـ التـواـزنـ الـاسـتـراتـيـجيـ الـنوـويـ وـخـفـضـ مـسـتـوـاهـ إـلـىـ جـدـودـ مـتـفـقـ عـلـيـهـاـ .

وبـيدـ وـلـنـاـ أـنـ هـذـهـ الدـولـةـ الـنوـويـةـ تـولـيـ تـفـكـيرـاـ مـتـزاـيدـاـ لـتـعزـيزـ "ـ جـدـارـ الرـدـعـ الـنوـويـ بـالـثـقـةـ "ـ بـدـ لاـ مـنـ التـفـكـيرـ فيـ اـتـخـاذـ مـوـقـعـ بـنـاءـ مـنـ الـاتـفـاقـاتـ وـالمـفـاـوضـاتـ بـشـانـ الـحدـ مـنـ الـأـسـلـحـةـ وـنـزـعـ السـلـاحـ .ـ وـتـبـذـلـ فيـ الـوقـتـ الـأـرـاهـنـ جـهـودـ لـلـمـضـيـ بـسـرـعـةـ نحوـ عـقـيـدـةـ الـقـوـةـ الـمـضـادـةـ لـلـضـرـبةـ الـأـولـىـ وـاـحتـيـازـ الـقـدـرـةـ عـلـيـهـاـ .ـ وـفيـ الـوقـتـ الـذـيـ يـتـمـ فـيـهـ باـسـتـمـارـ تـأـجـيلـ بـدـءـ مـفـاـوضـاتـ جـدـيدـاـ بـشـانـ الـحدـ مـنـ الـأـسـلـحـةـ الـإـسـتـراتـيـجـيـةـ ،ـ تـبـرـزـ إـلـىـ الـمـوـجـودـ بـرـامـجـ عـسـكـرـيـةـ جـدـيدـةـ تـشـكـلـ عـامـلاـ مـنـ عـوـاـمـلـ دـمـ الـإـسـتـقـرـارـ .ـ وـلـيـعـرـفـ أـىـ وـاـحـدـ مـنـ الـيـومـ كـمـ سـيـدـوـمـ "ـ التـوقـفـ "ـ فـيـ مـحـادـثـاتـ الـحدـ مـنـ الـأـسـلـحـةـ الـإـسـتـراتـيـجـيـةـ وـفـيـ غـيـرـهـاـ مـنـ الـمـفـاـوضـاتـ ،ـ وـهـوـ التـوقـفـ الـذـيـ تـفـرـضـهـ وـتـتـعـمـدـ هـذـهـ السـيـاسـةـ .ـ وـلـاـ مـاـ سـيـرـتـبـ عـلـىـ ذـلـكـ مـنـ نـتـائـجـ خـطـيرـةـ عـلـىـ أـمـنـ الـشـعـوبـ كـافـةـ .ـ

انـ سـيـاسـةـ الـقـوـةـ الـعـسـكـرـيـةـ وـالـمـواـجـهـةـ وـالـاحـتوـاءـ تـلـقـيـ شـكـوكـاـ عـلـىـ الـاتـفـاقـاتـ الـمـوـجـودـةـ .ـ وـقـدـ لـفـتـ وـفـدـ بـلـادـىـ فـيـ مـسـتـهـلـ دـوـرـةـ الـرـبـيعـ اـنـتـبـاهـ الـلـجـنـةـ الـىـ الـمـحاـوـلـاتـ الـتـيـ تـبـذـلـهاـ بـعـضـ الـأـوـسـاطـ فـيـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ لـفـسـخـ مـعـاهـدـةـ الـحدـ مـنـ شـبـكـاتـ الـقـدـائـفـ الـمـضـادـةـ لـلـقـدـائـفـ الـتـسـيـارـيـةـ .ـ وـقـبـلـ بـضـعـةـ أـيـامـ فـقـطـ ،ـ شـدـدـتـ لـجـنـةـ بـالـمـ بـكـلـ جـديـةـ ،ـ فـيـ اـجـتمـاعـهـاـ الـذـيـ عـقـدـ فـيـ مـوـسـكـوـ ،ـ عـلـىـ أـهـمـيـةـ هـذـهـ الـمـعـاهـدـةـ ،ـ وـحـثـتـ الـبـلـدـانـ الـمـعـنـيـةـ عـلـىـ اـسـتـمـارـ فـيـهاـ (CD/188) .ـ

ان الجمهورية الديمقراتية الألمانية تؤيد استئناف مفاوضات سالٍت ود حول اتفاق سالٍت ٢ حزيران في أقرب وقت ممكن • ولن يعزز ذلك الأمان الدولي فحسب ، بل سيكون له أيضاً آثار إيجابية على المفاوضات الجارية داخل لجنة نزع السلاح • وينبغي أن تركز اللجنة ذاتها ، مع المراعاة الواجبة لأحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، على الجوانب الأساسية التي ينطوي عليها وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي •

لقد قامت مجموعة من البلدان الاشتراكية ، بمجرد بدء أعمال هذه اللجنة بتشكيلها الجديد ، بادراج اقتراحات واضحة في الوثيقة CD/4 بشأن كيفية اعداد وبدء المفاوضات المناسبة • وقد قدّمت أفكار محددة عن الموضوع وعن مراحل مثل هذه المفاوضات • ولا تزال كل هذه الاقتراحات صالحة إلى اليوم • ولا نملك إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء تعذر التوصل حتى الآن إلى أي اتفاق داخل اللجنة بشأن المسائل التي أثيرت في الوثيقة CD/4 وفي الوثائق التي قدّمتها مجموعة الـ ٢١ • ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لاتخاذ موقف يحول دون البدء بمحادثات عملية حول أكثر مسائل عصرنا خطورة • ولعل الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية لديهما مفاهيم وأفكار عن نزع السلاح النووي تختلف عن تلك الموجودة لدى أغلبية أعضاء اللجنة • غير أن ذلك ينبغي ألا يمنعهما من الانضمام إلى تواجد الآراء بشأن إنشاء فريق عامل مخصص تستطيعان داخله شرح مفاهيمهما وشواكلهما • فالمحاولات هي الطريقة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها لمعالجة مشاكل عصرنا الحيوية ، وباستطاعة فريق عامل مخصص أن يحدد مجموعة المسائل التي ينبغي معالجتها في المفاوضات ذات الصلة وأن يحل مسائل ترتبط بالمرحلة التنظيمية من مراحل أعداد المفاوضات •

وفيما يتعلق بوليتي الفريقين العاملين الإضافيين ، أعربت مجموعة الدول الاشتراكية وكذلك مجموعة الـ ٢١ عن أفكار مفيدة • وقد آن الأوان لاجراء مناقشة جدية واتخاذ قرار بشأنهما • ونحن نفهم ، يا سيادة الرئيس ، أن الدور الذي عهدت اليكم به اللجنة يخول لكم الشروع في هذه العملية بإجراء مشاورات مناسبة ، وخاصة مع وفود الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أو إنشاء فريق اتصال خاص •

ويرتبط منع الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية ارتباطاً وثيقاً بوقف سباق التسلح النووي • ولذا أسمحوا لي أن أذكر هذه اللجنة بالدعوة التي وجهت إليها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٥/٦٦ جيم للبدء ، دون ابطاء بمحادثات تستهدف وضع اتفاق دولي بشأن عدم اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها حالياً هذه الأسلحة • ونأمل أن تستجيب لجنة نزع السلاح بكل جدية لهذا القرار • وقد قدّمت البلدان الاشتراكية في مستهل هذه الدورة اقتراحات مناسبة •

وفي ختام بياني ، أسمحوا لي أن أقول بضعة كلمات عن حادثة وقعت مؤخراً • فمنذ بضعة أيام ، أدانت الجمهورية الديمقراتية الألمانية بشدة ، إلى جانب غيرها من البلدان الاشتراكية الهجوم الإسرائيلي على مركز البحوث النووية العراقي الواقع بالقرب من بغداد • ولا نملك إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء بذل المحاولات ، عقب هذا الهجوم ، لا في وسائل الإعلام الغربية فحسب ، بل في غيرها أيضاً ، للتشكيك في نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولتمرير الهجوم الإسرائيلي ، في حين أن هناك تجاهلاً واسعاً للنطاق لاحتياز المعتمد سراً ، حسبما تفيد بعض التقارير ، لأسلحة نووية منذ سنوات طويلة • ونحن ، بوصفنا طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ،

نعارض مثل هذه المحاولات بشدة . وفي رأينا أن هذا العمل الارهابي الذي وجهته الدولة ينبغي أن يحمل تلك البلدان التي تتعاون وثيقاً مع إسرائيل في الميدان النووي على أن تعيد النظر في سياستها في هذا الصدد ، وأن تفرض عقوبات مناسبة على المعتدل . وبهذه الطريقة يمكن تلبية الاهتمامات المشروعة الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية ، ولا فائدة نخشى أن يشجع ذلك في المستقبل نظاماً عصابة الفصل العنصري في بريطانيا على مهاجمة المنشآت النووية في البلدان الأفريقية بحجة " ضمان بقائه " .

الرئيس : أشكر سعادة السفير هيدر سفير الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، لبيانه وللعبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة .

السيد داروسман (اندونيسيا) : اسمحوا لي أولاً ، يا سادة الرئيس ، أن أقدم لكم تهاني الوفد الاندونيسي الحارة على تقادكم رئاسة اللجنة . انكم تمثلون بلداً عرف تماماً بجهوده التي لا تكل من أجل قضية السلم الدولي . ومن ثم فإنه ليس وفدي عظيم المسؤول أن يراكم تترأسون هذه اللجنة الهامة ، واسمحوا لي أن أمد اليكم مع وفدي يد التعاون الكامل للوفاء بمهامكم وأعباء مسؤوليتكم . وإن وفدي لعل اقتناع بأن لجنتنا ، بكفاءة توجيهكم وبما لديكم من خبرة واسعة ومعرفة عميقة بالمشاكل التي يتوجب علينا أن تعالجها ، ستتمكن من احراز مزيد من التقدم .
واسمحوا لي كذلك أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي لسلفكم ، سعادة السفير كوميفيش من هنغاريا ، لكتافة وفعالية الطريقة التي ترأس بها لجنتنا طيلة شهر حزيران / يونيو .
واسمحوا لي كذلك أن أربح بممثل فنزويلا الموقر ، سعادة السفير رودريغز نافارو .

عندما أعلنت الجمعية العامة ، في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، عقد الأمم المتحدة الأول لمنع السلاح ، الذي كانت أهدافه وقف سباق التسلح النووي ، ونزع السلاح النووي ، والقضاء على أسلحة التدمير الشامل الأخرى ، وقد معاهدت لمنع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية دقيقة وفعالة ، وأمكانية توجيه الموارد المحررة نتيجة تدابير نزع السلاح لتعزيز التنمية في البلدان النامية ، كان هناك أمل واسع بأن تتميز السبعينيات بتقدم هام ومنجزات ملموسة في ميدان وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وقبل سنتين من نهاية العقد ، قامت الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية العاشرة التي كانت مكرسة لمنع السلاح ، بالتشديد في الفقرة ٤٧ من وثيقتها الختامية على أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بناء الحضارة ، وأنه لابد من وقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه وذلك في سياق الازالة الكلية للأسلحة النووية . واننا لنلاحظ بأسف وقلق أن عقد الأمم المتحدة الأول لمنع السلاح قد انتهى دون انجاز أهدافه . بل اننا شهدنا استمرار الزيادة في عدد الأسلحة النووية وقد رتها التدبيرة في ترسانات العالم كما شهدنا الاستمرار في زيادة دقة أجهزة اطلاقها . وقد قال وزراء خارجية حركة عدم الانحياز الذين ساورهم القلق تجاه هذه الحالة ، في الإعلان الصادر لدى ختام اجتماعهم المنعقد في نيودلهي في شباط / فبراير الماضي ، ما يلي :

" إن أعمال الدول الحائزة للأسلحة النووية ، التي اندفعت في جولة جديدة ومحمومة من سباق التسلح النووي ، قد خلقت حالة تبدو فيها البشرية وقد حكم عليها بأن تعيش في ظل الإبادة النووية " .

وقد أبرزت مجموعة الـ ٢١ ، في البيان الذي أدلت به لدى اختتام دورتها الرباعية ، المسئولية الخاصة التي تقع على عاتق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما تلك التي تملك أهم الترسانات النووية ، في مهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووي . ولم يكن الاعتراف بهذه المسئولية الخاصة مقصوراً على الوثيقة الختامية لأول دورة استثنائية كرستها الجمعية العامة لـ نزع السلاح في عام ١٩٢٨ (الفقرة ٤٨) ، بل تم تأكيدها في السابق أيضاً في صك دولي آخر هو معاہدة عدم الانتشار (المادة السادسة) التي عقدت قبل عشر سنوات . وأن وفدي ، اذ يؤمن بفائدة المفاوضات الثنائية والإقليمية وبضرورة تكشفها ، يرى كذلك أنه ينبغي لهذه اللجنة . وهي الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح ، التي تشارك فيها جميع الدول الحائزة والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء ، أن تبدأ المفاوضات المتعددة الأطراف دون مزيد من التأخير ، وفاءً منها بالولاية التي عهدت بها إليها الجمعية العامة ، ويوجه أخص فيما تصبح اللجنة في وضع يمكنها من تقديم تقريرها عن نتائج تلك المفاوضات إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد في العام القادم . وأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي يشغلان بالمجتمع الدولي بحملته ، سواءً منه الدول الحائزة أو غير الحائزة للأسلحة النووية ، وذلك لأن استمرار الزيادة الكمية والنوعية في الأسلحة النووية لم يسفر عن تعزيز السلام والأمن الدوليين ، بل أن هذه الأسلحة ما زالت تشكل تهديداً للسلام الدولي كما أنها أدت فقط إلى تعميق الشعور بعدم الأمان لدى معظم أمم العالم . ولا يمكن لمفاهيم التفوق النووي أو توازن الردع النووي إلا أن تؤدي إلى سباق تسلح نووي لانهاية له فتجعل بذلك من نزع السلاح النووي أمراً أبعد من الالهام . فان شعروا شيئاً بالنقص النووي من جانب أحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية سيدفع تلك الدولة إلى علاجه عن طريق زيادة نفقاتها العسكرية بغية استعادة التوازن النووي أو حتى لتجريح كفتها ، وقد تمضي هذه العملية طويلاً إلى حد تعافه النفس وفي اتجاه يعاكس حاجة الإنسان المشتركة العميقية إلى السلام والأمن . كما أن من شأن السباق اللولبي لنزع السلاح أن يعرض للخطر جهود المجتمع العالمي لمعالجة المشاكل الاقتصادية الدولية الراهنة وتحقيق نظام اقتصادي دولي جديد . وأن التنافس في مجال الردع ، كما بين وزراء خارجية البلدان غير المنحازة في اجتماعهم الذي انعقد في نيودلهي في شباط / فبراير ، لم يسفر إلا عن تفاقم كابوس القلق والخوف الذي يميز العلاقات الدولية اليوم ، وذلك لأن سباق التسلح ينجم بوجه خاص عن اللجوء المستمر إلى استخدام القوة بغية الحفاظ على الوضع القائم في العلاقات الدولية . وليس هناك إلا رادع حقيقي واحد هو رغبة البشرية في البقاء " .

عندما أنشئت هذه اللجنة ، منذ ثلاثة سنوات ، كان مجتمع الأمم يتوقع أن تكون هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح أكثر نجاحاً من اللجنة الشمانعشرية لنزع السلاح أو من مؤتمرلجنة نزع السلاح . وستكون جدراً بهذه اللجنة بالثقة موضع للمخاطرة ، كما أن ثقة المجتمع الدولي بهذه الهيئة سوف تتزعزع إذا ما أخفقتها حتى في دخول مفاوضات بشأن الأسلحة النووية ، وهي المسألة التي حظيت بالأولوية الأولى من بين البنود المذكورة في الفقرة ٤٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى . وحتى موعد ختام دورتنا الرباعية ، كانت المفاوضات بشأن هذا البند ذي الأولوية ، بما في ذلك وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، لم تدخل بعد حتى مرحلة البداية . وقد جرت اجتماعات غير رسمية غير أنه ، بالرغم من أن المناقشات في تلك الاجتماعات لم تكن غير مجدية تماماً ، فإن تلك المداولات غير الرسمية لم تسفر بالفعل عن أي نتائج ذات شأن . وإن من دواعي الأسف والقلق لدينا أن نلاحظ أنه ليس شرط ما يشير اليـوم ،

ونحن في بداية الأسبوع الثالث من أعمالنا في هذا الصيف ، الى أن اقتراحات مجموعة الـ ٢١ الواردة في الوثيقة CD/180 بشأن إنشاء فريق عام مخصص للبند ٢ من جدول أعمالنا وولايته سيلقيان ردًا إيجابياً . ورداً على الحجج القائلة بأن المحافل الثنائية أو الثلاثية الأطراف أو الإقليمية هي وحدة مناسبة لإجراء مفاوضات فعالة ، أشارت مجموعة الـ ٢١ في وثيقتها CD/180 ، الى أن تلك المحافل التفاوضية ما زالت مفيدة ، وأنه ينبغي تكثيف المفاوضات الجازية فيها ، في حين ينبغي البدء ، دون تأخير في المفاوضات المتعددة الأطراف ذات الأهمية الحيوية للدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء ، وأن تجري هذه المفاوضات في هذه اللجنة بوصفها الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح ، التي تشارك فيها كل من الدول الحائزة والدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وتتفق وجهة النظر هذه مع نص الفقرة ١٢١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح . فمفاوضات نزع السلاح في الميدان النووي ليست من مجالات النشاط المقصورة على الدول الحائزة للأسلحة النووية . والفقرة ١١٣ من الوثيقة الختامية تشير ، في جملة أمور ، الى أن نزع السلاح النووي يشكل ضرورة أساسية لبقاء البشرية . والبشرية لا تتألف من أمم حائزة للأسلحة النووية فقط بل من جميع الأمم في العالم ، تلك الأمم التي تأثرت بالتصعيد المستمر لسباق التسلح النووي والتي ستعاني من انفلاق أي حرب نووية ، بغض النظر عما إذا كانت هذه الأمم حائزة أو غير حائزة للأسلحة النووية . ومن ثم فإن هذه اللجنة تشكل أنساب محفل لإجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح في الميدان النووي ، هذه المفاوضات ذات الأهمية الحيوية للبشرية بأسرها .

الرئيس : أشكر سعادة السفير السيد داروسман من اندونيسيا لبيانه وللعيارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة .

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان في حياة كل شعب أوقاتا يتعرض فيها للخطر وجوده ذاته كامة . وفي تلك الظروف ، يقتضي كفاح البقاء ، من هذا البلد أو ذاك ، تعبئة جميع القوى والموارد الداخلية . وقد وضع أول نزع عالمي مسلح مصير عدة دول في كف القدر ولم يقتصر أثره على خسارة ملايين كثيرة من الأرواح البشرية أو الدمار الهائل ، بل تجاوز ذلك إلى أحداث تغيرات جذرية في الخريطة السياسية لأوروبا — بل وليس لأوروبا وحدها . وشملت الحرب العالمية الثانية الجزء الأعظم من بلدان العالم ، وأدى سعي كثير من هذه البلدان نحو صيانة استقلالها الوطني وكيانها الوطني بل وحتى مجرد بقاءها العادي إلى دمار لم يسمع أحد بمثله وألام لا توصف وخسائر تبلغ الملايين والملايين من الأرواح البشرية . أما في زمننا هذا ، في عصر الأسلحة النووية الحرارية ، فإن ما يتعرض للخطر ليس مجرد مصير أمم كثيرة بل الحفاظ على الحضارة البشرية وعلى حياة الإنسان نفسها على هذه الأرض .

فهل يمكن أن يكون هناك شعب يسعى ، في وجه هذا الخطر العالمي ، إلى دماره ذاته ؟ وهل يمكن أن تكون هناك حكومة تمثل حقاً مصالح شعبها ولا تفعل كل ما في وسعها للعمل على وضع حد نهائي لهذه العبرة النووية الطفيفة ؟ وهل يمكن لأى ذى رشد أن يتنكب عن الكفاح لإنقاذ السلم وتجنب خطر الإبادة في حريق نووي ؟

لقد كانت هذه الأفكار بالذات ، القلقة على مستقبل البشرية جماء ، هي التي أفعمت الخطاب الذى ألقاه الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي ، السيد لـ آ . بريجينيف ، بتاريخ ٢٣ حزيران / يونيو ١٩٨١ ، في دورة أعلى هيئة حكومية في الاتحاد السوفياتي ، كما أفعمت

النداء الذى وجهه مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفيaticي الى برلمانات وشعوب العالم والذى تم تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق لجنة نزع السلاح .

وفي مواجهة تفاقم الحالة الدولية في الأوقات الأخيرة ، على نحو لم يسبق له مثيل ، أعلن رئيس الدولة السوفياتية قائلاً :

" ان النتيجة الوحيدة التي يمكن للمرء استخلاصها هي : يجب اليوم ، بل الآن ، بذل كل مسأطاع لسد الطريق أمام أولئك الذين يحبون التسلح بلا قيد والمقامرات العسكرية . ويجب بذل كل مسأطاع لضمان حق الشعب في الحياة . فلا يمكن لأحد أن ينظر من عقل نظره لا مبالية الى هذه المسألة ، ذلك أنها تصيب الجميع بآثارها بل أنها تصيب كل فرد . فهي تصيب بآثارها الحكومات والأحزاب السياسية والمنظمات العامة كما تصيب ، بالطبع ، البرلمانات التي انتخبتها الشعوب والتي تعمل باسم هذه الشعوب " (١) .

ان هذه المهمة تعنى لجنتنا كذلك بصورة مباشرة . ونحن المعثلين في لجنة نزع السلاح ، ربما كنا نعلم أكثر من أى كان ، ليس فقط الصعوبات الموضوعية الكبيرة لهذه المجموعة المتشاركة والمتمدة الوجوه من مشاكل الحد من الأسلحة ، بل وتلك العوامل الذاتية التي ربما كانت لا تقبل عن تلك المشاكل أهمية بل ربما كانت أكثر أهمية منها في المرحلة الحالية ، وهي عوامل يمكن جمعها معا تحت عنوان واحد هو " الإرادة السياسية للدول " . أجل ، وفي الواقع تمثل الإرادة السياسية ، أو بتعبير أدق ، الافتقار إليها لدى الدول الغربية الرئيسية ، العقبة الرئيسية حتى الآن في وجه التقدم بصورة عملية في مفاوضات الحد من سباق التسلح النووي وفي وجه اعتماد تدابير ملموسة حقا في ميدان نزع السلاح النووي .

ومن الذي ينكر أن أدنى خطري يتحقق بسلم وأمن الشعوب في الظروف الراهنة يمكن في استمرار سباق التسلح ، وسباق التسلح النووي بالدرجة الأولى ؟

والسمة الرئيسية التي تميز المرحلة الراهنة لسباق التسلح النووي هي أن نقطة التركيز فيه تحولت من الجانب الكمي الى الجانب النوعي . ومن شأن الابتكارات النوعية في منظومات الأسلحة النووية ، في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية ، أن تفضي الى آثار بعيدة المدى ، سواء على الصعيد العسكري والاستراتيجي أو على الصعيد السياسي .

وان النتائج المروعة لسباق التسلح بوجه عام وسباق التسلح النووي بوجه خاص لتشير لدى المجتمع العالمي قلقا له ما يبرره .

وفي هذا السياق ، اسماحوا لي أن أشير الى الرأى غير المتحيز لعلماء مختصين في مختلف البلدان ، منهم العلماء النوويون والعلماء غير النوويين ، وهم علماء يعتقدون ، ولهم كل الحق في ذلك ، أن أى حرب تستخدم فيها أسلحة التدمير الشامل ستتحول لا محالة الى مجزرة نووية لا تبقى على أحد والى تدمير ذاتي كامل للحضارة على هذه الأرض . فعلى سبيل المثال ، أشار المشتركون في مؤتمر بوغوش الذى انعقد مؤخرا — وهو مصدر ثقة — الى أنه ما لم تتخذ تدابير فعلية لتخفييف

وازالة الاتجاهات الخطيرة في سباق التسلح النوعي والكمي فان كارثة عسكرية نووية ستتفجر حتى قبل نهاية هذا القرن . وسوف تشيّع هذه الحرب من الموت والدمار ما لن يقدر المجتمع البشري بعد اليوم على علاجه . وسيتعريض للخطر بقاء الإنسان نفسه كنوع من الأنواع البيولوجية (١) .

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن هذا الرأى ليس مجرد رأى بعض ممثلي عامة الجمهو بل رأى علماء ذائعي الصيت يدركون قيمة أقوالهم . وقد قال أحد هم ، وهو البروفسور روبيلات ، أحد العلماء البريطانيين المرموقين والثقات في ميدان البيولوجيا الاشعاعية ، وذلك في عبارات غير متعددة في مؤتمر بوفواش الثلاثين ، ان الخبراء العسكريين اما أن يكونوا غير قادرين على أن يأخذوا في الاعتبار نتائج سياسة سباق التسلح وأما أن يكونوا غير راغبين في ذلك ، وأنهم يسعون الى الحصول على اقرار الجماهير لمذهب الحرب النووية "المحدودة" .

وأعرب العالم الأمريكي المرموق جون سومرفيل ، وهو بروفيسور فخرى في جامعة نيويورك ، عن رأى معاذل ، فقد قال خاصة :

" إن كل شخص الآن وجميع البشر على هذه الأرض يشترون في نوع من الاستفباء العالمي للاختيار بين استمرار وجود المخزونات المتزايدة من أسلحة التدمير الشامل أو استمرار الحياة . فالذين لا يتخذون أي إجراء ضد هذه الأنواع من الأسلحة يصوتون الآن في الواقع لصالح ابادة البشرية جماعة " (٢) .

وفي آذار / مارس الماضي من هذا العام ، انعقد في ضواحي واشنطن مؤتمر " لعلماء الفيزياء الدوليين من أجل منع الحرب النووية " واشترك فيه علماء وفيزيائيون بارزون من ١١ بلداً . ودرس المؤتمر نتائج مختلف أنواع الضربات النووية . وقد تبين ، على سبيل المثال ، أن انفجار قبلة قوتها ميغاطن واحد في الجو فوق مدينة يقيم فيها مليون نسمة سوف تسبب مقتل ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة نتيجة الانفجار والحرائق والاشعاع ، بينما سيعاني ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة من الآثار اللاحقة للانفجار النووي . وسيؤدي انفجار جهاز نووي حراري قدرته ٢٠ ميغاطن إلى مسح جميع المباني الواقعية داخل دائرة نصف قطرها ٤ كم ، كما أن الاشعاع الضوئي سيكون قوياً إلى درجة يحرق معهها كل ما هو حي على مسافة ١٤٠ كم من المركز السطحي للانفجار .

أما حدوث انفجار بقوة ١٠ ميغاطن - وهذه ، على وجه الدقة ، قوة الأجهزة النووية التي ستفجر ، وفقاً لتقديرات الخبراء الأميركيين ، في حالة نشوب حرب نووية حرارية - فإنه سيختفي طبقة الأوزون في الجو بنسبة ٣٠ إلى ٤٠ في المائة . وسيزداد ما يسمى بالأشعاع فوق البنفسجي الصدري بدرجة حادة ، مما يؤدي إلى ابادة المحاصيل الزراعية والحيوانات (٣) .

وقد وصف العلماء والخبراء العسكريون في مختلف البلدان الخسائر البشرية الهائلة والدمار الواسع اللذين سينجمان عن نشوب حرب نووية ، بما في ذلك ما يدعى بالحرب النووية المحدودة .

(١) • World of Science ، المجلد الرابع والعشرون ، ١٩٨٠ ، ص ٢٩ .

(٢) • Problems of Peace and Socialism ، العدد ٦ ، ص ٢٠ .

(٣) • Komsomolskaya Pravda ، ١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١ .

اذ أن مع المستوى الحالي لتطور الأسلحة الاستراتيجية وشبكات التوجيه وشبكات الإنذار المبكر للقذائف ، يستحيل شن هجوم نووي وقائي – وهو الهجوم الذي يعتمد عليه مهندسوا الاستراتيجية النووية الجديدة – دون التعرض حتماً لنتائج هجوم انتقامي لا يقل عن ذلك قوة وهكذا فإنها مجرد أوهام تلك الآمال التي يتطلع بها من يؤمنون "صفة" مضمونة لشن حرب نووية تمكّنهم في لحظة ميمونة من تجريد العدو ومن سلاجه بضررية واحدة قاضية دون أن يتعرضوا هم لخطر التدمير في مثل تلك الحرب •

ولا يمكن للمرء أن يصدر أحكاما مسبقة عن طبيعة وطرق الحرب النووية . والواقع أن واضعي مفهوم الاستخدام المحدود للأسلحة النووية الاستراتيجية إنما يقترحون شن حرب نووية وفقاً لبعض "القواعد" التي سبق وضعها والتي ينبغي بموجبها أن تتفجر القذائف النووية بطريقة "مهذبة" ، أي ليس فوق المدن بل فوق أهداف يرون أن من المفيد تسميتها بالأهداف العسكرية . واضح لكمل ذي عقل سليم أن ذلك مستحيل عملياً . اذ أن المرافق العسكرية موزعة حالياً على نحو يودي ، في حالة توجيه أي ضربات نووية مختارة إلى ابادة جماعية للسكان المدنيين في الوقت نفسه . وأن أي محاولة لوصف الحرب النووية بأنها "تبادل ضربات مختارة موجهة ضد الأهداف العسكرية فقط" ، دون امكانية تصعيدها إلى حرب شاملة ، تبدو بجملتها محاولة ساذجة .

ومن وجهة النظر العسكرية ، وذلك ما يدركه تماما دعاة الاستراتيجية النووية الجديدة ، تعد "الحرب النووية الصغيرة" أمرا غير معقول ، وذلك لأن من الواضح لاي كان أن أي حرب نووية محدودة ستتصعد لا محالة وبصورة فورية إلى حرب عالمية شاملة .

وأن من العسير أن يتصور المرء نتائج أي ضربات نووية ، وان يكن عددها محدودا ، ضد أراضي دولة صناعية . فقد أعد خبراء وزارة الدفاع في الولايات المتحدة تقريرا عن نتائج "الحرب النووية المحدودة" ، وقدم هذا التقرير في ١٩٧٥ إلى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ وهو يتضمن البيانات التالية عن الخسائر المحتملة في الولايات المتحدة في حالة توجيه ضربات نووية مختارة ضد أهداف مختلفة داخل أراضي ذلك البلد . فضريحة توجه ضد قاعدة هوايتان الجوية (في ولاية ميسوري) وحدها يمكن أن تؤدي إلى مقتل ٣٠٠٠ مليون شخص ، كما أن ضربات توجه إلى القواعد الأخرى للقذائف التسليارية العابرة للقارب ستؤدي إلى مقتل ٢٠٠٠ من ملايين البشر .

ولا يمكن للمرء إلا أن يتساءل عما إذا كان دعاء الاستراتيجية النووية الجديدة يدركون ضخامة هذه الأرقام وذاتة النتائج المحتملة؟ فإن أي نظرة خاطفة إلى هذه الأرقام تكفي في الحقيقة لاقناع أي إنسان بما يشيره مهندسو الحرب النووية من أخطار في وجه العالم.

و بالرغم من البيانات المقنعة عن النتائج المفجعة لحرب تستخدم فيها الأسلحة النووية ، فإن دعاة هذه الحرب المنتشرون هنا وهناك في الغرب لا ينفكون يرفعون أصواتهم أكثر وأكثر في الدفاع عن مثل هذه الحرب ولا ينفك دعاة مذهب الردع يحاولون وضع النظريات في موضوع استتصواب قيام الولايات المتحدة باستعمال الأسلحة النووية ضد الاتحاد السوفيتي ٠ ويقول كولن س ٠ غراي وكيث بين ، في مجلة "المسياسة الخارجية" (Foreign Policy) ، ولكنهما يقولان أن أي حرب نووية ، بعكس معركة أرماغيدون ٠ وهي المعركة التي يتتبأ بها الانجيل لتكون نهاية التاريخ ٠ سوف تتمخض عن أشد النتائج تنوعا ١١ ٠

بيد أن من يقرأ عنوان هذا المقال ، وهو "النصر ممكن" ، يتبعن أن مؤلفي المقال يربان أن نتيجة هذه الحرب واضحة . وسيجري شن هذه الحرب "لارغام الاتحاد السوفياتي" على التخلص عن أعماله في ميدان السياسة الخارجية التي تخطيء واسنطن تفسيرها .

وقد جرى مؤخراً مزيد من المحاولات لتوفير "أساس نظري" للحاجة إلى مواصلة اللجوء إلى مذهب الردع الذي دحضته الحياة نفسها أكثر من مرة . وما يميز هذه المحاولات ، علاوة على ذلك ، أن دعاء هذا المذهب ، الذين كانوا يطبقونه أساساً في الماضي على القارة الأوروبية ، يحاولون اليوم مد نطاق تطبيقه ليشمل الكورة الأرضية بأسرها . ومن الأمثلة التي توضح هذا الاتجاه المقال الذي نشره مدير سابق لوكالة المخابرات المركزية ، هو الأمين العام ستانفيلد تيمر ، وعنوانه " نحو استراتيجية دفاعية جديدة" ، وذلك في مجلة "نيويورك تايمز ماغازين" في أيار / مايو ١٩٨١ .

واننا لنتفق في الرأي مع أولئك الممثلين الذين أعلناوا أن أي حرب نووية لن تقتصر على تلك البلدان التي تملك أسلحة نووية أو لها تحالفات عسكرية مع دول حائزة للأسلحة النووية . وإن من العسير أن يتخيّل المرء ، نظراً للوضع الجغرافي السياسي الراهن ، منطقة ستتجوّل من النزاع النووي .

ان مبادرات الاتحاد السوفياتي السلمية تُنبئ من تفهمه لهذا الواقع الموضوعي لا من اعتبارات أخرى . وقد أعيد ماراً تأكيد استعداده الجانب السوفياتي لبدء العوار حول المجموعة الكاملة لقضايا نزع السلاح ، وذلك في البيانات التي أدى بها مؤخرًا رئيس دولتنا ، السيد لـ ١٠ بريجينيف ، في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في موسكو ، وفي براغ وكيفن وتبليسي ، وفي المفاوضات السوفياتية الأخيرة مع الجزائر والأردن ولibia . وأثناء الاجتماعات التي عقدت مع شخصيات سياسية بارزة ، كالسيد ١٠ بالم ، والسيد ١٠ براندت ، وغيرهما . ويتضمن النداء الموجه إلى برلمانات وشعوب العالم الذي سبقت الاشارة إليه تعبيراً مركزاً عن استعداد الاتحاد السوفياتي لإجراء مفاوضات . وقد كان اعتماد هذا النداء ، الذي لا يجد دلال في ضرورته الملحة في الحالة العالمية الراهنة ، عشية الذكرى الأربعين لنشوب أفتوك حرب في تاريخ البشرية أمراً له مغزاً . أفيحتاج أحد إلى بينة على صدق مبادراتنا في ميدان نزع السلاح أشد مما قاسى منه الاتحاد السوفياتي في تلك الحرب من خسائر بشرية ومادية لا مثيل لها ؟ .

ومع ذلك ، فشلة أشخاص ، بل أشخاص يتقلدون مناصب مسؤولة ، يحاولون تجاوز الاقتراحات السوفياتية دون أن يتقدير ، من جانبهم ، بأى مبادرات بناءة .

وليس شمة اليوم من عمل أشد أهمية ولا أشد الحاجة من الحيلولة دون انزلاق العالم إلى الحرب وتلافي نشوء نزاع نووي . وخيار طريقة لذلك هي إجراء مفاوضات بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ذلك هو الرأي الذي تعتنقه الجماهير العريضة من سكان العالم ، وهو أيضاً موقف كثير من الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح . وذلك واضح من البيانات التي يدلّي بها ممثلوها في هذه الهيئة . وشمة تجسيد حي ل بهذه الرغبة القوية في الدخول في مفاوضات عملية ، وهو يتجلّى في الاقتراحات التي قد منها الدول آلاشتراكية باتخاذ تدابير محددة ، وخاصة داخل إطار لجنتنا ، باتجاه تحقيق الهدف الرئيسي وهو نزع السلاح .

وقد كان الاتحاد السوفياتي وما زال يؤيد النظر ، في إطار لجنة نزع السلاح ، في مشكلة نزع السلاح النووي بوصفها مسألة ذات أولوية .

ولاشك أن اقتراحات الاتحاد السوفيaticي والدول الاشتراكية الأخرى حول هذا الموضوع معروفة تماماً • لذلك فاننا بصراحة لانفهم الطلبات الموجهة من بعض الوفود الى "أقوى دولتين" أو الى جميع الدول النووية بوجه عام بأن ت تعرض مواقفها من قضايا نزع السلاح النووي • وفي هذا المضمار ، نستعرض مرة أخرى نظر تلك الوفود وسائر الوفود الى الوثائق CD/4 ، و CD/109 ، CD/141 ، والى البيانات الكثيرة التي أدلّى بها قادة الاتحاد السوفيaticي بشأن هذه القضايا ونشر بعضها هذا العام بوصفها وثائق رسمية للجنة (CD/160 ، و CD/166 ، و CD/176 ، و CD/191) •

فالوثيقة 4 CD تتضمن اقتراحات محددة ترمي الى البدء ، في أقرب وقت ممكن ، في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي • وهي تحدد موقفنا من موضوع المفاوضات ، ومراحل التفاوض ، والترتيبات اللازمة استعدادا للمفاوضات ، وفتراتها الزمنية ، الى جانب قضايا أخرى تتصل باجراء المفاوضات • كما تبرز تلك الوثيقة الحاجة الى بلوغ اتفاق على تدابير مناسبة للتحقق •

وأود كذلك ان أعيد الى الأذهان أن وفد الاتحاد السوفيaticي قدم مارا ، هو والمشتكون معه في تقديم الوثيقة 4 CD ، ايضاحات تتعلق بالاقتراحات التي قدموها •

وترى البلدان الاشتراكية أن القيام بوقف انتاج الأسلحة النووية وتخفيفها وازالتها ينبغي أن يكون على أساس مرحلي ومقابل ومتافق عليه من جانب جميع الأطراف • وينبغي تحديد درجة اشتراك كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية في التدابير المتخذة في إطار كل مرحلة ، مع اعتبار الأهمية الكمية والنوعية للترسانات الحالية للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى المعنية • وفي جميع المراحل ، ينبغي البقاء على التوازن الحالي في ميدان الأسلحة النووية مع تخفيف تدريجي لمستوياتها •

لقد استمعنا كثيرا في الآونة الأخيرة الى حجج تقول بأن قضايا نزع السلاح النووي مرتبطة بصورة لا تنفص بمصالح الأمن الوطني للدول وبأنه لا ينبغي اجراء المفاوضات بشأن الحد من الأسلحة النووية دون أن تؤخذ تلك المصالح في الاعتبار • ونحن نؤيد تماما مثل هذا القول ، على ألا يوحّد بالطبع ، ذريعة لرفض التفاوض بشأن نزع السلاح النووي • ولقد شددنا مارا ، سواء في الوثيقة 4 CD / أو في البيانات التي أدلينا بها ، على أننا نؤيد وضع وتنفيذ تدابير ترمي الى الحد من سباق التسلح النووي والى نزع السلاح النووي تكون مرتبطة بصورة لا تنفص بتعزيز الضمانات القانونية السياسية والدولية لأمن الدول •

لقد اقترح الاتحاد السوفيaticي ، كتدابير يرمي الى الحد من سباق التسلح النووي ، ألا يجري وزع أسلحة نووية على أراضي الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة في الوقت الراهن • ولا يمكن لأحد أن ينكر أن من شأن هذا التدابير أن يسهم في منع انتشار الأسلحة النووية وأن يعمل بذلك على كبح سباق التسلح النووي • ونحن مستعدون لبلوغ اتفاق تلتزم بموجبه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم اقامة أي أسلحة نووية على أراضي البلدان التي لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة في الوقت الراهن ، بغض النظر عما إذا كانت أو لم تكون لتلك البلدان علاقات تحالفية مع هذه الدولة أو تلك • وقد عرضنا عددا كبيرا من الاقتراحات الأخرى المحددة جدا التي ترمي الى كبح سباق التسلح النووي ، كما أعلنا أنه يهمنا أن نسمع ردود الفعل تجاه تلك الاقتراحات من الدول الأخرى ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية •

واستعداداً للمفاوضات ، اقترح البلدان الاشتراكية عقد مشاورات ، في اطار لجنة نزع السلاح ، بغية تحديد مجموعة من المسائل التي ينبغي النظر فيها وكذلك حل القضايا التنظيمية . وبالطبع ، لا يمكن البدء في مثل هذه المفاوضات وهذا الحوار مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية إلا اذا أظهرت هذه الدول ، من جانبها ، استعداداً للدخول في المفاوضات والا اذا ظهر عندها أنها تعتنق نهجاً بناءً . ومن المؤسف أننا لم نتلق منها حتى اليوم أي رد ايجابي على اقتراحاتنا .

أما بالنسبة للوفد السوفيaticي ، فاننا على استعداد للدخول في مشاورات غير رسمية مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ومع أي وفد أو وفود بشأن هذا الموضوع .

وهكذا ، قدم الاتحاد السوفيaticي والبلدان الاشتراكية الأخرى ، من ناحية ، الى اللجنة اقتراحات توفر أساساً صالحـاً للتقدم في هذا الاتجاه . كذلك ثمة عدد لا يأسـه من الاقتراحات المفيدة التي قدمتها البلدان غير المنحازة والمحايدة وبالإضافة الى ذلك ، جرت في اللجنة مناقشات نشطة أظهرت أن هناك تأييداً واسعاً لفكرة اجراء مفاوضات محددة ، في اطار اللجنة ، بشأن هذه المشكلة الملحة والهامة ، وانشاء فريق عامل مخصص لهذه الغاية .

ومن ناحية أخرى ، تستمر الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية وبعض حلفائها في رفض الدخول في مفاوضات تجرى في اطار اللجنة بشأن الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي ، كما تمضـيـ هذه بـأـفـكارـهاـ فيـ الـاتـجـاهـ المـعـاكـسـ تمامـاً .

وفي هذه الظروف ، نعتقد أنه قد أزفـ الوقتـ ، بل أنه لا مجال للانتظار ، للانتقال من المناقشات العامة الى المفاوضات العملية .

ويقول النداء الموجه من مجلس السوفيـاتـ الأـعـلـىـ فيـ الـاتـحـادـ السـوـفـيـاتـيـ الىـ بـرـلـانـدـاتـ وـشـعـوبـ الـعـالـمـ : "انـ الـحـوـارـ وـالـمـفـاـوضـاتـ ،ـ فـيـ عـصـرـنـاـ النـوـوـيـ ،ـ مـنـ الـأـمـرـاتـ يـحـتـاجـ إـلـيـهـاـ الـجـمـيعـ عـلـىـ السـوـاءـ ،ـ تـامـاـ كـمـاـ يـحـتـاجـ الـجـمـيعـ إـلـىـ السـلـمـ وـالـأـمـنـ وـالـثـقـةـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ .ـ وـلـيـسـ هـنـاكـ آـلـآنـ مـنـ طـرـيقـ سـلـيـمـةـ أـخـرىـ لـحلـ المشـاـكـلـ الـمـتـنـازـعـ عـلـيـهـاـ ،ـ مـهـمـاـ كـانـتـ هـذـهـ المشـاـكـلـ حـادـةـ وـمـعـقـدـةـ ،ـ إـلـاـ بـالـتـفـاـوضـ .ـ فـيـجـبـ إـلـاـ تـضـيـعـ أـيـ فـرـصـةـ .ـ اـنـ الزـمـنـ لـاـ يـنـتـظـرـ .ـ"

ومع كل يوم يمر دون اجراء المفاوضات يتعاظم خطر النزاع النووي . وان ما يجري اليوم هو حل المشاكل العاجلة التي تواجه كل شعب وجميع الشعوب . والزمن لا ينتظر " (١) .

أجل ، ياسيادة الرئيس ، فالزمن فعلاً لا ينتظـرـ .ـ وـيـنـبـغـيـ لـلـجـنـتـاـ أـخـيرـاـ أـنـ تـبـدـأـ الـعـمـلـ .ـ الرئيسـ :ـ أـشـكـرـ سـفـيرـ الـاتـحـادـ السـوـفـيـاتـيـ السـيـدـ إـسـرـائـيلـيـانـ عـلـىـ بـيـانـهـ ،ـ وـعـلـىـ الـكـلـمـاتـ الرـقـيقـةـ التـيـ وجـهـهـاـ إـلـىـ الرـئـاسـةـ .ـ

السيد غاريثيا روبيسون (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : لقد مضى أكثر من العام بقليل منذ أن أصبحتم رئيساً لوفد الهند في لجنة نزع السلاح . بيد أنكم في غضون تلك الفترة القصيرة نسبتاً اكتسبتم عظيم التقدير من جميع زملائكم ، وأصبحتم اليوم تتبعون بجدارة مكاناً بارزاً بينهم .

ويرجع ذلك بلا جدال الى الاخلاص والحماس في اهتمامكم بقضية نزع السلاح الذي يتبدى دائمًا في بياناتكم ، كما يرجع الى سعة علمكم بالموضوع والى صرامة الموقف الذي يسود تلك البيانات باستمرار ، ذلك الموقف الذي تستخدمونه بمهارة في هدم العراقيل العديدة المصطنعة التي تصادفنا هنا في علنا .

ونحن واثقون من أن الصفات البارزة التي تحلون بها سوف تمكنكم من القيام بعمل لا يقل شمارا في أدائكم الواجبات الهامة التي تقلدونها اليوم كرئيس للجنة نزع السلاح عن شهر تموز / يوليه . وبسر وفدك أن يراكم في هذا المنصب وأن يبذل لكم تعاونه على أكمل وجه .

ونود أيضًا أن نكرر لسلفكم السفير كوميفيس ، مثل هنغاريا الموقر ، التهانىء التي ستحت لنا فرصة ازجادها اليه في بداية مدة رئاسته في ١١ حزيران / يونيو . وذلك أن ما قلناه آنذاك مستندين الى توقع بحث ، نستطيع اليوم أن نردده في ضوء الأداء البناء ، والمثالى من كل وجه ، الذي بدء بالتنظيم السريع لأعمال ما يعرف بالدورة الصيفية وانتهى نهاية ناجحة يوم الثلاثاء الماضي بقرار عقد جلسات غير رسمية بشأن البند ٥ من جدول الأعمال ، "الأنماط الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من تلك الأسلحة" .

وأخيرا ، يود وفدي أن يضم ترحبيه الحار الى التحية التي أزجيتموها في بداية هذه الجلسة لممثل فنزويلا الموقر السفير رودريغزنافارو ، الذي استمعنا هذا اليوم بالذات الى بيان بلغ منه .

انني خلال الجزء الأول من دورة لجنة نزع السلاح لهذا العام ، لم أتحدث الا بایجاز شديد حول البند الذي يحيي في مقدمة جدول أعمال هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف ، وأعني به " حظر التجارب النووية " ، فضلا عن أنني في ذلك الخطاب الذي ألقيته بتاريخ ١٩ شباط / فبراير ، اقتصرت على سرد البيانات العشرة التي أدللي وفدي بها أمام اللجنة في مناسبات سابقة بشأن البند قيد النظر ، وعلى التذكير بالنداء الذي وجهته الجمعية العامة ، في قرارها ١٤٥/٣٥ (ألف) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الى " جميع الدول الأعضاء في اللجنة " بأن " تؤيد قيام اللجنة ، لدى بدء دورتها لعام ١٩٨١ ، بإنشاء فريق عامل مخصص يشرع في التفاوض المتعدد الأطراف بشأن عقد معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية " .

ويرجع هذا الإيجاز في جانب منه الى الاعتقاد بصعوبة قول أي جديد حول مسألة ظلت الأمم المتحدة تتضرر فيها خلال ما يزيد عن ربع قرن ، ويرجع في جانب آخر الى أملانا أن يتضح في الجلسات غير الرسمية التي كان مزمعا عقدها وشيكة ، امكان التغلب على ما تبديه دولتان من الدول الثلاث الحائزه للأسلحة النووية ، ظلتا تجريان المفاوضات خارج اللجنة لأكثر من أربع سنوات، من مقاومة عنيدة في وجه اعتماد اللجنة بصدق البند الذي له الأولوية العليا في جدول أعمالها ، ذلك الاجراء المتوافق الذي استخدم منذ العام الماضي في صدد أربعة بنود أخرى ، وأعني به انشاء فريق عامل مخصص .

وكنا لسوء الحظ ، مخطئين شأننا شأن غيرنا من أعضاء مجموعة الـ ٢١ جميعا . ونتج عن فشل جهودنا المتكاثفة ، وعن الحاجة الواهية التي استخدمنا في احباطها ، استشارات تبرم له مبرره لدى المجموعة — ونکاد نقول سخطها — الذي تجلى في البيان الذي قرر على اللجنة —

٤ نيسان / أبريل في جلستها الختامية فيما يعرف باسم " دورة الربيع " ، ويرد نص هذا البيان في ورقة العمل CD/181 الصادرة بنفس التاريخ ، وجاء فيه ، في جملته ما يلي :

" وتعتقد مجموعة الـ ٢١ اعتماداً راسخاً بأن من حق لجنة نزع السلاح أن تعرف دون أي مزيد من التأخير الأسباب المحددة التي منعت حتى الآن الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية ، التي ظلت تتضطلع فيما بينها بمقاييس منفصلة خلال السنوات الأربع الماضية ، بالإضافة للنداءات العاجلة التي كررتها الجمعية العامة أخيراً للتعجيل بهذه المفاوضات " بغية الوصول بها إلى نتيجة أيجابية على سبيل الاستعجال " واحالة النتائج إلى لجنة نزع السلاح " .

ان الروح التي تبدي في هذه الفقرة ، كما تبدي في الأسئلة الاثنتي عشر الوثيقة الصلة بالموضوع التي درست بعنوانه ، وطرحت بعد هذه الفقرة في الوثيقة CD/181 على الدول الحائزة للأسلحة النووية والمشتركة في المفاوضات الثلاثية ، هي روح يسهل تفهمها تماماً اذا ما تذكيناً من جهة أن عضوين فحسب من أعضاء اللجنة الأربعين هما اللذان ينزعان فيما يهدى للخلط بينها وبين مجلس الأمن ، وإذا ما تذكيناً من جهة أخرى أن "النداءات المتكررة والعاجلة" التي صدرت عن الجمعية العامة والمشار إليها في بيان مجموعة الـ ٢١ لم تشكل فحسب موضوع توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الوثيقة الختامية بل والتي تم التصويت بالموافقة عليها من هذين العضوين في ثلاث قرارات أخرى للجمعية العامة اعتمدت فيما بين ١٩٢٩ و ١٩٢٧ . حيث نجد في القرار ٢٨/٣٦ المعتمد في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٧ ، والذي تم التصويت عليه بالموافقة من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، بعد حوالي ستة أشهر من بدء المفاوضات الثلاثية ، أن الجمعية العامة:

١ - كررت الاعراب عن "قلقها الشديد" لأنه "برغم القرارات المتكررة للجمعية العامة بشأن تجارب الأسلحة النووية في جميع الهيئات ، التي اتخذت بأغلبيات كبيرة جداً ، استمرت هذه التجارب أثناء السنة الماضية دون نقصان" ؟

٢ - ولا حظت بارتياح أن "المفاوضات قد بدأت فيما بين ثلاثة دول حائزة للأسلحة النووية بغية صياغة اتفاق بشأن موضوع هذا القرار" ؟

٣ - وأعلنت "أن عقد مثل هذا الاتفاق وفتح باب التوقيع عليه سيكونان أفضل بشير بنجاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح المقرر عقدها في أيار / مايو وحزيران / يونيو ١٩٢٨" ؟

٤ - وحثت "الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية على أن تسرع بمقاييسها بهدف الوصول بها إلى نهاية أيجابية في أقرب وقت ممكن ، وعلى أن تبذل أقصى جهودها لاحالة نتائج المفاوضات إلى مؤتمر لجنة نزع السلاح لدراسة كاملة في موعد لا يتجاوز بداية دوريتها الريعية لسنة ١٩٢٨" ؟

٥ - ورجت من "مؤتمر لجنة نزع السلاح أن يتناول بالبحث ، بأقصى سرعة ، النص المتفق عليه الذي ينشأ عن المفاوضات المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه ، بقصد تقديم مشروع معاهدة إلى الجمعية العامة في دوريتها الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح" .

أما ثاني القرارات الثلاثة التي أشرت إليها أننا ضد القرار ٦٠/٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، والمعتمد ، مثل القرار السابق ، بتأييد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . وقد استهلت الجمعية العامة ذلك القرار بأن أكدت من جديد " اقتناعها بأن وقف تجارب الأسلحة النووية من قبل جميع الدول في جميع البيئات سيخدم مصلحة الجنس البشري بأكمله بوصفه خطوة نحو انهاء التحسين النوعي للأسلحة النووية وتطويرها ونشرها " ، وأن وأشارت إلى قراراتها السابقة بشأن هذا الموضوع والتي " أن الأطراف في معايدة حظر تجرب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء وفي معايدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، قد أعربت في العاہتين المذکورتين عن تصديقها على مواصلة اجراء مفاوضات لتحقيق وقف جميع تفجيرات الأسلحة النووية إلى الأبد " .

ونجد بعد ذلك في منطق القرار أن الجمعية العامة :

- ١ - كررت الاعراب عن " بالغ قلقها لاستمرار تجرب الأسلحة النووية دون هدادة على غير رغبة الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء " ،
- ٢ - وأكدت من جديد " اقتناعها بأن عقد معايدة بشأن موضوع هذا القرار هو مسألة ذات أولوية عليا " ،
- ٣ - وأسفت " لعدم انجاز مشروع معايدة خلال السنة الماضية " ،
- ٤ - لاحظت أن " الدول المتفاوضة الثلاث الحائزة لأسلحة نووية قد سلمت بضرورة الانتهاء من مفاوضاتها بسرعة ونجاح " ،
- ٥ - وحثت تلك الدول الثلاث على " تعجيل مفاوضاتها بقصد الوصول بها إلى خاتمة ايجابية على سبيل الاستعجال . وبذل كل ما بوسعها لاحالة نتائج تلك المفاوضات الى لجنة نزع السلاح كي تدرسها دراسة كاملة قبل بدء دورتها لعام ١٩٧٩ " ،
- ٦ - ورجت من لجنة نزع السلاح أن " تتظر فورا في النص المتفق عليه ، الناتج عن المفاوضات المشار إليها في الفقرة ٥ أعلاه كي تقدم بأسرع ما يمكن . لدى استئناف الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . مشروع معايدة يجتذب الانضمام على أوسع نطاق ممكن " .
والجدير بالذكر أن الجمعية العامة في ذلك القرار قد عدلت ، فيما تشدد لا ريب على الطابع العاجل للطلب الذي تطلبه ، إلى النص على أن يبحث مشروع المعايدة الذي تقدمه إليها لجنة نزع السلاح ، لا في الدورة التالية ، الرابعة والثلاثين ، وإنما " لدى استئناف الدورة الثالثة والثلاثين " ، أي في نفس الدورة التي اعتمد فيها القرار .
وأما ثالث القرارات التي لها صلة خاصة بهذا الموضوع ، والمعتمد أيضا كسابقه بتأييد من الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين تبدوان اليوم وقد نسيا تماما محتوياته ، فهو القرار ٣٤/٢٣ ، المؤرخ ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ . وفي ذلك القرار نجد أن الجمعية العامة ، في جملة أمور :

- ١ - كررت الاعراب عن " قلقها الشديد لاستمرار تجرب الأسلحة النووية دون هدادة على غير رغبة الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء " ،

٢ - وأعربت عن "اقتناعها بأن احراز لجنة نزع السلاح تقدما ايجابيا في المفاوضات المتعلقة بتلك المعاهدة هو عنصر حيوي لنجاح الجهود الرامية إلى منع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية ، كما سيسمهم في إنهاء سباق التسلح وفي تحقيق نزع السلاح النووي " ؟

٣ - ووجت من "لجنة نزع السلاح أن تبدأ مفاوضات بشأن عقد تلك المعاهدة ، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية عليا " ؟

٤ - وطلبت إلى "الدول المتفاوضة الثلاث الحائزة للأسلحة النووية أن تبذل أفضل مساعيها للوصول بمفاوضاتها إلى نتيجة ايجابية في وقت يسمح بالنظر في هذه النتائج أثناء الدورة القادمة للجنة نزع السلاح " .

والحق أن موقف الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين كانتا اعتبرا ضاتهما ، كما ذكرت في الأسبوع الماضي ، معرقلة لعمل اللجنة على مدى السنة الأخيرة ، موقف يهدّد في الواقع غير متفق بالمرة مع الموقف الذي اتخذهن في الدورات العادلة الثانية والثلاثين والثالثة والرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، على نحو ما يتضح من القرارات التي استشهدت بها لتوى ، وللجدير بالاعتبار أن هاتين الدولتين قد وافقتا ، لا من خلال الانضمام إلى توافق الآراء ، وهو ما قد يعني أحيانا القبول السلبي ، وإنما من خلال إجراء ايجابي لا ليس فيه هو التصويت بالتأييد على ثلاثة قرارات منفصلة اعتمدت في ثلاثة سنوات متتالية ، على أنه ينبغي للجمعية العامة أن تتحت الدول المتفاوضة الثلاث - وبعبارة أخرى أن تحث هذه الدول نفسها - أولا ، على الوصول بتلك المفاوضات إلى "ختام سريع ناجح" ، وثانيا ، حالة النتائج التي يتم التوصل إليها بهذه الطريقة ، فور التوصل إليها ، إلى لجنة نزع السلاح . كما طلبت الجمعية العامة ، في نفس الوقت ، إلى اللجنة أن تجري مفاوضات بشأن المعاهدة المذكورة ، سواء "بأقصى سرعة" أو " باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية عليا " أو "فورا" ، أيما كان التعبير الذي يكون مفضلا اختياره من بين التعبيرات الواردة في القرارات الثلاث .

ان اتخاذ الدولتين هذا الموقف ، الذي يهدّد وایجابيا إلى حد بعيد ، ثلث مرات على التوالي ، ثم تجاهلهما تماما وعمليا القرارات الثلاثة التي كانتا مسؤولتيهن عنها جزئيا ، وبعد ذلك رفضهما الصريح ، على نحو ماتفعلان ، ليس فقط أن تحيلا إلى لجنة نزع السلاح نتائج المفاوضات التي ظلتا تجريانها لأربع سنوات مضت حتى الآن ، أو الرد على أسئلة مجموعة ١٦١ المحددة ، بل مجرد السماح للجنة نزع السلاح بالقيام بواجبها بوصفها "المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح" ، وذلك بقصد أمر لا يقل عن كونه البند الذي له الأولوية العليا في جدول أعمالها ، هو أمر يشكل لا مجرد الاستهانة بل الاستهزاء بالهيئة الأكثر تمثيلا للمجتمع الدولي ، وأعني بها الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان وفدي قد عمد منذ البداية -أى منذ أن شارك عام ١٩٧٨ في صياغة ما بات يعرف باسم الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح - إلى تفسير اشتراط "توافق الآراء" المنصوص عليه صراحة في الفقرة ١٦ من الوثيقة الختامية ، بوصفه شرطا يقصد منه الحيلولة دون اعتماد قرارات تكون اما متسرعة أو قميضة بالاضرار بالمصالح الحيوية لأعضاء اللجنة ، وليس بالتأكيد شرطا من شأنه أن يسمح ، لأسباب غير مفهومة بل وأحيانا لأسباب هوائية أو تعسفية ، أن يتحول توافق الآراء إلى عقبة كفؤود في طريق وفاء اللجنة بالمهام الأساسية الموكولة إليها من الجمعية العامة .

ولذلك يعتقد وفدى أن الوقت قد حان لتوضيح بعض النقاط الجوهرية المتعلقة بهذا الموضوع . ونحن نعتقد أن السبيل إلى هذه الخاتمة هو أولاً وقبل كل شيء استصواب قيام اللجنة في الأسبوع المقبل ، وفي واحدة من جلساتها الرسمية ، أو الجلسات العامة كما تسمى في العادة ، باتخاذ قرار علني بشأن آلاقتراح الذى قدمنه في البداية مجموعة الـ ٢١ في ٤ أذار / مارس ١٩٨٠ (CD/72) ، وشددت في تكراره بقوة بتاريخ ٦ آب / أغسطس ١٩٨٠ (CD/134) وتاريخ ٤ نيسان / أبريل ١٩٨١ (CD/181) ، من أجل انشاء فريق عامل مخصص يعنى بالبند المعنون " حظر التجارب النووية " .

ولكن اذا حدث ، بعكس ما نجسر على الأمل فيه ، ان استمرت المعارضة لانشاء هذا الفريق العامل من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ظلت حتى الآن تعرقل انشائه ، فإن وفدى يرى من الضروري للجنة أن تضطلع بدراستها فاحصة لمدى ونطاق مصطلح " توافق الآراء " المستخدم في المادة ١٨ من نظامها الداخلي . واعتقادنا في الواقع أن هذا قد يكون أمرا لا مناص منه ، ذلك أننا لا نتصور أن الهيئة التأسيسية - أي الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لعام ١٩٧٨ - كانت ترغب في ترك الباب مفتوحا أمام اسامة الاستعمال الصارخة في تطبيق ذلك المصطلح ، الذي قد يصبح معناه عمليا اصابة لجنة نزع السلاح بالشلل .

الرئيس : أشكر سفير المكسيك ، سعادة السيد غارثيا روبيس ، على بيانه ، وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئاسة .

السيد أحمد (باكستان) : هل لي أن أعرب قبل كل شيء ياسادة الرئيس عن اعجاب وفدى بالسفير كوميفس ، من هنغاريا ، لقيادته للجنة بمهارة وكفاءة وهدوء خلال المرحلة الصعبة من عملها في شهر حزيران / يونيو ، فقد توصلت للجنة تحت رئاسته إلى قرارات سريعة بشأن قضايا تنظيمية وموضوعية شتى في الدورة الصيفية المستأنفة .

أما تقلدكم رئاسة اللجنة لهذا الشهر فهو مبعث ارتياح عظيم لوفد باكستان ولني شخصيا ، ولسنا نشك في أنكم ، بعظيم خبرتكم وحكمتكم ، وبنفاني بلدكم في قضية نزع السلاح ، سوف تقدمون للجنة صوب تحقيق انجازات هامة . وفي سبيل هذه الغاية يعاد لكم وفد باكستان على بذل تعاونه كاملا ودون تحفظ .

ان بلدكم ، ياسادة الرئيس ، لهو جار عظيم لباكستان التي ترغبة في توثيق وتحسين علاقاتها معه . ولقد حققت الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى باكستان وزير خارجية الهند ، سعادة السيد ناراسيما راو ، اسهاما كبيرا في عملية التمكين لقيام تفاهم أكبر بين بلدينا . وقد لا يكون في غير محله أن أذكر في هذه اللجنة ما جاء في البيان الصحفي المشترك الصادر في اسلام أباد بتاريخ ١٠ حزيران / يونيو عقب المحادثات التي جرت بين وزير خارجية باكستان والهند من أن " كرر كل من الجانبين الاعراب عن سياسته بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وحدها " ، وأنهما " طلبوا إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية الدخول في مناقشة جادة بشأن نزع السلاح " .

ان اللجنة تقوم في الوقت الراهن بنظر البند المتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونسزع السلاح النووي . ويتفق الجميع على أن هذه هي أكثر المهام المطروحة على المجتمع الدولي الحاجة .

وقد سبق الاعراب في هذه اللجنة ، في مناسبات سابقة عن آراء باكستان بشأن نزع السلاح النووي وبشأن طرق ووسائل تحقيق هذا الهدف ، ولست أنوي تكرارها اليوم ، بيد أن من الضروري التأكيد على أن الافتقار الكامل إلى الجهد في معالجة هذا الهدف الذي يتسم بالأولوية ، إنما هو عائق هام يعترض السعي نحو تدابير نزع السلاح الأخرى ، وعامل مساعد في مناخ المواجهة الدولي الراهن .

ولقد دأب وقد باكستان على تأييد نظر المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي في هذه اللجنة منذ إنشائها . وعلى الرغم من اجراء مناقشات غير رسمية مفيدة تحت هذا البند في أوائل هذا العام ، فإن اللجنة لم تبدأ بعد في عملية المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي المحددة خطوطها في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية .

ويرى وفد باكستان أن مجموعة الـ ٢١ قد قدمت تحليلًا موضوعياً للأوضاع في الوثيقة CD/180 وطرحت اقتراحات واقعية وفي حينها لبدء عملية المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ونأمل أن تتوصل اللجنة إلى قرارات مبكرة وایجابية بشأن تلك الاقتراحات .

وأرى من المناسب أن أبرز أن الاقتراحات المقدمة من مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/180 تحتوى على عنصرين متميزين . أولاً ، من المقترح أن تقوم لجنة نزع السلاح ببحث بعض قضائياً محددة تتعلق بسباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وثانياً ، اقترحت مجموعة الـ ٢١ إنشاء فريق عامل مخصص تابع للجنة ليضطلع بمهمة البحث والتوضيح هذه .

وقد يكون مفيداً الاعتراف بأن القضايا المطروحة في الوثيقة CD/180 لبحثها اللجنة قد لا ترقى إلى مستوى اجراء مفاوضات بشأن تدابير محددة لنزع السلاح . اذ أن ما تقترحه تلك الوثيقة هو ، في رأى وفدي ، عملية توضيح للمفاهيم والمعاوق ، بغية ارساء الأساس للفاوضات محددة بشأن نزع السلاح . وليس في نظر تلك القضايا ما يخل بسياسات أية دولة أو مجموعة من الدول . ولكننا نعتقد أن عملية التوضيح هذه يمكن أن تكون ذات فائدة قصوى في المساعدة على تضييق الفجوة في التفهم والفهم ، وهو ما تتصف به المواقف الراهنة في شأن سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي .

وفي تقدير وفدي أنه ليس هناك أي عضو في لجنة نزع السلاح يعارض نظر تلك القضايا والتوصل ، أن أمكن ، إلى استنتاجات متفق عليها بشأنها . ويمكن أن تشكل تلك الاستنتاجات خطوطاً توجيهية هامة للمفاوضات بشأن نزع السلاح .

أما فيما يتعلق بالعنصر الثاني من اقتراح مجموعة الـ ٢١ ، أي إنشاء فريق عامل ، فإن وفدي يشارط الرأى القائل بأن هذا الأمر يشكل أكثر الطرائق فعالية في عملية توضيح القضايا التي اقترحت . وعلى أولئك الأعضاء في اللجنة الذين يرون أن إنشاء ذلك الفريق أمر غير مقبول أن يقترحوا طريقة بديلة لنظر تلك القضايا . وأسمحوا لي أن أقول إن وفد باكستان يعتقد من جانبه موقعاً منا فيما يتعلق بالآلية التي يتعين استخدامها في نظر القضايا المحددة في الوثيقة CD/180 فالملهم في رأينا هو أن تطرق لجنة نزع السلاح هذه القضايا بعمق خلال الدورة الحالية ، بغية التوصل إلى استنتاجات ملائمة يمكن أن تعزز آفاق التفاوض على اتفاقيات محددة تفضي إلى وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح .

والجد ير باللحظة أنه سيكون على لجنة نزع السلاح التوصل إلى توازن الآراء خلال الشهور العشرة التالية بشأن التدابير المحددة لنزع السلاح النووي التي يتعين ادماجها في البرنامج الشامل لنزع السلاح . وبعتقد وفدي أنه لا مناص من نظر القضايا التي دعت إليها مجموعة ٢١ في الوثيقة CD/180 فيما تناول صياغة توازن الآراء له مخزاه بشأن تدابير نزع السلاح النووي في إطار البرنامج الشامل . وغني عن البيان أن البرنامج سوف يفشل في تحقيق القبول العام ما لم يتضمن تدابير محددة وملموسة تتصل بنزع السلاح النووي .

ولذا يأمل وفدي أن يتم تمكين لجنة نزع السلاح من تقديم مساهمة ذات معنى في بدء عملية نزع السلاح النووي قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المقررة لنزع السلاح . وإذا لم تقدم هذه اللجنة مثل هذه المساهمة فسوف تتراكم تماماً الثقة فيها بوصفها جهازاً تفاوضياً متعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح . وليس ثمة حاجة للحديث بالتفصيل عمّا يجره ذلك من عواقب وخيمة على أهداف نزع السلاح وعلى السلم والأمن .

وتحت مسألة أخرى يود وفدي التعرض لها اليوم . وهي تتعلق بالآثار الخطيرة للهجوم العسكري الإسرائيلي على المنشآت النووية المدنية العراقية . وقد أعلن مجلس الأمن مجلساً محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على السواء عن موقفهما من الهجوم العسكري الإسرائيلي في إطار ولادة كل منها . وتناول العديد من أعضاء اللجنة هذه القضية وأجمعوا على ادانة الهجوم الإسرائيلي . وأدلت كل مجموعة ببيان في اللجنة عبرت عن ادانتها الجماعية له . وطلبت مجموعة ٢١ ، في بيانها المعمم في الوثيقة CD/187 أن تعمد لجنة نزع السلاح ، بالإضافة إلى ادانة هذا الهجوم ، إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم تكرار مثل هذا العدوان من جانب إسرائيل أو أية دولة أخرى . وحثت مجموعة ٢١ اللجنة على "أن تؤكد من جديد المبدأ الدولي الذي يحظر شن هجوم على المنشآت النووية السلمية لأية دولة من الدول في أية ظروف كانت ، وأوصت " بأن تتخذ اللجنة خطوات مناسبة من شأنها الالسهام في إزالة ما يترب على هذا العمل من آثار ضارة " .

ويقترح وفدي باكستان من ثم أن تتخذ لجنة نزع السلاح قراراً مناسباً بشأن العدوان العسكري الإسرائيلي وشأن آثاره . ونحن نطرح النص التالي على اللجنة للنظر فيه :

" إن لجنة نزع السلاح تدين بشدة الهجوم العسكري الذي شنته إسرائيل في ٧ حزيران / يونيو ١٩٨١ على مركز تمويل للأبحاث النووية بالقرب من بغداد بوصفه انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة ولمعايير السلوك الدولي . وقد أدى هذا العمل العدوانى إلى آثار خطيرة على صيانة السلم والأمن الدوليين وعلى آفاق نزع السلاح .

" وتؤكد لجنة نزع السلاح من جديد أن هدف نزع السلاح لا يمكن تحقيقه إلا على أساس التزام جميع الدول التزاماً دقيقاً بمبادئه ومقاصده ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق باحترام سلامة أراضي الدول وسيادتها واستقلاليتها السياسي وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية . وترى اللجنة ، فضلاً عن ذلك ، أن هذا العدوان يشكل انتهاكاً للحق السيادي غير القابل للتصريف الذي تملكه كل دولة في احتياز وتحظى بر التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية . وهو يتنافى كذلك مع المبادئ الأساسية المشار إليها في الفقرات ٦٥ - ٢١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة .

المكرسة لمنع السلاح والتي تشكل الأساس الوحيد المتفق عليه الذي يمكن أن تستند إليه الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في صياغة توافق دولي في الآراء بشأن طرق ووسائل منع انتشار الأسلحة النووية .

" وترى اللجنة من غير المقبول البتة أن تدعي إسرائيل لنفسها حق القيام بهذا الهجوم العسكري استناداً إلى مزاعمها التعسفية والواهية بشأن نيات دولة أخرى ، تلك المزاعم التي يد حضها كل دليل موضوعي . فبرنامجه إسرائيل النووي وقد رتها النوبـة ونياتها ، هي السبب الأول للقلق في الشرق الأوسط ، وبمبعث التهدـيد الأكبر بالانتشار النووي في تلك المنطقة .

" وترى اللجنة أن أى تكرار لمثل هذا العدوان من جانب إسرائيل أو أية دولة أخرى من شأنه ، بالإضافة إلى عواقبه الوخيمة على السلم والأمن الدوليين ، أن يعرض للخطر بصورة جدية جهود المجتمع الدولي من أجل تشجيع نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي . وتؤكد اللجنة بقوـة أن المنشـات النوـوية المدنـية لا يـنبغي في أية ظروف كانت أـن تـتـعرـضـ للـهـجـومـ العـسـكـريـ أوـ التـخـرـيبـ لأـىـ سـبـبـ منـ الأـسـبـابـ " .

وان وفدى ، يا سيادة الرئيس ، ليرجو منكم اجراء مشاورات غير رسمية فيما بين أعضاء اللجنة في أقرب وقت ممكن للنظر في هذا النص ومن أجل التوصل إلى قرار مناسب في هذا الموضوع .
الرئيس : أشكر السفير منصور أحمد على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئـاسـةـ .

السيد سكينر (كندا) : سيد الرئيس ، أرجو أن تغفر اللجنة لي طلب الكلمة في هذه الساعة . لقد كان في نية وفدى الكلام اليوم في مسألة هامة جداً وهي مسألة نزع السلاح ، ولكن نظراً لكثرـةـ عـدـدـ مـنـ تـكـلـمـواـ ، فـسـوـفـ نـفـعـلـ ذـلـكـ فيـ تـارـيخـ لـاحـقـ . وـانـيـ لـأـدـرـكـ أـيـضاـ أـنـ هـنـاكـ مـتـحـدـثـيـنـ آـخـرـيـنـ فيـ نـفـسـ مـوـقـيـ .

بـيدـ أـنـ ثـمـةـ مـوـضـوـعاـ أـوـدـ اـثـارـتـهـ بـأـيـجـازـ قـبـلـ أـنـ نـخـتـمـ جـلـسـةـ الـيـوـمـ . فـقـدـ تـذـكـرـونـ أـنـ الـوـفـدـ الـكـنـدـىـ تـقـدـمـ ، كـمـرـفـقـ لـلـوـثـيقـةـ CD/183 ، بـوـرـقـةـ عـلـمـ مـفـاهـيمـ بـشـأنـ التـحـقـقـ مـنـ تـحدـيدـ الـأـسـلـحـةـ . وـقـدـ أـعـلـنـاـ فيـ تـلـكـ الـمـنـاسـبـةـ عـنـ اـعـتـراـمـاـ اـجـرـاءـ التـرـتـيبـاتـ لـتـبـادـلـ الـآـرـاءـ بـشـأنـ هـذـاـ الـمـوـضـوـعـ معـ الـوـفـدـ الـأـخـرـىـ فيـ هـذـهـ الـلـجـنـةـ . وـطـبـقاـ لـلـمـارـسـةـ الـمـسـتـقـرـةـ فيـ الـلـجـنـةـ بـشـأنـ الـاـسـتـجـابـةـ لـلـطـلـبـاتـ الـتـيـ تـقـدـمـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ تـسـهـيـلـاتـ الـلـازـمـةـ لـاـجـرـاءـ الـمـشاـورـاتـ غـيرـ رـسـمـيـةـ مـعـ الـوـفـدـ الـأـخـرـىـ الـمـهـتـمـةـ بـالـأـمـرـ ، فـقـدـ طـلـبـتـ الـأـمـانـةـ أـنـ تـوـفـرـ لـنـاـ غـرـفـةـ الـاجـتمـاعـاتـ ١ـ غـداـ ، الـجـمـعـةـ ، ٣ـ تمـوزـ /ـ يولـيهـ ، السـاعـةـ ٩/٣٠ـ وـلـذـاـ فـانـيـ أـوـدـ أـنـ أـنـتـهـزـ هـذـهـ فـرـصـةـ كـيـ أـدـعـ أـعـضـاءـ الـلـجـنـةـ وـغـيرـهـمـ مـنـ لـدـيـهـمـ اـهـتـمـامـ أوـ رـغـبـةـ فـيـ الـاشـتـراكـ فـيـ نـقـاشـ بـشـأنـ التـحـقـقـ ، إـلـىـ الـاـنـضـامـ إـلـيـنـاـ فـيـ غـرـفـةـ الـاجـتمـاعـاتـ ١ـ غـداـ ، عـلـىـ نـحـوـ مـاـ أـعـتـقـدـ أـنـ السـفـيرـ مـاـكـفـيلـ قدـ أـوضـحـهـ بـالـفـعـلـ لـلـسـفـرـاءـ فـيـ هـذـهـ الـقـاعـةـ .

الرئيس : أـشـكـرـ مـمـثـلـ كـنـداـ عـلـىـ بـيـانـهـ ، وـأـعـتـقـدـ أـنـ جـمـيعـ أـعـضـاءـ الـوـفـدـ قدـ أـحـاطـواـ عـلـمـاـ بـهـ عـلـىـ النـحـوـ الـوـاجـبـ . أـعـضـاءـ الـوـفـدـ الـمـحـترـمـينـ ، لـقـدـ طـلـبـتـ مـنـ الـأـمـانـةـ أـنـ تـعـمـمـ الـيـوـمـ جـدـولاـ زـمـنـياـ لـلـجـلـسـاتـ الـتـيـ تـزـمـعـ الـلـجـنـةـ وـهـيـاتـهاـ الـفـرعـيـةـ عـقـدـهاـ خـلـالـ الـاـسـبـوعـ الـقـادـمـ . وـلـيـسـ مـنـ الـمـتـبـعـ بـالـنـسـبـةـ لـلـجـدـولـ الـزـمـنـيـ أـنـ يـتـضـمـنـ الـمـشاـورـاتـ غـيرـ رـسـمـيـةـ الـتـيـ قـدـ تـعـقـدـ بـيـنـ الـأـعـضـاءـ فـيـ اـطـارـ مـخـتـلـفـ

مختلف الترتيبات التنظيمية المتفق عليها من قبل اللجنة . فمن المأمول أن يكون الجدول الزمني ارشادياً فقط ، ويجوز تغييره أو تعدله مع سرقة اللجنة في عملها .

السيد ليديغارد (السويد) : سيدى الرئيس ، بعد أن استمعت لاشارتكم إلى الجدول الزمني ، ووفقاً لما قلتموه ، أود أن أنتهز هذه الفرصة كي أذكر الوفود بما سبق أن أعلنته في الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، وأعني به أن المشاورات بشأن وجوه تحديد السمية سوف تعقد في الأسبوع القادم ، ابتداءً من السبت ، ٦ تموز / يوليه ، السادعة ١٠/٠٠ ، بالقاعة رقم ٧ .

الرئيس : لدينا الآن متحدث واحد فقط للجلسة العامة التي تتعقد يوم الثلاثاء القادم . وبودى أن أحث تلك الوفود الراغبة فيأخذ الكلمة يوم الثلاثاء ، أن تدرج أسماءها قبل صباح الاثنين ، الساعة ١٠/٣٠ .

أعضاء الوفود المحترمين ، إذا لم يكن هناك اعتراض ، فسوف أعتبر أن اللجنة توافق على تمام الجدول الزمني بوصفه جدواً ولا ارشادياً لاسبوع القادر .

وقد تقرر ذلك

الرئيس : سوف يجتمع الفريق العامل المخصص للبرامج الشامل لمنع السلاح عصر اليوم من الساعة ١٥/٣٠ إلى الساعة ١٨/٣٠ . واني أعلن هذا بناءً على طلب رئيس الفريق العامل ، السفير غارثيا روبيس .

وستنعقد الجلسة العامة التالية للجنة نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ٧ تموز / يوليه ، الساعة ١٠/٣٠ . ترفع الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠

لجنة نزع السلاح

CD/PV.135

7 July 1981
ARABIC

محضر نهائي للجلسة الخامسة والثلاثين بعد المائة

العقدة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الثلاثاء ، ٧ تموز / يوليه ١٩٨١ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد أ. ب. فانكتسواران (الهند)
نائب الرئيس: السيد من. ساران (الهند)

الحاضرون في الجلسة

- اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :
السيد ف · ل · اسرائيليان
السيد ف · م · غانجا
السيد ف · ف · بريباخين
السيد م · م · ابوليروف
السيد ت · ف · دميتريشاف
- السيد ت · تيريفي
السيد ف · يوهانس
- السيد جوليوك · كاراساليس
السيد ج · م · أوتيفي
الآنسة نورما ناسيمبىنى
- السيد ر · ستيل
السيد ن · كيلنغلر
السيد ه · مولر
- السيد ف · م · سيداك
السيد ج · زاهرينا
- السيد ف · كورد يرودى مونتىزيمولو
السيد أ · تشايرابيكو
السيد ب · كابراس
السيد أ · دى جيوفانى
- السيد م · أكرم
السيد س · أ · دى سوزا اى سليفا
السيد س · دى كيروز دوارته
- السيد ج · م نوار فاليس
السيد ب · فوتوف
السيد أ · سوتيروف
السيد ر · ديانوف
السيد ب · بوتشيف
- يوساو لينغ
يونوى وين
- السيد ب · سوبكا
السيد ج · سيا لوفيتش
- اثيوبيا :
الأرجنتين :
استراليا :
المانيا (جمهورية - الاتحادية) :
اندونيسيا :
ایران :
ایطاليا :
باكستان :
البرازيل :
بلجيكا :
بلغاريا :
بورما :
بولندا :

السيد أ • ثورنبرى	<u>بيرو</u> :
السيد ب • لوكيس	<u>تشيكوسلوفاكيا</u> :
السيد م • معاطى	<u>الجزائر</u> :
السيد غ • هردر	<u>الجمهورية الديمocraticية الالمانية</u> :
السيد ه • ثيليكى	
السيد ه • هومى	
السيد م • ماليتا	<u>رومانيا</u> :
السيد ت • ميليسكانو	
السيد أ • غنوك	<u>زائير</u> :
السيد ه • م • غ • م • باليهاكارا	<u>سرى لانكا</u> :
السيد ة انفا ثورسون	<u>السود</u> :
السيد س • ليدغارد	
السيد ل • نوريرغ	
السيد غ • اكھولم	
السيد ج • لوند بن	
السيد ه • برغلوند	
السيد س • ايريكsson	
السيد يوببيواين	<u>الصين</u> :
السيد يومينغ يا	
السيد سابنوانغ	
السيد ف • دى لا غورس	<u>فرنسا</u> :
السيد ي • دى بوس	
السيد وودريخاز تافارو	<u>فنزويلا</u> :
السيد و • أ • أغوبيلار	
السيد ج • سكينر	<u>كندا</u> :
السيد ب • ن • موسكوبيرا	<u>كوبا</u> :
	<u>كينيا</u> :
	<u>مصر</u> :
السيد السيد ع • الرىدى	
السيد أ • حسن	
السيد م • ن • فهمي	
السيد م • الشرايبى	<u>المغرب</u> :
السيد م • الرسان	

السيد أ • غارثيا روبيس	: المكسيك
السيد ة س • غونزاليس اى رينيرو	
السيد د • سمرهيز	: المملكة المتحدة
السيد ج • أ • لينك	
السيد د • أرد مبيلغ	: منغوليا
السيد س • و • بولد	
السيد ألوادينيجي	: نيجيريا
السيد و • أ • أكينسانيا	
السيد ت • أغوي - ايرونزي	
السيد أ • ب • فينكاتسواران	: الهند
السيد ش • ساران	
السيد اى كوميفش	: هنغاريا
السيد ف • غاجدا	
السيد ك • غيورفي	
السيد ه • فاغنماكرز	: هولندا
السيد س • س • فالاورى	: الولايات المتحدة الأمريكية
السيد ف • ب • ديسيمون	
الآنسة ك • كريتنبرجر	
السيد ر • سكوت	
السيد ج • ميسكيل	
السيد م • تاكاهاشي	: اليابان
السيد م • فرونيتش	
السيد ب • برانكوفيتش	: بولندا
السيد ر • جاييال	
السيد ف • بيراسايتغوى	
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	
نائب أمين لجنة نزع السلاح	

الرئيس : حضرات الوفود الموقن ، أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٥ للجنة نزع السلاح . أن البند المدرج في جدول أعمالنا اليوم هو "أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة ، الأسلحة الأشعاعية " ولكن للأعضاء ، بطبيعة الحال ، حرية الادلاء ببيانات عن قضايا أخرى بشأن جدول أعمالنا ، وفقاً للمادة ٣٠ من نظامنا الداخلي .

السيد فوتوف : السيد الرئيس ، انه لمن دواعي السرور أن أهنئكم ، أنتم الذين تمثلون الهند الصديقة ، على تولیکم المنصب الرفيع لا وهو منصب رئاسة اللجنة خلال هذه الفترة الهامة من الدورة السنوية . ان وفدكم يساهم مساهمة كبيرة في أنشطة هذه الهيئة ونحن نتطلع الى قيادتكم في الجهود الراامية الى تأمين بعض النتائج الايجابية في دورة اللجنة الحالية .
ولا يفوتي أن أشيد في الوقت ذاته بسلفكم السفير امری کومیفیس الذي أظهر طاقة يحسد عليها في بدء الجزء الصيفي من دورتنا السنوية .

واسمحوا لي ، السيد الرئيس ، أن أرحب ، عن طريقكم ، بالرؤساء الجدد لوفود الأرجنتين وايران وسرى لانكا وفنزويلا . فكما ذكرتم منذ هيئة ، يقضي برنامج العمل بأن تبدأ اللجنة اليوم مناقشة مسألة أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل والأسلحة الأشعاعية . إلا أنه ، كما قلت أيضاً ، لأى وفد الحق في مناقشة آية مسألة مدرجة في جدول الأعمال ، وبما أنني سجّلت اسم وفدى من قائمة المتكلمين في جلستنا الأخيرة ، سأعود اليكم للبندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا اللذين يحظيان بأعلى أولوية وهما حظر التجارب النووية ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وبينما سأعرض بما يجاز بعض أفكار وفدى فيما يتعلق بالحالة الراهنة لمناقشاتنا الرسمية وغير الرسمية على حد سواء أرى لزاماً على طرق جوانب أعم من هذه القضايا الحيوية .

ان موقف الوفد البلغاري من الحاجة الملحة الى تحقيق حظر كامل وعام للتجارب الأسلحة النووية معروف جيداً ، ولا حاجة لي أن أغرضه بتفصيل الآن . فنحن نؤيد اقتراح مجموعة ٢١ الداعي الى إنشاء فريق عامل مخصص لهذا الموضوع ونلح على مشاركة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية جميعها . ونأسف لتعليق المفاوضات الثلاثية ، لاعتقادنا أن نتائجها كانت ستربى أساساً للمعاهدة السابقة ، وعلى هذا ندعونا إلى استئنافها العبرى . أما نحن فنساهم فيما تضطلع به لجنة نزع السلاح من أنشطة محددة في هذا الميدان ، وأنا أقصد هنا فريق خبراء الامم المتحدة الذي يقوم بوضع تدابير تعاونية للكشف وتحديد الأحداث الاهتزازية . ويمثل بلغاريا بانتظام في هذا الفريق واحد من كبار علمائها في الاهتزازات . إلا أن وفدى يشارف في الوقت ذاته ، وبدون الانتقام من قيمة العمل المفيد الذي يقوم به فريق خبراء الاهتزازات ، رأى مثل المكسيك الموقر السفير غارثيا روبيليس ، الذي ذكرنا مؤخراً بأن خبراء ذوي شهرة دولية من الشرق والغرب على حد سواء خلصوا في عهد يعود إلى أواخر الخمسينيات إلى أن ليس هناك حواجز تقنية تحول دون التحقق من حظر كامل وعام للتجارب . وليس من الضروري الاستعانة بالقفزة النوعية التي حققها التقدم التكنولوجي في ميدان الاهتزازات للتوصل إلى الاستنتاج القائل بأن العامل الخامس في تحقيق حظر كامل وعام للتجارب ، في أواخر الخمسينيات كما في الظرف الراهن أى في أوائل الثمانينيات .
يظل الارادة السياسية للدول الحائزة للأسلحة النووية .

ونحن ، اذ نضع في الاعتبار الموقف الايجابي والبناء الذي وقه الاتحاد السوفيaticي ،
نناشد المشاركين الغربيين في المفاوضات الثلاثية المعلقة توخي النهج البناء الذي طالما انتظره
العالم منهم .

ولعل موافقتهم على البند "في مفاوضات متعددة الأطراف بحق في اطار الفريق العامل"
المخصص داخل هذه اللجنة تكون بداية حاسمة وهادفة . ونشاطر ، في هذا الشأن ، ما أبدته
وفود الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والهند ويوغوسلافيا وغيرها في مجموعة الـ ٢١ في بياناتها في
لجنة نزع السلاح لهذه الدورة من قلق وحجج .

ونحن نواجه ، لسوء الحظ ، حالة معادلة فيما يتعلق بالبند ٢ من جدول أعمالنا وهو
"وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " . وقد عرض وفود البلدان الاشتراكية منذ سنتين
ونصف السنة اقتراحًا معقولا يرمي الأسس ويحصل بوقف انتاج الأسلحة النووية بجميع أنواعها وخفضها
التدريجي لغاية التخلص منها تدريجيا . ويريد هذا الموقف في الوثيقة المعروفة CD/4/4 التي بادرت فيها
البلدان الاشتراكية بفكرة البند "في مفاوضات مبكرة في نطاق لجنة نزع السلاح بشأن القضايا المعقّدة
لنزع السلاح النووي ."

وأثناء المناقشات الموسعة التي تلت تقديم هذه الوثيقة أجاب الوفد السوفيتي وغيره من
الوفود الاشتراكية على أسئلة عديدة وأعربت عن استعدادها لدراسة أي فكرة بناءة تتعلق بمفاوضات
متعددة الأطراف حول هذا البند . وبينما نقترح انشاء فريق عامل مخصص فاننا ، كما سبق أن لاحظ
السفير هردر ، رئيس وفد الجمهورية الديمقراطية الألماانية ، لا يبالغ في الاهتمام بقضية انشاء فريق
عامل ، ونحن على استعداد لمناقشة أي اقتراح معقول ونظامنا الداخلي يتتيح لنا بعض الامكانيات
في هذا الصدد .

بيد أن لجنة نزع السلاح تواجه الآن رفض البلدان الغربية البند " حتى في مفاوضات أولية
في هذا الميدان : ونحن نحترم حرصها على مصالحها الأمنية المشروعة ونولي أهمية كبرى لمبدأ
الأمن الامني لكافه المشاركين خلال عملية نزع السلاح . لكن لا يسعنا أن نقبل القول بأى الأسلحة
النووية وسباق التسلح النووي المستديم يشكلان أساسا سليما لتعزيز أمن أي دولة والأمن الدولي عموما .

وفي المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي البلغاري المعقود في نيسان / ابريل ١٩٨١ شدد
تودور تيشكوف الأمين العام للحزب ورئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية ، على أهمية
العبادات السلمية المرسومة والمعلنة في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد
السوفيتي ، وأكد على امكانيتها في تعزيز مجرى الانفراج واعادة وزيادة الثقة فيما بين الدول ودور
خطر نشوب حرب نووية . وتحقيق هذه المهام الفاضلة يستدعي اجراء مفاوضات معقولة وبناءة وذلك
في مجال نزع السلاح النووي قبل كل شيء . ورفض التفاوض حول نزع السلاح النووي ، في الظرف
الراهن الذي تمر به العلاقات الدولية دليل على سلبية خطيرة . ولا ينبغي للجنة نزع السلاح أن
تتسامح ازاء حالة تلجلج فيها بعض الدول الى استخدام كافة الوسائل لمقاومة مقتراحات بناءة فيما
يتصل بالبند " في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي ."

ويرى وفدنا أنه لا ينبغي لهذه اللجنة أن تتهاون من القضايا ذات الأولوية العليا المتعلقة
بالأسلحة التي تهدد وجود حضارتنا ذاته . وينبغي نبذ ابواقها بنودا شعائرية في جدول أعمالنا
والكف عن القاء بيانات بدل الشرع في مفاوضات معقولة حول الحد من الخطر النووي .

استناداً الى هذه الخلفية من تزايد الوعي لدى الرأي العام العالمي لمساند الحاجة الى اجراء مفاوضات لنزع السلاح النووي في مجال القذائف العابرة للقارات والقذائف المتوسطة المدى على حد سواء ، فإن من المخجل كثيراً أن نرى لجنة نزع السلاح تكرر ما يزيد عن السنة في مناقشة انشاء فريق عامل مخصص يعني ببساطة بأعلى أولوية في جدول أعمالها . فمتي تتوقع صدور أي اقتراح ملموس من الغرب حول كيفية تناول هذا البند ؟ نحن لا نستجد في عندما نطلب اجراء مفاوضات ، وكما قال الرئيس بريجنيف في اجتماع مجلس السوفيétات الأعلى يوم ٢٣ حزيران / يونيو " ان قدرة القوى المحبة للسلم التي تتصدى اليوم للمعتدي المحتل هي الآن أعظم منها في أي وقت مضى . ونحن نعلم شيئاً آخر ألا وهو أن الأسلحة الحديثة بحكم طبيعتها ذاتها تتعرض ، في حالة استخدامها ، مستقبل البشرية قاطبة للخطر " .

وقد أبرز البيان الذي ألقاه السفير إسرائيليان ممثل الاتحاد السوفيتي الموقر ، والذي استمعنا اليه في جلستنا السابقة هذه النقطة بشكل مقنع وبين في الوقت ذاته خطر مخططات أولئك الذين يحلمون " بحرب نووية محدودة " . وأود أن استشهد بما قاله السيد مايكيل فوت، زعيم حزب العمال البريطاني ، الذي صرح مؤخراً بقوله : " نحن نطالب بحزم باجراء مفاوضات دولية معقولة – لا بمقادات لمفاوضات أو بمقادات حول مفاوضات ، بل بمقادات جادة تستهدف درء خطر الحرب والابادة المتبادلة " .

وخلال الاجتماعات غير الرسمية التي عقدناها في الجزء الأول من الدورة السنوية وأثناء الأسبوعين الثلاثة الأخيرتين قدمنا وفود عديدة أفكاراً ومقترنات مختلفة تتصل بهذهين البندتين . ومعظمها وارد في خلاصة المناقشة بشأن البندتين ١ و ٢ ، وهي وثيقة مفيدة تشكر أمانة اللجنة على اعدادها . ويعتقد أن الفريق العامل الذي سينشأ بشأن البند آ ي ينبغي أن يركز على تقرير أو تحديد عدد من القضايا الملموسة التي يمكن أن تصلح موضوعاً لمفاوضات متعددة أطراف . ونحن على اقتناع بأن اقتراح البلدان الاشتراكية الواردة في الوثيقة CD/4 سيحتل مكانة بارزة ضمن هذه القضايا .

أود أن أختتم هذا البيان بتوجيه اهتمام اللجنة الى مقطع من خطاب تود وريفوك ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الاشتراكية ، في الاجتماع – الحوار الدولي " من أجل الانفراج والسلم والتقدم الاجتماعي " المعقود في صوفيا في أيار / مايو من هذه السنة قال فيه :

" دعونا من الانغلاق خلف جدران حصن من الربابة ، دعونا نجلس ونشرع في حوار تخلله رغبة متبادلة في حل المشاكل لصالح التعايش السلمي – هذا هو التحدى الذي نواجهه اليوم ، وهذا هو اليوم آية من آيات التفكير والسلوك السياسي الواقعين اللذين يتحلى بهما رجل الدولة . والذين قصروا عن فهم هذا فاتتهم أبرز سمة في الظرف الراهن " .

الرئيس : قبل توجيه الدعوة الى المتكلم التالي أود أن أرحب بالسيدة انغا ثورسن التي انضمتلينا اليوم وتقيني أننا جميعاً شديداً والحرص على الاستماع الى بيانها يوم الخميس القادم .

السيد ماليتا (رومانيا) : (تكلمت بالفرنسية) ، لا يسعني وأنا أتحدث للمرة الأولى في ظل رئاستكم ، سوى أن أعرب ، الى جانب تقديرى البعيد العهد لكم كمزيل ، عن فكرة مفادها أنكم تبثون فينا روحاناً إنسانية كريمة مستمدّة من الفلسفات العظيمة لبلادكم الهند ، تلك الفلسفات التي التمسّت بدليلاً للعنف والقوة كدليل على الأمل في السمة الأخلاقية والفكريّة للإنسان . وأنا واثق من أن شهر تموز / يوليه سيكون بفضل رئاستكم شهيراً ميموناً بالنسبة لعملنا .

وأود أيضاً أن أغتنم الفرصة لأنني على جهود السفير كوفيفتس، الذي يمكنه أن يهبني نفسه لأنه حق كأسلافه خلال هذه الدورة، بعض النتائج الظاهرة والملوسة.

واسمحوا لي أيضاً أن أرحب بزميلنا من فنزويلا، السفير رودريغيز نافارو وان أكد له كامل تعاوننا.

وستكون كلمتي اليوم مكررة للقضايا النووية التي شكلت موضوع مناقشتنا في إطار هذا———
البندين المعنونين "حظر التجارب النووية" و "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي".

لقد سبق للوفد الروماني أن ذكر بأفاضة آراءه بشأن وجوب اعطاء الأولوية المطلقة لـنزع السلاح النووي في أنشطة اللجنة. وكما قال نيكولا شاوشيسكو رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية: "ما من شيء وما من نظرية بشأن التوازن العسكري يمكن أن تبرر زيادات الأسلحة. نحن ندرك ضرورة الحفاظ على توازن أثنا علية نزع السلاح حتى يظل أمن كل طرف بمنجى من التأثير: على أن هذا ينبغي أن يتم، لا عن طريق تصعيد التسلح وإنما عن طريق خفضه، عن طريق الخفض المنتظم والمستمر للنفقات والقوات العسكرية وعن طريق الاتجاه إلى القضاء التام على الأسلحة النووية في ظل مراقبة دولية ملائمة". كما تم أيضاً الاعراب مؤخراً عن موقف حكومي هذا في نداء السلام الذي وجهه المؤتمر العام لمجالس العمال والنurses الذي وجهته الجمعية الوطنية العليا برومانيا إلى برلمانات البلدان الموقعة على الوثيقة الختامية للمؤتمر هلسنكي.

ومن الصعب تقديم حجج جديدة لصالح بدء المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي.

لقد أوضح زملاؤها في اللجنة في بياناتهم الممتازة مدى استصواب بدء مثل هذه المفاوضات وعلى وجه أخص مدى الحاجتها، ولا أود أن أكرر ما قالوه. إن النداءات الملحة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وحركات العلماء وأنشطة المنظمات غير الحكومية من أجل وقف سباق التسلح، وكذلك الكثرة غير العادلة للمقالات حول هذا الموضوع في الصحافة العالمية، إن سمعتم لي بهذا القول، كل ذلك يشهد بشدة اهتمام وقلق الحكومات والشعوب في سائر أنحاء العالم إزاء مخاطر النزاع النووي الحراري.

وهكذا، فاني اذ انطلق من الأولوية التي يتسم بها الموضوع الذي يظهره كأول بند في جدول أعمالنا، أشعر في الوقت نفسه باضطرارى الى مراعاة المسؤوليات المتعلقة بكيفية امكان معالجة هذا الموضوع على نحو دقيق. ان كل شيء يدفعنا الى بدء مثل هذه المفاوضات في إطار متعدد الأطراف، كما أكدتم في كلماتكم البليغة كممثل للهند ورئيس للجنة لهذا الشهر فالحقيقة أنه قد حدث تطور نوعي جديد كلياً في مجال الأسلحة النووية. لقد كان يمكن لمسألة المفاوضات المتعددة الأطراف أن تعتبر وفي الماضي مسألة أكاديمية، لأن البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية كانت تعتبر المفاوضات مسألة تخص أولئك الذين يمتلكون أدوات الردع، ويقبلون في الوقت نفسه مخاطر تدميرهم.

على أننا اليوم جميعاً من الدول النووية، لا يعني أننا نمتلك أسلحة نووية وإنما باعتبارنا ضحايا محتملة للتدمير النووي. فهل يمكن أن ينتزع من وعي البشر حقيقة كونهم أهدافاً للأسلحة النووية وأنه لا يوجد نظام ناجح للضمانات ضد مثل هذا الاستخدام للأسلحة النووية؟ لم يعد هناك أي بلد بأمان من احتلال التدمير النووي، ومقدار النقاش لهذا الموضوع هو انتهاء لمبدأ الأمان المتكافي لجميع الدول ذاته.

وعلى ذلك فان المشكلة التي نواجهها ليست هي ما اذا كانت المفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح مستصوبية أو ملحة أو ذات أولوية ، وإنما هي كيفية بدء هذه المفاوضات .
وتعتبر الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة أن ما يتتيح أفضل نهج عمل هو إنشاء فرقتين عامتين معنيتين بموضوعي (١) حظر التجارب النووية (٢) ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وقد قدمت مجموعة الـ ٢١ والبلدان الاشتراكية مقترنات محددة بهذا المعنى . ولكن لم يتتسن تحقيق تواافق آراء بهذا الصدد ، وتم خلال المناقشة تقديم عدد من الحجج المضادة للهيئةتين المقترنات .

واحدى الحجج ، ذات الطابع الأعم هي أن تدهور العلاقات الدولية يجعل مفاوضات نزع السلاح النووي غير ملائمة في توقيتها وغير ذات أثر .

وأسأمسح لنفسي في الرد على هذه الحجة بأن أقتبس من بيان أدلى به السير جون سيمون ، وزير الدولة للشؤون الخارجية في المملكة المتحدة ، أمام مؤتمر نزع السلاح في عصبة الأمم في ١٩٣٦ :
" حتى في هذه اللحظة ترتفع صوات تحذن أن اللحظة غير مواتية . وبشار إلى التناقض الظاهر في أنه بينما تجري مناقشة نزع السلاح في جنيف فإن الأسلحة تستخدم في الشرق الأقصى ، وتتساقط القنابل من السماء ، والقوات ماضية في حركتها . . . ولست أتفق مع أولئك الذين ينوهون بأن هذا التناقض يجعل اجتماعنا آلان غير موات . وبدلاً من ذلك أعلن أن هذه الأحداث الكثيرة تظهر وتعزز الضرورة الملحة للإبطال بمهمتنا والوفاء بها " .

اننا نتفق مع هذا الرأى ونعتقد أن الصعوبات الموجودة على المستوى الدولي لا ينبغي لها أن تحول دون المفاوضات بل أن تحفزها ، ولا سيما في العصر النووي .

ان الكلمة المستندة الى الوثائق التي أدلى بها سعادة السفير الإسرائيلي ، رئيس وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في الجلسة العامة في ٢ تموز / يوليه ١٩٨١ ، قدمنا لنا صورة للعواقب التي لا يمكن التسامح بها وألمحنا على عدم احراز نتائج فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي .

وهناك حجة أخرى كثيراً ماتساق وهي تتعلق بالرابطة بين نزع السلاح النووي وأمن الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها . ولا يمكن أنكار وجود مثل هذه العلاقة ، ولكننا نجد من الصعب علينا أن نفهم لماذا ينبغي لمثل هذه الرابطة أن تحول بيننا وبين بدء المفاوضات . نحن نعتقد أنها تعزز حجة اجراء مناقشة حول التصورات الأمنية لكل الدول ومن ثم إنشاء هيئة فرعية في اللجنة تستطيع أن تناقش في نطاقها المشاكل المعنية بصراحة واحلام ، مع الاحترام الواجب لمواقيف الجميع ومصالحهم . ويمكن بل ينبغي تحقيق التوازن الضروري لأن الجميع بالتدريج من مستويات منخفضة من الأسلحة بصفة عامة ومن الأسلحة النووية بصفة خاصة . فتوفير أمن أكثر بمتاليف أقل هو أمر يتحقق مصالح الجميع .

كذلك فقد طرح تعقيد المشاكل النووية باعتباره عقبة في سبيل إنشاء الفريقين العامتين . إلا أن علينا أن ندرك أن الذكاء البشري قد نجح في الاهتداء إلى حلول لمشاكل أكثر تعقيداً . إن استحداث أجهزة دقيقة تستخدم اللغة البشرية ، وأضفاء ذكاء صناعي على رقائق السليكون ،

واختراق أسرار الخلية الحية ، بل وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمدينة كبيرة كجنيف مثلاً كلها مشاكل على درجة من التعقيد تتجاوز تعقيد أنظمة الأسلحة النووية . وهكذا فإن الزعم بأن مما يمثل عقبة في سبيل أنشطتنا تعقيد نزع السلاح النووي – الذي يمكن معالجته وفق مبادئ الاحتمالات التي تعلمناها جميعاً في المدرسة الثانوية – إنما هي فكرة معطلة تصادر مداولاتنا .
وبناءً على ذلك فإنه لا يسعنا قبول فكرة اتخاذ تعقيد الموضوع حجة ضد بدء المفاوضات .
ان أي مشكلة لا تزداد تعقيداً بسبب ضخامة ونطاق ما يتربّع عليها من نتائج .

كذلك أثيرت ضد فكرة إنشاء الفريق العامل مسألة عدم وجود مقترفات ملموسة لنزع السلاح النووي . ويكتفى لدحض هذه الحجة مجرد سرد قائمة وثائق اللجنة بشأن نزع السلاح النووي – إلا وهي CD/4 و CD/72 و CD/109 و CD/134 و CD/141 و CD/180 و CD/181 . وبالإضافة إلى ذلك هناك مقترفات مختلفة بشأن نزع السلاح النووي قد مت في الأمم المتحدة ، وأود أن أشير من بينها إلىاقتراح الهندي بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية ، والاقتراح الكندي بشأن وقف انتاج المواد الإشعاعية للأغراض العسكرية ، والذي قدم كذلك لهذه اللجنة .

لكل هذه الأسباب يؤكد وفد رومانيا الاقتراح الذي قدّمه وفود الهند وباكستان والمكسيك بشأن الحاجة إلى اعتماد قرار رسمي من اللجنة في جلسة عامة لإنشاء فريقين عاملين معنيين بمسألة حظر التجارب النووية ونزع السلاح النووي .

وإذا ما ثبت ، على عكس كل منطق وتخليا من اللجنة عن مسؤولياتها ، أن اللجنة غير قادرة على اعتماد القرار الضروري لإنشاء الفريقين المذكورين فإن وفد رومانيا لا يسعه اعتبار هذه المسألة منتهية . نحن نعتقد أنه ليس بوسع وفد واحد ولا اللجنة مجتمعة إلا اضطلاع بمسؤولية أعمالنا لمجرد تسجيل فشلنا .

ولم يخف وفداً ، شأنه شأن الوفد البرازيلي كما أشار رئيسه المحترم السفير دى سوزا إى سيلفا ، ان إنشاء الفريق العامل في عرقنا ليس غاية في حد ذاته .

وإذا لم يتتسن في الوقت الراهن – لأسباب تتتجاوز مداركنا ، إنشاء فريقين عاملين للاضطلاع بالمهام ذات الأولوية العاجلة والضرورية المتعلقة ببدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ، فإننا مع ذلك على اقتناع بأن النظام الداخلي للجنة يتيح لنا امكانية العثور على وسائل عملية أخرى للوفاء بولايتنا . وقترح الوفد الروماني ، مراعياً ذلك ، إنشاء لجنة فرعية مخصصة تابعة للجنة لمعالجة المسائل النووية . وتتضمن المادة ٣ من الفصل السابع من النظام الداخلي ، بشأن تنظيم العمل على امكانية إنشاء مثل هذه الهيئة .

ونود أن نؤكد أنه من غير المتصور من وجهة نظر الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح إلا تتجلّى الأولوية النظرية التي أعطتها اللجنة لمسائل نزع السلاح النووي من ادرجها في جدول أعمالها بصورة عملية عن طريق إنشاء هيئات قادرة لمعالجة هذه المسائل على نحو فعال .

السيد ساران (الهنـد) : تولى الرئاسة ، لقد تم للأسف استدعاء السفير فينكا تساواران لعمل عاجل ولمح ، لكنه سينضم لنا ثانية خلال فترة وجيزة . وأود ، بالنيابة عنه ، أن أشكر السفير ماليتا ، مثل رومانيا ، لكلماته الطيبة للغاية التي وجهها للرئيسة وبصفة خاصة الملاحظات البالغة الكرم التي أبدأها نحو بلدى .

السيد فرونش (يوجوسلافيا) : السيد الرئيس، يشرفني ويسريني بوجه خاص أن أهنئكم لاضطلاعكم بمهام رئيس اللجنة خلال شهر تموز / يوليه . انكم تمثلون بلداً تربطنا به تاريخياً علاقات طيبة وودية وصادقة للغاية تقوم على أساس من المصالح المشتركة لحركة عدم الانحياز . ولا شك أن خبرتكم ومقدراتكم الدبلوماسية المعروفة ستعطي دفعه جديدة ومطلوبة بالحاج لعمل لجنتنا حتى يتسعى لنا التقدم بخطوات كبيرة صوب مسيرة المفاوضات في مجال نزع السلاح .

وأود أيضاً أن أهنئ سفيركم ، السفير ايمرى كوميفتش ، على العمل الممتاز الذي قام به كرئيس للجنة خلال شهر حزيران / يونيو .

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بزملائنا الجدد ، السفير رودريغيث نافارو من فنزويلا ، والسفير كاراساليس من الأرجنتين ، والسفير جلالى من ايران ، والسفير جايا كودى من سرى لانكا ، وأتمنى لهم النجاح في مباشرة أعمالهم .

وأود اذ أخذ الكلمة في مناقشة اليوم أن أشير الى أنني لم أطلب ذلك لأن لدى شيئاً جديداً أو هاماً أقوله . فقد أتيحت للوفد اليوغوسلافي في مناسبات شتى ، كما هو الحال في نهاية الأمر بالنسبة لكل الوفود الأعضاء في اللجنة ، فرصة التعبير عن موقفنا الأساسي وتقدم مقترحات عن كيفية الشروع في مسيرة نزع السلاح . ونحن نرى أن المشكلة لا تكمن في افتقاد المقتراحات أو الاقتراحات الالزمة لنجاح عمل اللجنة ، ولكنها تكمن بالأحرى في حقيقة أن اللجنة تجد نفسها في وضع لا يبعث على الرضا لعدم قدرتها على أداء مهامها الأساسية والوفاء بالالتزامات المنوط بها بوصفها الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في هذا المجال ، وذلك بسبب قصور الارادة السياسية لدى عدد معين من الأعضاء عن الدخول في مفاوضات موضوعية بشأن المشاكل الدرجة في جدول أعمال اللجنة .

وأنا أتكلم هذه المرة لأشدد بادئ ذي بدء على أن الوفد اليوغوسلافي يضم صوته إلى أصوات أولئك الذين عبروا عن استنكارهم لحقيقة أن اللجنة لم تتجه ، بالرغم من آجتماعها على مدى ثلاثة سنوات ، في فتح باب متسع للمفاوضات حول اثنتين من أهم القضايا وأكثرها الحاج ، وهما حظر التجارب الشامل ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ونحن اذ نعبر عن استنكارنا وقلقنا ازاً الوضع الحالي ، نود أن نشدد على أن الحجج التي قدمها إلى اللجنة وفدان عضوان لمعارضة انشاء فريقين عاملين يهذين البندرين لم تقنعنا بتبرير معارضتهم . وعلى العكس ، نحن نرى أن هذه الحجج غير ذات مسوغ أو سند وغير مقنعة ولذا فإنه لا يسعنا قبولها .

لقد أثارت مجموعة الـ ٢١ أسئلة كثيرة فيما يتصل بنزع السلاح النووي خلال عمل اللجنة ، الا أنها ظلت دون رد . وهذا هو السبب الذي يدفعنا إلى الانضمام إلى الطلب الذي تقدمت به الهند والذي قدمت يا سيادة الرئيس باد راجه في ملحوظاتكم للبحث عن جواب على هذه الأسئلة في أقرب وقت ممكن حتى تتسعى لنا جميعاً القدرة على خلق السبيل لايجاد مخرج من الحالة غير المرضية الراهنة . ونحن نفعل ذلك من باب أولى لأن البلدان الاشتراكية في شرق أوروبا قد اختارت أيضاً هذا السبيل . بل إن الوضع الحالي أشد ازعاجاً بالنظر إلى حقيقة أنه تم خلال السنوات العديدة الماضية اعتماد اعلانات ومقررات مؤكدة في محافل داخل الأمم المتحدة وخارجها التزمت فيها جميع البلدان دون استثناء بالشرع في مفاوضات حول نزع السلاح النووي . ومن الأمور الهامة بصفة خاصة اننا اعتمدنا جميعاً مقررات الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، بما في ذلك

حكومة كل من البلدين العضوين في اللجنة اللذين يعارضان إنشاء الفريقين العاملين • ولذا فلأننا حق رسمي وأخلاقي كامل في أن نطلب إلى لجنة نزع السلاح أن تتناول قضية نزع السلاح النسوي وأن تنظم مفاوضات بشأن الموضوع • على أن اللجنة لا تزال على الرغم من ذلك مكتوفة الأيدي ولا يوجد أمامها سبيل واضح لفتح باب مفاوضات دائمة حول نزع السلاح النووي • ومن ثم فمن الحق التساؤل عما إذا كان رفض فتح باب المفاوضات حول نزع السلاح النووي في اللجنة يعني أن حكومتي الوفدين قد توصلتا من تلقاء نفسها من الالتزامات التي اتخذتهما على عاتقهما بموجب الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة ؟ ومن هذا القبيل فهل يعني ذلك أن هاتين الحكومتين لا يريدان نزع السلاح النووي ؟ إذا كان الحال كذلك • فذلك أمر في غاية الأزعاج • على أننا نميل إلى الاعتقاد بأن الأمر يتعلق بحدث مؤقت فقط حيث أن التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تحقيق نتائج ايجابية ملموسة في عمل اللجنة يمثل أحد أهم شروط صياغة السلام وتعزيز الأمن الدولي وتحقيق تعاون دولي منصف يرتكز على ميثاق الأمم المتحدة • بيد أنه لا يمكن تحقيق ذلك دون فتح الباب أمام مسيرة نزع السلاح النووي • وهذا هو ما يدعونا إلى الأمل في التوصل إلى توافق في الآراء بقصد إنشاء فريقين عاملين أو هيئات مناسبة أخرى تشرع في مفاوضات حول قضية لها مثل تلك الأهمية بالنسبة لمصير العالم في المستقبل • وهنا ، أود أن أشدد ، كما فعلنا ذلك في مناسبات شتى ، على أن وفدي ليس مستعدا ، في الحالة العسكرية ، لتحمل أية مسؤولية عن عدم وجود حل لمسألة نزع السلاح النووي وما يستتبعه ذلك من نتائج بالنسبة للعلاقات الدولية في مجموعها •

وكثيراً ما يقال داخل اللجنة وخارجها أن الوضع الدولي برمته ليس مواتياً لفتح باب المفاوضات حول نزع السلاح . وأود أن أشير مرة أخرى إلى عدم آمكان قبول هذا الموقف ، كما تم التعبير عن ذلك بوضوح شديد في الوثيقة الختامية للجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي هذا العام . أن بلدان عدم الانحياز ترى أن الوضع على عكس ذلك تماماً . فان التقدم في مجال نزع السلاح واتخاذ تدابير حقيقة لنزع السلاح سيكون لهما أثر ايجابي كبير في تحسين العلاقات الدولية وسيخلقان الظروف المهيأة لايجاد مخرج من الأزمات القائمة على الصعيد بين السياسي والاقتصادي على حد سواء . ومن الأمور الهاامة بوجه خاص في هذا الصدد تحرير الموارد التي تنفق الآن على الأسلحة واعادة تخصيصها للاحتياجات الانسانية ، وبوجه خاص لزيادة الاسراع في تنمية البلدان النامية مما يضع حداً للاتجاهات الاقتصادية العالمية غير المواتية ، والفقر ، والجوع وسائل البلايا ويساعد في نشوء تنمية أكثر استقراراً وتناسقاً . ويتردد دائمة القول بأن الاقتصاد العالمي متازم وأنه لا يمكن ايقاف التضخم . بيد أن من الواضح أنه طالما واصلنا انفاق مثل هذه العبالغ الطائلة في هذه الأغراض غير المنتجة مثل التسلح ، فلا يمكن أن تتوقع امكان الحد من التضخم وبذل دفعه أشد قوة لانتشال الاقتصاد العالمي من الركود أو من الركود التضخمي . ان عملية نزع السلاح ستيسر امكانية استخدام هذه الموارد المادية والذهبية العظيمة لا من أجل التدمير ولكن من أجل اعطاء دفعه جديدة للاقتصاد العالمي وخلق ظروف مواتية للدخول في فترة جديدة من الازدهار بالنسبة للبلدان قاطبة دون استثناء .

ولهذا السبب فإنه لا توجد اليوم مهمة أشد الحاجة من مهمة العمل من أجل فتح السبيل أمام مسيرة حقيقة لزعزع السلاح ، وبصفة خاصة نزع السلاح النووي .

وفي هذا الصدد ، فنحن نقدر عظيم التقدير جهود البلدان الأعضاء في اللجنة التي تكافح من أجل تسوية قضايا معنية مدرجة في جدول أعمال اللجنة . ونحن نعتقد أن العمل الذي تضطلع به الأفرقة العاملة يسير في الاتجاه الصحيح وأنه ينبغي عدم ادخال أي جهد من أجل مواصلة السير في مثل هذا الاتجاه .

بيد أن هناك ما يدعى إلى التفكير في كيفية تحسين عمل اللجنة وهيئاتها . ويرى الوفد اليوغوسلافي أنه يمكن القيام بذلك من خلال طريقين . أولاً ينبغي أن تركز المفاوضات على أهم المسائل ، كما ينبغي معالجة هذه المسائل واقعيا بقدر الامكان حتى يتسعى لنا الاهتمام بصوص متطرق إليها لاتفاقيات حول هذه الموضوعات في أقرب وقت ممكن . وينبغي تهيئة اطراف الصالحيات ليتسق مع هذه المهمة بحيث لا تتصل المفاوضات إلى مرحلة من التجميد دون ثمة ضرورة .

وثانياً ، ينبغي الاستفادة من الوقت المتاح للمفاوضات على أفضل وأكمل وجه . وينبغي أن نقلل بقدر الامكان من المجادلات الإجرائية ومن المناقشات والبيانات العامة والمسهبة . وينبغي أيضاً أن نبحث في إمكانية تمديد فترة الدورة ، وبالذات أجل الأفرقة العاملة عندما يتبعن عدم استخناه المفاوضات عن ذلك . وإذا توفرت حقيقة الإرادة السياسية لدى الجميع من أجل مباشرة مفاوضات موضوعية تستهدف الوصول بأسرع ما يمكن إلى اتفاق حول قضايا معينة هي محور المفاوضات، فيتعين علينا عدم اعاقة مداولات الأفرقة العاملة ، كما أنه ينبغي عدم قصر عملها على أشهر قليلة في السنة . وينبغي أن يكون هذا المعيار نفسه حاسماً أيضاً في تحديد فترة دورات اللجنة . ومع ذلك فإن لم يكن ثمة استعداد لاجراء مفاوضات حقيقة فإن تمديد فترة المفاوضات لن يسهم في حد ذاته في زيادة فعالية وفرص نجاح عمل اللجنة .

ويعتقد الوفد اليوغوسلافي أن تطبيق هذين النهجين سيفضي إلى تحسين عمل اللجنة والأفرقة العاملة من حيث النوع والكم على السواء . ونحن على استعداد لدراسة واعتماد أي مقترن يستهدف تعزيز المسيرة التفاوضية والتعجيل بها ، عندما يبدى الجميع حقيقة إرادة سياسية واضحة لمباشرة مفاوضات موضوعية . أما إذا كان الأمر عكس ذلك ، فمن الأفضل عدم التستر وراء اجتماعات فارغة لا خفاً حقيقة عدم قيام اللجنة بالوفاء بالدور وبالمهام التي أناطها بها المجتمع العالمي .

الرئيس : أود أن أقدم الشكر نيابة عن السفير فنكا تسوaran إلى سعادة السفير فرونتش للبيان الذي أدى لي به ولكلمات اللطيفة جدا التي وجهها إلى الرئيس . وأود الآن التشاور مع اللجنة بقصد المشاورات غير الرسمية التي تقرر عقدها بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٣٠ في قاعة الاجتماعات رقم ١ . ولما كان أماناً الآن فسحة من الوقت فقد اقترح البعض امكان عقد مشاوراتنا غير الرسمية في نهاية هذه الجلسة العامة وفي هذه القائمة . وإن لم يكن ثمة اعتراف فسأرفع الجلسة العامة وأبدأ في مشاوراتنا غير الرسمية في هذه القاعة بعد خمس دقائق . هل يقبل أعضاء اللجنة بذلك ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : قبل أن أرفع هذه الجلسة العامة أود أن أدلّي باعلان قصير بالنيابة عن رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية . سيعقد رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية مشاورات غير رسمية يوم ٩ تموز / يوليه في الساعة ٩/٠٠ في قاعة اجتماعات وحدة نزع السلاح حول مسائل تتعلق بتحديد الحظر ونطاقه . وسيكون بباب المشاورات غير الرسمية مفتوحا أمام الجميع . ويرجو الرئيس أن تشتغل في هذه المشاورات وفود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والسويد وبولندا وفنزويلا وأستراليا ، التي قدّمت مقترنات بشأن هذه المسائل . وستعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الخميس ٩ تموز / يوليه في الساعة ١٠/٣٠ . ترفع الجلسة .

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٤٠

لجنة نزع السلاح

CD/PV.136
9 July 1981
ARABIC

حضر نهائى للجلسة السادسة والثلاثين بعد المائة

المعقدة في قصر الأمم ، بجنيف
يوم الخميس ، ٩ تموز / يوليه ١٩٨١ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد أ. ب. فنكتيسواران (الهند)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف· ل· اسرائيليان	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
السيد ف· م· غانجا	
السيد ف· م· برياكين	
السيد م· م· ايوليتوف	
السيد ت· ف· دميتريشيف	
السيدة ل· ف· غراشيكوفا	
السيد ف· ف· كوليشفوف	
السيد ف· يوهانس	اثيوريا
السيد ك· كراسالس	
السيد ج· م· اوتيغي	الأرجنتين
الاتسون· ناسبييني	
السيد ر· ستيل	استراليا
السيد غ· بفافير	العانيا (جمهورية - الاتحادية)
السيد ن· كلينغر	
السيد ه· مولر	
السيد س· داروسман	اندونيسيا
السيد ف· م· صدق	
السيد أ· سوبيرابتو	
السيد هاريومتارام	
السيد آشديات	
السيد أ· جلالي	ایران
السيد ج· زاهريما	
السيد ف· کوردیرو دی مونتیزیمولد	ايطاليا
السيد أ· تشیارابیکو	
السيد ب· کابراس	
السيد أ· دی جیوفانی	
السيد م· اگرم	پاکستان
السيد س· أ· دی سوزا ای سیلفا	
السيد س· دی کیروز دوارته	البرازيل
السيد أ· اونکلینکس	
السيد ج· م· نوارفالیس	بلغیکا

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد بـ فوتوف	<u>بلغاريا</u>
السيد آي سوتيروف	
السيد بـ بوبيتشيف	
السيد ساو هلانغ	<u>بورما</u>
السيد نخوى وين	
السيد آونغ ثان	
السيد بـ سوبكا	<u>بولندا</u>
السيد ئـ سيا وفيفتش	
السيد أـ ثورنبرى	<u>بيرو</u>
السيد بـ لوكيشن	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد صلاح باي	<u>الجزائر</u>
السيد مـ معاطي	
السيد جـ هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألما</u>
السيد هـ ثييليك	
السيد هـ هوب	
السيد مـ ماليتا	<u>رومانيا</u>
السيد تـ مليسكانو	
السيد أـ يونسيكـو	
السيد وـ غـلـسـوك	<u>زائير</u>
السيد هـ مـ غـ سـ بـاليـهاـكارـا	<u>سرى لانكا</u>
السيدة آـ ثورسون	<u>السودان</u>
السيد سـ ليدغارـد	
السيد لـ نورـبرـغ	
السيد غـ ايـكـولـم	
السيد جـ لـولـدىـن	
السيد هـ بـرـغـلـونـد	
السيد سـ اـريـكـسـون	
السيد غـ اـندـرـسـون	
السيدة آـ سـونـدـبرـغ	
السيد يـوـهـنـغـيا	<u>الصـين</u>
السيد لـ شـن	
السيد بـ يـوشـلـغـ	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ف. دى لاغورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج. دى بوس	
السيد رودريغث نافارو	<u>فنزويلا</u>
السيد أ. أ. أغيلار	
السيد ه. أرتيفا	
السيد ج. سكينر	<u>كندا</u>
السيد ب. ن. موسكيرا	<u>كوبا</u>
	<u>كينيا</u>
السيد ع. الريدى	<u>مصر</u>
السيد أ. حسن	
السيد ن. فهمي	
الآنسة و. بسميم	
السيد م. شرايبى	<u>المغرب</u>
السيد م. أرسان	
السيد أ. غارثيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز. غونزاليس اى رينiero	
السيد ا. أكلند	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد د. سامر هيس	
السيد ن. مارشال	
السيد د. ارد مبيلغ	<u>منغوليا</u>
السيد س. و. بولد	
السيد ألوادينيجي	<u>نيجيريا</u>
السيد و. و. أكينسانيا	
السيد ت. أغوفى - اironzi	
السيد أ. ب. فينكاتسواران	<u>الهند</u>
السيد س. ساران	
السيد ا. كوميفش	<u>هنغاريا</u>
السيد ف. غادجا	
السيد ت. غيورفي	
السيد أ. سبوك	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ر° ه° فاين	<u>هولندا</u>
السيد ه° فاغنماكرز	
السيد ت° تشارلز فلاورى	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد ف° ب° ديسيمون	
الآنسة ك° كريستبرغر	
السيد ر° سكوت	
السيد ج° ميسكل	
السيد ك° ميكولاك	
السيد م° سانشيس	
السيد س° وارد	
السيد من° فيتزجيرالد	
السيد يوشيو أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م° تاكاهاشي	
السيد ك° تاناكا	
السيد م° فرونتش	<u>يوجوسلافيا</u>
السيد ر° جايصال	<u>أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام</u>
السيد ف° بيراساتيفي	<u>نائب أمين لجنة نزع السلاح</u>

الرئيس : حضرات العندوبين ، تواصل اللجنة اليوم النظر في البند ٥ من جدول أعمالها ، " الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ، وأسلحة الاشعاعية " ولكن للأعضاء الراغبين في ذلك حرية الادلة ببيانات ، بطبيعة الحال ، عن أي موضوع يتصل بعمل اللجنة طبقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي .

وسمحوا لي أن أرحبالي يوم بوجود السير أنتوني ألكندي ، نائب وكيل وزارة الشؤون الخارجية للمملكة المتحدة بيننا وهو مسؤول بين جملة مهام عن السياسة البريطانية تجاه لجنة نزع السلاح . ويتقن السير أنتوني ألكندي بخبرة دبلوماسية واسعة فقد خدم في الأمم المتحدة بنيويورك وجنيف . وكان يشغل منصب الأمين الخاص الرئيسي لوزارة الخارجية بين ١٩٢٦ و ١٩٢٥ و خدم بعد ذلك كسفير في لاسبرغ وأسبانيا .

السيد اونكلينكس (بلجيكا) : سيد الرئيس ، أشعر ، في كل مرة أتكلم فيها داخل هذه اللجنة بأغراضاً امام فكرة اغفال ، في الجزء الأول من خطبتي ، كلمات التهانى الموجهة الى الرئيس العامل وكلمات التهانى الموجهة للرئيس الذى شغل هذا المنصب خلال الشهر السابق . وكثيراً ما تحتل هذه الكلمات التي تتطوى على قدر كبير من المدح الصفحة الأولى من خطبنا سواءً في هذه اللجنة أو في هيئاتها الفرعية . وربما كان ذلك سندًا معنويًا هاماً بالنسبة لرؤساء اللجنـة، وربما يساعدهم ذلك على أدائهم المهام الصعبة التي تواجههم ورغم ذلك كثيراً ما راودتني فكرة أن كل ذلك يستغرق الكثير من الوقت داخل لجنتنا . ونظراً لأنني تحدثت اليكم قبل الاجتماع ، اطلعتموني على قلقكم فيما يتعلق بطول القائمة وكان ينبغي أن تزداد فكرة اغفال كلمات التهانى ثباتاً في ذهني . ولكنني أذا رأكم في منصب الرئاستة ، يا سيد الرئيس ، لا يمكنني مقاومة الرغبة في توجيه التهانى إليكم . ولن تكون هذه المرة هي التي سأتخلّى فيها عن هذا التقليد وأود ببساطة وبعبارات مختصرة جداً ، أن أعرب لكم عن مدى سعادتي لرؤيتكم ترأson أعمالنا هذا الشهر . فمنذ أن تواجدتم معنا في هذه اللجنة فرضتم نفسكم على الفور بما لكم من نشاط وكفاءة ، وبما لكم أيضاً من روح الدعابة وأنا مقتتنع بأنكم سوف تعودون مهمتكم على أكمل وجه . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنكم تخلون بلدانكم دائماً ، بفضل حكام بارزين ، بدور رايع في العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب ولا سيما في المجال الذي يشغلنا ، وهو مجال الأمن ونزع السلاح . وما دمت لم أرد التخلّي عن التقليد ، سأذهب إلى أقصى حد لهذا التقليد بأن أوجه أيضًا كلمات شكر لصديقنا السفير كوميفيس الذي رأس على نحو رائع أعمالنا خلال الشهر الماضي . وقبل أن أبدأ كلمتي أود أيضًا أن أحذّي ، في هذه القاعة ، وجود السيدة ثورسون التي سنصفي إليها بانتهاء شديد بعد أن انتهي من كلمتي وأيضاً أن أحيي وجود السيد أكلاند وكيل الوزارة البريطاني . وأن وجودهما هنا يشهد بالاهتمام الذي يواصله هذان البلدان إيلاتهم لأعمال لجنتنا .

منذ استئناف أعمالنا خلال هذه الدورة الصيفية ، تشهد المناقشات الجارية في الجلسة العامة والأنشطة المضطلع بها داخل الهيئات الفرعية للجنة نزع السلاح بالأهمية التي تعلقها بلدان عديدة جداً على دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

إن هذه الدورة لا تشكل بالتأكيد هدفاً في حد ذاتها . وينبغي أن تكون بالأحرى لحظة مناسبة بصورة خاصة لكي يفكر المجتمع الدولي في الآخر الذي كان للقرارات ، ولا سيما في مجال الهياكل — التي اتخذتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح في ١٩٧٨ .

وفي هذه الممارسة الفكرية ، سيشكل تقييم أعمال لجنة نزع السلاح واحدا من أهم العناصر لأن المقصود سيكون ضمان امكان أن تبرر هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الآمال التي عقدت عليها *

وسينبغي لنا اذا اثبات ان بامكان لجنتنا ، بتكوينها وأساليبها الحالية ، ان تقدم نتائج ملموسة من حيث التفاوض *

ان هذه القدرة للجنة نزع السلاح تتوقف هي نفسها على عوامل كثيرة اريد ان أبرز منها باختصار العوامل التي يeed وان لها قدر أكبر من الأهمية * أولاً يتعلق الأمر بشروط الا من الدولي لأنه لا يمكن للجنة نزع السلاح أن تتفاوض في " فراغ " ويدولي من الواضح أن مناخا دوليا متدهورا لا يؤتى للأسف تحقيق تقدم هام في ميدان نزع السلاح * غير أنه لا ينبغي لنا أن نقلل من شأن وقع الجهد المبذولة في هذا المجال على تجديد الثقة في العلاقات الدولية *

ثانيا ، لا يمكن أن ينفصل النهج المتعدد الأطراف لنزع السلاح عن تطور المفاوضات المنفصلة في سلسلة من مجالات نزع السلاح ذات الأولوية ان بلجيكا التي ايدت دائما مبدأ هذا من التهجين ، تتوقع بالطبع من الدول التي تتحمل مسؤولية المفاوضات المنفصلة أن تولي اعتبارا للأهمية الجوهرية التي يعلقها المجتمع الدولي على هذه المفاوضات *

وأخيرا ، بل أقول خصوصا ، سيحكم على لجنة نزع السلاح وفقا لرادتها المشتركة في التقدم حينما تنسح الفرصة لنا *

وفي ضوء هذه العوامل ، أود ونحن مدركون للوقت المحدود المعطى لنا من الآن وحتى الدورة الاستثنائية الثانية ، تحديد ثلاثة موضوعات من المفترض أن تكون لجنة نزع السلاح من اثبات ان هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف تستحق الدور الرئيسي الذي اسند اليها في ١٩٧٨ *
وعند تحديد لهذه الموضوعات ، لن اؤكد ان جميعها له أولوية بالنسبة للمشاكل التي تشيرها خبطورة سباق التسلح * اني أقوم بذلك لمجرد بيان ان المقصود هي المسائل التي يمكن تحقيق تقدم فيما يتعلق بها وأنه من المهم ، في الظروف الراهنة ، عدم اهمال أي امكانية للتقدم منها كانت محدودة *

واعتقد اذا ان اللحظة قد حات لكي تختتم لجنة نزع السلاح مفاوضاتها المتعلقة بحظر الأسلحة الاشعاعية *

واعتقد ايضا انه ينبغي للجنة نزع السلاح ان تنتهي من الآن وحتى الرابع المقبل من وضع البرنامج الشامل لنزع السلاح *

وأمل ايضا ان تحرز لجنتنا من الآن وحتى الدورة الاستثنائية تقدما كبيرا في وضع اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية *

ومادام برنامج علمنا ينص على أنه ينبغي أن تتناول المناقشات التي ستجرى في الجلسة العامة هذا الأسبوع بصورة خاصة مسألة الأسلحة الاشعاعية ، أود أن اكرس لهذه المسالة ما تبقى من كلمتي *

وترجع الأهمية الخاصة التي تعلقها بلجيكا على عقد معاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية الى عدة أسباب :

سيكون ذلك طريقة لاثبات انه باستطاعة آلية التفاوض التي تتصل في لجنة نزع السلاح أن ت العمل على نحو فعال ؟

وستكون هذه ايضا المرة الأولى التي يتم فيها في الميدان النووي التفاوض على معايدة باشراك الدول النووية الخمس ؟

وأن مجرد وجود اتفاق دولي في ميدان نزع السلاح سيكون له ، في ضوء الظروف الحالية، قيمة رمزية لا ينبغي لنا ان نسمح لنفسنا بعدم الاعتراف بها ؟

كما ان الاجراء المتبوع بالنسبة لهذا التفاوض المتعلق بالأسلحة الاشعاعية يدخل فضلا عن ذلك في تصورنا للجهود الرامية الى حظر اسلحة التدمير الشامل ، أى تحديد نوعية هذه الاسلحة آولا ، ثم التفاوض حالة بحالة على حظرها أو تحديدها .

ان التفاوض بشأن اتفاقية الاسلحة الاشعاعية تقدم كثيرا منذ ان عرضت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على اللجنة اقتراحهما المشترك المتفق عليه والمتعلق بالعناصر الرئيسية لأى اتفاقية . ونحن نشعر بالامتنان للسفير كوميفس ، رئيس الفريق العامل المعنى بهذا التفاوض، للطريقة التي يؤدى بها مهمته الهامة .

وما من شك اننا كما نأمل في نهاية اسرع لهذه الاعمال ولكننا ندرك أهمية الاعتبارات الصادرة من وفود عديدة وهي اعتبارات تشهد ايضا ، بحكم واقعها ، بالأهمية التي تعلقها جميعنا على مسألة الاسلحة الاشعاعية .

ولدينا الآن نص تلخیصي يستند الى الاقتراحات المقدمة من رئيس الفريق العامل . وترى بلجيكا انه ينبغي ان تشكل هذه الوثيقة التي هي مزيج من اقتراحات مختلفة الاساس الرئيسي لمواصلة أعمالنا .

ان الرفد البلجيكي يشعر بالارتياب بصورة خاصة في هذا الشأن لأنه لا يحظى بالشیر من المقترفات التي اتيحت لنا فرصة ابراز قيمتها ادمجت في هذا النص التلخیصي .

وسوف نواصل تقديم اسهامنا في البحث عن حلول لمختلف المشاكل الهامة التي لم تتم تسويتها بعد .

ومن بين هذه المشاكل ، سأشير بصورة خاصة الى ما يلي :

مشكلة تصريف السلاح الاشعاعي . ويمكن الا يضم التعريف بالطبع الاشارة الى الالتجاء الى استعمال بيضة متفجرة نووية . ونحن نفهم قلق الذين يخشون ان يفسر عدم ذكر الأسلحة النووية على انه تبرير لاستخدامها . ولم يكن هذا التبرير يدخل بالتأكيد في نية المتفاوضين الثنائيين ولا كان هؤلا يحرضون بلا شك على انهاء المناقشة بشأن شرعية أو عدم شرعية السلاح الاشعاعي .

فهل لا يمكن اذا ، مثلما اقترح ذلك وفدى في العام الماضي ، تصور ان تشير ديباجة اتفاقية بشكل واضح الى هدف نزع السلاح النووي ؟

وسأضيف أنه كثيرا ما يلتتجأ في التفاوض على صكوك عديدة لنزع السلاح الى اسلوب يتعذر في تضمين اتفاقية تعهدنا بالتفاوض فيما بعد ، سواء على ما لم يمكن الاتفاق عليه على الفور، أو على

ما يشكل جزءاً من هدف أوسع لمشروع نزع السلاح . وسوف أذكر على سبيل المثال المادة الخامسة من معاهدة قاع البحار ، والمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأيضاً المادة التاسعة من اتفاقية حظر الأسلحة النووية . وينبغي لنا ألا نهمل هذه الا مكаниات لحل الكثير من القصص التي نعرفها في التفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة الإشعاعية .

وتحت مسألة أخرى تتصل في تحديد ما إذا كان ينبغي لنا ، في هذه الاتفاقية ، ان نحضر حظراً صريحاً للهجوم المتعمد على منشآت نووية مدنية بهدف أحداث أحداث اتبعها لنشاط اشعاعي . ونحن ممتنون للسويد لأنها استرعت انتباها إلى هذه المسألة الهامة التي تشكل بالفعل جزئياً بصورة خاصة موضوع المادة ٥٦ من أول بروتوكول إضافي لاتفاقيات جنيف . وإن المسألة التي طرحتها السويد هامة في حد ذاتها . وهي تضيف أيضاً شيئاً إلى نطاق تنفيذ البروتوكول الأول المذكور . ومن جهة أخرى ، اكتسبت هذه المسألة من جديد صفة أحداث الساعة بعد الهجوم الذي شن على مركز عراقي للبحوث النووية ، وهو هجوم اداته الحكومة البلجيكية بشدة وبالرغم من أنه لا يدخل في موضوع الاقتراح السويدي ، كان يمكن ان يمثل مقدماً ما ترغب السويد في حظره على نحو محدد في اتفاقية الأسلحة الإشعاعية .

وبالفعل كنا نتساءل في العام الماضي عما إذا كان من الغرور أن تجد هذه المسألة لها مكاناً في هذه الاتفاقية أو في إطار آخر . ولا نرغب في البت في ذلك في هذه المرحلة بسبب مدى تعقد الحجج المطروحة . ومع ذلك فإن وفدي تحت التصرف ، في هذا المقام أيضاً ، للبحث عن أي حل يكون مقبولاً من جميع أعضاء اللجنة .

لا انه ينبغي لنا مع ذلك ادرك انه اذا ادرجنا الاقتراح السويدي في اتفاقية الأسلحة الإشعاعية ، سندل كثيراً من نطاق تنفيذ هذه الاتفاقية ونشر سلسلة من المشاكل سواء ذات طابع قانوني او فيما يتعلق بضرورة وضع اجراء مناسب للتحقق . واذا رأينا ، على العكس ، ان الاقتراح السويدي سيرد بشكل افضل في إطار آخر ، سواء في صك مكمل للبروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف ، او في صك محدد جديد ، يتبعين علينا ايضاً ادرك ان وضع الاقتراح السويدي هذا سوف يتطلب وقتاً طويلاً لتنفيذه وحل المسائل الصعبة التي سيثيرها . أفالاً يمكننا اذا ، بالاتجاه الى الاسلوب الذي ذكرته ، ان نrosis في اتفاقية حظر الأسلحة الإشعاعية ، المبدأ الوارد في الاقتراح السويدي وفي الوقت نفسه أن نتعهد بالتفاوض عليه فيما بعد بكل ما له من آثار ؟

وتحت مسألة أخرى يعلق وفدي عليها أهمية خاصة تتعلق باستخدام المواد المشعة في الأغراض السلمية . ونحن نشعر بالارتياح في هذا الشأن للاقتراح المقدم من رئيس الفريق العامل فيما يتعلق بالمادة الخامسة من الاتفاقية . وانتا تلاحظ بالفعل ان الاحكام ، بالشكل الذي ترد به في هذه المادة ، لا تقيد ، بأى شكل كان ، استخدام المواد المشعة كما تجيئه المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . الا ان المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار تقوم على توازن فكريتين . الفكرة الاولى هي التي ذكرتها لتوى . وال فكرة الثانية هي التي تتعلق بالتعهدات المتعلقة بتعزيز الاستخدام في الأغراض السلمية . وترى بلجيكاً ان هذا التوازن سيكون ايضاً ملائماً في جزء اتفاقية الأسلحة الإشعاعية الذي يتناول استخدام المواد المشعة في الأغراض السلمية . وهي تؤيد اذا الوفود التي ترغب في ورود حكم يتعلق بالاستخدام في الأغراض السلمية في اتفاقية الأسلحة الإشعاعية . وان ما يوجد من مساواة في معاهدات نزع السلاح مثل معاهدة

عدم الانتشار التي ذكرتها منذ لحظات أو ايضاً في اتفاقية حظر الاسلحة البيولوجية ، ينبغي ان يمكننا من ايجاد صياغة مناسبة .

هذه هي الملاحظات التي كنت أرغب في ابدائها في هذه المرحلة من أعمالنا . وآمل في ان تشهد هذه الملاحظات بالروح البناءة التي تحرك وفدى فيما يتعلق بمجموع المسائل المعروضة على لجنتنا .

السيدة ثورسون (السويد) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي أن اشكركم على كلمات الترحيب التي وجهتموها الي منذ يومين .

ثانياً ، انه لمن دواعي غبطي الكبيرة أن اراكم ترأson لجنة نزع السلاح خلال شهر تعزز / يوليه . اتنا ندرك جميعاً الصفات الراشعة التي أنعشت هذه المهمة الهامة والشاقة ، وكذلك الحطام المعروف الذي يتبعه بلدكم العظيم سير نزع السلاح ، لا سيما في ميدان الاسلحه النوويه . وقد تكون النتيجة اتنا سوف نعود وننظر الى شهر تعزز / يوليه ١٩٨١ على انه " صيف هندي " ، على حد قولكم . وغني عن البيان انكم ستحصلون على تعاون الوفد السويدي وتأييده المطردين . ومن دواعي سرور الوفد السويدي كذلك أن يتوجه بالشكر الى سلفكم الكريم ، السفير كوميفش مثل هنغاريا ، وذلك للطريقة الممتازة التي بدأ بها ، خلال شهر حزيران / يونيو ، الجزء الصيفي لدوره عام ١٩٨١ . وأود أن اتوجه ببعض كلمات الترحيب لزملائنا الجدد المعورين مثل الارجنتين ، وايران ، وسرىلانكا ، وفنزويلا ، واني واثقة اتنا سوف نجد امكانيات للتعاون الممتاز بين وفودهم ووفدنا .

منذ بضعة أسابيع ، بدأنا الجزء الثاني لدوره لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ ، وهي آخر دورة كاملة للجنة نزع السلاح قبل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . فما الذي سوف نستطيع التوصل اليه هذه المرة ، من حيث احراز تقدم في تحقيق الاهداف الواردة في برنامج عمل الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للجنة نزع السلاح ؟ هل يوجد أي واحد منا ، نحن مثل الحكومات المكلفة بمسؤولية القيام بعواضات متعددة الاطراف حول شروط تحقيق هذه الاهداف ، أي سبب للتفاؤل ازاء احتمالات التقدم التي تنتظرا خلال بضع اسابيع من فصل الصيف ، بالنظر الى ما انجزناه منذ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ؟ فهل يوجد ، في الواقع ، لدى القوى العسكرية الكبرى ، التي نجد انفسنا ، لسوء الحظ ، نجتمع حول هذه المائدة وفقاً للشروط التي وضعتها الرغبة المخلصة لكي تتحقق معنا الاهداف التي ايدتها قبل ثلاث سنوات ؟ لقد وجهت في هذه الجمعية أسئلة مثل هذه مراراً وتكراراً . ولم يكن لغفل هذه الاسئلة في أي وقت مضى من الشرعية ما لها في صيف عام ١٩٨١ .

منذ أن أدليت ببيان عام في هذه اللجنة - وكان ذلك في ٣ شباط / فبراير - لم يحدث اي تغير نحو الأفضل في ميدان نزع السلاح . بل على العكس . فرداً على ما تعتبره الولايات المتحدة حشداً مهدداً للقوات العسكرية السوفياتية ، النووية والتقليدية ، ومن أجل زيادة قوتها على النطاق العالمي ، فقد اعتمدت الولايات المتحدة أكبر ميزانية عسكرية لها في اوقات السلم على ان تتبعها زيادات مفرطة في السنوات القليلة القادمة . ثم اتنا تابعنا ، ببالغ الاهتمام ، الجدل المستمر حول انتاج جميع اجزاء ما يسمى بالرؤوس الحربية النيوتونية ، وهو سلاح مصمم للاستعمال بصورة محددة على الارض الأوروبية . وبضاف الى ذلك الاتجاه الى التحرك نحو ميادين جديدة ،

مثل الأسلحة الكيميائية الثانية ، والقذائف التسليارية العابرة للقارب المتحرّكة وال الحرب العضادة للإقامار الصناعية وحرب القذيفة العضادة للقذائف التسليارية في الفضاء الخارجي . وذلك لكي تصبح كرتنا الأرضية الوحيدة ، ان امكنا ، وطننا للإنسان مهدداً وغير آمن . وبضاف الى ذلك انه بالنظر الى التقدّم في مجال التكنولوجيات الجديدة التي تبحث عن مهمّة والتي ما زالت تتواصل بدون هواة من أجل تحويل البيئة البشرية الى بنية عسكرية تامة ، فإن الحدود الطبيعية والفضائية ما زالت آخذة في التوسيع الى ابعد مدى في منافسة من أجل السيطرة العسكرية الشاملة .

وخشية رؤية أمراً طوريتها تتهاوى ، تقوم دولة عظمى باخضاع وتهديد جيرانها وقد يصل بها الأمر الى التخلّي عن سياسة الانفراج التي كانت دائمة تعتمد بها وتركها خطاماً . ولا عجب أن تشعر الدولة العظمى الاخرى ان ذلك يبرر قيامها بتحفيض ما كان يوجد من بشائر تؤذن باتباع نهج اكثر رحمة ، وانسانية وتعاطفاً ازاء المشاكل العالمية وأن تعصي مرة ثانية في طريق بسيطة ولكن عقيمة هي في ايامنا طريق محفوف بالخطر ومستحيلة لتحقيق التفوق العسكري .

وها نحن نجلس هنا ، والاتفاقية الثانية لتحديد الأسلحة الاستراتيجية تعتبر في عداد الأموات ، وجميع المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة بين الدولتين العظميين معلقة والستزام هاتين الدولتين ببعض المفاوضات متعددة الا طراف موضع شك . بالطبع فإنه من المشروع ، وحتى من المرغوب فيه بالنسبة للعالم الخارجي ، ان يتاح لحكومة جديدة من الوقت ما تستطيع فيه أن تحدد سياستها . ولكن من الصعب الاعتقاد بأن الشلل الذي امتد عاماً كاملاً والذي فرض حتى الان على المفاوضات المتعددة الا طراف ، بما في ذلك نزع السلاح ، نتيجة الحملة الانتخابية وتغيير الادارة الامريكية ، سيعود في نهاية الأمر بالخير على اي شخص .

وفيما يتعلق بالقوات النووية الأوروبية ، فلا تزال المفاوضات الجدية بعيدة عن النظر وذلك نظراً لموقف كل من الطرفين وللنهاية المشروط الذي يتبعانه . وصحّيّ انه بعد الجولة الأولى للمناقشات التي حدثت في العام الماضي يجد وان الطرفين يتحركان نحو المفاوضات الرسمية "بنهاية السنة" ، كما ورد في البلاغ الصادر عن منظمة معايدة شمالي الا طلس المنشورة في ٤ - ٥ أيار / مايو . ولكن كيف يخيب عن بال أي شخص يستنتاج انه بحلول ذلك الوقت - بعد عامي من القرار الخطير الذي اتخذه منظمة معايدة شمالي الا طلس في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ - ستزداد صعوبة الاتفاق على تحفيض القوات النووية الى ما لا نهاية ؟ ويغلب الظن ، انه بحلول ذلك الوقت سيكون برنامج صواريخ SS-20 ، قد تجاوز كثيراً العدد الكبير الحالي البالغ ٢٠٠ صاروخ أو أكثر . وفي مثل تلك المظروف هل ستكون النية المعتبر عنها عام ١٩٢٩ من ان نشر الناتو لصواريخ بيرشنغ II والصواريخ الانسية سيمجد من خلال المفاوضات ، أكثر من مجرد نية ؟

ان حكومة السويد لم تعتقد في أي وقت من الاوقات أن النشر الثنائي لصواريخ SS-20 ، وصواريخ بيرشنغ والقذائف الانسية كانت او هي الان ضرورية للمحافظة على التوازن التقريبي الراهن للقوى في أوروبا . وبدلًا من ذلك يجد وان هنالك احتمالاً متزايداً بأنهم يخاطرون بسلسلة أخرى من الاخطاء المأساوية التي يمكن ، كما هو الحال في الماضي ، ان يجعل من الطرفين اقل مناعة وأمناً من ذي قبل .

لذلك ، يحق لنا ان نطالب أن تبدأ المفاوضات المتعلقة بالقوات النووية التعبوية دون تأخير . ويجب ان يكون الهدف تخفيض عدد القذائف السوفياتية 20-SSS المتزايدة بصورة سريعة بحيث يمكن تجنب نشر القذائف المتوسطة المدى الجديدة داخل حلف الناتو . كذلك يجب ان تهدف المفاوضات الى تحديد نظم الاسلحة النووية الاخرى المزعوم استخدامها في أوروبا . وكذلك ييد و أن عملية محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية المتعلقة بالنظم الاستراتيجية تواجه مستقبلا غير مضمون . ومن البديهي ان اولئك الذين قد تبادر الى ذهنهم انه يمكن ، رغم كل شيء اتمام سالت . ٢ بادخال بعض التعديات الطفيفة بحيث تتجاوز مع بعض الشكوك التي أثيرت ، كانوا مخطئين ، ولسوف توضع نتائج حوالي ثمانية اعوام من المفاوضات الشاقة جانبا وتستبدل بطرق جديدة . وعلى فرض ان عملية سالت سوف تستأنف مرة ثانية ، رغم ذلك فان مثل هذه الطرق الجديدة قد تتطوى في حد ذاتها على فرص جديدة . وقد راجت اشارات بأن الادارة الامريكية الجديدة تتحرك تجاه الاقتراح بأن يكون هدف العابحات الاستراتيجية في المستقبل هو اجراء تخفيضات بعيدة المدى للاسلحة النووية . وهكذا فقد اصبح الرمز " سالت " يظهر كثيرا ويفدو ان هذه الطريقة تذكر بمبادرة كارتر المشؤومة لسوء الحظ التي قام بها عام ١٩٧٢ والتي رفضت في ذلك الحين رفضا تاما من قبل الطرف الآخر . وفيما يتعلق بمحاولة جدية لتطوير عرض معقول ومتوازن بتخفيض الاسلحة النووية الاستراتيجية ونظم اطلاقها ، فإنه يبدو للوهلة الاولى انها نهج ينبغي أن يبحث . وفي هذه الاثناء ، أود ان اكرر طلبنا لكل من القوتين العظميين باحترام الشروط الواردة في معاهدة سولت الثانية .

ويبدو ان معظم المفاوضات - المتعددة الاطراف والثنائية - ستبقى معلقة خلال معظم الجزء المتبقى من عام ١٩٨١ . واذا احسن الاستغادة من هذه الفترة الزمنية من اجل اعادة تقييم بناءة ، اكرر بناءة ، للقضايا المركزية ، وبدون اهتمام صالح الاسرة الدولية ، فعند ذلك لمن تكون الخسارة اكبر مما ينبغي من جراء هذه العملية . ولكن اذا كانت النتيجة الوحيدة سوف تكون الاعتماد من طرف واحد على القوة العسكرية المتزايدة فالعلاقات الدولية ، وايقاف الحوار الحيوي متعدد الجوانب والثنائي ونبذ الاتفاقيات الدولية التي تم التقارب بينها بعد جهد شاق ، فعند ذلك فقد تكون جميعا مقبلين على اوقات عصيبة . لذلك فاننا نحت كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على ممارسة ضبط النفس في علاقاتهما الدولية والثنائية وذلك لكي لا يذهب كل ما بنيناه جميعا سدى . وفي هذه الاثناء ها نحن نجلس هنا نحاول أن نبذل أفضل ما في وسعنا في ظروف مؤلمة ، لا يجاد شيء نقلمه الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . واذا سمحتم لي بذلك بضع كلمات أود أن أقولها حول الكيفية التي ننظر بها الى انجازنا حتى الان وما ينتزنا في الوقت المُقبل . ومن شأن هذا ان ينطوي على مراجعة العمل الذي قامت به حتى الان الافرقـة العاملة المخصصة واضافة الى ذلك ، أود أن أقول بضع كلمات أخرى حول الافرقـة العاملة غير الموجودة .

أولا ، اسمحوا لي أن اعلق على الفريق العامل المخصص لبرنامج شامل لنزع السلاح ، فأنا أعلم ان الفريق العامل ، الذي يعمل في ظل الرئاسة القديرة والفعالة للمفاوض المحنك في مجال نزع السلاح ، زميلنا وصديقنا السفير غارثيا روبلس ، سيتقدم بصورة مطردة نحو اعداد مشروع برنامج يقدم الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . فاما هذا الفريق مهمة شاقة جدا في الواقع في محاولة القيام بترتيب منطقي ومتسلسل مقبول لمعظم قضايا نزع السلاح وتحديد الاسلحة ، تلك القضايا التي استعصى حلها مدة طويلة على الاسرة الدولية . ولسوف

ندعم كل جهد واقعي في هذا الميدان ، رغم إننا نخشى أنه ليس هنالك من براعة في ترتيب القضايا ذات الصلة وأقراراً ولوياتها يمكن أن تقوم مقام الإرادة السياسية للدخول في مفاوضات متعددة الأطراف ، الأمر الذي نفتقد به بصورة واضحة من جانب بعض الوفود . ويجب أن بهذه كل جهد ممكن للاتفاق داخل هذه اللجنة على برنامج شامل لنزع السلاح ، ولكن قد يكون من العفيد أن ترك القول الأخير حول بعض القضايا المركزية للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في ١٩٨٦

ثانياً ، بعض كلمات حول العمل لوضع ما يسمى بضمانتي إلا من السلبية ، وهي قضية اكتسبت أهمية متزايدة واستثارت باهتمام عام في كثير من أنحاء العالم . ولا يقل الاهتمام بهذا الموضوع في البلدان الاسكندنافية ، حيث انهمكت الحكومات والبرلمانات في مناظرات عامة تجرى بصورة مكثفة حول امكانية اعتبار هذه البلدان مناطق خالية من الاسلحة النووية . وسوف اعود الى هذا الموضوع في نهاية هذا البيان .

وفيما يتعلق بالفريق العامل ، نجد من المشجع ان يركز هذا الفريق على الجهد ، في ظل الرئاسة القدرة لزميلنا الإيطالي الوزير شيارابيكو ، الرامية الى تطوير صيغة عامة ، يمكن ان تكون أساساً لبرامج اتفاقيات فعالة تؤمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها . وإنما على قناعة انه ما من شيء يمكن ان يشكل ضمانتي مرضية للمصلحة الحقيقية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية سوى التعهدات المناسبة والملزمة التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية .

وكما سبق وقلنا هنا في الجلسة العامة وداخل الفريق العامل فإننا لا نعتبر الصيغة العامة غاية في حد ذاتها . ولكن تكون مثل هذه الصيغة مقبولة ، يجب أن تتحقق تحستنا كبيرة بالمقارنة مع الوضع الراهن . وهناك عيوب هامة تضعف التعهدات التي قدمتها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية . فهنالك اختلافات أساسية بين هذه التعهدات ، فهي مقللة ببعض الشروط والقيود ، وتترك المجال للتسيرات الذاتية من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية . ومجمل هذه العوامل انه يوجد الكثير من الغموض والشك فيما يتعلق بماكينة تطبيق هذه الضمانتي . وكما بينت عدة وفود ، بما فيها وفدينا - فقد اظهرت المناقشة التي جرت ضمن الفريق العامل ان التصريحات التي تصدر من جانب واحد تصاغ بصورة أولية لتلائم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وخلفائها . ولا تأتي الاهتمامات الأمنية التي تشعر بها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تقع خارج الكتلتين العسكريتين الا في المقام الثاني . وهذا ترتيب للأولويات غير مقبول بالطبع .

ومن أجل تبرير الشروط والقيود الموجودة في التصريحات الحالية الصادرة من طرف واحد ، فقد جرت الاشارة الى المشاغل الامنية التي تهم الدول الحائزة للأسلحة النووية . وحتى اذا امكن العجادلة بأن بعض الاستثناءات يجوز تبريرها بالنظر الى ما تتطوى عليه بعض تدابير الامن النووي من نتائج ، فليس هنالك من سبب في أن تطبق هذه الاستثناءات بصورة عامة .

ومن جهة أخرى فان الغالبية العظمى للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ملتزمة قانوناً بوضعها كدول خالية من الاسلحة النووية . فهي لا تهدد احداً - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - بالأسلحة النووية ولذلك فهي تحديداً تستحق الضمانتي الثابتة وهي انها دون استثناء لن تتعرض

لاستخدام الاسلحة النووية أو للتهديد باستخدام هذه الاسلحة ضدها . فاهتماماتها الامنية مبررة على الأقل بقدر اهتمامات الدول الحائزة للاسلحة النووية . ناهيك انها لا تتحمل العبه السياسي والاخلاقي الثقيل ، عه احتياز الاسلحة النووية والتهديد باستخدامها .

ورغم عيوب الضمانات الحالية والتوابع الغامضة فيها فقد فسرت الحكومة السويدية الضمانات الامنية الكامنة وراء التصريحات التي ادللت بها الدول الخمس الحائزة للاسلحة النووية بأن الدول التي تقع خارج تحالفات ولعلتها بالمحافظة على وضعها الدائم كدولة خالية من الاسلحة النووية ، مستثناء من استخدام الاسلحة النووية أو من التهديد باستخدام هذه الاسلحة ضدها . وقد تذكر اللجنة أن السفير ليدغارد قد قال في بيان له ادلى به في ١٦ نيسان / ابريل ١٩٨١، اننا نعتبر ان من المفروغ منه بالنسبة لبلد غير داخل في أي حلف ولم سجل خال من الاسلحة النووية ان يكون مشعولا دون استثناء بالضمانات التي تقدمها الدول الحائزة للاسلحة النووية من طرف واحد . وقد طلب في نفس المناسبة من مثلي الدول الحائزة للاسلحة النووية ان تصدق على ان فهمنا لتأكيدات كل منها هو فهم صحيح ، لكننا لم نتلق حتى الان اي جواب . لذلك فاني اكرر سؤالنا واطلب من الدول الحائزة للاسلحة النووية ان تعطينا عما قريب التأكيد الذي طلبناه .

وانتقل الان الى المعاهدة المقترحة التي تحظر الاسلحة الاشعاعية ، والتي ياقشها الفريق العامل الثالث الذي يرأسه صديقي وزميلي القديم ، السفير كوميفش . ان هذه المسألة شال واضح على الاهمية المحددة التي يبدو ان الدول العظمى توليه للجنة نزع السلاح . وفي حين انها لا زالت ترفض بصورة ثابتة حتى الان الدخول في مفاوضات متعددة الاطراف حول معاهدة شاملة لمنع التجارب النووية ، وفي حين انها مستعدة لقبول انشطة تفاوضية محدودة فقط في مجال الحرب الكيميائية – علما ان لكل من الناحيتين اهمية بالغة لمعظم الشعوب والامم في العالم – فانها لم تتردد بأن تضع امام اللجنة مشروع معاهدة بشأن حظر الاسلحة الاشعاعية ، والذي تبين بصورة مقتعة ، خلال مفاوضاتنا ، انها خالية من كل محتوى . وفي اعتقادى ان اللجنة اخطأ في قبول ادراج هذا البند في جدول اعمالها ، الأمر الذى اضر بمساءل اخرى اثمر الحاجا .

ومن اجل اعطاء بعض المعنى لمحتوى مشروع معاهدة للاسلحة الاشعاعية فقد اقترحت الحكومة السويدية تضمين حظر للهجوم على المنشآت النووية او اطلاق النشاط الاشعاعي الذي تحتوى عليه مثل تلك المنشآت مما يضر بالناس القاطنين في المنطقة وبئتهم . وبيدو وأن مثل هذا الهجوم ، هو في الواقع ، عدا الانفجارات النووية ، المستثناء صراحة من مشروع المعاهدة، الوسيلة الوحيدة المقنعة لشن حرب اشعاعية . ان لدينا قناعة راسخة بأن مثل هذا الحظر يجب ان يضاف الى المشروع وقد لاقينا تشجيعا من جراء الدعم الذى اعطي لا قتراحنا . وغني عن البيان ، بأن الحادثة المروعة التي حدثت قبل حوالي شهر واحد فقط ، والتي اظهرت ارتياها مخيفا لجهود عدم انتشار الاسلحة التي تقوم بها الاسرة الدولية ، والتي ادينـت بشدة في هذه اللجنة ، يجب ان تقنع اي عقل راشد بأن الوضعين الاصليين لمشروع المعاهدة المقترحة يفعلون خيرا بالاسفاء بصورة أشرف دقة الى الحجة التي تعيدها . وفي الوضع الراهن للامور ، فإنه تساورنا شكوك بالغة حول فائدة البعض بالنص الناقص الذى زودتنا به الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اذ انـا لا نعتقد انـها ستضيف شيئا الى جدارة لجنة نزع السلاح بالثقة التي تعرضت بالفعل للاعتراض .

وأخيرا ، وفي هذا الجزء من بياني ، أود ان اولى ببعض التعليقات المتعلقة بالقضية الازلية ، قضية حظر استحداث ، وانتاج وتنمية الاسلحة الكيميائية ، وهو الموضوع الذى يناقشه

الفريق العامل المخصص برئاسة مندوب سويدى . وفي رأينا ، ان المداولات التي جرت في اللجنة قد أكدت التوافق السياسي في الآراء على الحاجة الى معايدة فعالة لهذا الغرض . ومنذ الصيف الاخير ، بذل الفريق العامل جهوداً مكثفة ، وقد ادت الاصمامات النشطة والبناءة التي قام بها المندوبون الى توليد زخم قوى ازاء ابرام اتفاقية تتصل بالأسلحة الكيميائية . ومن الامثلة بمكان الان البقاء على هذا الزخم وقويته .

وفي هذه المناسبة ، احب ان اعرض بصورة موجزة لاحدى جوانب المسألة التي تهم الوفد السويدى بوجه خاص ، الا وهي الاقتراح المتعلق بـ "قدرة الحرب الكيميائية" أى القدرة على استعمال الاسلحـة الكيميـائية . لقد لقى هذا الاقتراح دعماً فيما داخل اللجنة ، و ، رغم وجود بعض الاعتراضات ، ما من أحد ينكر بأنه من العفيد توسيع مجال معايدة الحرب الكيميائية كما اقترنا . ونحن بدورنا نقدر مخاوف أولئك الذين عبروا عن تحفظات تتعلق باقتراحتنا ، لا سيما فيما يتعلق بجوانب المسألة التي تتعلق بالتحقق . وبصورة عامة ، لسنا على خلاف مع أولئك الذين يفضلون في الوقت الحاضر الطريقة "الكلاسيـية" الاكثر حصراً . وفي الواقع ، فإننا نتفق معهم بأن الحظر الشامل والذي يمكن التحقق منه على انتاج وتكميل جميع أنواع الاسلحـة الكيميـائية من شأنه ان يشكل انجازاً رئيسياً في حد ذاته . الا ان هذا لا يقل من شأن وجود فائدة واضحة لتوسيع المجال من اجل سد الثغرات التي من شأنها ان تسمح بالبقاء على "قدرة حرب كيميائية" . ان من شأن هذا التوسيع للمجال ان يزيد الثقة بين اطراف المعايدة ، المثلثة بمشكلة التحقق الفعال للشروط الواردة في معايدة تقتصر على نهج النطاق "الكلاسيكي" .

وأود ان انتهز هذه الفرصة لكي الفت انتباـه اللجنة الى التوضيـح الاضافـي الذي قدمـه الوفـد السـوـيدـى داخلـ الفريقـ العـاملـ بشـأنـ اقتـراـحـناـ حولـ قـدرـةـ الحـربـ الكـيمـيـائيـةـ .ـ فقدـ بيـناـ انـ حـظرـ التـخطـيطـ لـاستـخدـامـ الـاسـلحـةـ الـكـيمـيـائـيـةـ وـتنـظـيمـ هـذـاـ الـاستـخدـامـ وـالتـدـرـبـ عـلـيـهـ لـأـنـ يـصـبـحـ سـارـىـ الـغـفـولـ فـورـاـ .ـ فـتـدـمـيرـ مـخـزـونـاتـ الـحـربـ الـكـيمـيـائـيـةـ عـلـىـ سـبـيلـ الـثالـ سـوـفـ يـسـتـغـرـقـ وـقـتـ طـوـيـلـاـ قـدـ يـصـلـ إـلـىـ عـشـرـ سـنـوـاتـ .ـ فـطـالـمـاـ وـجـدـتـ هـذـهـ الـمـخـزـونـاتـ ،ـ يـمـكـنـ تـوـقـعـ قـيـامـ اـطـرـافـ الـمـعاـيـدـةـ بـالـادـعـاءـ بـأـنـهـمـ سـوـفـ يـعـتـاجـونـ إـلـىـ قـدـرـةـ للـرـدـ عـلـىـ هـجـومـ بـالـاسـلحـةـ الـكـيمـيـائـيـةـ .ـ وـلـكـنـ عـنـدـمـ تـدـمـيرـ جـمـيعـ الـمـخـزـونـاتـ فـلـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـقـنـعـ أـىـ مـبـرـرـ لـلـاحـتـفـاظـ بـمـثـلـ هـذـهـ الـقـدـرـةـ .ـ وـلـمـعـالـجـةـ هـذـهـ الـمـخـاـوفـ ،ـ فـقـدـ اـقـتـرـحـ الـوـفـدـ السـوـيدـىـ عـلـىـ الـفـرـيقـ الـعـامـلـ بـأـنـ يـسـرـىـ مـفـعـولـ حـظـ بـعـضـ الـاـنـشـطـةـ مـثـلـ التـخـطـيطـ وـالـتـنـظـيمـ وـالتـدـرـبـ فيـ مـرـحلـةـ لـاحـقـةـ عـلـىـ الـاـتـرـيدـ عـنـ 10ـ سـنـوـاتـ بـعـدـ نـفـاذـ الـمـعاـيـدـةـ نـفـسـهـاـ .ـ

وأود الآن ان اقول بـضـعـ كـلـمـاتـ حولـ الـافـرقـةـ الـعـامـلـةـ الـمـخـصـصـةـ غـيرـ الـمـوـجـودـةـ حتـىـ الانـ لـسوـءـ الـحـظـ ،ـ لاـ سـيـماـ الـفـرـيقـ الـمعـنـىـ بـالـحـظـ الشـامـلـ لـتـجـارـبـ الـاسـلحـةـ الـنوـوـيةـ .ـ

فرغم ما كان يساورنا من مخاوف تتعلق بالخوض في مفاوضات حول مشروع اتفاقية الناقوس الذى قدمته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمتعلق بـحـظرـ الـاسـلحـةـ الـاشـعـاعـيـةـ ،ـ الاـ اـنـاـ نـزـوـلـاـ عـنـ رـغـيـاتـ هـاتـيـنـ القـوتـيـنـ ،ـ فـقـدـ اـسـتـجـبـنـاـ بـكـلـ سـخـاءـ إـلـىـ الدـخـولـ فيـ مـثـلـ هـذـهـ الـعـافـضـاتـ .ـ وـلـقـدـ عـبـرـتـ ،ـ مـنـذـ دـقـائقـ ،ـ عـنـ خـيـةـ اـمـنـاـ الـكـبـيـرـةـ مـنـ جـرـاءـ مـواجهـتـاـ لـمـقاـوـمـةـ قـويـةـ مـنـ قـبـلـ الـوـاضـعـينـ الـاـصـلـيـينـ لـالـمـشـروـعـ اـزـاءـ الـمـقـرـحـاتـ الـسـلـيـمةـ وـالـمـبـنـيـةـ عـلـىـ اـسـاسـ جـيـدـ لـتـحـسـينـ نـصـ الـمـشـروـعـ الـاـصـلـيـ وـجـعـلـهـ اـكـثـرـ مـعـنـىـ .ـ

ولما كان أمننا الحصول على بعض التنازلات العقابلة من القوى العظمى ، لا سيما فيما يتعلق بدعة فريق عامل حول معايدة حظر شامل للتجارب النووية ، فمن الواضح إننا كنا على خطأ إن موقف "الأخذ والعطاء" هو في الواقع ليس موقفها . وعلى خلاف واضح لرغبتنا في التوفيق والتسوية ، فإن بعض وفود الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال ترفض الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف حول أهم بند من بنود جدول الاعمال ، متاجهله أنها صوت بنفسها مؤيدة مثل هذه الخطوة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومتاجهله العناشدات المترددة ، وطلبات هذه اللجنة ، مستترة خلف مفاوضاتها الثلاثية غير الناجحة . إننا ببساطة ناجزون عن فهم الآسباب التي تدعوها إلى الرفض . فهل تكره المفاوضات المتعددة الأطراف التي ايدتها هي نفسها حين صوتت في الجمعية العامة ، أم أنها تخشاها ولا تشق بها . على أيّة حال ، اعتقاد إننا لن ننسى الدرس الذي استقيناه من هذه التجربة . وسوف نعود مراًراً وتكراراً لهذه المسألة . وفي الوقت الحاضر فاني أضم الوفد السويدي بقوة وبصورة كاملة إلى موقف مجموعات الـ ٢١ الذي اعتقد أننا سوف نسمع المزيد عنه من المتحدث باسم الفريق ، سفير البرازيل الموقر ، في وقت لاحق من هذا الصباح . ويجدر بالغواصين الذين لم ينجحوا في المفاوضات الثلاثية أن يعدوا الفهم للنقد الشديد والقاسي لفشلهم في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لمنع السلاح . وفيما يتعلق بالفريق العامل الآخر غير الموجود بشأن ايقاف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، فاني أضم ايضا الوفد السويدي بقوة إلى الموقف الذي اتخذه مجموعة الـ ٢١ .

و قبل أن استهل الجزء الختامي من بياني اليوم ، احب ان أقول بعض كلمات حول ناحية تتعلق بوجودنا اليومي ويتزايد خطرها يوما بعد يوم - وحول جهودنا الرامية الى انهاء الطبع العسكري المتزايد لوجودنا هذا . لقد كانت امكانية اضفاء طابع عسكري متزايد على الفضاء الخارجي ، والتي تفتح المجال امام امكانات مريعة لتصاعد ستمر ومخيف لسباق التسلح والذي اعطينا مؤخراً برهاناً كافياً عليه ، كانت هذه الامكانية احدى القضايا التي تعرض لها بياني القصير الموجه الى هذه اللجنة في ٤٤ نيسان / ابريل الماضي . ان قلق الوفد السويدي البالغ وقلق غيره من الوفود لم يتلاقص منذ ذلك الوقت . ورغم ان مسألة الاستخدام العسكري للفضاء الخارجي ليست مدرجة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح ، فإنه يهد ولنا من الضروري بالنسبة لسرعة نزع السلاح ان تجد طرقاً ووسائل لا دراجتها بحزن في جدول أعمالها في المستقبل الفوري . ويأمل الوفد السويدي ان يتحقق ذلك من خلال الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لمنع السلاح ، حيث لا بد وان تظهر هذه المسألة .

واذ يفسني جداً ان أقول ان مفاوضات نزع السلاح الرسمية والتي هنالك حاجة ماسة لنجاحها ، كانت دائماً تسفر عن سجل معتم - ونحن نعرف من هو المعلوم على ذلك - فان هنالك ظاهرة اخرى تبرز الى حيز الوجود ويجب علينا نحن ، باعتبارنا ممثلين لحكومات في جميع انحاء العالم ، ان نوليها الاهتمام الكافي .

ان سباق التسلح الجارى والمكثف قد اوجد حركة مقاومة شعبية . ومن الواضح ان هذه الحركة تحرز تقدماً في أوروبا الغربية ، بما في ذلك البلدان الاسكندنافية ، وفي الواقع في كل مكان يمكن فيه اجراء المراقبة الحرجة حول القضايا التي تتعلق بالحياة والموت . فهنالك عدد متزايد من الناس يرفضون الانسياق الى ما يعتبرونه صراعاً بين الدول العظمى . وبالنسبة لهم تحول سباق التسلح بعد ان كان قضية ردع ، وتوازن عسكري ، ومسألة نقص أو تفوق ، الى قضية بقاء .

واحد هنا ان اقتبس مما جاء في صحيفة الانترناشونال هيرالد تريبيون منذ بضعة اسابيع ، بقلم العفر والكاتب البريطاني المعروف وايلاند يونغ بعنوان " حول الموجة الجديدة لنزع السلاح " . في هذا المقال يسترجع الكاتب ايام اواخر الخمسينات واوائل السبعينات ، ايام لا حتاج الشعبي على الاسلحة النووية . في احدى المسيرات العديدة التي جرت في انكلترا وبين العديد من الذين كانوا يحملون الرايات التي كانت هنالك فتاة تحمل لافتة صغيرة تقول : " كارولين يقول لا " . وكان رد فعله الفوري : " انه ينبغي لهيئات الاركان العامة والوزارات في العالم ان تضع كارولين نصب اعينها " . على أن هيئات الاركان العامة والوزارات لم تكن على ذلك القدر من الاحساس . فقد نسيتها . وقد تكون الموجة الجديدة لنزع السلاح هي النتيجة . وبخلص وايلاند يونغ الى انه اذا كان للامر ان تصلح ، فهنالك حاجة لا عمال التفكير فيما بين الحكومات ، وربما اكثر مما تحقق ، بما في ذلك التفكير في نظرة جديدة الى الامور التي كان يدور حولها جدل عنيف قبل ٢٠ سنة ، ولكنها نسيت منذ ذلك الوقت .

اـ انه ليست كارولين فقط ، وليس الافراد من البشر على مستوى عامة الشعب فقط ، وليس الجمهور العام المعنى فقط هم الذين يرفضون ان يقولوا نعم بعد الان ، والذين ، في الواقع ، بدأوا يقولون لا ، فهنالك بين الناس الكثيرون من يطالبون بمخرج من مأزقاـ الحالي ، المـأزق الذي اـوجده سـباق التسلح وجـعلـه يـزداد سـوـعاـ ، وـمن يـبحثـونـ عنـ الوـسـائـلـ لـاعـطـائـهـ قـوـةـ سـيـاسـيـةـ هـؤـلاـ هـمـ عـلـمـاءـ وـدـبـلـوـمـاسـيـونـ بـأـرـزوـنـ .ـ فـقدـ دـافـعـ الدـبـلـوـمـاسـيـ وـالـمـؤـرـخـ الـأـمـرـيـكـيـ المـعـرـفـ جـورـجـ فـ.ـ كـيـنـانـ ،ـ وـالـذـيـ لـاـ يـكـنـ أـنـ يـقـالـ بـأـنـ لـاـ يـعـرـفـ الطـرـيقـ آـلـيـةـ يـعـمـلـ بـهـاـ الـعـقـلـ السـوـفـيـاتـيـ ،ـ دـفـاعـاـ قـوـياـ فـيـ بـيـانـ اـدـلـىـ بـهـ مـنـ بـضـعـةـ اـسـابـيعـ عـنـ اـيـجادـ طـرـيقـ جـديـدـ لـعـالـجـةـ مـأـزـقـ سـبـاقـ الـاسـلـحـةـ الـنوـوـيـةـ .ـ وـازـمـ خـلـفـيـةـ هـذـهـ الـوـفـرـةـ الشـاذـةـ لـقـدـرـ القـتـلـ الغـرـفـتـ لـنـظـمـ الـاسـلـحـةـ الـنوـوـيـةـ الـحـالـيـةـ .ـ يـقـولـ انـ كـلـ ماـ زـادـ عـنـ ٢ـ٠ـ فـيـ الـمـائـةـ مـنـ تـرـسـانـاتـ الـاسـلـحـةـ الـمـوجـودـةـ حـالـيـاـ هوـ قـتـلـ مـفـرـطـ تـتـحدـىـ اـبـعادـهـ اـيـ فـهـمـ عـقـلـانـيـ .ـ وـهـوـ يـتـمـنـ اـنـ يـرـىـ الرـئـيـسـ رـيـغاـنـ يـقـرـحـ عـلـىـ الـحـكـوـمـةـ السـوـفـيـاتـيـةـ ،ـ كـخطـوةـ اـولـىـ ،ـ تـخـفيـضاـ فـورـياـ وـشـامـلاـ بـمـقـدـارـ ٥ـ٥ـ فـيـ الـمـائـةـ مـنـ هـذـهـ التـرـسـانـاتـ الـتـيـ تـلـكـهـاـ الدـوـلـاتـ الـعـظـيمـيـانـ .ـ عـلـىـ اـنـ يـتـنـاـولـ ذـلـكـ بـقـدـرـ مـتـسـاوـ جـمـيعـ اـشـكـالـ الـاسـلـحـةـ الـنوـوـيـةـ .ـ وـعـلـىـ اـنـ يـخـضـعـ ذـلـكـ للـوسـائـلـ الـوطـنـيـةـ لـلـتـحـقـقـ الـمـتـوفـرـةـ اـلـاـنـ لـدـىـ الدـوـلـتـيـنـ .ـ

ولا يـنـكـ السـيـدـ كـيـنـانـ اـمـكـانـيـةـ اـلـاخـطـارـ الـتـيـ تـتـطـوـيـ عـلـيـهاـ هـذـهـ الـخـطـةـ .ـ لـكـنهـ يـضـيفـ قـائـلاـ ،ـ "ـ هلـ يـكـنـ تـصـورـ اـيـ اـخـطـارـ اـعـظـمـ مـنـ تـلـكـ الـتـيـ تـكـنـ فيـ نـهاـيـةـ مـارـتـاصـادـمـ الـذـيـ تـتـوجهـ اـلـاـنـ ؟ـ "ـ

بـفضلـ الـوـصـولـ الـحرـلـبـقـيةـ الـعـالـمـ الـلـتـقـاشـ الـعـامـ الـذـيـ يـدـورـ فـيـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ ،ـ فـائـناـ تـعـرـفـ ،ـ انـ صـوتـ السـيـدـ كـيـنـانـ لـيـسـ صـوتـاـ مـنـفـرـداـ فـيـ ذـلـكـ الـبلـدـ .ـ وـيـكـنـ الـاقـتبـاسـ مـنـ مـثـاتـ التـصـارـيخـ الـمـقـنـعـةـ ،ـ وـالـمـقـالـاتـ ،ـ وـالـمـظـاهـراتـ ،ـ الـتـيـ تـهـدـفـ اـلـىـ نـفـسـ الغـرـضـ :ـ اـنـ تـجـعـلـنـاـ نـتـخـلـصـ مـنـ الدـائـرـةـ الـمـفـرـغـةـ الـحـالـيـةـ .ـ وـهـذـاـ يـنـطـبـقـ اـيـضاـ عـلـىـ اـورـوباـ الـفـرـقـيـةـ .ـ وـلـكـنـ مـاـذاـ عـنـ الـطـرفـ الـآـخـرـ ؟ـ مـنـ هـنـاكـ تـأـتـيـناـ مـقـرـحـاتـ نـزـعـ السـلـاحـ الـعـدـيدـ الـتـيـ تـصـدرـ عـنـ الرـئـيـسـ بـرـجـنـيفـ .ـ مـنـ الـوـاضـعـ اـنـ السـلـبـيـةـ الـعـامـةـ ،ـ الـتـيـ تـجـلـتـ مـنـ كـانـونـ الثـانـيـ /ـ يـنـاـيـرـ ١٩٨١ـ ،ـ لـلـادـارـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ الـحـالـيـةـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـتـحـدـيدـ الـاسـلـحـةـ وـنـزـعـ السـلـاحـ قدـ جـعـلـتـ الـاقـترـاحـاتـ السـوـفـيـاتـيـةـ فـيـ نـظـرـ السـرـأـيـ الـعـالـمـيـ تـبـرـزـ بـقـوـةـ بـالـغـةـ .ـ وـمـقـاـلـةـ هـذـهـ الـمـقـرـحـاتـ بـعـدـ الـاـكـتـرـاثـ لـمـ تـضـعـفـ ،ـ اـيـضاـ فـيـ نـظـرـ هـذـاـ الرـأـيـ الـعـالـمـ الـقـلـقـ ،ـ مـنـ بـرـوزـهـ بـقـوـةـ .ـ

فلماذا لا يختبر جديتهم على كل حال كما قال صحفي آخر يكتب في صحيفة الانتراشيونال هيرالد تريبيون منذ شهر ، " فما من شعب يدرك بشدة الآلام التي تأتي بها الحرب أكثر من أولئك الذين يعيشون في الأجزاء الأوروبية من الاتحاد السوفيافي " . والحقيقة هي أن هناك موجة جديدة لنزع السلاح في أوروبا ، تزداد قوتها كل أسبوع . وفي رأيي إننا نرتكب خطأً نفسياً وسياسياً خطيراً أن كنا لا نتألم بهذه الموجة الجديدة فنسميها ، مثلما فعل عدة رجال دولية ووزعاء عسكريون بارزون ، موجة جديدة من " الحيادية " ، وذلك مهما كانت حججهم وشعاراتهم غير واقعية وغير معقولة في بعض الأحيان .

ان طريقة رد الفعل هذه هي ، بالتأكيد ، عالمة القلق الذي يشعر به هؤلاء المعلقون ازاً هذه التطورات ، ولكنها تدل أيضاً على انهم لم يفهموا ماهية هذه الحركة فيما كافياً . ومثال على ذلك : فقد أعلن قائد عسكري كبير في الناتو في مقابلة جرت قبل بضعة اسابيع ها نحن نسوي ثانية مظاهرات مناهضة للأسلحة النووية كنا نأمل انها شيء من مخلفات الماضي " . واضاف قائلاً " يجب على شعوب تلك الامان ٠٠٠ تكون مستعدة لأن تقدم التضحيات من أجل أنها " .

ان ما تستعد شعوب تلك الام ، وكثيرون غيرهم ايضاً للقيام به الآن هو دعوة قادتهم لأن يتذكروا الفقرة الأولى من وثيقة الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لمنع السلاح ، التي اعتمدتها المجتمع الدولي قبل ثلاث سنوات ، والتي يجب ان نقبس منها الجمل الآتية .

" ومنذ أمد بعيد والدول تسعى الى المحافظة على أنها بامتلاك الأسلحة" .

" في الماضي كانت الحكومات تعتمد على تسليحها الوطني من أجل أنها " .

" ومع ذلك فإن تكدس الأسلحة يشكل اليوم تهديداً لمستقبل الجنس البشري أكثر مما يشكل حماية له " .

" لذلك آن الأوان ٠٠٠ لتحقيق الأمان عن طريق نزع السلاح " .

ان الموجة الجديدة لمنع السلاح تعني ان الشعوب قد اعتبرت ما وافق عليه زعماء العالم قبل ثلاث سنوات امراً سلماً به . هذه الموجة المتصاعدة ، هل هي دليل على انه قد حان الوقت لتنفيذ فكرة نزع السلاح ؟ دعنا نأمل ذلك . على كل حال انها تذكرة يجب ان ننظر اليها جميعاً نظرة جدية ، ولا سيما البعض منا .

الرئيس : اشكر السيدة آنغا ثورسون على بيانها وعلى كلماتها الرقيقة الموجه الى الرئاسة . وقبل ان اعطي الكلمة للمتحدث التالي ، احب ان اصحح ما فاتني ان اقوم به بأن اشكر من كل قلبي السفير اونكلينكس على المشاعر الطيبة التي عبر عنها والمؤجدة الى الرئاسة ، في الماضي وفي الحاضر .

السيد كوميفتش (هنغاريا) : السيد الرئيس ، اسحوا لي بادئ ذي بدء ان اهنتكم لا ضطلاعكم بمنصب الرئاسة الهايم خلال شهر توز / يوليه . وانا اذ اعبر لكم عن اطيب تعنياتي أبدى لكم كاملاً التعاون من جانب الوفد الهنغاري . وأغتنم هذه الفرصة ايضاً للترحيب بزميلنا الجديد السفير رودريغيث بافارو ، مثل فنزويلا الموقر وأتمنى له النجاح في نشاطنا المشترك ذي المسؤولية . كما اتجه بالترحيب الى السيد الموقر ثورسون وكيلة وزارة الخارجية السويدية والموقر السير أكلند وكيل وزارة خارجية المملكة المتحدة . السيد الرئيس ، على الرغم من أن

اللجنة تبدأ اليوم النظر في البند ٥ المعنون : الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ، والأسلحة الإشعاعية ، ارجوا ان تسمحوا لي أن أتناول أولاً على نحو موجز بعض المسائل المتصلة بالبنددين ١ و ٢ من جدول أعمالنا .

لقد ركزت وفود كثيرة الضوء على المسؤولية التي تضطلع بها لجنتنا ، بوصفها المفاوضي المتعدد الاطراف الوحيدة لزع السلاح ، اذ الوضع المزعج الحالي الذي يتسم بتزايد خطراً دلالة حرب نووية . وأسباب هذا الوضع معروفة جيداً ، ألا وهي قرار منظمة حلف شمال الاطلس بالسعى نحو التفوق العسكري ، وما يطلق عليه تعبير الحرب النووية المحدودة ، وقرار نشر القذائف النووية المتوسطة المدى في أوروبا الغربية ، واسمحوا لي أن أضيف الى ذلك الخطر الدائم المتمثل في الابادة النووية التي يمكن أن تنشأ عن خلل تقني أو خطأ انساني .

لقد استمعنا جميعاً في الأسبوع الماضي الى بيان مؤثر أدلى به رئيس الوفد السوفيatic عن النتائج الرهيبة المرتبطة على حرب نووية بما في ذلك ما يدعى بصيغتها المحدودة . أما الذريعة التي تقدمت بها الولايات المتحدة وحلفاؤها لتبرير سعيها الى التفوق العسكري فقد ثبت خطوهما تماماً هنا في اللجنة وفي سواها من المحافل على حد سواء . وفي النشرة الدولية للهيرالـ تريبيون الصادرة في ٤ - ٥ تموز / يوليه ضم السيد ستيفن كوهين استاذ العلوم السياسية في جامعة برنسون وعضو اللجنة الأمريكية لاتفاق بين الشرق والغرب صوته الى أصوات كثيرين غيره . ومن يعتقدون الفنخ السياسي الحالي لادارة الولايات المتحدة وييزرون السبب الحقيقي الكامن وراء التوتر في عالم اليوم والدفع الواقعية لاندفاع واشنطن وراء نقطة بدء أخرى في سباق التسلح . يقول س. كوهين " ان الازمة قائمة منذ وقت طول سابق على عام ١٩٧٩ ، وقد اسهمت الولايات المتحدة فيها اسهاماً كبيرة من خلال انتهاكاتها لوعود الانفراج السابقة التي بذلتها لموسكو . وعلى سبيل المثال الوعد بمركز الدولة الاكثر رطالية في التجارة والائتمان ، والوعد بالصدق على سالت ، والوعد باتباع سياسة غير متحيز للصين " . ويستطرد الكاتب فيقول " ان السبب الرئيسي الغهوم حدساً والذى لم يذكر البتة تقريراً هو قضية التعادل السياسي ، لا العسكري ، أو ما يمكن أن يسمى بعداً التعادل " . ثم يضيف الكاتب قائلاً " يعمّ كثير من قادة الولايات المتحدة وقطاعات كبيرة من الرأى العام تحت تأثير ٦٤ عاماً من العداء للسوفياتية وتاريخ طويل ظلت خلاله الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة على النظر الى الاتحاد السوفيatic أساساً على أنه " ملحد " و " ارهابي " و " قوة شريرة " ليس له أي مركز أو حق سياسي شرعى في العالم ٠٠٠٠ ولكن رفض التسليم بالتعادل السياسي ، هو الذى يفضى باستمرار بالديبلوماسية الأمريكية الى الاذعان للسياسات العسكرية ، كما يذعن التسليم بضرورة التعادل العسكري لخrafة التفوق ، وتدع عن فضول الانفراج للحرب الباردة " . هنا يمكن الداء الأمريكي .

وفي ظل الظروف الخطيرة الحاضرة فإن أهم ما يجب القيام به من عمل هو تلافي اندلاع حرب نووية ، والحد من سباق التسلح بصفة عامة وسباق التسلح النووي بصفة خاصة . أن هذه الاهداف السياسية تستدعي التفاوض . وفي هذا العصر النووي ، وفي ظل حظر الابادة النووية التي يمكن ان تؤدي الى القضاء على الجنس البشري ومدنية الانسان ، لا يوجد نهج آخر لحل المشاكل مهما كانت حدتها وتشابكها .

وفي هذا الصدد ، فإن الشعب الهنگاري وحكومته وبرلمانه يعلقون أهمية خاصة على نداء السوفيات الاعلى في الاتحاد السوفيaticي الى برلمانات وشعوب العالم . وخلال الاجتماع الذى عقدته الجمعية الوطنية الهنگارية في ٢٥ حزيران / يونيو قال رئيس هذه الهيئة الجليلة ما يلى : " تعلن الجمعية الوطنية الهنگارية موافقتها على مبادرات السلام السوفياتية وتأييدها لها . وهي على قناعة من امكان تجنب الاخطار التي تهدد سلام البشرية وأمنها من خلال الجهود المشتركة للشعوب والا جراءات الفعالة التي تتخذها كل القوى العاقلة والمحبة للسلام . وجريا على سنتها حتى الان فسوف تشارك جمهورية هنگاريا الشعبية في المستقبل في هذه المبادرات وتتبدى استعدادها للمساهمة في تحقيقها " .

ويمكن تحديد ملامح المبادئ الثلاثة التي تستهدف تلافي الحرب النووية والحد من سباق التسلح النووي على النحو التالي : الكف عن تطوير الاسلحة النووية ، والكف عن اختبارات الاسلحة النووية ، والكف عن نشر الاسلحة النووية . وبشاطر وفدى الرأى الذى أغرت عنه وفود كثيرة بأنه ينبغي للجنة نزع السلاح أن تشرع في مفاوضات موضوعية حول هذه القضايا الحيوية اذا كانت اللجنة او على نحو أكثر تحديدا اذا كان كل عضو في اللجنة يتلزم حقيقة بتوافق الاراء الذى تم التوصل اليه خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بصيغته الواردة في الفقرة الرئيسية ٥ من وثيقتها الختامية .

وفيما يتصل بالحظر العام والكامل لتجارب الاسلحة النووية ، لا أرى ضرورة للدخول في تفاصيل مدى أهمية هذا الانجاز بالنسبة للحد من سباق التسلح النووي ، وتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار وتحسين المناخ السياسي الدولي . ويؤيد الوفد الهنگاري انشاء فريق عام مخصص لمشاركة فيه كل الدول الحائزة للاسلحة النووية ويستهدف وضع واعتماد معاهدة حظر شامل لتجارب النووية ايضا تشارك فيها كل الدول الحائزة للاسلحة النووية .

ان قيام كل الدول الحائزة للاسلحة النووية بتقرير وقف اختبارى لمدة عام واحد سيؤثر تأثيرا كبيرا ومواتيا جدا على مفاوضات الحظر الشامل لتجارب النووية . والوفد الهنگاري ، شأنه شأن وفود كثيرة غيره ، يرى من المهم جدا ان تستأنف المفاوضات الثلاثية التي توقفت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ من الجانب الغربي .

وفيما يتعلق بالحظر الشامل لتجارب النووية ، فإن وفدى يعلق أهمية كبيرة على عمل فريق خبراء الاهتزازات الذى اشترك فيه خبير هنگاري اشتراكا ايجابيا . وقد اثارت النتائج التي اسفر عنها عمل الخبراء بالفعل اساسا قويا لنشأة نظام دولي لتبادل البيانات الاهتزازية في اطار معاهدة للحظر العام الكامل لتجارب الاسلحة النووية .

انتقل الى البند ٢ من جدول الأعمال " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " .
ان الوفد الهنگاري يشاطر الرأى الذى أغرت عنه وفود كثيرة من ان المفاوضات حول هاتين القضيةتين هي أفضل سبيل للحد من سباق التسلح النووي وللقضاء على خطر الحرب النووية .
ومراقبة لهذا الهدف السامي فقد سبق أن تقدمت وفود مجموعة من البلدان الاشتراكية في عام ١٩٧٩ بالوثيقة المعروفة جيدا CD/4 التي تتضمن مقترنات تستهدف تسهيل سرعة البدء في مفاوضات لنزع السلاح النووي . وأقول بصرامة تامة ان اللجنة قد أضاعت اكثر من سنتين ، ذلك انها لم تستطع البدء في مفاوضات موضوعية حول هذه القضية ذات الأهمية الحيوية بسبب معارضة بعض البلدان الغربية .

ونحن نواجه الان ذات الرفض من جانب بعض البلدان الغربية فيما يتعلق بانشاء فريق عامل مخصص للبند ٢ من جدول أعمالنا ° ان الوفد الهنجرى يؤيد انشاء فريق طالع مخصص لمنع السلاح النووي ولكنه مستعد في الوقت ذاته للنظر في أية افكار بناة أخرى للدخول في مفاوضات متعددة الاطراف حول هذا البند ° وفي هذا الصدد فان وفدى يتطلع باهتمام كبير الى المقتراحات التي سيقدمها اليوم العمثل الموقر للجمهورية الديمقراطية الالمانية ، السفير هردر ، ويعرب عن أمله في امكانية قيام هذه المقتراحات بتسهيل الاعمال القادمة للجنة بشأن هذه القضية ذات الاهمية الحيوية ° ولا يزال يعتبر اشتراك كل الدول الحائزة للأسلحة النووية في العملية التي تستهدف وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي شرطًا ضروريًا مسبقاً لقيام مفاوضات ذات مغزى °

ويتحمل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مسؤوليات خاصة في مجال وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ° وترحب الحكومة الهنارية بالتوقيع على اتفاق سالت - ٢ الذي أرجأت الولايات المتحدة التصديق عليه لأجل غير مسمى °

وتحبذ هنغاريا استئناف مفاوضات سالت ، وتفضل التعجيل بذلك ، كما تعلق أهمية كبيرة على بدء نفاذ اتفاق سالت - ٢ °

وكما هو معروف جيدا ، فقد دعا الاتحاد السوفياتي الى الارسال في استئناف مفاوضات سالت ومواصلة أو بدء محادثات أخرى حول مسائل نزع السلاح النووي مع الولايات المتحدة ° ولكن ييد و كما لو كان بعض المسؤولين ذوى المراكز العالية في الادارة لا يزالون يعتقدون المزاج التفاوضي ° وبصرف النظر عن التسويفات الطويلة التي تسببو فيها فيما يتصل بهذه المحادثات فقد تبنوا تكتيكات اتصالية وواصلوها دون انقطاع ° ان هذا النهج الخطير يفرض في الواقع الى شرط تزوى : اما ان يسلك الاتحاد السوفياتي المسلك الذى تريده واشنطن واما لا محادثات بالمرة ° ان هذه التكتيكات التي كانت موضوعاً لتعليقات واسعة ومعارضة الى حد كبير في الصحافة العالمية تسبب بحق قلقاً كبيراً للمجتمع الدولي وبخاصة في هذه الآونة التي يتردى فيها الوضع العالمي ° ان تزايد التوتر هو بالتحديد السبب الذى يتبعى من أجله ان تستأنف المحادثات حول فرض قيود على التسلح النووي في أقرب وقت ممكن وأن لا يسوف فيها بذرائع مصطنعة ° ان الدول الاشتراكية بما في ذلك الاتحاد السوفياتي وكذلك بلدان عدم الانحياز تعتقد اعتقاداً راسخاً ، كما يتضح من بيان وزراء خارجيتها في نيودلهي في مستهل هذا العام ، ان تزايد التوتر في العالم اليوم يتطلب بالحاج يشتد عنه في أي زمان مضى استئناف حوار بناء بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول المسائل المشار إليها °

وقد سبق لوفدى ان أعرب عن تأييده لانشاء فريقين عاملين بعنوان بالبنيدين ١ و ٢ من جدول أعمالنا ° فقد تقدمت مجموعة البلدان الاشتراكية ومجموعة ١١١ بـ ٢ بأفكار مفيدة فيما يتصل بالصلاحيات الممكنة لهذهين الفريقين العاملين ° وتنتطلب هذه المقتراحات بحثاً جدياً واتخاذ قرار مناسب بشأنها °

ان الوفد الهنجرى يعلق أهمية كبيرة على تجنب انتشار الأسلحة النووية جغرافيا ° وكان الوفد الهنجرى هو الذى قدم ، نيابة عن ١٦ وفداً ، مشروع قرار بشأن هذه القضية الى الدورة الاخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ° وتم اعتماد مشروع القرار بأغلبية ساحقة ° ويدعو القرار

١٥٦/٣٥ ج لجنتنا الى ان تشرع دون تأخير في محادثات بغية وضع اتفاق دولي يحول دون اقامة اسلحة نووية على اراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الاسلحة في الوقت الحاضر . الا أن لجنة نزع السلاح لم تستجب بعد للاسف الى هذا القرار على نحو مناسب رغم الاهمية واللحاج المتزايدين للمسألة .

أود أن انتقل الآن الى البند ٥ من جدول أعمال اللجنة " الانواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الاسلحة ، والاسلحة الاشعاعية " .

وكما يذكر اعضاء اللجنة ، لقد كان وفد الاتحاد السوفيatici هو الذى تقدم في عام ١٩٧٥ بمقترن ومشروع اتفاق دولي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة يستهدف حظر الانواع الجديدة من اسلحة التدمير الشامل حظرا فعالا . وقد اوضحت بجلا الفقرة ٢٧ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى بشأن نزع السلاح الاهمية والطابع الملحق لهذه المسألة : " وللمساعدة في منع وقوع سباق سلاح نوعي ، ولكن يمكن في نهاية المطاف استخدام المنجزات العلمية والتكنولوجية في أغراض سلمية فقط ، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لتلقي خطر الانواع الجديدة من اسلحة التدمير الشامل القائمة على منجزات ومبادئ علمية جديدة ولمنع ظهورها . وينبغي أن يستمر بصورة مناسبة بذل جهود تهدف الى حظر هذه الانواع الجديدة والمنظومات الجديدة من اسلحة التدمير الشامل " .

ولا يزال الوفد الهنگاري مقتضاً بأن السبيل التنظيمي الافضل لتناول هذه المسائل يمكن في انشاء فريق مخصص من خبراء حكوميين مؤهلين كما اقترح ذلك الاتحاد السوفيatici في مستهل عام ١٩٧٨ ، كما ان النهج الشامل هو افضل نهج يستهدف تلقي ظهور انواع جديدة من اسلحة ذات التدمير الشامل وذلك في شكل اتفاق شامل على ان يستكمل باتفاقات منفردة بقصد آنواع معينة من اسلحة الجديدة ذات التدمير الشامل .

وقد اعتمدت الدورة الاخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٤٩/٣٥ الذي يرجو من لجنتنا " ٠٠٠٠٠ ان تعمل ، في ضوء أولوياتها الحالية ، على مواصلة المفاوضات ، بمساعدة خبراء حكوميين مؤهلين ، بغية اعداد مشروع اتفاق شامل لحظر استحداث وصنع أنواع جديدة من اسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الاسلحة وصياغة ما يمكن من الاتفاقيات بشأن أنواع بعينها من تلك الاسلحة " .

وللاسف فقد حيل بين لجنة نزع السلاح وبين تناول هذه المسائل على نحو مناسب بسبب ممانعة بعض البلدان . ان هذه الوفود تعتبر ان مشكلة الانواع الجديدة من اسلحة التدمير الشامل غير قائمة او غير ذات صلة بالموضوع ، على الرغم من تقارير الصحف عن استحداث أنواع جديدة من اسلحة التدمير الشامل . وفي هذا الصدد ، أود أن أقتصر على ذكر مسألة اسلحة النيوترونية . ان احياء الخطط التي تستهدف انتاج ونشر اسلحة النيوترونية في اوروبا الغربية تعطي اهمية والحاها خاصين لهذه المسألة . وفي ظل هذه الظروف فإن مشروع المعاهدة المتعلق بحظر اسلحة النيوترونية الذي قدمه الاتحاد السوفيatici وسائر البلدان الاشتراكية بالفعل في عام ١٩٧٨ يجب أن يحتل أهمية أكبر ويتمتع بنظرية واقعية أقوى .

ان الوفد الهنگاري ، رغبة منه في تشجيع النظر المعمق في القضايا المتعلقة بمسألة حظر الانواع الجديدة من اسلحة التدمير الشامل ورعاة منه للنهج المختلفة للجوانب التنظيمية وكذا

للنهج الاساسي في تناول جوهر الموضوع ، تقدم باقتراح لعقد اجتماعات غير رسمية للجنة حول حظر الانواع الجديدة من اسلحة التدمير الشامل يشترك فيها الخبراء كما يرد ذلك في الوثيقة CD/174.

وقد أعتمدت لجنة نزع السلاح في جلستها ١٣٣ المعقدة في ٣٠ حزيران / يونيو مقرراً يقول : " تقرر اللجنة عقد اجتماعات غير رسمية في اطار البند ٢٥ الانواع الجديدة من اسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الاسلحة . وسيعلن الرئيس عن عدد هذه الاجتماعات غير الرسمية وتاريخ انعقادها بعد اجراء مشاورات مع أعضاء اللجنة " . ومنذ ذلك الحين أعلن رئيس اللجنة انه سيتم عقد اجتماعين من الاجتماعات غير الرسمية بقصد هذا الموضوع في ٢٧ و ٣١ تموز / يوليه .

وأود أن أعرب باسم الوفد الهنگاري عن شكرنا للوفود لقيامها بتأييد هذه المبادرة الهنگارية المتواضعة وأن أعرب أيضاً عن الامل في أن يتضم الى وفود كثيرة خبراء لمساعدتها عندما تقوم اللجنة بتناول هذه المسألة الهامة في اطار المشاورات غير الرسمية . ان هذه الاجتماعات غير الرسمية توفر فرصة خاصة لكل وفد لي يتصدى للمسائل المتعلقة بحظر انواع جديدة من اسلحة التدمير الشامل .

والوفد الهنگاري على قناعة من أن الاجتماعات غير الرسمية للجنة نزع السلاح بقصد هذه المسألة ستشكل خطوة الى الامام في سبيل الوفاء بالمسؤوليات التي أنيطت بها فيما يتصل بحظر استحداث وصنع أنواع جديدة من اسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الاسلحة .
الرئيس : اشكر مثل هنگاريا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئيس .

السيد هردر (الجمهورية الديمقراتية الالمانية) : سيادة الرئيس ، ان جلساتنا العامة هذا الاسبوع مكرسة لمسألة غاية في الامانة . وهي حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من اسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الاسلحة . ولقد ايد بلدى هذا الاقتراح منذ ان قدمه الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٥ . وبذلك اعترفنا بما لهذه الخطوة من أهمية لوقف سباق التسلح . فان من شأن هذه الخطوة ان تتبخ بموجه خاص سباق التسلح النووي الذي لا يهدى على الارجح الى زعزعة التوازن العسكري الدولي فحسب ، بل يهدى كذلك بتقويض مفاوضات الحد من اسلحة نزع السلاح .

ومن البدئي ان حظر اسلحة التدمير الشامل الحالية ، ولا سيما اسلحة النووية ينبغي أن يعطى الاولوية العليا في مفاوضات الحد من اسلحة نزع السلاح . وينبغي ان نستكمل جهودنا في هذا الاتجاه بحظر وسائل اسلحة التدمير الشامل التي قد تستحدث في المستقبل ، سواءً على أساس المبادئ العلمية والتكنولوجية المعروفة اليوم غير أنها لم تطبق بعد بصورة فردية او مشتركة لاستحداث اسلحة للتدمير الشامل ، أو على أساس مبادئ علمية وتكنولوجية قد تكتشف في المستقبل فتنصي الى اسلحة ذات خصائص مماثلة أو أقوى من خصائص اسلحة التدمير الشامل الحالية .

وقد انعكس هذا النهج ، الذى سادعوه بالنهج المذدوج او المتوازى ، في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى لنزع السلاح . وفي جدول أعمال لجنة نزع السلاح . فيجدر بنا اذن ان نتساءل لماذا لم يتم حتى الان تحقيق اتفاق وقائي شامل في هذا الميدان ؟ ان كل فرد هنا حول هذه المائدة يعرف الجواب . فمن الجلي الواضح ان اولئك الذين ليسوا مستعدين بعد لحظر وازالة أسلحة التدمير الشامل الحالى ليسوا مستعدين كذلك للحيلولة دون التطورات المقبلة في البحث والاستحداث العسكريين اللذين يتوقعون ، عن طريق استغلالهما ، الحصول على مزايا عسكرية وحيدة الجانب .

فعوضا عن ممارسة دور فعال وبناء في اعداد مكوك مناسبة لسد الطريق في وجه استحداث اسلحة جديدة للتدمير الشامل ، اختارت بعض الوفود ان تسلك طريقا آخر . وقد تذرعت بأن موضوع اقتراح السوفياتي غير واضح ، وأن فرض الحظر ذى الصلة سيعيق حرية العلم كما انه حظر لا يمكن التتحقق منه بصورة كافية .

وفيما يتعلق بنطاق الحظر ، قدمت منذ عام ١٩٧٦ مجموعة كاملة من الافكار والاقتراحات الجديرة بالاهتمام اثناء المداولات التي جرت في اللجنة . ويتتعلق الامر بتعريف عام لا سلحة التدمير الشامل الجديدة من جهة ، وبأمثلة ملموسة عن هذه الاسلحة من جهة أخرى . ومن الواضح ، في الوقت نفسه ، انه لا يمكن للمرء أن يتوقع اليوم الحصول فعلا على تعريف ثابت مائة في المائة وطلق قائمة شاملة بالاسلحة التي ينبغي ان تكون موضعلا لجزاء وقائي . فالطالبة بذلك تعنى ارجاء اتخاذ هذه الخطوة الى ما لا نهاية وترك سباق التسلح النوعي بعضى في سبيله . وليس شرعا أحد اليوم في وضع يعكّنه من التبع بالتطورات العلمية العقلية التي قد تؤدي الى استحداث اسلحة جديدة . وكثيرا جدا ما كان حتى كبار العلماء يخطئون في تخسيس ما ينطوي عليه استخدام العلم والتكنولوجيا للانفراط العسكرية من خطوات واتجاهات . وقد سبق أن أشير في هذا الملف ، منذ بضعة أيام ، الى رأى ارنست روزنوفورد فيما يتعلق بالطاقة النووية . واسمحوا لي أن استشهد ببعض الامثلة الاخرى . فالدكتور فانيغار بوش ، وهو عالم من اشهر علماء اميركا اثناء الحرب العالمية الثانية ، كان يؤكّد ان القذيفة التسارية العابرة للقارب هي أمر يستحيل تحقيقه من الوجهة التقنية . وخلال الخمسينات ، كان بعض العلماء يعتقدون أنه ينبغي التخلّي عن فكرة طيران مركبات فضائية يقودها الانسان لانه " لا يمكن للجهاز البشري أن يبقى حيا بعد مواجهة شدائدها " .

فتقارب البشر اذن تعيد تماما الاتجاه الى ابرام اتفاق شامل . ان شمة مفاهيم بعض الاسلحة الخطرة ، كالاسلحة الشعاعية الجزيئية ، والاسلحة دون السمعية ، والاسلحة الاشعاعية الكهرطيسية ، والاسلحة الاثنية ، وما الى ذلك ، قد أخذت اليوم تدخل فعلا مرحلة التحقيق . وليس في نيةي أن أفصل الحديث فيها لانه يعود أمر ذلك الى الخبراء المختصين . ولكن اسمحوا لي فقط أن أتناول بما يدعى بالاسلحة الشعاعية الجزيئية . فالحزم الشعاعية الجزيئية هي تيارات من الجزيئات بحجم الذرة أو أدق من الذرة ، ذات طاقة عالية ، كالاكترونات او البروتونات او ذرات الهيدروجين او الايونات ، وهي تيارات يمكنها ان تحرق او تذيب او تصدع المهدف وان تولد اشعاعا ثانويا . وترى بعض المصادر الامريكية أن هذه الاسلحة يمكن ان تفدو جاهزة لاستخدام العسكري في أوائل التسعينات الى منتصفها . ومن المتوقع أن تؤدي هذه الاسلحة الى احداث ثورة في مفاهيم الحرب . وليس سرا ان الولايات المتحدة هي في سبيلها الى القيام

ببرامج عسكرية بعيدة المدى في هذا المضمار ويجري التشديد ، بوجه عام ، على انه ينبغي استخدام الاسلحة الشعاعية الجزيئية لأغراض دفاعية ضد بعض الاهداف مثل التوابع والقاذائف . وكثيراً ما يغفلون عن أنه يمكن أن تكون لهذه الاسلحة قدرة على التدمير الشامل ضد الاهداف الحية كذلك . فيمكن اقامة قاعدة فضائية لهذا السلاح يعمل منها كقبضة نيوترونية بعيدة المدى وفي هذا السياق ، نقل عن أحد الموظفين الرسميين في الولايات المتحدة قوله : "ان من شأن ذلك أن يدمر مجموعة من السكان دون أن يحطم قرميدة واحدة " .

ويتحجج بعضهم احياناً بأن ابرام اتفاق دولي على حظر اسلحة التدمير الشامل الجديدة سيعيق حرية البحث العلمي . ونحن لا نشاطر هذه النظرة . فليس من هدف الاقتراح اعاقة استخدام المكتشفات العلمية الجديدة في الاغراض السلمية . فالذى ينبغي حظره هو استخدامها للأغراض العسكرية ، أي أن الدول الأطراف في اتفاق يلزم في هذا المضمار ينبغي أن تقوم باقرار وتتنفيذ قواعد مناسبة لتدارك بعض حالات اسامة استخدام المكتشفات العلمية في الاغراض العسكرية . وأعتقد أن ليس شرعة من يشكوا اليم من ان اتفاقية الاسلحة البيولوجية تعيق استخدام المكتشفات البيولوجية في الاغراض السلمية .

لقد وردت مسألة التتحقق كذلك في مداولاتنا السابقة . ومن المؤكد ان من السابق لأوانه ان يفصل الحديث عن التتحقق في هذه المرحلة . فيمكن الاتفاق على ترتيبات تفصيلية للتحقق بعد اقرار نطاق الحظر . غير أنه ستظهر مجموعة واسعة من الامكانيات لمعالجة هذه المسألة . فيمكن لنظام التتحقق ان يستخدم وسائل منها الاجرامات الدستورية الداخلية ، وتحليل المراجع العلمية ، ووسائل التتحقق التقنية الوطنية ، والتبادل الدولي للمعلومات ، وغير ذلك من الاجرامات الدولية . وان من المعترض به على نطاق واسع ان الجمع بين هذه الوسائل بصورة ملائمة من شأنه أن يتيح ، بصورة مرحلة جداً ، الكشف عن تطورات الاسلحة الجديدة ، وخاصة حين تدخل مرحلة التجريب أو مرحلة الصنع .

ان مسألة الاخذ بنهج علي لحظر اسلحة التدمير الشامل الجديدة ينبغي ، مع كل ذلك ، أن تجد لها جواباً . ونرى ، في هذا السياق ، أن من الغيد جداً اشارة فريق مخصص من الخبراء ويمكن لهذا الفريق ان يتضمن الميدانين المحتملة لاستحداث أسلحة جديدة للتدمير الشامل وأن يضع تعريفاً عاماً لهذه الاسلحة لا دراجه في صك دولي . وبذلك يتم تأمين الحصول على نهج طليي مناسب لهذه المشكلة الشديدة التعقيد . كما أن دراسة المشكلة من جانب خبراء علميين مختصين ستتيح للجنة نزع السلاح أن تركز اهتمامها على مهمتها الرئيسية ، وهي وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي .

وأود بعد ذلك أن أعرب عن خيبة أمل وفدي لأن بعض الوفود من المجموعة الغربية ليست مستعدة بعد للانضمام إلى توافق آراء بشأن اشارة هذا الفريق العامل الذي سيقتصر عمله في الوقت الحاضر ، على متابعة هدف متواضع يتمثل في استكشاف الميدانين المشار إليها . وهذا مؤسف بوجه خاص لانه حتى بعض الوفود الغربية كانت تؤيد ، منذ مدة تتراوح بين عام وعامين ، أن يضطلع بعض الخبراء ببحث مسألة اسلحة التدمير الشامل الجديدة . ولا ندرى ما الذى غير موقف هذه الوفود بهذه السرعة . ولكن كيف يمكن سلوك سبيل آخر غير طريق الفاوضات البناءة لتنقسي مسألة التدمير الشامل الجديدة وحلها ؟

أما بشأن الشكل الذي نرى أن يتخده أي صك دولي يحتمل اقراره في هذا الميدان فاننا نفضل أن يكون ذلك اتفاقا شاملا يحضر مرة واحدة والى الابد استحداث وصنع أسلحة ومنظومات جديدة للتدمير الشامل . ويمكن لهذا الاتفاق أن يتضمن قائمة بالأنواع المفردة من أسلحة التدمير الشامل الجديدة ، وهي قائمة يمكن تفيتها فيما بعد تبعا للتطور العلمي . وفي الوقت نفسه ، نحن مستعدون لابرام اتفاقات خاصة بشأن أنواع مفردة من أسلحة التدمير الشامل الجديدة ، كما هو الحال بالنسبة للأسلحة الاشعاعية . وهذا يمكن أن تقوم معااهدة اطارية عامة واتفاقات تفصيلية إضافية تبرم في وقت لاحق . ومن الغيد أن نشير الى سابقة في هذا الشأن هي اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها .

واسمحوا لي مرة ثانية أن أناشد بوجه خاص تلك الوفود القادمة من بلدان عالية التصنيع بما ترسل خبراءها الى الاجتماعات غير الرسمية المقبلة وأن تمارس دورا فعالا في حل المشاكل المتصلة بحظر أسلحة التدمير الشامل الجديدة . وفي الوقت نفسه ، ينبغي ألا يغيب عن نظرنا أنه ينبغي كذلك تناول هذه المسألة بطريقة مناسبة داخل اطار البرنامج الشامل لنزع السلاح لأن ذلك يشكل جزءا لا يمكن الاستغناء عنه من نهج شامل للحد من الأسلحة ونزع السلاح .

ان الجمهورية الديمقرatية الالمانية تعتبر ابرام اتفاق دولي لحظر الأسلحة الاشعاعية وسيلة مفيدة لوقف استحداث سلاح جديد من أسلحة التدمير الشامل . وعلاوة على ذلك ، فإن من شأن هذا اتفاق ان يشكل اسهاما قيما في الدورة الاستثنائية الثانية المقبلة المكرسة لنزع السلاح . لذلك ينبغي للفريق العامل المخصص أن يعدل بأعماله فيما يجز مشروع المعااهدة فتتيح بذلك للجنة أن تركز اهتماما على بنودها الرئيسية . لقد أحرز الفريق العامل المخصص بعض التقدم ، خلال الجزء الاول من هذه الدورة ، بفضل القيادة الفعالة لرئيسه ، سعادة السفير كوميفيش من هنغاريا . ونحن نقدر بالغ التقدير النص المعهد الذي قدمه في نيسان / ابريل . فهو يشكل في رأينا الأساس المناسب لاعداد مشروع المعااهدة النهائية .

وفيما يتعلق بالبندين ١ و ٢ من جدول أعمال لجنة نزع السلاح ، أود أن أقول ما يلى : ان وفدي قد تابع باهتمام شديد نظر اللجنة في هذين البنددين الرئيسيين خلال الدورة الرباعية والجزء الاول من الدورة الصيفية . وقد وصلنا الى نتيجة لا شك أن كثيرا من الوفود هنا وصلت اليها ، وهي انه يجب على اللجنة ألا تسمح بأن يدب الشلل الى اعمالها المتصلة بالمسائل الجوهرية من ولاتها . بل انه ينبغي لها أن تستند جميع امكانياتها لتحرز على الاقل بعشر التقدم قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

وفيما يتعلق بحظر التجارب الشامل ، ثمة مشكلتان رئيسيتان . فأولا ، نؤيد استئناف المحادثات الثلاثية ، في أقرب وقت ممكن ، بهدف الانجاز التام للمهمة التي وضعها المفاوضون الثلاثة نصب أعينهم منذ أربع سنوات . وثانيا ، نود أن نرى لجنة نزع السلاح تمارس دورا اشرف على حل المشاكل المتصلة بفرض حظر كامل وعام على تجارب الأسلحة النووية .

ولقد جرى الاعراب مارا عن وجهات نظر الجمهورية الديمقرطية الالمانية وكذلك البلدان الاشتراكية الاخرى بشأن هذا الموضوع . وبيده ولنا أن لدى مجموعة الـ ٢١ نفس النظرة الى الامور . وأود أن أسترجع نظركم الى الوثيقة CD/WP.36 التي ورد فيها بوجه خاص : " ينبغي للجنة نزع السلاح أن تضطلع ، دون مزيد من التأخير ، بعفاظات متعددة الاطراف بشأن معااهدة لحظر التجارب النووية . وينبغي لهذه المعااهدة ان تهدف الى الوقف العام والكامل لتجريب الأسلحة

النووية من جانب جميع الدول وفي جميع البيئات ولجميع الأزمنة العقبلة " . وقد حددت الاطراف المتفاوضة الثلاثة مواقفها من هذا الاقتراح . وكان الاتحاد السوفيتي هو الوحيدة من بين هذه الاطراف الذي أعرب عن استعداده للاشتراك في النظر في قضية عقد معايدة للحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية من جانب جميع الدول وفي جميع البيئات ولجميع الأزمنة العقبلة . ونود أن نطرح سؤالاً على الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين لا تشاركان في المفاوضات الثلاثية . فييد ولنا أنهما مستعدتان في الظاهر للانضمام الى توافق آراء بشأن انشاء فريق عامل مخصص . ولكن ما ليس واضحنا لدينا هو ما اذا كانت هاتان الدولتان مستعدتين للاشتراك في اعداد معايدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية وللاطلاع بالتزامات ذات صلة . ونحن نطلب ردنا على استئلتنا . وان ردهما لسوف يحدد ، بدرجة واسعة ، جدوى استمرار اللجنة في بذل مزيد من الجهد فيما يتعلق بقضية حظر تجارب الاسلحة النووية . ويرى وفدي ، بوجه خاص ، ان شمة مزيتين في اتباع نهج متعدد الاطراف لبحث أي حظر شامل للتجارب في اطار فريق عامل مخصص فأولاً ، يمكن لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توضح نظرتها العملية الى أي خطوة قامت بتاييدها ، في هذا الشأن ، في الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح . يضاف الى ذلك أنه يمكنها أن تسهم بطريقة عملية في انجاز تلك الخطوة . وثانياً ، بالنظر الى اشتراك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، يمكن النظر في معايدة متعددة الاطراف حقاً لحظر التجارب الشامل . ويرى أن الاقتراحات التي عرضتها مجموعة الـ ٢٦ في الوثيقة CD/181 تشكل اساساً مفيداً لاعداد ولاية فريق عامل مخصص لمسألة فرض حظر شامل على التجارب النووية .

لقد اقترحت ، في الاجتماع غير الرسمي الاخير الذي عقدناه يوم الثلاثاء ٢ تموز / يوليه ، أن نقدم اليكم اقتراحاً لوفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية بشأن اتخاذ اجراءات اضافية تتعلق بالبند ٢ من جدول أعماللجنة نزع السلاح . وطبقاً لذلك ، أسمأكم يا سيادة الرئيس أن تعمموا الورقة التي عرضها وفدي قبل قليل بوصفها وثيقة رسمية من وثائق لجنة نزع السلاح . لقد حاولنا ، في ورقة العمل هذه ، أن نقدم تقييماً للنظر الذي جرى في البند ٢ خلال الجزء الاول من دورتنا لعام ١٩٨١ . ونحن نرى أن الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت في آذار / مارس ونيسان / ابريل قد مارست دوراً مفيدةً . بيد أنه لم يتم بلوغ أي نتيجة عملية تفضي الى البدء في مفاوضات فعلية . وعند هذه النقطة بالذات ، ينبغي للجنة نزع السلاح أن تبدأ في اتخاذ مزيد من الاجراءات التي ينبغي أن تهدف الى اعداد مفاوضات أساسية . لذلك فإن وفدي يقترح أن تشرعوا ، يا سيادة الرئيس ، في اجراء مشاورات ، وخاصة مع وفود الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ، بصورة فردية أو جماعية لتوضيح نظرتها من الاعداد المفاوضات أساسية . وسيتيح ذلك بوجه خاص لتلك الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي كانت تعارض حتى اليوم انشاء فريق عامل مخصص أن تعرضاً بادئها . وما نرجوه أن يكون من شأن الطابع غير الرسمي لهذه المشاورات أن يعودى فعلاً الى توليد مزيد من الزخم فيما يتعلق ببدء المفاوضات بشأن وقف سباق التسلح النووي ونسخ السلاح النووي . وبعد هذه المشاورات ، يمكنكم ، يا سيادة الرئيس ، أن تقدموا الى اللجنة تقريراً يتضمن استنتاجاتكم ليتيح لها ذلك اتخاذ قرار رسمي بشأن مواصلة اعمالها . فإذا وصلتم الى نتيجة مفادها أن شمة نقطة التقاء يمكن الانطلاق منها فإنه يمكننا ايجاد المحفل المناسب لحل المسائل المتعلقة ببدء المفاوضات العملية . وقد اثيرت هذه المسائل من جانب الوفود في وثائق مختلفة .

وفي رأى وفدى أن من بين الأسئلة الموضوعية والتنظيمية التي ينبغي ان تطرح بطريقة هيكليّة وداخل اطار اعداد المفاوضات بشأن البند ٦ الاسئلة التالية :

- ماذا يمكن أن يكون النهج العلمي لتنفيذ مراحل نزع السلاح النووي المنصوص عليها في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ؟
 - ما هي الخطوات الموازية الملزمة لتعزيز الضمانات السياسية والقانونية الدولية للدول ؟
 - ما هو الدور الذي يمكن أن تمارسه لجنة نزع السلاح ؟
 - ما هي العلاقة التي ينبغي أن تقوم مع المفاوضات الأخرى التي تعالج سائل وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ؟
- وفيما يتعلق بشكل هذه المداولات - فريق عامل مخصص ، أو فريق اتصال ، أو تنظيم اجتماعات غير رسمية ، أو ما الى ذلك - فان وفدى يتسم بقدر كبير من المرونة .
- أما اذا توصلتم ، يا سيادة الرئيس ، الى نتيجة مفادها أن لا امكانية لمواصلة العمل في هذا السبيل فإنه ينبغي لنا أن نعترف بعجزنا عن معالجة بندنا الاساسي وأن نبين ذلك وأسبابه في تقريرنا الى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

السيد دى سوزا اسيلغا (البرازيل) : السيد الرئيس ، بصفتي منسق مجموعة الـ ٢١ ، أتشرف بأن أتلو عليكم بيانا . ولكن أود قبل ذلك أن أوجه كلمة مدح آلى الأمانة ، وخاصة الى دائرة الوثائق فيها ، للسرعة التي تم بها تجهيز هذه الوثيقة CD/192 .

بيان مجموعة الـ ٢١

(البند ١ : حظر التجارب النووية)

" تعرب مجموعة الـ ٢١ عن عopic اسفها ازاء عدم اتخاذ قرار بشأن اقتراحها المتعلق بإنشاء فريق عامل مخصص في لجنة نزع السلاح للنظر في البند ١ من جدول الأعمال ، وهو الاقتراح الذي صيغ على وجه التحديد لاول مرة في الوثيقة CD/72 المؤرخة ٤ آذار / مارس ١٩٨٠ ، ثم تكرر ادراجها مؤخرا في الوثيقة CD/181 ، المؤرخة ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٨١ ، وذلك رغم الحاجة الماسة واهتمام المجموعة الثابت وجهودها .

" وتعتقد مجموعة الـ ٢١ اعتقادا راسخا أن الجوانب العامة لمسألة حظر التجارب النووية وكذلك القضايا التقنية المتعلقة بها قد نوقشت ودرست على نحو تفصيلي وشامل . وتدل نتائج تلك المناقشات والدراسات ، الى جانب القرارات العديدة التي اتخذتها المجتمعية العامة والتي تتناول المسألة ، على أن بدء مفاوضات متعددة الاطراف في لجنة نزع السلاح حول هذا البند ذي الأولوية قد تأخر كثيرا . وتشكل لجنة نزع السلاح ، وهي هيئة التفاوض المتعددة الاطراف الوحيدة المعنية بسائل نزع السلاح ، المحفل المناسب لعمل هذه المفاوضات .

" وبالتالي ، فإن مجموعة الـ ٢١ ترجو من اللجنة أن تتظر في جلستها الرسمية القادمة في اقتراح المجموعة الواردة في الشقيقة CD/181 والذى يتضمن آشاء فريق طالب مخصص للبند ١ من جدول الأعمال وصياغة لا يته ، بغية اتخاذ قرار بشأنه ."

"أما إذا حدث ، على خلاف التوقعات المعقولة ، أنه لم يكن بالإمكان التوصل إلى قرار ايجابي ، فإن المجموعة ترى أنه سيكون من الضروري بحث الخطوات الأخرى التي ينبغي أن تتخذها اللجنة لتکفل عدم استخدام نظامها الداخلي بأسلوب يمنع اللجنة من اتخاذ قرارات اجرائية تمكّنها من اجراء مفاوضات بشأن البنود الواردة في جدول أعمالها السنوي ."

"وتتوقع مجموعة الـ ٢١ كذلك من أطراف المفاوضات الثلاثية أن تتظر بعناية في الأسئلة المطروحة في الشقيقة CD التي تشير بعض القضايا ذات الأهمية البالغة والمشروعة بالنسبة للمجتمع الدولي ، وأن تقدم ، بصورة فردية أو مشتركة ، إجابات وافية عنها ."

السيد ادينيجي (نيجيريا) السيد الرئيس ، انه لمن دواعي الارتياح ان نراكم ترأson عمل اللجنة في شهر تعوز / يوليه الحالى ، الذى سيتم فيه انجاز جزء اساسي من عملنا لدورة ١٩٨١ . وان كفأتمكم الدبلوماسية الذائعتى الصيت ، الى جانب الجهود الدائبة التي يبذلها ويلدكم من اجل قضية السلام ونزع السلاح ، ستكونان خير عنون للجنة وعما لا في تقدم عطها . وبعاهدكم وفدى على التعاون الكامل معكم في ادائكم لمهمتكم الشاقة . ان سلفكم العوقر ، السفير كوميفتش مثل هنخاريا ، يستحق امتنانا وتقديرنا للطريقة البارعة التي وجه بها عمل اللجنة نحو اطلاق ناجحة في شهر حزيران / يونيو . واسمحوا لي ايضا بأن ارحب بالسفراء المؤرثين ، السفير كارازاليس مثل الارجنتين ، والسفير جلالى مثل ايران ، والسفير جاياكودى مثل سرى لانكا ، والسفير رودريغوث نافارو مثل فنزويلا ، لوجودهم معنا في اللجنة ."

و قبل ان اتحدث عن موضوع الانواع الجديدة لأسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة لهذه الاسلحه ، وخاصة الاسلحه الاشعاعية ، اسمحوا لي بأن اطرق بایجاز الى المسألتين بالاختى الاهمية والاولوية المعروضتين على هذه اللجنة ، وهما حظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ان الاستفاضة في بحث هذين البندین تؤكد على أهمية هاتين المسألتين ، لا كما ورد في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة فحسب ، بل ايضا بوصفهما استجابة مباشرة للاهتمامات المشروعة التي تساور المجتمع الدولي ازاً تزايد سباق التسلح والخطر اليومي لنشوب حرب نووية . وما من احد في هذه اللجنة يستطيع ان ينكر الاهمية والاولوية اللتين توليان لهاتين المسألتين وال الحاجة الى الشروع في مفاوضات موضوعية متعددة الاطراف ، كما ورد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ."

ان الاسلحه النووية تشكل اكبر خطر على البشرية وعلى السلم والامن الدوليين . الا انه على الرغم من قلق المجتمع الدولي ازاً لا معقولية السباق من اجل استحداث و وزع الاسلحه النووية المعقدة ، وعلى الرغم من البيانات التي القت في هذه اللجنة ، فان سباق التسلح مستمر بلا هوادة ، ان بلدى ، وهو من البلدان غير المنحازة والنامية ، يؤمن ايمانا راسخا بان سباق التسلح لا سيما من جوانبه النووية ، يقف في وجه الجهد الرامي الى موافصلة تخفيف التوتر الدولي ، وانشاء علاقات دولية تقوم على التعايش السلمي ، وتنمية التعاون والتآثر الواسعين على الصعيد الدولي استنادا الى النظام الاقتصادي الدولي الجديد ."

وبالتالي ، فإن ما يبعث على الاسف وعدم الارتياح هو ان لجنة نزع السلاح ، وهي هيئة التفاوض المتعدد الاطراف الوحيدة ، لم تتمكن من الشروع في مفاوضات موضوعية بشأن هذين البندين الشديدين الاهمية . بالاسباب معروفة جيدا بطبع الحال . فاثنتان من الدول الحائزة للأسلحة النووية والاعضاء في هذه اللجنة لم تتمكنا من الانضمام الى توافق الآراء الموجود تقريبا داخل اللجنة بشأن انشاء االفرقة العاملة ذات الصلة بالموضوع . ومن العبط جدا للعزم ان تستمر هاتان الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية في عرقلة عمل اللجنة بسبب ما فيهما الضيقة المتعلقة بالامر ، حسبما اعتقد . ومن المؤكد ان هذا التطور ليس ذير خير للمفاوضات داخل اللجنة ، لا سيما وأنه يتوقع من لجنة نزع السلاح ان تساهم على نحو ايجابي في تحقيق نزع السلاح العام والكامل عن طريق التبشير بعقد اتفاقات بشأن وقف تجارب الاسلحة النووية في الفقرة ٥ من الوثيقة الختامية وكذلك عقد معااهدة بشأن وقف تجارب الاسلحة النووية من جانب الدول كافة . وقد أصبحت مسؤولية لجنة نزع السلاح في احراز تقدم بشأن انجاز هذه المهام اكثر الحاجة اذ اننا ندخل العقد الثاني لنزع السلاح ونقترب من موعد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والمقرر عقدها عام ١٩٨٦ .

ولا يزال وفدي مقتنعا بأن الافرقة العاملة توفر أرجح آلية للمفاوضات في هذه اللجنة . وللهذا السبب ، فإننا نود ان نشير الى مقترفات مجموعة الـ ٢١ الواردة في الوثائق CD/180 و ١٨١ وأن تؤيدا كاملا ، وأن ندعم الطلب الذى يدعوا هذه اللجنة الى بحث تلك المقترفات بالتفصيل واتخاذ قرارات ملموسة بشأنها . لقد قمنا لبعض الوقت بعقد اجتماعات غير رسمية بشأن هذين الموضوعين . واذا اريد أن تكون الاجتماعات غير الرسمية القادمة مثمرة ، فإنه ينبغي توجيه المناقشات بحيث تتناول القضايا المحددة المتصلة بالموضع العام المدرجة في البندين ١ و ٢ . وبالنظر الى العامل الزمني والاهمية الاساسية للبند ١ بنوع خاص ، فإني اعتقد انه ينبغي منح الاولوية لنظر هذا البند . لقد تلا السفير دى سوزا اسليفا هذا الصباح بيانا حول هذا البند نيابة عن مجموعة الـ ٢١ ، ولا حاجة الى القول ان وفدي يؤيد هذا البيان تأييدا كاملا . وينبغي للدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية التي شرعت في اجراء مفاوضات متفردة لا نظن بعد الان ان هذه المفاوضات تحرز تقدما - ان تجيب ، جماعيا أو فرديا ، عن الاسئلة الوثيقة الصلة بالموضوع التي اثيرت في الوثيقة CD/181 بحيث تعرف لماذا لم يلق الطلب الداعي الى اتها مفاوضاتها في وقت مبكر وتقديم المعااهدة الى لجنة نزع السلاح اذنا صافية حتى الان . ومن المناسب ايضا في هذا الصدد التذكير بالاقتراح الذى ادى به مثل باكستان الموقر والداعي الى اجراء مناقشة منهجية لقضية النطاق والتحقق ولللحكم الختامية لمعاهدة لحظر التجارب النووية . فهذا الاقتراح بناء وتأمل أن تنظر فيه اللجنة بكل الجدية التي يستحقها .

وفيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، لا يزال وفدي يرى أن التأخير في العمل الناجم عن محاولة الاقناع بأن الاسلحة النووية هي اسلحة رادعة للحرب وانه ينبغي ، بالتالي ، ان نتعلم ان نعيش في ظل التزايد المستمر لهذه الاسلحة ، هو أمر غير مقبول . ونعتقد ان العكس هو الصحيح . اذ ان تراكم هذه الاسلحة ، وفي الواقع التناقض الذى يخلفه تكديس أكواه الاسلحة ، هو في حد ذاته مصدر عدم استقرار للقوى العسكرية الرئيسية وللعالم عاملا . ان مذهب الردع ، والتوازن الاستراتيجي ، والتكافؤ ، تقوم كلها على المصالح الامنية الضيقة للدول الحائزة للأسلحة النووية التي لا تأخذ في الاعتبار المصالح الامنية الحيوية لجميع الدول . والحقيقة

انه كلما ازداد عدد القوى الحائزة للأسلحة النووية ، كلما قوى احتمال نشوب حرب نووية ، حرب سوف تغير نتائجها على البلدان المتحاربة وغير المتحاربة على السواء . وبالثل ، كلما ازدادت كمية الاسلحة النووية وتحسن نوعيتها ، كلما زاد خطر نشوب حرب نووية ، سوء نسبت هذه الحرب . او عرضا .

وهنا ايضا ، يؤيد وفدي كلية المقترنات التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ بشأن ولاية الفريق العامل المقترن بشأن البند ٢ من جدول أعمالنا . ومن شأن اعداد وتحديد القضايا الموضوعية الواردة في الفقرة ٥ من الوثيقة الختامية ان يوفر اساسا مناسبا للغافضات المتعددة الاطراف . والعوامل الاساسية التي قبل بها الجميع كشروط اساسية مسبقة للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي على نحو فعال تشمل عدم الانتقام من امن جميع الدول على اساس التخفيف التدريجي لمستويات ترسانات الاسلحة الموجودة لدى اندول الحائز للأسلحة النووية ، وتدابير تحقق مناسبة ، واجراء الغافضات على مراحل ، والمسؤولية الخاصة التي تحملها الدولتان الحائزتان لاكبر ترسانات الاسلحة النووية . وهذه العوامل الاساسية قد قبلت واشير اليها في الوثيقة التي اعدت بتواافق الآراء وصدرت عن الدورة الاستثنائية الاولى لنزع السلاح ، وبالتالي ينبغي الا شير الى صعوبة . ولئن كنا نوافق على أن يتم التفاوض المتعدد الاطراف بشأن تدابير نزع السلاح النووي على مراحل ، فإنه ينبغي ولا شك التشديد على وقف التحسين النوعي والكمي لرسانات الدول الحائز للأسلحة النووية . والا ، فإن التقدم العلمي والتكنولوجي يمكن ان يجعل مفاوضات نزع السلاح غير فعالة ، ان لم يكن عديمة الصلة بالموضوع ، كما رأينا في الماضي .

لقد قلت في كلمة القيتها في الجلسة الافتتاحية للبرنامج الثالث لزمالة الام المتحدة المعنى بنزع السلاح ، ان بعض الحكومات لا تزال تؤمن بالخرافة القائلة بأنه كلما كان بلد من البلدان سلحا تسليحا قويا كلما ازدادت درجة أمنه . وأنا استخدم كلمة خرافة لأن هذا الافتراض يتجاهل في نظرى التنافس الذى يولد تزايد الاسلحة الموجودة في حوزة احدى الدول العظمى لدى الدولة العظمى الاخرى . انه يتجاهل التنافس الذى يولد تزايد الاسلحة الموجودة في حوزة حلف ما لدى الحلف الآخر . وهو يتجاهل التنافس الذى يولد تزايد الاسلحة الموجودة في حوزة احدى القوى الاقليمية أو حتى أحد البلدان في اقليم ما لدى قوة اقليمية أخرى أو بلد آخر داخل الاقليم نفسه . وهذا التنافس يكتسب زخما خاصا به ويصبح ، كما نرى الان ، اسلوب حياة .

ولكننا نعلم انه ايا كانت مزايا هذا التنافس ، فمن المؤكد انه لا يضمن امن اي من الدول المعنية ، على الرغم من ان مسألة الامن هي السبب الظاهري الذى يستخدم لتبرير هذا السباق الجنوبي .

ان كل من استمع الى الحقائق التي عرضها السفير اسرائيليان ، مثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بصورة بليغة في الجلسة العامة ١٣٤ المعقدة يوم الخميس ٢ تموز / يوليه ١٩٨١ ، والتي تتعلق بآثار الحرب النووية ، لا يسعه ، ليس فقط الا ان يلح على ان تتركز اللجنة اهتمامها على آراء مفاوضات ملموسة بشأن نزع السلاح النووي ، بل ايضا ان يدحض ، حسب تعبير موظف دولي مرموق آخر ، وهو السيد رامفال ، الامين العام للكونفدرالية " للعقلانية " الفزيفة التي طفت على العقل " والتي " تبث وتتروج على اساسها ، بلا مبالغة شديدة ، نظريات الردع المؤسسي الطابع ، والأسلحة النووية الاستراتيجية والتعبوية ، وال الحرب الشاملة وال الحرب

التعبيوية ، المدعومة كلها بذهب التدمير المتبادل المؤكد – الذى سمي بـ " MAD " (١) – لزيادة القدرة التدميرية المفجودة بالفعل " .

والواقع انه اذا استمر الاتجاه الحالى للبحث الانمائى ، فإنه قد يصبح من المتعذر مراقبة أى اتفاق يمكن التوصل اليه فيما بعد ، والتحقق من تنفيذه " .

ويتعين الخروج في الحال من الوضع الحالى السائد في لجنة نزع السلاح ، الذى وصل الى نقطة الجمود ، باعتباره يقترب على معنويات حتى أولئك الاعضاء منا في اللجنة ، ناهيك عن خيبة الامل العظيمة التي يشعر بها أولئك الذين يحضرون للمشاركة في عملنا بصفة مراقبين " . فإنما سنواصل التذرع بتعقد قضايا نزع السلاح ، في حين ان المراقب العادى المتبع لعملنا يعرف اننا لا نحاول ، على ما يبدو ، أن نقوم بشيء ما في هذا المجال " .

واسمحوا لي الان بأن أبدى بعض التعليقات على البند المدرج في جدول أعمالنا لهذا الأسبوع " . لقد ذكرت في البيان الذى القىته في الجلسة العامة المعقدة في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٨١ ان من شأن التبشير بعقد اتفاقية بشأن آلاسلحة الاشعاعية ان يعطي دفعا اضافيا للعواملات الاخرى المتعلقة بنزع السلاح ، وان يشكل مساهمة ايجابية من جانب لجنة نزع السلاح في خلق مناخ مناسب للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح " . وذكرت ايضا ان وفدي يفضل ان يتم اعداد نص موسع وشامل يتضمن احكاما صريحة بشأن نزع السلاح السوى والاستعمالات السلمية للمواد المشعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان كافة وعلى الاخرين البلدان النامية " . ويسعد وفدي ان يلاحظ ان الفريق العامل المخصص الذى يرأسه السفير كوميفيش يواصل محاولة التوفيق بين الآراء والمقترنات التي أبدتها مختلف المفوود بشأن القضاياتين الموضوعيتين المتعلقتين بالنطاق والتعریف " .

وتتجدر الاشارة الى الاقتراح السويدى القاضي بأن يشمل نطاق الاتفاقيات المقبلة حظر الحرب الاشعاعية ، وحماية المراافق النووية من الهجمات " . ويبعد وفدي ان هذا الاقتراح هو أكثر الاقتراحات صلة بهذا الموضوع في ضوء الهجوم الاسرائيلي الاخير الذى لم يسبق له شيل على المنشأة النووية العراقية " . لقد لقى هذا العمل العدوانى ادانة على الصعيد العالمي ، بما في ذلك ادانة حكومتي " . كذلك فان البيان المشترك لمجموعة الـ ٢١ الوارد في الوثيقة ١٨٧/CD يعتبر تماما عن وجهات نظر وفدي " . وأود ايضا أن أشير الى أنني أؤيد بصورة كاملة الجزء الختامي من البيان الذى ألقاه السفير هيردر ، مثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، في ٢ توز / يوليه ١٩٨١ وبالتالي نصه :

" ... وهذا العمل الارهابي الذى قادته الدولة ينبغي أن يحمل البلدان التي تتعاون تعاونا وثيقا مع اسرائيل في الميدان النووي على إعادة النظر في سياستها في هذا الشأن وعلى فرض عقوبات مناسبة على المعتدى " . وعلى هذا النحو ، يمكن تلبية الامتناعات المشروعة المتعلقة بعدم انتشار الاسلحه النووية " . والا ، فإنه يخشى من

(١) MAD هي الأحرف الأولى لتعبير Mutual assured destruction ، وتعتى " مجنون " (المترجم) " .

أن يشجع هذا العمل نظاماً عدوانياً ، مثل طغمة الفصل العنصري في بريطانيا ، على أن يهاجم غداً المنشآت النووية في البلدان الأفريقية بحجة " تأمين بقائه " .

واسمحوا لي بأن أضيف على الفور بأنني عند ما أحببت لجنة نزع السلاح على إنهاء العمل بشأن الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الاعlicative، لا أريد أن يساء فهمي وأن يظن أبي بالغ في أهمية مثل هذه الاتفاقية . غير أنه ينبغي الفروغ منها جزئياً – ولهذا دلالة كبيرة – جزئياً لتأحة الوقت الذي يصرفه الان الفريق العامل المخصص للأسلحة الاعlicative للتفرغ لمواضيع آمنت أنها أكثر أهمية . وأعتقد أنه إذا كانت لجنة نزع السلاح تريد أن تساهم ، بالقدر الذي تسمح به إمكاناتها ، في الدورة الاستثنائية الثانية المتعلقة بنزع السلاح ، فإنه يتبعها أن تعقد اتفاقيات لا تكون فحسب ذات طابع وقائي ، بشأن أسلحة غير موجودة ، بل أيضاً ذات طابع ايجابي يتصل بنزع الأسلحة الموجودة . وبالنظر إلى الإرادة السياسية للدول الأعضاء ، وخاصة الدول التي كانت تضع العراقيل حتى الان ، فإني آمنت أنه لا يزال في مقدور لجنة نزع السلاح أن تتجنب الانتقاد المحظوم الذي سيوجه إليها ، بشأن أدائها ، في الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح .

الرئيس : أشكر مثل نيجيريا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي ، أود أن أستشير الوفود بشأن الوقت الذي يمكن تخصيصه للمتكلمين الخمسة الباقين على قائمة لهذا الصباح . وبالنظر إلى أنه قد تقرر بالفعل أن يعقد الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح اجتماعه بعد ظهر هذا اليوم ، فإني أود أن أعرض على اللجنة الحلين البديلين التاليين : فاما أن نواصل عطنا بعد ظهر الغد في جلسة عامة وأن نقر بعقد الاجتماع غير الرسمي خلال الوقت المتبقى ، أو أن نقترح على بقية المتكلمين بعد انتهاء دورة هذا الصباح أن يؤجلوا بياناتهم حتى يوم الثلاثاء القادم الذي تقرر أن تعقد فيه الجلسة العامة العادية .

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (تحدث بالروسية ترجمة عن الانكليزية) : أني لافهم ، يا سيادة الرئيس ، ما تشعرون به من قلق له ما يبرره لأن ما زال هناك خمسة متكلمين لم يعتلوا المنصة بعد . وأود أن اقترح ما يلي : أن يسمح لمعضل مغوليا ، وللمتكلم التالي ، وهو مثل تشيكوسلوفاكيا ، إذا تنسى له الوقت ، ان يدلليا ببيانيهما . أما الوفد السوفيaticي فإنه ، وفقاً لسياسة الخطوات الوحيدة الجانب والقدرة المتبادلة التي ينتهجها الاتحاد السوفيaticي ، كما تعلمون ، في مسائل نزع السلاح كذلك ، يرجوان ينقل اسمه إلى قائمة المتكلمين في صباح يوم الثلاثاء ، ويدعو الوفود الأخرى ذات الوضع المعاشر إلى أن تحذو حذوها .

السيد فاين (هولندا) : سيادة الرئيس ، تماشيا مع سياسة هولندا القائمة على مبادرة أي خطوة وحيدة الجانب بالمثل ، نوافق على اقتراح مثل الاتحاد السوفيaticي الموقر .

الرئيس : إذا تنسى الوقت لمعضل مغوليا وتشيكوسلوفاكيا للإدلاء ببيانيهما ، فإنه سيتبقى مع ذلك وفدي آخر مسجل في قائمة المتكلمين اليوم . فهل لي أن اعتذر أنه ليس لدى مثل رومانيا الموقر اعتراض على الإجراء الذي وافق عليه زميله وهو التكلم يوم الثلاثاء ؟ أشكركم جزيل الشكر يا سعادة السفير ماليتا .

اذن فقد تقرر ذلك .

السيد ارد ميلن (منغوليا) (تحدث بالروسية ، ترجمة عن الانكليزية) : سعادة الرئيس ، انه ليس لنا أن نرحب بكم رئيسا للجنة نزع السلاح في شهر تموز / يوليه ، انت الممثل الموقر للهند ، هذا البلد الذي تربطه بالجمهورية الشعبية المنغولية روابط طويلة العهد من الصداقة والتعاون الوثيق . ويعرب الوفد المنغولي عن امله في أن تقدم أعمال لجنة نزع السلاح بتوجيهكم نحو تحقيق النتائج المرجوة .

وأود أن أشير بامتنان خاص الى الاعمال القيمة التي اسهم بها في انشطة اللجنة سلفكم الرفيق أ. كوميفش ، سفير هنغاريا الموقر . فلقد كان لجهوده الحية النشطة ، في شهر حزيران / يونيو ، الفضل الاكبر في الحل الناجح لعدد من المشاكل التنظيمية .
واسمحوا لي أن ارحب برحيبا صادقا بزملاتنا الجدد في اللجنة ، مثل سرى لانكا وايران والا رجنتن وفنزويلا ، وان اتمنى لهم كل نجاح في مهمتهم القيمة .

ويعلق الوفد المنغولي ، شأن كثير من الوفود الاخرى ، أهمية عظيم على البدء في مفاوضات حقه في لجنة نزع السلاح بشأن مسألة وضع حد نهائى لصنع جميع انواع الاسلحه النووية وتخفيض مخزوناتها بالتدريج حتى يتم تدميرها تماما . وذلك لا يعني ابدا نهون من أهمية المفاوضات بشأن المسائل التي بدأت اللجنة في مناقشتها هذا الاسبوع ، والتي تتعلق بالانواع الجديدة من اسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة لهذه الاسلحه ولا سيما الاسلحه الاشعاعية .

لذلك أود أن اركز اهتمامي ، مرة أخرى ، في هذا البيان ، على مسألة نزع السلاح النووي .

ان اعضاء اللجنة يعلمون تماما ان مجموعة البلدان الاشتراكية بادرت الى اقتراح بدء المفاوضات بشأن وضع حد نهائى لصنع الاسلحه النووية وتدميرها . وقدم هذا الاقتراح رسميا في الوثيقة CD/4 المؤرخة في ١ شباط / فبراير ١٩٧٩ ، التي تتضمن مقترنات عملية من جانب مقدسى الاقتراح تتعلق بموضوع المفاوضات ، ومراحل وتوقيت المفاوضات ، والاعمال التحضيرية لها . وفيما يتعلق بالتوكيل ، اقترح اصحاب المشروع ان تبدأ المشاورات التحضيرية حالا ، بغية البدء في المفاوضات بشأن جوهر المشكلة في ظك السنة بالذات ، أى في ١٩٧٩ .

وفي الاقتراح نفسه ، عاودت البلدان الاشتراكية من جديد تأكيد وجهة نظرها الثابتة والتشديد عليها ، وفادها انه لا يمكن بلوغ اتفاق على هذه المشكلة الهامة الا اذا تم التقيد بدقة بعدها عدم جواز اتهاك امن الاطراف . كما شدد مقدما الاقتراح على ان وضع وتنفيذ تدابير في ميدان نزع السلاح النووي ينبغي ان يدعم بتدابير موازية لتعزيز الضمانات السياسية والقانونية الدولية لا من الدول . وشددوا بوجه خاص على انه ينبغي اجراء مفاوضات مناسبة تشرك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية دون استثناء ، الى جانب عدد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وان لجنة نزع السلاح لذلك توفر محفلا مناسبا لاعداد واجراء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي .

ونحن مضطرون مع الاسف الى الاشارة الى ان لجنة نزع السلاح تدخل الان دورتها الثالثة منذ ان قدمت اليها مجموعة البلدان الاشتراكية اقتراحها الذى يعرفه الجميع دون ان يتم احراز اي تقدم في هذه المسألة حتى الان .

وانصافاً للحق ، ينبغي لنا كذلك ان نشير الى انه جرى خلال هذه الفترة ، في المشاورات غير الرسمية اولا ثم في الاجتماعات التي عقدتها اللجنة ، سواء منها الرسمية وغير الرسمية ، تبادل مفید لوجهات النظر قدم خلاله اصحاب الوثيقة CD/4 ايضاحات تفصيلية لموقفهم المبدئي من المسالة وردوا على اسئلة ذات اهمية لدى اعضاء فردیین في اللجنة *

وفي عهد احدث ، قد مت مجموعة الـ ٢١ اقتراحين بانشاء فريقين عاملين مختصين للنظر في البندين ١ و ٢ من جدول الاعمال ، وهما اقتراحان ايدتهما وفود البلدان الاشتراكية . وكما تعلمون ، قوله هذا اقتراحان باعترافات من جانب بعض الدول الحائزة لاسلحة النووية *

وكما تعلمون ايضا ، قد مت وفود البلدان الاشتراكية عددا من الاقتراحات العاملية الاخرى ، بما في ذلك اقتراح بانشاء فريق عام للنظر في مشكلة حامة وملحة ، هي مشكلة عدم اقامة الاسلحة النووية في اراضي الدول التي لا توجد فيها اى من هذه الاسلحة في الوقت الراهن ، واقتراح بانشاء فريق من الخبراء للنظر في مسألة حظر الانواع والنظمات الجديدة من اسلحة التدمير الشامل . وليس هذا سوي اقتراحين من المقترنات والاقتراحات المختلفة التي قدمتها مجموعة البلدان الاشتراكية في لجنة نزع السلاح *

ولكن لا سباب نعرفها جميعا ، لم تبدأ المفاوضات بعد في هذا الملف بشان جوهر مسألة وضع حد نهائي لصنع الاسلحة النووية وتدميرها . ونحن لم ننكر مطلقا التطورات الايجابية في انشطة لجنة نزع السلاح . بل اتنا ما فتشنا نشير الى اهمية المحافظة في المستقبل على هذا الاتجاه العملي الذي ظهر في اعمال لجنة نزع السلاح كما اتنا ما فتشنا تشدد على أهمية ذلك *

ومن المؤسف ان الروح البناءة التي ظهرت في اللجنة قد لقيت معارضة من بعض الوفود التي حاولت أن تسمم هذا الجو العملي للمفاوضات وان تدخل في اعمال اللجنة مسائل لا علاقة لها بانشطتها ، كما حدث مثلا اثناء الجزء الريعي من دورتها لعام ١٩٨٠ . ونحن لا نود بسأى حال ، اذ نقول ذلك ، ان نهول من شأن حدوث حالات غير مرغوبة من هذا القبيل في اللجنة . وقد ايدنا ومازلنا نؤيد اتباع نهج عملي وبناء في تناول جوهر المشاكل المعروضة علينا كما نؤيد اظهار الارادة السياسية والتصميم في السعي لايجاد الطرق الكفيلة ببلوغ نتائج حقيقة في هذه المهمة العسيرة ، مهمة حل المشاكل العاجلة في ميدان الحد من سباق التسلح ونزع السلاح *

وفي هذا السياق ، أود أن استرجع الاهتمام الى الوثيقة CD/182 التي تتضمن بيانا لمجموعة البلدان الاشتراكية ، ومنها منغوليا ، عن نتائج الجزء الاول من دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ . ولا اعتقد ان من واجبي ان استرسل في الحديث عن محتويات تلك الوثيقة . فهي تبين بوضوح دون لبس مواقف مقدمةها من جمجمة البنود الرئيسية المدرجة في جدول اعمال اللجنة ، وكذلك من مشاكل عاجلة أخرى *

وأود ان استكمل ما سبق بالاشارة الى ان الهيئة التشريعية العليا في منغوليا ، وهي " خورال " الشعب الكبير ، قد وجهت منذ بضعة ايام رسالة الى برلمانات وشعوب جميع بلدان آسيا والمحيط الهادى . وتتضمن الرسالة نداء يدعوا الىبذل جهود موحدة في الكفاح من اجل تلافي خطر الحرب ، واقامة سلم دائم ، وتنمية تعاون متبادل المนาفع فيما بين الدول . كما تؤكد من جديد دعم منغوليا الحازم للاقتراح الداعي الى تحويل منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط

الهندي الى منطقة سلم وتعاون وللاقتراح الداعي الى انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في المحيط الهادئ واعداد تدابير لبناء الثقة في الشرق الاقصى *

وتشدد الرسالة على ان منغوليا ، من جانبها ، قد اقترحت عقد اتفاقية بشأن الامتناع المتبادل عن العدوان وعن استعمال القوة في العلاقات فيما بين دول آسيا والمحيط الهادئ ، كما اقترحت لهذا الغرض عقد مؤتمر لبلدان هاتين المنطقتين يمكن أن يدعى اليه جميع الاعضاء الدائرين في مجلس الامن *

وكما تعلمون ، أُعربت منغوليا عن هذا الاقتراح في برنامج السياسة الخارجية المعلن في مقررات المؤتمر الثامن عشر الذي عقده مؤخراً الحزب الشوري الشعبي المنغولي *

وقد أكد مؤتمر حزيناً من جديد تقييس الشعب المنغولي للمثل السامية للسلم والا نفراج ونزع السلاح ، وذلك في القرارات التي اتخذها والقائلة ان الجمهورية الشعبية المنغولية ، بتعاون وثيق مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى :

" ستتابع بنشاط ودأب سياسة تعزيز الانفراج وتعزيز الحالة الدولية ،

وستعزز ، بكل الطرق ، تنفيذ المبادرات السلمية التي تقدم بها المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي بوصفها متابعة لبرنامج السلم ،

وستدعم جهود الدول المحبة للسلم لکبح سباق التسلح واعتماد تدابير فعالة في ميدان الانفراج العسكري ونزع السلاح ،

وستسهم في اطار الام المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى ، في الجهود الرامية الى ايجاد حلول بناءة للمشاكل الملحة في عصرنا ،

وستسهم ، بكل الطرق ، في تعزيز السلم والا من في آسيا ، عن طريق قيام الدول الآسيوية ببذل جهود مشتركة ،

وستعمل من أجل مزيد من التوسيع في الحوار السياسي والتعاون المتكافئ في مختلف اليادين مع بلدان آسيا . " (الوثيقة CD/189)

واني اذ اقدم وصفاً تفصيلياً للاتجاه السياسي الخارجي الذي اعتمدته الجمهورية الشعبية المنغولية فانما يحثني على ذلك ان كثيراً من الاقتراحات والمبادرات التي قد منها الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى في ميدان نزع السلاح هي ذات صلة مباشرة بأعمال لجنة نزع السلاح *

وقد قال الرفيق يوتيدنباي ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشوري الشعبي المنغولي ، ورئيس مجلس الرئاسة " لخورال " الشعب الكبير في الجمهورية الشعبية المنغولية ، في تقريره الى المؤتمر الثامن عشر للحزب الشوري الشعبي المنغولي : " ان انشطتنا في الام المتحدة ولجنة نزع السلاح والمنظمات الدولية الاخرى انما تمارس دوراً هاماً في تنفيذ السياسة الخارجية للجمهورية الشعبية المنغولية * . وفي تلك المنظمات ، يعمل بلدنا بنشاط ، بالاشتراك مع الاتحاد السوفياتي والدول الاخرى في المجموعة الاشتراكية ، من اجل ايجاد حل ايجابي لمشاكل عصرنا الرئيسية ، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بتعزيز الانفراج ، وتعزيز السلم والا من في العالم ، ووقف سباق التسلح ، واعتماد تدابير فعالة في ميدان نزع السلاح * . "

والجمهورية الشعبية المغولية ، بوصفها دولة آسيوية ، تشعر بقلق شديد ، هي وجميع البلدان الأخرى المحبة للسلم ، تجاه التفاقم الخطير للحالة السائدة في القارة الآسيوية الواسعة ، وتجاه ازدياد مراكز التوتر والنزاع ، وذلك نتيجة قيام القوى الامبرالية وقوى الهيمنة الاستعمارية بتصعيد محاولات أحياء الروح العسكرية ، وعقد تحالف جديد مزدوج عسكري وسياسي ، وتوسيع "المشاركة الاستراتيجية" عن طريق قيام الولايات المتحدة بارسال شحنات من الاسلحة الهجومية .

ولقد نشب من الحروب والنزاعات في آسيا ، خلال الفترة التي مررت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أكثر مما جرى في أي منطقة أخرى من العالم . ان مأسى هiroshima وناغازاكي ما زالت ماثلة في اذهان شعوب هذه القارة الكبيرة . كما لم تغرب عن البال فظائع الحرب الكورية التي استخدمت فيها وسائل التدمير الجرثومية . ولم تلتزم بعد تلك الجراح التي الحقها بغيت نام البطلة العدوان الاجنبي المتكرر الذي استخدمت خلاله استخداماً واسعاً لاسلحة الكيميائية والنابالم ووسائل فتاكه أخرى لابادة الشعب السالم وتدمير البيئة .

وتشمل من يعمل على زيادة استفحال الازمة يوماً بعد يوم في الشرق الادنى . وقد جرت محاولة لاختبار امكانية الاعتماد على "قوات الانتشار السريع" في منطقة الخليج الفارسي فاستمرت عن نتائج يعلم بها الجميع .

وفي هذا السياق ، أود ان اشير الى الغارة الوحشية التي قامت فيها القوات الجوية الاسرائيلية بقصف القنابل على مركز للبحوث النووية في العراق ، وهي غارة أدت على نطاق واسع في كثير من البلدان في ارجاء العالم ، ومن بينها مغوليا . ان هذا العمل من أعمال الارهاب والطغيان الدوليين ، الذي رفعته اسرائيل الى مقام سياسة الدولة ، قد أدين بحزم في لجنة نزع السلاح وفي محافل أخرى بوصفه انتهاكاً فاضحاً لقواعد القانون الدولي .

أما بالنسبة لسياسات وأعمال أولئك الذين ينشرون حالات التوتر في الجو الدولي وتعتبر أفكاراً عسكرية من مختلف الأنواع تتعلق بـ"إمكانية شن حرب نووية محدودة" فإنهم يمثلون تهديداً مباشرأً للمصالح الحيوية لشعوب آسيا والعالم أجمع .

ان عشرات ملايين من البشر اليوم ، وليس ذلك في بلدان آسيا وحدها ، في حاجة ماسة الى نوع أفضل من الأغذية والمساكن والى حل المشاكل الانمائية العاجلة .

ولهذا فان من الجوهرى ايجاد حل سريع لا شد مشاكل عصرنا خطورة واستعجالاً ، وهي مشكلة نزع السلاح النووي .

وفي الجمهورية الشعبية المغولية ، التي يحتفل العاملون فيها اليوم احتفالاً رسميًا بـ"تخليد الذكرى المجيدة" الستين لـ"قرار سلطة الشعب" ، تعلق أهمية استثنائية على قضية تخفيف حالات التوتر الدولي ، وتحقيق تدابير عملية لوقف سباق التسلح ونزع السلاح ، وصيانة السلم والامن في آسيا وفي ارجاء العالم .

ولهذا السبب بالذات ايد البرلمان المغولي بالاجماع النداء ، الذي صدر مؤخراً من مجلس السفارات الاعلى في الاتحاد السوفياتي الى برلمانات وشعوب العالم ، قائلاً ان ذلك النداء يمثل دعوة قوية لا تخاذ اجراءات حازمة وفورية ترمي الى كبح سباق التسلح النووي وحل المشاكل الدولية المتعلقة بالطريقة العnelle الوحيدة ، وهي طريقة المفاوضات .

وختاماً ، أود أن أبدى بعض الملاحظات حول مسألة الحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية .

ان الجمهورية الشعبية المنغولية قد أيدت منذ البدء الحل الشامل لهذه المشكلة الملحقة، وما زالت تفعل ذلك وهي على اقتناع بأن هذا النهج وحده هو الذي يمكنه أن يساعد على الحد من امكانية اجراء مزيد من التحسين النوعي للأسلحة النووية .

فالا خفاق في معالجة هذه المشكلة معالجة شاملة هو الذي أثار ، في نهاية المطاف، بروز نوع جديد من أسلحة التدمير الشامل ، وهي الأسلحة النووية . وثمة خطر جدي يمكن في وجود قوى تحاول استغلال عدم وجود حل شامل لهذه المشكلة للسعى نحو تحقيق تحسين اضافي لهذا السلاح من أسلحة التدمير الشامل بغية كفالة تفوق وحيد الجانب .

ومن هنا تتبيّن الحاجة العاجلة الى اشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية دون استثناء ، في أقرب وقت ممكن ، في وضع وتنفيذ اتفاق دولي يحظر جميع تجارب الأسلحة النووية . فان من شأن هذا الاتفاق أن يتيح اتخاذ تدابير عملية لمنع الاستمرار في تحسين أسلحة التدمير الشامل هذه .

ويرى الوفد المنغولي أنه لا يجوز السماح بتكرار حدوث حالة تقوم فيها مرة أخرى دولة واحدة أو دولتان من الدول الحائزة للأسلحة النووية أو عدد من الدول التي قاربت التحول الى دول حائزة للأسلحة النووية بالامتناع عن الدخول في اتفاق دولي يعقد بشأن الحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية . وهذا هو السبب الذي يدعونا ، بالاشتراك مع وفود البلدان الاشتراكية الأخرى ، الى المناداة بحزم بأنه ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية دون استثناء أن تصبح أطرافاً في أي اتفاق مقبل . وهذا يعني انه لا يمكن أن يقوم أي حظر شامل لتجارب الأسلحة النووية الا باشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية .

لقد قدم سعادة السفير ج . هردر، الممثل الموقر للجمهورية الديمقراتية الالمانية ، في اجتماع اللجنة هذا الصباح ، وثيقة عمل تتضمن اقتراحها علیا لفتح الطريق السدود في بحث سؤاله وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي .

والوفد المنغولي ، الذي يقارب موقعه كثيراً موقف مجموعة الـ ٢١ والذى يؤيد الافكار المعروضة في الوثيقتين CD/180 و CD/181 ، يرى أنه ينبغي للجنة ، في الحالة الراهنة التي تسم بالافتقار الى توافق في الاراء بشأن مسألة انشاء فريق عامل مخصص ، أن تستخدم جميع الامكانيات المتاحة بغية تأمين اعداد المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي .

والوفد المنغولي ، بالاشتراك مع البلدان الاشتراكية الاخرى ، يؤيد تماما اقتراح وفد الجمهورية الديمقراتية الالمانية بأن يعقد الرئيس مشاورات تضم ممثلي الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لتحديد الاشكال والاساليب العقلية لبدء المفاوضات ولوضع المسائل المحددة التي ينبغي أن تشكل موضوع النقاش في هذه المفاوضات .

ونود الان أن نسمع شيئاً من المشتركين الآخرين في المفاوضات المقبلة ، ولا سيما مثلهمي الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، بما في ذلك الدولتان الحائزان للأسلحة النووية واللتان لا تشاركان في المفاوضات الثلاثية . واننا لنتساءل عما اذا كانت ستظهران أي استعداد

هذه المرة . فاذا تبيّنت من جديد استحالة تحقيق توافق في الآراء ، فإن غالبية اللجنة ستدرك تماماً مرة أخرى الاسباب الاساسية التي تمنع هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف من البدء في بحث عملٍ لأشد القضايا ذات الأولوية الحلحا ، ألا وهي قضية وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي .

الرئيس : أشكر مثل منغوليا الموقر لبيانه وللعبارات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة . ويسريني أن أعلن أنه ، بالنظر الى تأخر الوقت ، فإن مثل تشيكوسلوفاكيا الموقر قد تلطّف فوافقت بذلك على ارجاء بيانه الى الجلسة العامة ليوم الثلاثاء القادم . ونحن نقدر أشد التقدير هذه المبادرة .

هل لي ان اعلم الان اذا كان هناك أي وفود أخرى تود اعتماد المنشة ؟ فاذا لم يكن هناك أحد فاني أود أن استرعى نظر اللجنة الى الورقة غير الرسمية التي عمدتها الامانة والتي تتضمن جدواً زمنياً بالجلسات التي ستعقد لها لجنة نزع السلاح وهيئاتها الفرعية خلال الأسبوع من ١٣ الى ١٢ تموز / يوليه ١٩٨١ . ولا شك ان العند ويين الموقرين سيذكرون أبي اقترحت ، في جلستنا غير الرسمية المنعقدة في ٣ تموز / يوليه ، جدواً زمنياً بالجلسات غير الرسمية خلال شهر تموز / يوليه ، وأن اللجنة قبلت هذا الجدول . ووفقاً لتلك التوصية ، ستكرس الجلسات غير الرسمية التي ستعقد في ١٣ و ١٢ تموز / يوليه للنظر في المسائل المتعلقة بتنظيم الاعمال والتي اشير اليها في البيان الذي ألقاه الرئيس في الجلسة العامة ١٢٩ ، وذلك لدى اعتماد برنامج الاعمال للجزء الثاني من الدورة . فاذا لم يكن ثمة اعتراف فسأعبر ان اللجنة تقبل هذا الجدول الزمني على أساس أنه جدول ارشادي وأنه يمكننا اجراء تعديلات فيه لدى مباشرة الاعمال .

السيد أكرم (باكستان) : يا سعادة الرئيس ، ليس لي بالطبع أي اعتراض على برنامج الاعمال الذي أشرتم اليه بالنسبة لجلسات اللجنة والافرقة العاملة للاسبوع القادم . بيد ان لي سؤالاً أود أن اطرحه في هذا السياق . وهو يتعلق ، أولاً ، بالطريقة التي تقررون بها مزاولة الاعمال فيما يتعلق بمواصلة النظر في البنددين ١ و ٢ . فأعتقد أن مجموعة الـ ٢١ قد قدمت للتواقتاً يتعلّق بالنظر رسمياً في الوثيقة CD/181 ، كما اتبنا تلقينا اقتراحاً من الجمهورية الديمقراطية الالمانية يتعلق بالبند ٢ . واعتقد انه سيسعدنا جميعاً ان نعرف الطريقة التي تودون العمل بها في هذا الشأن . وثانياً ، سأكون ممتناً اذا تفضلتم باعلامي عن توايكم فيما يتعلق بمواصلة النظر في الاقتراح الذي قدمه وفدي والذي يتصل بالهجوم الإسرائيلي على العراق .

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (تحدث بالروسية) ترجمة عن الانكليزية) : سعادة الرئيس ، لقد تلطّف الرفد السوفيatici ، ووفد هولندا ، ووفد رومانيا ، ووفد تشيكوسلوفاكيا ، فاستكتفت عن القاء بياناتها . ولقد فعلنا ذلك مفترضين أنكم تهمون بالختام الجلسة . ومن ثم فاذا كنتم تعتمدون مواصلة المناقشة ، فاني التمس الكلام لا لقاءً بياني . وصحيح أنه يتّألف من ١٥ صفحة ، غير أنني سأجد نفسي مضطراً لأن أفعل ذلك . فالتمس منكم ان تختتموا الجلسة فوراً وأن تجري مناقشة جميع المسائل التنظيمية ، بما في ذلك تلك المسائل التي أثارها مثل باكستان ، غداً في الجلسة غير الرسمية . وأسألكم أن تقرروا اما اختتام الجلسة فوراً أو اعطاء حق الكلام للمتكلم التالي فيما تستمر أعمالنا .

الرئيس : أشكر مثل الاتحاد السوفياتي الموقر وأود أن أؤكّد له أن النية لا تتجه الى مواصلة مداولاتنا بل الى تقرير بعض الجوانب الاجرامية التي أثرتها . كما اود أن أقول لممثل باكستان الموقر ان النقاط التي أثارها تستحوذ تماما على اهتمام الرئاسة وان القرارات المتخذة في هذا الشأن ستعلن عما قريب .

اذا لم تكن هناك تعليقات أخرى ، فأود ان اعتبر ان برنامج الاعمال الذي اشرت اليه قد قبل . ان لدى سبعة منTalkers في جلستنا العامة التالية التي ستعقد يوم الثلاثاء ١٤ تموز / يوليه ١٩٨١ ، ومن بينهم تلك المفهود آلي وافقت على ارجاء بياناتها الى تلك الجلسة . وأود ان ادعوا اي وفود اخرى تود التكلم في تلك المناسبة الى ان تسجل اسماءها في اقرب وقت ممكن . واسمحوا لي ان اضيف ان سويسرا قد اظهرت كذلك نيتها في التكلم يوم الثلاثاء القادم بشأن الاسلحـة الكيميائية .

ستعقد الجلسة العامة التالية للجنة نزع السلاح يوم الثلاثاء ١٤ تموز / يوليه في الساعة

١٠/٣٠

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠

DOCUMENT IDENTIQUE A L'ORIGINAL

DOCUMENT IDENTICAL TO THE ORIGINAL